

رؤى تربوية وتعليمية متجددة بين العولمة والعوربة

معلمة
تربوية

د. حسن شحاتة

منتدی سور الأزبکیه

WWW.BOOKS4ALL.NET

رؤى تربوية وتعليمية متجددة بين العولمة والعوربة

تأليف

أ.د. / حسن شحاتة

**رؤى تربوية وتعليمية متجددة
بين العولمة والعربية**

© دار العالم العربي

19 شارع امتداد رمسيس - القاهرة

تليفاكس: 22616130

e-mail :af_madkour@yahoo.com

تجهيزات فنية: الإسراء - تليفون: 33143632

رقم الإيداع: 2007 / 23633

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى: المحرم 1429 هـ - يناير 2008 م .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾

(آل عمران: 110)

محتويات الكتاب

مقدمة

9

الفصل الأول: متعلم جديد لمجتمع عربي جديد

13

أولاً: المنتج التعليمي دعوة إلى حوار.

26

ثانياً: حتى يشرق التعليم من عيون التلاميذ.

57

ثالثاً: انفتاح العقل العربي لمعايشة العولمة.

75

رابعاً: التعليم وصناعة العقل المفكر.

الفصل الثاني: نحو آفاق تربوية متجددة

95

أولاً: تجديد التعليم وثقافة التغيير.

112

ثانياً: نحو ثقافة جديدة للتعليم.

137

ثالثاً: التعليم وثقافة الجودة.

الفصل الثالث: المنهج ومتطلبات الهوية الثقافية

153

أولاً: الدور الثقافي.

156

ثانياً: الدور السياسي.

169

ثالثاً: الدور الاجتماعي.

181

رابعاً: الدور الأخلاقي.

189 خامسًا: الدور الأكاديمي.

201 سادسًا: الدور التربوي.

الفصل الرابع: التعليم وخدمة المجتمع

211 أولاً: التعليم وثقافة المشاركة المجتمعية.

228 ثانيًا: التعليم والمشاركة واللامركزية.

239 ثالثًا: التنمية المهنية للمعلمين.

الفصل الخامس: تحديث التعليم الجامعي

267 أولاً: رؤى استراتيجية للتعليم.

284 ثانيًا: ثقافة المعايير والتعليم الجامعي.

304 ثالثًا: جامعاتنا وبرنامج للعمل الوطني.

318 رابعًا: مفاتيح التميز في التعليم.

قائمة المراجع

339 1- قائمة: المراجع العربية

343 2- قائمة: المراجع الأجنبية

مقدمة

إن بناء رؤى مستقبلية فاعلة لصناعة العقل العربى لينطلق من آفاق العوربة إلى رحاب العولة يتطلب تشخيص الماضى وترسباته، والواقع وتحدياته، والمستقبل وطموحاته، واستخلاص مدلولات متباينة التفاصيل لنقرأ ونستكده المشاهد التعليمية فى موجاتها المتسارعة المتلاطمة وفى استمراريتها نهضةً وتخلُفاً وركوداً.

إن الدعوة إلى الإصلاح هى التى تجدد الأمل، وتجسر الفجوة بين الوضع العربى القائم والمستقبل الذى يتسم بالأمن والعدالة والحرية وتعظيم مفاهيم الديمقراطية.

إن الدعوة الجادة والمخلصة لصناعة مجتمع عربى جديد يعيش عصر العولة تقوم على تبنى رؤى تربوية وتعليمية متجددة توازن بين متطلبات العولة ومتطلبات العوربة معاً. وعليه، جاء هذا الكتاب ليضم فكراً جديداً ومتجدداً يجمع بين العولة والعوربة فى نسق منظومى، فيبدأ بالتوجه نحو صناعة وهندسة متعلم جديد لمجتمع عربى جديد، وينتقل بعدها ليضع إطاراً مرتناً لعمليات تربوية وتعليمية بديلة، وهو فى مسعاه هذا حريص على أن تكون بوصلته هوية ثقافية عربية، وأن يجعل التعليم الجديد قائماً على المشاركة الفاعلة والحوار المتجدد، وحتى يصبح التعليم لخدمة المجتمع العربى، والإنسان العربى، والمستقبل العربى الأمن والمتطور أبداً بالعقل المؤمن والإيمان العاقل.

كما أن الكتاب يلتفت إلى قضية تحديث التعليم الجامعي لتصبح الجامعة رسالة تحتضنها مؤسسة من أجل ثقافة متميزة للجامعات وبرامج جديدة للعمل الوطني، وحتى تصبح الجامعات العربية مفاتيح للتميز وصناعة المستقبل الآمن.
وبالله التوفيق

المؤلف

الفصل الأول

متعلم جديد لمجتمع عربي جديد

أولاً: المنتج التعليمي دعوة إلى حوار.

ثانياً: حتى يشرق التعليم من عيون التلاميذ.

ثالثاً: انفتاح العقل العربي لمعايشة العولمة.

رابعاً: التعليم وصناعة العقل المفكر.

أولاً: المنتج التعليمي دعوة إلى حوار^(*):

يحتل النظام التعليمي مهما كان حجمه أو مؤسساته النظامية وغير النظامية موقعاً مهماً بين مختلف النظم المجتمعية الأخرى، ومرد هذا الموقع المتميز يرجع إلى ما ينشده المجتمع من هذا النظام من دور فاعل في صياغة أوضاعه وإعادة تشكيل أبنائه وبناته، من حيث الفكر والوجدان والسلوك والعلاقات التي تحدد توقعات أفرادهِ وشرائحه من خلال التعامل فيما بينهم، وهذا هو المقصود بالتوظيف الاجتماعي للتعليم بمعنى أن الدولة المعاصرة هي التي توجه مسيرته وآلياته، فضلاً عن مضامينه وفلسفته كي تتحقق نوعية جديدة للمواطن.

إن النظام التعليمي ليس نظاماً يسعى لتكوين إنسان بمفهوم مجرد مطلق، أو أنه نظام محايد ليس له علاقة بالنظم الأخرى، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية لكنه يوظف في جميع الحالات إما نحو المحافظة والتقليد واستمرار الأوضاع القائمة، وإما نحو التجديد والتطوير في تفاعله مع الأوضاع القائمة سعياً نحو مستقبل متجدد منشود. وتحقق أي من الوظيفتين الرئيسيتين من خلال وفاق اجتماعي عام، أو من خلال تدافع وتماوج وتصارع ثقافي وصولاً إلى غلبة تيار معين يصبح سائداً وقادراً على توظيف نظام التعليم توظيفاً اجتماعياً يؤثر في المستقبل القريب والمستقبل البعيد في صورة كل من المواطن الإنسان ومستقبل الوطن.

(*) دراسة مقدمة إلى مؤتمر: الإصلاح المؤسسي للتعليم قبل الجامعي في الوطن العربي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية 26 - 27 أغسطس 2006م.

وعليه، فنحن في حاجة إلى حوارات فكرية ساخنة تحتشد لها مؤسسات التعليم ومنتديات الثقافة وتتراحم مقولاتها على مساحات الصحف اليومية والمجلات الدورية، وفي أبحاث الندوات والمؤتمرات.

وهذا الزخم الفكري لا بد وأن يعكس ما يضطرب به المجتمع في عالمنا العربي من مخاضات عسيرة في مسيرة الحضارة والتنمية بغية استشراف مستقبل جديد يجاوز التخلف السحيق الذي لا نزال نعيشه.

نحن في حاجة ماسة إلى حوار عميق بين المهومين والمهتمين بالتعليم ليشمل كثيرًا من مجالات الحياة، محددًا لأبعادها، ومحللاً لأعماقها، ومحاولاً تقديم البدائل التي تهيئ الحركة والتطوير والتغيير، شريطة ألا ينحرف ذلك الزخم الحوارى ليعبر عن مصلحة فئوية أو عن تحيز شخصى أو رده إلى توجه ماضوى، أو من منظور تبريرى حتى لا نعيش كما هو الحال ضبابية في الرؤى وقابلية في النظر، وأسطورية في الفهم والوعى، وعجز عن الفعل الرشيد المطرد. نحن في حاجة إلى حوار موضوعى متوازن لا يخلط بل يميز بين الثوابت والمتغيرات، أو بين الأهداف والوسائل، أو بين الإستراتيجى والتكنيك، ولا يخلط بين مسببات الأزمة التعليمية الداخلية وعواملها الخارجية في تحليلاته واستنتاجاته، ولا بين الأوليات والثانويات، ولا بين الواقع والممكن، ولا بين المنشود والمستحيل. ونريد حوارًا حول التعليم والمستقبل لا يقحم في المناقشة قضايا حسمها التطور التاريخى والحضارى، ولا نؤيده حوارًا ينكر ما حققه المجتمع من إنجازات وحركة في فهم تلك القضايا. لا نريده توظيفًا لموقع السلطة والحكم، أو توظيفًا لتفسيرات دينية، أو لضغوط جماعات المصالح حتى لا تفقد بعض القيم والمفاهيم الأصيلة والحديثة مصداقيتها. لا نريده حوارًا يقحم في مجال التعليم مفردات وأفكارًا لا تعرفها لغتنا العربية أو جغرافيتنا وتاريخنا وآمالنا في هوية متميزة فاعلة مبررة بالمتغيرات العالمية والكوكبية والعولمة؛ حتى تبقى لنا ولأولادنا خصوصيتنا الثقافية وهويتنا القومية

لتعلن حتمية التكيف والاندماج في النظام العالمى الجديد في إطار المنافسة العالمية لا في إطار التبعية والنقل والتقليد.

إن ما يلفت النظر أن الحوار حول التعليم في المستقبل انطلق من مقولة أن قضايا التعليم ينبغي ألا يترك الرأى والقرار فيها للتربويين والمشتغلين بالتعليم وحدهم، في مقابل مقولة إن شئون الحرب يتوجب ألا ينفرد بها العسكريون وحدهم في القرار والمसार. واقتضى ذلك المفهوم فتح أبواب الحوار للمشاركة الواسعة لغير المتخصصين والفينين؛ مما أتاح المجال لجماعات متنوعة الاختصاص ولأولياء الأمور وغيرهم ليعبروا عن آرائهم وتصوراتهم وانتقاداتهم لواقع المؤسسات التعليمية ومجريات الأمور فيها. بل إن انفتاح ذلك الباب الإعلامى قد مكن المتخصصين على اختلاف مواقعهم من المشاركة بالرأى توضيحًا ونقدًا وتصوييًا واقتراحًا. وهذه المشاركة العريضة تثرى الفكر والعقل في مجال التعليم الجامعى وما قبل الجامعى، شريطة أن تكون محيطة بما ينبغى الإحاطة به من البيانات والحقائق الراهنة، وشريطة ألا تطغى السياسة على الضرورات العلمية والفنية، وألا تختزل الفهم وعوامل التطور إلى منظور أحادى كالمنظور الاقتصادى أو المنظور الأخلاقى أو المنظور الإقليمى المحلى الضيق. وأخيرًا، شريطة ألا يبدو الرأى متأثرًا بالخبرة التعليمية الشخصية التى مر بها صاحب الرأى في إطار حوارات التعليم والمستقبل. ولأن التطوير في جوهره يخضع لفكر تصميم المنظومة لا تحليل المنظومة، فعليه يفرض علينا المستقبل فكرًا تعليميًا جديدًا يتعامل مع النظم المعقدة واللاخطية، حيث إن المستقبل يتسم بالغموض وعدم الوضوح، وعليه فإن التعليم في المستقبل لا يشكل خريجين يعملون في إطار نظم جامدة، وخطوط طولية ثابتة، ويلتزمون بقواعد صارمة وقوانين حتمية، ولا يخرجون عن النص والروتين. إن التعليم في المستقبل يتطلب نظرًا أخرى مركبة تدرب المتعلم على توقع التغير والتحسب لاحتمالاته والاستعداد للعيش في عالم يتصف بالتعقد واللاخطية، وما يتطلبه ذلك

من قدرة على التفكير المتشعب، وحل المشكلات فائقة الصعوبة والتعقيد، وعمل السيناريوهات والمشهد للاحتتمالات المختلفة وتوقع النتائج.

نحن في حاجة إلى تعليم جديد يستوعب حضارة عصر المعلومات وما يعتمل فيه من قوى وعوامل جديدة أفرزت علم التعقيد الذى تلعب فيه الحقيقة الاعتبارية والذكاء الصناعى والسوبر كمبيوتر فائق القدرة والكيمياء الإحصائية، والبيولوجيا الرياضية، والتكنولوجيا الحيوية دورًا بل أدوارًا مهمة. وعليه فإن النظام التعليمى الجديد الذى نسعى للوصول إليه سوف يساعدنا على تحقيق المجتمع المنتج للمعرفة، خاصة بعد أن أصبحت المعرفة هى المكون الأساسى والرئيس للإنتاج، وبعد أن تغير النظام الإنتاجى من الإنتاج الضخم للسلع المادية إلى الإنتاج كثيف المعرفة.

نحن في حاجة إلى تحقيق التربية الوالدية، وهى ذات جوانب ثلاثة : الجانب الأول: تعريف الوالدين بالطرق الحديثة لتربية الأطفال فى السنوات الأولى من أعمارهم قبل التحاقهم بالمدرسة وتوجيههما إلى أن يعاملوهم معاملة تربوية تتفق وميوههم وعمرهم العقلى والزمنى، وملاحظة ما يطرأ عليهم من تغيرات حسب نموهم، حيث إن التحاق جميع الأطفال بالروضة ليس مُيسرًا. والجانب الثانى: حث الوالدين على المشاركة مع المدرسة والتعاون معها تعاونًا وثيقًا عندما يلتحق أبناؤهما بالمدرسة، وذلك بتعريفهما بمنظومة التعليم وما فيها من سلوك ومواد علمية ولوائح وتعليمات وأنشطة، مع مراقبة أولادهم والتعرف على مدى استجابتهم للتعليم، وحل ما يطرأ من مشكلات أثناء ذلك. والجانب الثالث: مشاركة ثلاثية بين الوالدين والإعلام والمدرسة، وهذه المشاركة لها أهميتها الكبرى، فالإعلام وما له من إمكانات هائلة للاتصال بكل أفراد الأسرة وبالمعلمين والإدارة المدرسية يستطيع أن يُعرف الوالدين بفلسفة التعليم وتوجيهات المدرسة، والسلوك التربوى الصحيح، ويعرض كل ذلك بطريقة محببة وباستخدام وسائل متنوعة.

إن تحقيق الرؤية المستقبلية للتعليم تتطلب ضم سنوات رعاية الطفولة المبكرة إلى جسم التعليم العام حتى يتم استثمارها وفق المفاهيم والمبادئ التربوية المعاصرة التي اعتبرت الطفولة في هذه المرحلة كنزاً مكنوناً، ثم تحقيق الانسياب بين أنواع التعليم أفقياً ورأسياً، وسهولة التنقل بين أنواع التعليم المختلفة وداخل كل مرحلة بين التخصصات المختلفة، ثم تأكيد فكرة التعليم المزدوج أو التعليم التبادلي، الذي يقوم على تلقي الطالب دراسته النظرية في المدارس، وتدريبه العملي في ورش العمل ومراكز التدريب، ثم التوجه نحو صيغ تعليمية جديدة مركبة وليست خطية نضمن من خلالها تحقيق العدل والمساواة بين كافة أبناء المجتمع في أن يحصل كل منهم على فرصة تعليمية تتناسب وقدراته واستعداداته وميوله واتجاهاته، ولا يكون لمتغير الزمان أو المكان أو القدرة الاقتصادية أى دور في تقرير نوع التعليم الذى يحصل عليه المواطن العربى. إن الازدواجية بين الخطاب التعليمى والواقع التعليمى قضية أساسية يجب أن تتلاشى وتزول من أجل الانتقال بالتعليم من القول إلى الفعل.

إن التعليم والتنمية بينهما علاقة عضوية متبادلة، فالإنسان محور العملية التعليمية، والإنسان هدف التنمية ووسيلتها معاً. من هنا تصبح مراجعة الأنظمة التعليمية وتطوير أهدافها وبرامجها وأساليبها ضرورة لتحقيق معدلات أعلى من التنمية البشرية المستدامة، والدخول إلى سباق المعرفة التى تصنع التقدم، وتحقيق التنافس فى عالم الاقتصاد الكونى. وعليه فإن قوة الأمم لا تقاس بثرواتها وجيوشها، بل بما تمتلك من عقول مبدعة قادرة على اكتشاف المعرفة ونشرها وتطبيقها، لذلك اتجهت الأمم إلى النظام التعليمى الذى يسمح للمتعلمين أن يتدربوا على الاستكشاف والاكتشاف وامتلاك المعرفة الحديثة التى توفر الكفايات والمهارات والطاقات البشرية القادرة على التغيير والتطوير والإبداع. من هنا فإن علينا أن نهجر التعليم الذى يركز على نقل التراث الثقافى بين الأجيال ويركز على اكتساب المعرفة المسجلة وحفظها واستظهارها، لأنه تعليم تقليدى يحافظ على ما هو

قائم، ويكسر التخلف، ويقبل قدرات العقل البشرى من تفكير وتصور وتخيل وإبداع، فالعقل البشرى إن لم يبدع فليس بعقل، فناقل إبداعات غيره مثل حافظ تراث أسلافه فكلاهما ينهل من ثقافة الذاكرة ولا يرد مورد الإبداع.

إن التعليم الذى نشده هو التعليم القادر على تحقيق معدلات أفضل من التنمية المستدامة، وإتاحة فرص للتنافس العالمى. إنه تعليم تتوافر له مجموعة من الضوابط على رأسها أن يقوم التعليم على استراتيجية مستقرة مستمرة مخططاً لها علمياً لا عشوائياً ولا موسمياً ولا انفعالياً، باعتبارها منهجية التخطيط الاستراتيجية طويل الأجل المعتمد على رؤى مستقبلية وتقويم مستمر، مع مراعاة أن يكون التطوير فى العملية التعليمية شاملاً ومستمرًا ومتواصلًا ويتحرك فى ثلاثة محاور: الأول: محور التغيير التحديثى أى تطوير الأجهزة والبرامج والقوى العاملة الموجودة على رأس العمل، والثانى: محور التغيير التركيبى، أى استحداث البنى المؤسسية اللازمة لتصميم وإدارة وتنفيذ ومتابعة برامج التطوير، والثالث: محور التغيير المؤسسى الذى يقوم بنشر الوعى التطويرى بين عناصر المنظومة التعليمية والعاملين فيها حتى تواجه التغيرات المحلية والقومية والدولية.

إن التعليم القائم على منهجية التخطيط الاستراتيجية الذى يأخذ برؤى مستقبلية وتقويم مستمر يتطلب قيادة تربوية تؤمن بحتمية التغيير وضرورة التطوير، وتستشعر متغيرات البيئة داخلياً وخارجياً، وتبنى عليها رؤى مستقبلية عقلانية ترسم صورة النجاح لما سيكون عليه نظام التعليم، بل وما يتوجب أن يكون عليه مستقبلاً.

إن التعليم الذى نشده هو تعليم قائم على مشاركة مجتمعية واسعة فى مرحلة صناعة القرار التربوى، ذلك أن التعليم قضية مجتمع وشأن عام وليس أمراً يخص التربويين وحدهم. وعليه لابد من تفعيل العلاقة بين المدرسة والمنزل، وبين المدرسة ومؤسسات العمل والإنتاج، وبين المدرسة وقيادات المجتمع المدنى. والأمر يتعدى

صناعة القرار ديمقراطيًا إلى اتخاذ القرار ديمقراطيًا أيضًا داخل المؤسسة التعليمية، والتحول من المركزية المحتكرة إلى اللامركزية المرنة، والتحول من إدارة تصريف الأعمال - الإدارة التسييرية النمطية - إلى الإدارة الاستراتيجية والإدارة الذاتية.

والتعليم الذى ننشده يقوم على إحداث تحول جذرى فى الثقافة المؤسسية، وذلك عن طريق الأخذ بتوجه الإدارة بالأداء، وتحمل المسؤولية وقبول المساءلة، والعمل بروح الفريق المتعاون، والشفافية فى جميع مراحل الأداء، ونقل محور الارتكاز من المعلم إلى المتعلم، ومن التعليم إلى التعلم، وتوظيف التقنيات المتقدمة المتطورة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائل التعليمية متعددة الوسائط، والتعلم الإلكتروني.

إن التعليم الحقيقى هو الذى يقوم على مفهوم أن المدرسة هى قلب التغيير وصلب التطوير، ذلك أن التطوير يبدأ وينبع من المدرسة، ذلك تطوير التعليم يشرق من عيون التلاميذ ولا يخرج من مكاتب الوزراء.

إن مسيرة تطوير التعليم التنامية تتطلب الدعم السياسى والإعلامى كما تتطلب الدعم الاقتصادى ومشاركة المجتمع المدنى. ذلك أن مستقبل الدولة يكمن فى نوعية التعليم، وفى مستقبل التعليم، وفى تحقيق أهداف التعليم، وضرورة الاهتمام بالتوجهات المستقبلية، ومساعدة الطلاب على تنمية المهارات الحياتية القائمة والقادمة. فلا بد أن يتعلم المتعلم كيف يتعلم، وكيف يعمل، وكيف يعيش ويتعايش مع الآخرين، وكيف يحقق ذاته المبدعة، وتسليحه بمهارات المستقبل التى تتضمن تحليل البدائل، وتحليل المشاهد (السيناريوهات)، وتحليل التوقعات والتحسبات، واستشراف المستقبل، وإدارة الأزمات واتخاذ القرارات.

ومسيرة تطوير التعليم التى ننشدها برامج تطوير التعليم فيها مستندة إلى قواعد معلومات سليمة حديثة، وآليات لتشخيص الواقع تشخيصًا دقيقًا، تأخذ بمفهوم

التغذية المرتدة ومفهوم لا تطوير دون تقييم، ولا تعميم دون تجريب، وأن يكون التطوير منفتحًا على تجارب محلية وعالمية ناجحة، وإزالة فجوة التوقع التي كانت تقاوم التطوير بدعوى خصوصية النظام التعليمي، فهناك سمات مشتركة في التجارب العالمية تفيدنا عند الاسترشاد بها والتفاعل معها، ناهيك عن تبنى التعليم المنشود لاستراتيجيات مفتوحة للتنمية المهنية للعاملين في النظام التعليمي من معلمين ومديرين وفنيين وإداريين.

إن الملامح الأساسية للنظام التعليمي المتطور كما ترسمه رؤى التعليم حتى عام 2020 هي :

- إعداد طلاب مسلحين بالمعرفة والمهارات والاتجاهات، ملتزمين بالعمل من أجل تحقيق أغراض التنمية الوطنية.
- تعلم ذاتي يمكّن الطالب من التعلم المستمر، ويوظف وسائل الاتصالات والمعلومات والإعلام في اكتشاف المعرفة وتطويرها.
- تفوق الطلاب في المسابقات الدولية للتحصيل الدراسي، خاصة في العلوم والرياضيات وتطبيقات الحاسوب.
- مُعلم مؤهل علميًا وتربويًا، وملتزم مهنيًا، يؤدي أدوارًا جديدة في العملية التعليمية تتفق مع متطلبات الألفية الثالثة.
- إدارة مدرسية تتمتع بالسمات القيادية وتحرص على النمو المهني المستمر.
- منطقة تعليمية تلتزم بمبدأ الإدارة بالأداء، وتحمل المسؤولية، وقبول المساءلة.
- نظام تعليمي متعدد القنوات ويعتمد على موارد متنوعة في تمويله من أجل توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية.
- تعليم يوفر بيئة تعليمية ذات تقانة متطورة واستراتيجيات تعليمية متميزة حديثة تجمع للطالب بين ثقافة الذاكرة وثقافة الإبداع.

- مدرسة لا يقف دورها عند تقديم المعرفة، بل تتعدى ذلك إلى إعداد الطالب للمستقبل، وتعلمه كيف يتعلم وكيف يعمل وكيف يعيش ويتعايش مع الآخرين، ويعرف حقوق وواجبات المواطنة، ويبارس مهاراتها واتجاهاتها.

إنه ليس هناك أفضل من الحلم لصناعة المستقبل الذى نشارك فى تشكيله. إن التعليم هو المحرك الذى يدفع المجتمع، وعلينا أن نزيد من محركات التعليم؛ لأن مستقبل مجتمعتنا الحر الديمقراطى، واقتصادنا القائم على أساس الأسواق الحرة يعتمدان على ذلك، كما يعتمد عليه مستقبل ملايين المتعلمين الذين يريدون أن يعيشوا حياة كريمة، ويخدموا وطنهم كمواطنين صالحين، ويسهموا فى الاقتصاد القومى. إن إعداد المتعلمين للقرن الواحد والعشرين يتطلب أن نحدد : ما الذى يجب أن يعرفه هؤلاء المتعلمون ويكونون قادرين على القيام به، وما أنماط السلوك التى يتعين عليهم ممارستها من أجل الحياة بنجاح وفاعلية فى هذه الألفية الثالثة؟ هل هى علوم المستقبل الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا؟ هل السلوك الخلقى المهذب أساس لصناعة حياتهم فى المستقبل؟ كيف يستطيع المربون والآباء ورجال الأعمال أن يسهموا فى إنجاح المتعلمين فى المستقبل؟

ويمكن تقسيم ما يحتاجه المتعلمون إلى :

القسم الأول : المحتوى الأكاديمى الذى يحتاج المتعلمون إلى إتقانه للنجاح فى القرن الواحد والعشرين يتحدد فى :

- استخدام الرياضيات والمنطق ومهارات التفكير، والتعلم الوظيفى والإجرائى، وفهم مبادئ الإحصاء.
- المهارات الأساسية للتعامل مع الآخرين بما فى ذلك التحدث والاستماع، والمقدرة على أن يكون المتعلم جزءاً من فريق.
- استخدام التقانة فى الوصول إلى المعلومات وفى مهارات معالجتها بطريقة فعالة.

- مهارات الكتابة بما يمكن المتعلمين من الاتصال بفعالية.
- معرفة التاريخ ونظام الحكم في الوطن بما يساعد على الحياة بفاعلية في مجتمع ديمقراطي، وفهم القضايا المتعلقة بالوطنية.
- قاعدة من المعرفة العلمية تشمل العلوم التطبيقية وأساليب التفكير العلمي.
- فهم التاريخ العلمي والشئون الدولية.
- فهم التعدد الثقافي وتقبل تنوع الثقافات، والحاجة إلى اكتساب نظرة دولية.
- معرفة لغات أجنبية.
- معرفة جغرافية العالم.
- معرفة الفنون والإنسانيات.
- دروس أساسية في الأخلاق.

إن المنهج يجب أن يكون متكاملًا عبر العلوم والمواد الدراسية المختلفة حتى يدرك المتعلمون الارتباطات والعلاقات المتبادلة بين المواد الدراسية.

القسم الثاني: المهارات الأساسية التي يحتاجها المتعلمون في المستقبل تتنوع لتشمل ما يلي:

- مهارات الاتصال الشفهي والتحريري.
- مهارات التفكير الناقد والاستنتاج وحل المشكلات.
- الانضباط وتحمل المسؤولية والالتزام الخلقى ووضع الأهداف وتقييمها.
- مهارة استخدام الحاسوب وغيره من التقانات.
- مهارات النجاح في العمل، وتشمل مهارات التعامل مع الآخرين، والعلاقات الإنسانية الجيدة، والمقدرة على العمل كجزء من فريق.
- التكيف والمرونة.

- مهارات حل الصراعات والتفاوض.
 - المقدرة على القيام ببحوث وتفسير البيانات وتطبيقها.
 - إتقان عدة لغات غير اللغة العربية الفصحى.
 - مهارات القراءة والفهم.
- القسم الثالث: وهو السلوكيات التى يتسم بها المتعلمون ويمارسونها حتى ينجحوا فى القرن الواحد والعشرين :
- فهم وممارسة الأمانة والاستقامة.
 - احترام قيمة الجهد، وفهم أخلاقيات العمل والحاجة إلى الإسهام الشخصى والانضباط.
 - فهم واحترام الآخرين الذين يختلفون عنا.
 - المقدرة على العمل مع الآخرين كعضو فى فريق.
 - تحمل الفرد مسؤولية أعماله.
 - احترام الآخرين واحترام السلطة.
 - الالتزام بالحياة الأسرية والحياة الشخصية والمجتمع المحلى.
 - الاعتزاز بالمواطنة ومعرفة مسؤوليات الفرد فى مجتمع ديمقراطى.
 - الرغبة فى حل المنازعات بطريقة سلمية.
 - تقدير المربين واحترامهم.
 - الإقبال على الحياة ووضع أهداف أخرى للتعلم مدى الحياة.
- إن السؤال الذى يواجهنا هو: وماذا تستطيع المدارس أن تفعل لإعداد متعلمين قادرين على التعامل بنجاح فى القرن الواحد والعشرين؟
- إن الإجابة تتحدد فى:
-

- دمج تقانة السوق في عملية التعلم بحيث تصبح جزءاً من متطلبات التخرج، والتأكد من أن التقانة الجديدة تدمج بانتظام في برامج المدرسة.
- احترام قدرات جميع التلاميذ على التعلم، عن طريق تشجيع التعلم الإيجابي.
- تكريس المزيد من الوقت للتنمية المهنية للمدرسين والإداريين.
- تطوير مستويات عالمية للتحصيل الدراسي بإعادة تحديد الأساسيات وإيضاح المتوقع من المتعلمين.
- توفير وقت أطول للتلاميذ والمدرسين للعمل في مشروعات واقعية عملية.
- زيادة اهتمام الآباء والمجتمع المحلي بالمدارس ومشاركتهم في شئونها.
- تقوية سلطة وسيطرة المدارس والمدرسين.
- خلق أنظمة جديدة تدعم الروابط بين المدرسة والمنزل ومكان العمل وتكمل التعلم المدرسى.
- إبراز البعد الدولى فى المنهج.

إن أهم المؤشرات والارتباطات التي تميز المدرسة الفعالة هي: قيادة إدارية قوية، ومناخ يسمح للتلاميذ بتحقيق حدّ أدنى فعال من مستويات الإنجاز، وجو عام في المدرسة منظم مرّن هادئ يسهل أداء العمل، فيها يصبح تحصيل المهارات الأساسية له الأولوية على الأنشطة الأخرى، ومدير ومدرسون على وعى دائم بتقديم التلميذ نحو الأهداف التعليمية عن طريق التقييم المستمر. إنه يجب أن تعود المدارس إلى الأساسيات إذا كنا نريد أن نعد التلاميذ إلى القرن الواحد والعشرين. والمقصود بالأساسيات: مبادئ التعلم والعلاقات بين المعلمين والمتعلمين وأسس بناء بيئة تعليمية، ومبادئ التمكين. إن الإصلاح الجزئى دون تغيير شامل سوف يكون بلا جدوى في إعداد التلاميذ للألفية الثالثة، فلا بد من البحث العلمى وتطبيق نتائجه.

إن التلاميذ يحققون إنجازًا أفضل عندما يتعلمون بطريقة إيجابية نشطة وليس الاكتفاء بمجرد الاستماع إلى المعلمين. وتشمل بعض ممارسات التعلم الإيجابي: القيام بمشروعات عملية، والتساؤلات السقراطية، والتعلم التعاوني، وتداول الأشياء، والرحلات الميدانية، وإجراء التجارب. إننا في حاجة إلى إنشاء مدارس متمركزة حول المتعلم، تركز على حاجات المتعلم، وهنا يصبح التلاميذ مسئولين عن إنجازهم، ومن هنا يجب أن نعلم أعدادًا ضخمة من البنين والبنات كي يصبحوا محركات للتغيير. إننا في حاجة إلى الاستثمار في مدارسنا، ونحتاج إلى المزيد من التنمية المهنية، ومزيد من التطبيقات في الحياة العملية.

إننا في حاجة إلى مدارس مصممة بحيث تسمح للمدرسين بأن يتعلموا من بعضهم البعض الآخر، وأن يتشاركوا فيما يعرفون. المعلمون في حاجة إلى تعلم أكثر إيجابية بتوفير مواد وأجهزة تعليمية ملائمة. إن الوقت الذي يجب أن يخصص لإفادة المعلمين بعضهم من بعض لا يعطى الأهمية الواجبة. إنه بينما يمثل المعلمون في المدارس مصدرًا مهمًا للمعرفة فمن النادر أن يطلب منهم تقديم خبراتهم لزملائهم.

إن الجدل حول المستويات التعليمية العالمية للتحصيل يتطلب منا أن نعرف إلى أين نسير إذا أردنا أن نعرف متى نصل إلى هذه المستويات العالمية. علينا أن نحدد: كيف نقيس الإنجازات لدى المعلمين والمتعلمين، وكيف يمكن محاسبة المعلمين على مستويات تحصيل المتعلمين؟ نحن نحتاج إلى التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وجذبها إلى المدارس من أجل تمويل غير حكومي. والمحاسبة ليست على نسبة النجاح بل على نسبة الانضباط ومستويات النجاح لدى كل معلم على حده.

إن ما يجب أن نركز عليه هو مطالبة التلاميذ بأن يكون ما يتعلمونه مرتبطًا بشكل فعال بالواقع والحياة، وأن يكون لما يتعلمونه فائدة ومعنى تعود على المتعلمين

بالمنفعة والاستخدام في المجتمع. إن ارتباط التعليم بالعالم الحقيقي أمر مهم وضروري للمتعلم عندما يغادر المدرسة إلى المنزل. التلاميذ يحتاجون إلى اكتساب مهارات الحياة ومهارات متعلقة بالمشروعات الصغيرة وإدارة الأعمال البسيطة المنتجة. لا بد أن تقوم المدارس بإكساب التلاميذ أمثلة من الحياة في حل المشكلات والأحداث الجارية والتطبيقات الميدانية من خلال مجالس آباء استشارية هادفة، ومشاركة فاعلة للمجتمع المحلي، وصنع القرارات في أماكن العمل بمشاركة التلاميذ والمعلمين معاً.

إننا في حاجة إلى تأكيد حتمية تحريك ما أصاب العلوم التربوية والنفسية من أجواء راكدة، واجترار في الفكرة والممارسة من خلال إحصائها بالانتفاع من الزاد العلمي والمهني المستمد من تجارب ناجحة من مختلف الثقافات الإنسانية، اهتداءً بها لا نقلاً عنها، فضلاً عن التوجه الساعي إلى إبراز الرؤى المتجددة نحو تعليم المستقبل على آفاقه الزمنية القريبة والبعيدة. نحن في حاجة إلى ممارسة النقد الذاتي حتى تأتي أفكارنا ورؤانا من خلال تساؤلات البحث، لا عن طريق مجرد عمل فكري مكتبي تأمل يبرهن على القضية التربوية ونقيضها في آن واحد.

ثانياً: حتى يشرق التعليم من عيون التلاميذ^(*):

إن الدعوة إلى الإصلاح هي التي تجدد الأمل، وتجسر الفجوة بين الوضع القائم والمستقبل القادم الذي يتسم بالأمن والعدالة والحرية وتسليم مفاهيم الديمقراطية. والإصلاح دعوة تتردد بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة في دول عربية. وفي الواقع. هناك نقاش يدور حالياً حول الاتجاهات الجديدة للسياسات المطلوبة لتنشيط قوى التقدم والنهوض بها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

(*) دراسة مقدمة إلى مؤتمر: الإصلاح المؤسسي للتعليم قبل الجامعي في الوطن العربي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية 26 - 27 أغسطس 2006م.

تقوده كل مؤسسات المجتمع، وفي ذات الوقت يتم إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية ملموسة. ومن المسلم به أنه يمكن صياغة وتنفيذ الإصلاحات نحو الأفضل، وذلك عندما يتم دمجها في صلب رؤية مشتركة طويلة الأمد، وقادرة على توضيح المسار الاستراتيجي الذي يتعين على الدولة أن تسلكه حتى يمكنها تعظيم التنمية البشرية. والجدير بالإثبات هنا هو أنه لا يتعين أن تكون هذه الرؤية مجرد توقعات بسيطة لمستقبل الوطن، أو نظرة استراتيجية مثالية، وإنما ينبغي أن تمثل أجندة عمل واقعية موقوتة ومجدولة في إطار فكر تصميم المنظومة الذي يبدأ من المستقبل وينطوي على الإبداع، وليس في إطار فكر تحليل المنظومة الذي يبدأ من الواقع وينطوي على التشرذم والتخلف.

الإصلاح الذي نريده يتطلب استراتيجية شاملة لتطبيق اللامركزية، ووضع عقد اجتماعي جديد للوطن وللمستقبل هذا الوطن يستند إلى شواهد مقنعة، وتحليل عملي وتقدير واقعي للتكاليف، إنه دعوة للوصول إلى فهم مشترك وواضح في المجتمع حول طبيعة ونطاق الإصلاح المطلوب، ويركز على القضايا التي تمس فئات السكان والأقاليم التي استفادت بقدر أقل من الإنجازات الماضية والحالية التي تحققت، وفي ذات الوقت يأخذ الإصلاح في اعتباره ضرورة تحقيق التقدم لكل أبناء المجتمع وشرائحه وفعائه، بل وتمكين الوطن من تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة بحلول عام 2015 م، ليس فقط على المستوى القومي ولكن أيضًا في كل إقليم من أقاليم الوطن. وهذا يتطلب بصورة معلنة خطة قومية لتحقيق الأهداف الإنمائية بفكر استراتيجي مرحلي منظومي شبكي مستقبلي، ويرشد إلى الآليات والمسار الذي يقود إلى تحقيق النمو المقترن بالعدالة في إطار عملية ترسيخ الديمقراطية. ونحن في كل ذلك لدينا الثقة والقناعة في أن الإصلاحيين الذين وهبوا حياتهم وأعمارهم للارتقاء بالوطن والمواطنين جديرون بالتأييد والدعم والمساندة المستمرة من أجل نقل الوطن إلى المستقبل، آخذين في الاعتبار أن فكر الإصلاح رؤية لوضع اختيارات واضحة

للسياسات، مدعومة بإجماع شعبي واسع النطاق يحدد ويشارك في كيفية تحقيق تلك الرؤى الإصلاحية مستبعدًا خيار استمرار الوضع القائم، ومن يحافظون على استمراره، والذين أصبحوا عبئًا ثقيلًا وعائقًا أمام مسيرة الإصلاح المحسوبة والمقدرة.

إن التطلع نحو مستقبل أفضل يحصل فيه المواطنون كافة على خدمات ذات جودة عالية، وتحتّمى في ظلّاله كل أسرة بنظام يوفر تأمينًا صحيًا ومعاشًا عند تقدم العمر، ويضمن فيه المواطنون عملاً مجزيًا ومسكنًا مريحًا في حدود قدراتهم المالية - هو غاية الإصلاح في مرحلته العاجلة التي يمكن تحقيقها في العقد القادم. إنه يتعين الانصراف تمامًا وكنيةً عن السيناريو القائم بمن فيه وما فيه للانطلاق نحو التصدي لمشكلات ملحة تواجه المجتمع في مقدمتها التشغيل وخدمات الصحة والتعليم والإسكان ومخاطر التلوث، وتحقيق الديمقراطية والمشاركة على المستوى اللامركزي، وتغيير ثقافة المشاركة؛ وبذلك يستطيع المواطنون أن يمتلكوا المرافق والخدمات العامة ويديرونها ويحرصون ويحافظون عليها، وتكون مشاركتهم معًا في تحمل مسؤولية الارتقاء بمستوى هذه الخدمات والمرافق واستدامتها مبعث فخرهم. ثم إن هناك أمرًا مهمًا يتعلق بأهمية ترسيخ مبدأ الارتقاء بالجودة في كل مجالات الحياة، مع تقديم حزمة من الحوافز لأداء الخدمات على أعلى مستوى في الميادين العامة والخاصة، وبناء القدرات من أجل تقديم خدمات عالية الجودة، وتدريب المدربين في الجهاز الإداري والتعليم والمهن الأخرى، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التي يجب أن تستخدم في المجالات كافة.

إن كل شرائح المجتمع لاعب أساسي في تنفيذ الرؤية الإصلاحية وبحيث تكون الفئات ذات المستوى المعيشي الأقل هي القوة الجديدة التي تعتبر أساسًا للنمو الاقتصادي السريع، كما أن ثلاثة ملايين منشأة صغيرة ومتناهية الصغر في المناطق الريفية والحضرية هي مصدر أساسي لخلق فرص عمل يمكنها أن تحقق معدلات

نمو عالية في الإنتاجية خلال السنوات العشرة القادمة، ناهيك عن برنامج جيد للتدريب والخدمات الإرشادية والإقراض تستفيد الفئات الجديدة منه. كما أن العاملين في الجهاز الإداري للدولة من ذوى الإنتاجية المرتفعة يجب أن يحصل كل منهم على المرتب والحافز الذى يستحقه باعتبارهم نماذج مجتمعية لأفضل الممارسات والإدارة الرشيدة والنزاهة. وعلى القطاع الخاص أن يحقق كل الإصلاحات المؤسسية وإصلاح السياسة المطلوبة كى يصبح قاطرة للنمو، وذا توجه للتصدير وقادرًا على خلق فرص التشغيل فى الصناعات التصديرية والسياحة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات والإسكان والتشيد، والميكنة الزراعية واستصلاح الأراضى.

إن هذه الحزمة من الأهداف الإصلاحية الاستراتيجية المتكاملة تضعنا على المسار الصحيح السريع الذى يقود إلى التحول الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، ويحافظ على مواردنا الطبيعية وحسن إدارة الموارد المائية، وهى محاولة إصلاحية جسورة لاستشراف رؤية مستقبلية، ولاقتراح سبل وآليات واقعية يمكن من خلالها تحقيق هذا الإصلاح، الذى يستهدف تحديث الهياكل التنظيمية، وإصلاح النظام القضائى، وتحديث القوانين، وتعزيز المشاركة السياسية، وتبسيط الإجراءات وتنفيذ برامج تدريبية جديدة، وتخفيض البطالة، وتقويض التفاوت الإقليمى فى تقديم الخدمات العامة الأساسية، وتطوير كل خدمات الرعاية الصحية.

إنه لم يعد بإمكان الوطن أن يواصل الأخذ بمنهج استمرار الوضع القائم لىتمكن من الصمود أمام التحديات الشديدة التى ستواجهنا فى السنوات القادمة. لقد حان الوقت لإعادة النظر فى اختياراتنا، ولتنفيذ إجراءات جديدة تدعم الأمن البشرى والنمو والتنمية. وهناك حاجة (لعقد اجتماعى جديد) يحدد بشكل أفضل المفاهيم المتعلقة بحقوق والتزامات المواطنين، شريطة أن يشارك الجميع فى إنجاز المهمة الإصلاحية، وأن تمكن الدولة مواطنيها حتى يمكنهم الصمود أمام عالم تشتد فيه المنافسة وتتسارع فيه العولة.

إن الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة من أفضل الممارسات الدولية التي تتسم بالكفاءة والتي تشكل نقطة الانطلاق نحو رفع مستوى المعيشة والحراك الاجتماعي، وتدفع إلى مستويات أعلى من التنمية البشرية وقدر أعظم من إنتاجية العمل ومعدل أعلى من النمو الاقتصادي. إنه من أجل الاقتصاد في التكلفة لا بد من التعاون مع القطاع الخاص، وتطبيق اللامركزية المالية واللامركزية السلطة، وتوفير حوافز لزيادة المشاركة السياسية والاجتماعية، وبهذا يمكن للمواطنين أن يشاركوا بفاعلية أكثر في تحسين أوضاعهم.

إنه لا بد من مجموعة من السياسات تنطلق من القاعدة الشعبية إلى المستوى الأعلى، وبدلاً من أن تتحيز هذه السياسات لمجموعات معينة فإنها تستهدف الفئات الاجتماعية التي لا تحصل على خدمات كافية وملائمة، والتي يتوافر لديها رصيد من المواهب الإنسانية، والقدرات الإنتاجية التي لم تستغل. إن هذه الغايات تتوافق مع الجهود القومية الرامية إلى تحقيق آمال وتطلعات المواطنين، وهي تؤكد وتكمل خطط التنمية التي تضعها الدولة. وهي قبل ذلك كله من أجل حشد طاقات المجتمع المدني للمشاركة في تحقيق التقدم على المستوى القومي.

إن السعى نحو الإصلاح والتطوير في منظومة التعليم يجب أن يتأسس من منظور ثقافي وطني قومي مع الاهتمام بالمنجزات العلمية العالمية دونها الانسياق وراء كثير من مفاهيم العولمة وتوجهاتها، ومراجعة القيم الثقافية التقليدية المعوقة لحركة التقدم بصورة عامة، وبناء مؤسسات تعليمية ديمقراطية تؤكد وترسخ قيم الحرية والعدالة وحقوق المشاركة الفاعلة للمواطن في صناعة حاضره ومستقبله. ويمتد هذا التأسيس الإصلاحى للتعليم إلى مواجهة الهجوم على ثوابت الوطن من قيم الدين الصحيح، ومن دروس ماضيه في الجهود الوطنية للتقدم بمدى وجذرها، ومن ديمقراطية التعليم، وتكوين المواطن المستنير المنتمى للوطن، القادر على المشاركة في منجزات العلم لتحقيق التنمية المستدامة. إن السعى نحو إصلاح

التعليم وتطويره يتمحور نحو إشكاليات بناء ثقافة وطنية قومية دينية علمية إنسانية متفاعلة بوعى وثقة في الذات مع الثقافات العالمية دونما عقد أو تعصب، وكلها روافد رئيسة للأمن القومي والتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية والتفتح العقلي والثقافي وكلها لبناء الصرح المجتمعي، ولبناء أمة عربية تكون مكانًا لسعادتنا أجمعين نبنه بالحرية والفكر والمصنع. إن الإصلاح التعليمي حركة وتحريك لأوضاع المجتمع القائم، ووتيرة مسيرته السائدة إلى صورة مغايرة تشكل رؤى شاملة تمتد إلى معظم قطاعات المجتمع. إن الإصلاح ليس تحريكًا للحاضر كى يتطابق مع توجهات ماضوية قد اختفت ويراد إحيائها وتنشيطها، وليس الإصلاح حركة ترميم أو تجميل لحاضر في بعض التوجهات الراهنة في محاولة لصيانتها واستمرارها. إن الإصلاح الذي نريده هو تغيير استراتيجي مغاير نوعيًا للأحوال والمسارات المجتمعية الراهنة، هو تحويل الكينونة الراهنة إلى صيرورة أفضل وأبدع.

إن الإصلاح الاستراتيجي هو حركة وتحريك للواقع وفق متغيرات داخلية وخارجية تضمن للمجتمع ومؤسساته التجديد والبقاء والنماء، وحيث البدء بإصلاح في مواقع ذات أولوية وأهمية استراتيجية لإحداث عملية التغيير، لأن التغيير الجذري أو الشامل كلام طوباوي. فنحن لا نستطيع اقتلاع بنى ومؤسسات وأساليب حياة مجتمعية من جذورها، ولكن الإصلاح والتغيير من خلال اختيار مواقع ومؤسسات لها أولوية استراتيجية في إحداث التغيير هو المنهج التخطيطي الرشيد. ذلك أن إحداث تأثيرات وتدابير في هذه المواقع الاستراتيجية يؤدي إلى إحداث تداعيات وتأثيرات فيما تشابك معها من مواقع أو مؤسسات أخرى، وتنداح تأثيراتها في موجات تتسع دوائرها ليؤثر التحول الأساسي فيها إلى تأثيرات لاحقة في المؤسسات والمشكلات الأصغر مثل اختيار مواقع استراتيجية في التعليم نبدأ منها كقضايا المعلم أو الأبنية التعليمية أو تكنولوجيا التعليم، وهكذا يتم اختيار أولوية استراتيجية أو أكثر في ضوء الموارد والأفق الزمني المتاح.

إن التخطيط لموقع الاستراتيجية الذى نبدأ منه مسيرة الإصلاح لا يتحقق بفاعلية دون دراسة الأوضاع الحالية وما تمخضت عنه من توجهات الماضى، أى دراسة الماضى الحى وأثره فى تشكيل الحاضر ليكون ذلك منطلقاً أساسياً فى التحريك الاستراتيجى نحو الإصلاح المستقبلى.

الإصلاح ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة، وتوقع مسيرتها المستقبلية. والعلوم الطبيعية، ومعها العلوم الاجتماعية، آليات فعالة فى توجيه عمليات الإصلاح والتغيير، ذلك أن التنمية الحديثة هى ثقافة العلم. إن عصرنا عصر يلهث فيه قادمه يكاد يلحق فيه بسابقه، وتتهاوى فيه النظم والأفكار على مرأى من بدايتها، وتتقدم فيه الأشياء وهى فى أوج جدتها. إن حركة الإصلاح الإستراتيجى ليست فى حاجة إلى حفز واستحثاث، بل غدت لزوم بقاء ونماء. إنها تتطلب الوعى النافذ والناقد لمطالبات العصر ورؤى المستقبل.

مسيرة إصلاح التعليم تتطلب منظوراً ثقافياً، يحدد مقاصده ويوجه حركته. والمنظور الثقافى هو المتضمن للقيم والعادات والمعانى والرموز والتوجهات ومسارات التواصل والحقوق والواجبات والتطلعات والخيارات المحددة لحياة إنسان عربى عالمى فى مجتمعه. والمنظور الثقافى للإصلاح التعليمى يمثل مكون الغايات والقيم والمعانى الثقافية أساساً لفاعليته وفاعلية كل جهد فى الحياة الإنسانية يسعى لأن يكون كل ما يفعله أو يعايشه أو ينتجه له دلالة ومغزى وهدف. فهو يعطى معنى للوجود الإنسانى يحقق المتعلم من خلاله دراياته فى كيف يتمى ويتعامل مع ظواهر الطبيعة ومع الأرض والبشر ومع وسائل الاتصال اللغوى والفنى والمادى والاجتماعى والمؤسسى فى مجتمعه.

إن القيم جوهر المنظور الثقافى ومركز الثقل فيه. وهذا الجوهر القيمي يتجسد فى الأنماط المختلفة من التفكير والسلوك والمعاملات والأنماط التنظيمية التى اتفق

عليها في أسلوب تدبير الحياة، وتتألف من ذلك كله أنواع القيم المادية والاجتماعية والمعنوية والأخلاقية التي نحرص على التمسك بها ورعايتها وهي تتراكم وتتطور عبر الزمن. إن المنظور الثقافي للتعليم هو ما يجعل للحياة معنى متمثلاً في منظومة من القيم والغايات، وحيث تحقق الثقافة المشتركة قدرًا مشتركًا من القيم والمفاهيم والرؤى بما يضمن تقوية التواصل بين شرائح المجتمع، والتوفيق والتوازن بين مصالحها المتباينة والتسامح والاحترام لما بينها من فروقات. وهو سعى ينشد إذابة التناقضات والفوارق الأولية الكبرى التي تحول دون الفهم المشترك، والعمل الجماعي واستقرار الأحوال النفسية والأمن والأمان. والحوار هنا يوفر مناخًا يستبعد اللجوء إلى القوة والعنف في مواجهة الرأي والرأى الآخر، وهو ما أصبح يعرف بالمنهج المتحضر في فض المنازعات ومواجهة الثنائيات والتناقضات بمختلف صورها وألوانها.

إنه في مختلف العمليات التنموية والإصلاحية تتدخل القيم الثقافية في صناعة القرار واتخاذها، ووسائل تنفيذ قرارات التنمية وسياساتها ومشروعاتها، ومتابعة وتقييم الأداء، وتوزيع عوائد التنمية والإصلاح، مغانمه ومغامره. إن جهود الإصلاح المنفصل عن السياق الإنساني والثقافي ومنطلقاتها الوطنية تصبح نداءً بلا روح، وسرعان ما يصيبها الذبول. وإذا كانت الثقافة وقيمها من الإتقان والإبداع والحرية غاية من غايات التنمية، فإن التعليم يحتل الموقع نفسه باعتباره غاية ووسيلة. هو غاية باعتباره حقًا من حقوق الإنسان التي تتضمن تنمية قدرات الفرد جسميًا وعقليًا ووجدانيًا وروحيًا وسلوكيًا وتعدده للمشاركة الفاعلة في مسيرة مجتمعه، وهو وسيلة لتوفير القوى العاملة الماهرة والمؤهلة التي توظف للتنمية الشاملة. والمتعلم هنا مؤثر ومتأثر في السياقات المجتمعية وأنهاط معيشتها حاضرًا ومستقبلًا. إن التعليم يُكوّن الإنسان من خلال الرصيد الثقافي وتفاعلاته في التواصل مع الآخر، ويتم ذلك من خلال المناهج الدراسية وبيئات التعليم والتعلم

والتفاعلات بين المتعلمين والمعلمين والمجتمع، وعليه فإن المنظومة الثقافية منبع ومصدر للمنظومة التعليمية. وفي الوقت نفسه يعود التعليم ليصب في الرصيد الثقافي من خلال المنتج التعليمي، وما يقدمونه وينتجونه من ثقافة ورقية وكمبيوترية، وعليه تصبح التربية الثقافية والثقافة التربوية دعوة إلى الأنشطة التنموية انطلاقاً أو تعويقاً، لتتدفق طاقاتها بناء على اتساقها وتكاملها أو تعارضها وتباينها أو على ما تقترب أو تبتعد جهودها معاً من توجهات قيمة ومقاصد مستهدفة في مسيرة الإصلاح والتنمية.

إن التلوث الأخلاقي والازدواج السلوكي من صميم إشكاليات التربية الأخلاقية. وتتمثل وظيفتها في إخراج الإنسان من حالة الخضوع للغرائز إلى حالة الامتثال للقوانين والمثل السماوية والوضعية على حد سواء. أما الفلاسفة والتربويون فهم يختلفون حول إجابة السؤال: ما القوانين التي يتعين على الإنسان الفرد أن يخضع لها حتى تكتمل تربيته الأخلاقية؟ أهى القوانين الوضعية التي يفرضها المجتمع، أم هى القوانين التي يستنبطها العقل والتي قد تتعارض مع قوانين المجتمع؟

إن التربية الأخلاقية تقتضى انتقال المبادئ والقيم الأخلاقية إلى المتعلم الذى يمثّل لها. وهى تربية لا تميز بين التربية المدنية والتربية القومية لأن الأمة عند الفلاسفة هى مبعث القيم والمبادئ. وربما يظن البعض أن التراث الفكرى الإسلامى يتمحور حول مبدأ الطاعة على حساب مبدأ تحقيق الاستقلالية الذاتية للفرد، لكن هناك ما يبده هذا فى قراءة متأنية لنصوص الكواكبي ومحمد عبده، إذ يتضمن كتاب "طبائع الاستبداد" عدداً من الثوابت المتعلقة بالتنمية الأخلاقية من أهمها:

- أن البناء الأخلاقى للإنسان يتطلب الحرية الفردية، والتي هى حرية القرار والتي بغياها يصبح الإنسان خاضعاً لضرورات التكيف مع المحيط الاجتماعى.

- إن الطاعة لأولى الأمر ينبغي أن تكون مشروطة بعقد أساسي، وبمدى احترام الحاكم لشروط هذا العقد.

- إن للبناء العقلاني دوراً أساسياً في تبرير المبادئ الأخلاقية.

- إن العقيدة الدينية الإسلامية لا تدفع الإنسان إلى الطاعة غير المشروطة لأولى الأمر، وإنما إلى ربط الطاعة بالحجة العقلية وبمبادئ مؤسسة لعلاقات السلطة.

إن الإيمان المبني على الطاعة العمياء لا يمثل سوى الطور الابتدائي للوعى الديني، في حين أن أطواره المتقدمة تربط الطاعة بالعلم وبالنشاط العقلي، وبتعبير آخر نجده في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تَحَشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾. إن خشية العالم ليست مبنية على الطاعة العمياء، وإنما على اقترانها بالعلم والعقل. وفي تلك الطاعة تطابق بين قوانين العقل ومتطلبات الإيمان. وهناك أصداء لهذه النظرة إلى الإيمان في نظريات علم النفس، حيث يتضح أن تطور الإيمان نفسه يخضع لعدد من الأطوار يجد فيها المؤمن تناسباً بل تطابقاً، بين قوانين العقل والطبيعة من جهة، وبين المعتقدات الإيمانية من جهة أخرى. بل نجد تناسب العقل والإيمان في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾. إن النص القرآني يبحث على عصيان المخلوق من أجل تطبيق مبادئ الخالق، وإلى تحرر الإنسان من ظلم مولاة، ففي قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبَيْهِمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ففي طاعة الله طاعة مقرونة بالعلم مما يعني أن اللجوء إلى البرهان العقلي يعتبر حجة على أوامر ونواهي صاحب السلطة، دنيوية كانت أو دينية.

إن السنة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين قد بينت كيف أن الطاعة مشروطة.

ليس فقط بشرع الله، وإنما أيضًا بالعقد الذي يربط الحاكم بالمحكوم. إذ تكثر السيرة النبوية من أمثال يدعو فيها الرسول عليه الصلاة والسلام إلى التمييز بين توصياته كنبى، وبين توصياته النابعة من معرفته كإنسان. وفي ذلك دعوة إلى استخدام العقل للتمييز بين الأمرين. ثم إن الرسول صلى الله عليه وسلم اتبع رأى المؤمنين في بعض الحروب، كما اعترف بصحة آراء الناس في بعض الميادين التي ترك الله تعالى شأنها إلى العمران البشرى. ثم جاء خطاب أبى بكر الصديق يوم بيعته حين قال: "أما بعد، أيها الناس فإنى قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى. الصدق أمانة والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوى عندى حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله. أطيعونى ما أطعت الله ورسوله فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم".

إن الإيمان المبني على العلم يبين مدى التوافق بين الثوابت الأخلاقية التي يقرها الإيمان وبين تلك التي يقرها العقل، ويضعنا على طور المبادئ الأخلاقية الكونية. إن تلقى الحكم العقلي والحكم الإيماني يجمعهما شيء واحد هو نقص العنصرية الناتجة عن المبالغات القومية. إن التربية الأخلاقية المبنية على مبدأ استقلالية العقل الفردى في استدلاله للمبادئ والمثل لا تنعكس بالضرورة في أثر سياسى سلبى، وإنما تطرح مسألة المواطنة من منظور أكثر صلابة، ذلك أن الحكم الأخلاقى لا بد أن يوافق الحكم السياسى والذي ينظر إلى حدود الاستقلالية الفردية، وإلى حدود تطبيق المثل على ضوء متطلبات وضرورات الواقع السياسى.

إن المدرسة عليها أن تضع أسسًا لتربية أخلاقية تكرر استقلالية الفرد الذاتية من خلال مبدأ الاعتماد على سلوك المتعلم الإيجابى في تعلمه؛ لأنه قادر على استنباط مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة من نشاطه العقلانى. وانطلاقًا من تجربة التعاون التي تنشأ بين المجموعات الصغيرة لا تنفع دروس الأخلاق الموجهة التي يلقيها المدرس وهو الطرف الإيجابى ويتلقاها المتعلم وهو الطرف السلبى في تمليكه

للمبادئ الأخلاقية الأساسية. وباختصار، تتمثل التربية الأخلاقية في تربية وظيفتها دفع الإنسان إلى طاعة ذات القيم وإلى الامتثال للقانون ووضعه مرتبة فوق صاحب السلطة، بل إلى عصيان صاحب السلطة إذا ما تجاوز تلك النظم العادلة، كما أن الامتثال للمبادئ الأخلاقية الكونية يتم تبرير ممارسة العصيان المدني للأنظمة الوضعية الظالمة.

إن الطرق التربوية التي تعتمد على النشاط الذاتى للمتعلم تنطلق من النشاط العقلانى الاستدلالى، لأن القيم التى لا بد من تعليمها لا تكتسب مدلولاً ما فى ذهن المتعلم إلا إذا كان يدرك مبررها ويستوعب مدلولها من خلال أدواته العقلانية الخاصة، ثم إنها تعتمد على طريقة جدلية حيث إن محور التعليم يكمن فى طرح وتجاوز المعضلات الأخلاقية لاسيما أنها تدفع المتعلم إلى ثلاثة أمور هى: تجاوز البدييات إلى المسائل الأخلاقية، والبحث من خلال منهجيته العقلانية عن حل عقلانى للمعضلة الأخلاقية، وصعود مراتب ومستويات التنمية الأخلاقية.

وتتلخص الوظيفة التربوية الأساسية لهذه المنهجية فى تحقيق الاستقلالية الذاتية للحكم الأخلاقى عند المتعلم من خلال قناعة الفرد العاقل بأن الحكم الأخلاقى الذى يتقيد به يتطابق مع ما يتطلبه نشاطه العقلانى، ذلك أن الحكم الأخلاقى الأصيل هو الذى يقر به العقل، بحيث يكون من تقيد به متحرراً مما هو غريب عن ضميره، ومتحرراً من الغرائز التى تتحكم فى النفس وتقيد الإرادة الحرة.

إن التعليم يرادف الحياة لأن الاشتباك مع الواقع من خلال معاشته هى السمة المميزة للتعليم. إن هذا التصور للتعليم القائم على الاشتباك والتلاحم مع ما يؤثر ويتأثر التعليم به وفيه من خلال تفاعله مع قوى المحيط السياسى والاجتماعى والثقافى تلخصه إشكاليات: نعلم من؟ ونعلم لماذا؟ ونعلم ماذا؟ ومن أجل ماذا؟ وضد ماذا؟ وفى مواجهة ماذا؟ وهنا تضطرب منظومة التعليم مع المتغيرات والتناقضات والتوازنات المجتمعية ومصالحها وصراعاتها.

إن مضامين التعليم وأجواءه تعنى بتكوين الإنسان في الزمان التاريخي وفي المجال الجغرافي، لأنه لا يمكن النظر إلى هذا التكوين بصورة مجردة أو بعمليات فنية تخصصية ضيقة فحسب، وإنما تتشابك معها أبعاد الانتماء إلى الماضي بتراته وأساطيره، أو الانتماء للحاضر وإعادة إنتاجه أو بالتطلع إلى المستقبل وتحدياته الداخلية وضغوطه الخارجية أو مع جميع هذه الانتماءات بدرجات متفاوتة. وكثيراً ما تُصاغ إشكاليات التوظيف الاجتماعي للتعليم بين القوى التي تتخذ منه أداة لمعاودة إنتاج النمط الثقافي والحياتي الراهن من ناحية، وبين تلك القوى التي تسعى إلى تجاوز ذلك النمط إلى نمط أكفأ لآفاق حياة أفضل من الناحية الأخرى.

إن ما نفتقده في منظومة تعليمنا هو هذا التوجه نحو النظر إلى التعليم في سياقه المجتمعي، وهو ما تفسره نظريات المدرسة الاجتماعية، وهو الذي يغير ما درجنا عليه من الانطلاق من الطفل المتعلم كفرد في المدرسة باعتبارها مؤسسة علمية فنية عقلية مما يشيع حتى الآن في معظم الفكر التربوي، وباعتباره فكراً متخصصاً قائماً بذاته على أساس من الفنية العقلانية مما تؤكد النظرية النقدية في تشخيص النمط الحالي في مسيرة التعليم المتنامية. وتوحي النظرة التقليدية إلى أن ما تقدمه المنظومة التعليمية هو علم خالص حيادي يتطلب الحفظ والاستيعاب، له كتب مقررة، وله امتحانات إجاباتها محددة، وللامتحانات معايير تضعها وزارة التربية والتعليم، ولها كتب خارجية بنماذج حددت أسئلتها وإجاباتها، وتلك هي الآفة التي نحاول دوماً نقدها ونقضها نتيجة إفسادها لكل جهود مبذولة وعمليات قائمة في التعليم والتعلم مقرونة بما تحدثه الدروس الخصوصية من تدمير لقوى التأمل والتفكير.

إن التأكيد على المنظور الاجتماعي في تفعيل منظومة التعليم هو نقل للمناهج العلمية الحديثة لعلم الاجتماع إلى الحياة التعليمية، وهو ما يدعونا أيضاً لضرورة الأخذ بهذا المنحى الاجتماعي في البحث التربوي حتى يقترن بالواقع المعاش اقتراءً حميماً يفضي إلى فتوحات معرفية تتجاوز عملية النقل إلى آفاق الإبداع النظري من

معايشته الواقع أكثر من الحوار الفكرى المجرى مع النظريات وهو ما يساعد على حسن تكوين المواطن الجديد فى مجتمع الألفية الثالثة واعياً بكل المؤثرات السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية والإعلامية التى تسهم فى هذه المهمة.

والتأكيد على المنظور الاجتماعى فى التعليم يحولنا عن الثقافة السائدة من تفسى نمط شخصية الفهلوى وسلوكه من خلال ثغرات النظام الشمولى فى حقبة الستينيات من القرن الماضى، حيث شاع هذه النمط من الناس برشاقته وحقاقته ونكاته ونفاقه، وهو الذى تحول بفعل التعليم النظرى إلى شخصية الهباش خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات، شعاره: خذ الأموال واجر. وانتهى تطور هذا النمط من المتعلمين أخيراً منذ التسعينيات حتى يومنا هذا إلى تغوله لتسود شخصية البلطجى الذى يستخدم ماله وعنفه وسلاحه لتحقيق مطامعه الخاصة متجاوزاً سلطة كل قانون.

إننا فى حاجة أيضاً حتى نقدم تعليماً عصرياً، إلى تفهم العلاقة المتبادلة بين التعليم والاقتصاد، والنظر إليه باعتباره عملية استثمار طويل المدى له عوائده النفعية. إن بحوثنا ودراساتنا يجب أن تنقل تصور التعليم من تصنيف مجرد كونه من الخدمات الاستهلاكية إلى موقع الاستثمار الاقتصادى الإنتاجى.

إن ما يهمنى أن اللغة التربوية هى صنعة الفكر وصانعه فى الوقت ذاته، ولذلك علينا وصف المعلم بأنه ميسر وطاقة محرّكة، ووصف السلم التعليمى بأنه الشجرة التعليمية، ووصف الواقع بأنه نبش الواقع، ووصف مشكلة البحث بأنها شواغل الباحث. إن الفكر المتجدد هو مشروع متجدد وليس خطاباً محدداً، فاللغة هى لحمة نسيج الفكر وخامة من خاماته وهى ليست مجرد وعاء له، وهذا يعنى أن الفكر المتجدد يصنع لغته ومجازاته الجديدة. وعلينا إخضاع اللغة للنهج المعرفى الذى تنتمى إليه. وعلينا أن نحقق المجتمع المعلم حيث إن كل مؤسساته وتفاعلاته قوى

مُعلِّمة: الأسرة والإعلام وموقع العمل والتعامل مع الغير. وهذا المجتمع المعلم هو أمة من الطلاب، أى إننا فى حاجة إلى أن يصبح التعليم دعوة لمراجعة فروضه.

إننا فى حاجة إلى السعى نحو تحقيق الجودة الشاملة فى نوعية التعليم، ومواصفات خريجيه من خلال أداء تعليمى، تحكمه معايير الجودة ومستوياتها فى مختلف مكونات العملية التعليمية وتفاعلاتها، ويتولى تقييمها نظام للمتابعة ومؤسسة للاعتماد ضماناً للالتزام بالرؤى والرسالة والأداء المؤسسى التعليمى وعوائده الفردية والمجتمعية.

ومما هو معروف فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة تمثل عوناً كبيراً فى تخطيط التعليم والإلام بحركته ومسيرته، ويخفض تكلفته على الأفق الزمنى، وبتيسير وضبط إدارة منظومته ووحدات مؤسساته، وفى تدريب أعضاء هيئة التدريس ومعلميه مما هو مستهدف من مقومات الارتقاء بمستويات الجودة. ومن زاوية العملية التعليمية ذاتها تتيح برمجيات تكنولوجيا التعليم والتعلم إمكانية توافر مقررات تعليمية متطورة وجديدة، وتهىئ عن طريق شبكة اتصالات متقدمة فرصاً لنشر البرامج وتبادلها بين مختلف المؤسسات على مستوى الدولة، وعلى المستوى المعرفى بين أقطار ودول كثيرة، بل نقل عملية التعليم من مجرد التلقين والتخزين عن طريق المعلم إلى العملية الحوارية التفاعلية بين الطرفين، وتوسعة دائرة التعلم الاستقلالى الذاتى الذى يمارسه المعلم فى تعامله مع التعليم على الخط سواء فى التعليم النظامى أو فى تعليم الكبار، وكلها يولد طاقات إدراك السياق والنسبية فى المعرفة واحترام الرأى الآخر وضرورة التفاعل معه، وتوفر وترسخ قاعدة ذهنية معرفية لتوفير مناخ حقيقى لممارسة الديمقراطية فكراً وفعالاً ومؤسسات.

إن هذه الدعوات التى تشكل نقلة نوعية فى التعليم تمثل قضية قومية يتضافر على تحقيقها كل المؤسسات الحكومية والعامه والخاصة والأهلية بما يهيئ بنية أساسية

للتعليم العصري لأنها تمس حياة كل المواطنين، وتتصل بكل جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

إن التعليم يمثل قنطرة العبور من التخلف إلى التقدم، كما يمثل الورقة الراححة لدخول الدول النامية دائرة التنافس مع الدول المتقدمة، وهو أيضًا مفتاح القوة ووسيلة إحياء النهضة في المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء. إنه لا سبيل لأى مجتمع لتحقيق ذاته دون تطوير نظامه التعليمى. إن قوة الأمم لم تعد تقاس بمساحات الأرض الشاسعة، أو بعدد السكان، أو بحجم الثروات الطبيعية، أو بحجم القوات المسلحة، لكن القوة في عالم اليوم تكمن في قوة العقول المبدعة التى توفر لأمتها المعرفة المتطورة والتقنية المتقدمة. فالمعرفة قوة؛ لأن النظام الاقتصادى العالمى أصبح اقتصادًا معرفيًا، أى كثيف الاستخدام للمعرفة. والتقنية قوة؛ لأنها تمكّن المجتمع من امتلاك ناصية المعلومات والاتصالات. إنه لكى يكون النظام التعليمى صانعًا للقوة ومكتشفًا للمعرفة ومطورًا للتقنية، لابد أن يكون نظامًا فائق الجودة والتميز، تحكمه رؤى مستقبلية شاملة متطورة، ويأخذ بمنهجية التخطيط الاستراتيجى أسلوبًا لتطويره وإدارته، كما يكون التطوير فيه شاملاً ومتكاملاً ودائرى الحركة، يتحرك من التقويم إلى التخطيط ومن ثم إلى التطوير ثم إلى التقويم مرة ثانية، وتتسع فيه قاعدة المشاركة، وديمقراطية القرار، وتؤمن قياداته بمركزية التخطيط والرقابة والإشراف والمتابعة، ورسم السياسات الواضحة وتحديد استراتيجيات العمل، أما على المستوى التنفيذى فالإدارة لامركزية لىبقى التعليم قريبًا من المستفيدين به، وثيق الصلة باحتياجات بيئته المحلية. إن المورد البشرى أعظم من المورد المادى، وإن الاستثمار فى الإنسان هو أجل أنواع الاستثمار على المدى البعيد. إن ذلك كله يفرض علينا ضرورة الحرص على تحقيق الجودة والتميز فى جميع عناصر العملية التعليمية، وإعداد الخطط التشغيلية والبرامج التنفيذية بتطوير أهداف التعليم وتطوير برامج وطرائقه وأساليبه وتقنياته، كذلك بتطوير

كفايات المعلمين، وتنميتهم مهنيًا وبصفة مستمرة، وتطوير أساليب وأنظمة التقويم، والأخذ بمعايير عالمية في التحصيل الدراسي. ولضمان تحقيق هذه الجودة الشاملة يجب أن ننشئ بنية تحتية متطورة للتخطيط والبحث المؤسسي، وتطوير المناهج والتدريب والتقويم التربوي، كذلك تطوير شامل في أنظمة الأداء المالي والإداري، والتوجه نحو موازنة الأداء وتوزيع الاختصاصات ونقل الصلاحيات التنفيذية إلى المناطق التعليمية والمدارس سعيًا للوصول إلى تحقيق الإدارة الذاتية، باعتبار المدرسة هي مفتاح تطوير التعليم.

إن التعليم والتنمية وجهان لعملة واحدة محورها الإنسان، وغايتها بناء الإنسان من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة بين كل الناس، ومن هذه العمومية الرئيسة تنبثق مجموعة من المبادئ من أهمها:

- التعليم حق من حقوق الإنسان نصت عليه الكتب السماوية والدساتير والشرائع والقوانين والمواثيق الدولية. فالتعليم يرفع مستوى معيشة الإنسان، ويحقق أهدافه في الحراك الاجتماعي والاقتصادي، ويساعد في تحقيق تكافؤ الفرص.
- والتعليم مخصب لأنشطة التنمية وعناصرها المتمثلة في الصحة والتغذية السليمة، والبيئة النظيفة، والعمل المنتج، والحرية السياسية والاجتماعية. والتعليم يساعد في بناء مجتمع قوى سليم يسوده السلام الاجتماعي والديمقراطية والحرية السياسية والاجتماعية، والإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها معًا، فالتنمية تكون بالإنسان ومن أجل الإنسان.
- ومستوى جودة التعليم يؤثر سلبًا وإيجابًا في معدلات التنمية البشرية المستدامة، فكلما ارتفعت معدلات الجودة في النظام التعليمي ارتفعت إنتاجية القوى العاملة، وهي مخرجات النظام التعليمي، وزاد إسهامها في النمو الاقتصادي، وزيادة الناتج القومي الإجمالي، وانعكس هذا بدوره على نصيب الفرد من الناتج

الإجمالى. ومعنى ذلك أن جودة التعليم تؤثر تأثيرًا مباشرًا في النمو الاقتصادى وفى عامل الإنتاج الكلى.

- وتأثير جودة التعليم فى معدلات التنمية البشرية المستدامة يأتى من مدى نجاح النظام التعليمى فى بناء المهارات وتنميتها وكذلك الكفايات والطاقات البشرية القادرة على العمل والإنتاج، وتشغيل مؤسسات المجتمع بكفاءة واقتدار، وهذا ما يعرف بالمرودود التنموى للتعليم، فكلما ارتفعت معدلات الجودة فى التعليم ازداد مردوده التنموى، وبالتالي فإن المجتمع يتمكن من تحقيق معدلات أعلى من التنمية والتقدم والقدرة على المنافسة فى عالم الاقتصاد الكونى.
- جودة التعليم لها جانبان : جانب كمى وجانب نوعى. والجانب الكمى يتعلق بتوفير مجموعة من الضوابط والمعايير الكمية فى مدخلات النظام مثل معايير التشييد والبناء فى الأبنية التعليمية، ومعدلات الطالب والمعلم، وكثافة الفصل، ومخصصات التلميذ فى المواد القرائية فى المكتبة. أما الجانب الكيفى أو النوعى فإنه يتعلق بمواصفات عمليات النظام ومخرجاته، ومعنى ذلك أن كيفية توظيف المدخلات وما يحدث من عمليات داخل المدرسة، تعليمًا كان أو نشاطًا، هو المتغير الأهم فى تشكيل مخرجات التعليم.
- بناء وتنمية المهارات والكفايات والطاقات البشرية يعتمد على كيفية التمدرس، وليس على زمن التمدرس، أى أن جودة المدرسة كبيئة للتعلّم وما توظفه من مدخلات مثل المواد التعليمية وتكنولوجيا التعليم، وما يستخدمه المعلمون من طرائق وأساليب تربوية حديثة تنقل قدرة الارتكاز من التعليم إلى التعلّم، ومن المعلم إلى المتعلم، كذلك طرائق التدريس وأدوات وعمليات قياس وتقديم نتائج التعلّم. كل ذلك يشكل نوعية معينة من المخرجات تكون قادرة على التعلّم والاستمرار فى التعلّم، وقادرة على التدريب وإعادة التدريب، وقادرة على توظيف نتائج التعلّم فى مهارات حياتية تستخدم فى العمل والإنتاج، وفى سلوك

المواطنة السليمة، وفي حل ما يواجهها من مشكلات، وفي سرعة التكيف مع التغير بثقة واقتدار.

إن الحديث عن جودة التعليم يعنى الحديث عن جودة الحياة ذاتها؛ لأن التعليم أهم مخصبات التنمية، ولأن التنمية لا تحدث بدون مهارات وكفايات وطاقات بشرية تم تكوينها وصقلها في ظل نظام تعليمي فائق الجودة يستند إلى رؤية مستقبلية ويهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية طويلة المدى، ويكون تطوير أهدافه وأساليبه وبرامجه وطرائقه عملية مستمرة وشاملة ومتكاملة، ومخططة تخطيطاً استراتيجياً، تديرها قيادة واعية، وتتسع فيها قاعدة المشاركة المجتمعية لأن التعليم شأن مجتمعي، وتستمد أهدافها الاستراتيجية من رؤى مستقبلية عقلانية، كما يحكم ممارستها سياسات مستقرة واستراتيجيات معلنة واضحة. إن دراسة جوانب الجودة والتميز في التعليم أمر ضروري لمتابعة مدى كفاءة وفاعلية النظام التعليمي في تحقيق أهدافه، ومدى قدرة هذا النظام على رفع وزيادة معدلات التنمية البشرية المستدامة. إن دراسة جوانب الجودة والتميز في التعليم نوع من التقييم الكيفي الذي يقدم معلومات مهمة وضرورية للمخططين وصناع القرار عن مدى إسهام التعليم في تخصيب التنمية، ومدى قدرته على بناء وتنمية قدرات ومهارات وكفايات وطاقات المورد البشري إنسان الألفية الثالثة.

إن كل مؤسسة تعليمية لها طبيعتها الخاصة، ومن ثم فإن لها مطلق الحرية في توظيف إدارة الجودة الشاملة وفق تلك الطبيعة. ومن المفيد أن نقدم لقادة تلك المؤسسات التعليمية مجموعة الأطروحات التي تساعد في تحليل أساليب الإدارة في كل مدرسة، وبالتالي استخدام ذلك التحليل كمنطلق لتكوين استراتيجية إدارة جديدة.

إن عناصر الجودة الشاملة التي يجب أن تطبق في مجال الإدارة المدرسية تتكون من المبادئ والأفراد ومنع العيوب والعمليات، وتفصيل ذلك كما يلي:

- المبادئ: وتشمل الغرض الأساسي للمدرسة، ورؤيتها المستقبلية، والقيم التي تدعمها، وتظهر تلك المبادئ من خلال القيادة والرسالة المعلنة للمدرسة.
 - الأفراد: وهم القوام الرئيس للمدرسة، وهم يعملون في شكل فرق عمل، وترتكز المدرسة على تحسين الأفراد الذين يبغون التعليم، كما تدعم العلاقات الشخصية بين الأفراد.
 - منع العيوب: حيث تهدف المدرسة إلى تقليل حدوث الفشل إن لم يكن منعه تمامًا، ويجب أن يتم ذلك في مختلف المراحل والأنشطة.
 - العمليات: حيث إن كل عمل مؤسسى ينظر إليه في ضوء مدى استيفائه لحاجات المستهلكين.
- إن هذه العناصر الأربعة تعتمد على بعضها البعض، فالشيء المميز للجودة هو الاعتماد على الكل، ولهذا فكل عنصر يساهم بشكل تكاملى في تكوين المنظومة الإدارية. ونوه إلى أن هذه العناصر يجب أن تتوافر في كل المدارس وإن تفاوت مقدار توافرها من مدرسة إلى أخرى.
- إن الفحص التشخيصى للجودة الشاملة في المدارس يتطلب معرفة وتدوين المستوى الذى حققته مدرستك في ضوء معايير الجودة الشاملة، علمًا بأنه يتوجب عليك وضع درجة تشير إلى مدى تحقق كل معيار حيث تمنح الدرجات متدرجة من خمس درجات إلى درجة واحدة، والتي تعنى أن المعيار لا يتحقق على الإطلاق. وهذه المعايير مصنفة في المحاور التالية :
- معايير ترتبط بالمبادئ وهى: الهدف الجوهرى للمدرسة معلن، رؤية المدرسة واضحة ومفهومة ويشارك فيها الآخرون، رسالة المدرسة تعكسها كل الخطوات العلمية، القيم الراسخة تساهم في صنع القرار، هناك تفريق بين القيادة والإدارة، القيادة موزعة على نطاق واسع، التخطيط هو ركيزة عملية الإدارة.
-

- معايير ترتبط بالأفراد : هيكل المدرسة والعمليات تقوم على العمل الجماعى، هناك تأكيد على ضرورة وجودة علاقات شخصية فعالة بين الأفراد، والسلطة والمسئولية وجهان لعملة واحدة، هناك عدالة فى تقديم التسهيلات الاجتماعية، للأفراد دور فعال فى التحكم فى مدى تطورهم، من الأولويات المهام المنوط بها المديرون تطوير الآخرين، صناعة القرار مسئولية مشتركة.
 - معايير ترتبط بمنع العيوب وهى : تدار العمليات من أجل منع الفشل، كل العمليات الرئيسة محددة ومدرجة، يستخدم القياس بغرض تحسين العمليات، الإدارة تستهدف تضييق الاختلافات وتحقيق التناسق، كل عملية تشتمل على مراقبة وتقويم، الوثائق تصدر من أجل إيجاد معايير موحدة، تأكيد الجودة من المصادر الخارجية أمر مرغوب فيه.
 - معايير ترتبط بالمستهلكين وهى : كل عملية يتم تصميمها فى ضوء حاجات كل فرد من أفراد المستهلكين، المدرسة تقوم على أساس إشباع حاجات المتعلمين، هناك التزام عام متواصل من أجل تحسين الخدمات التى تقدم للمستهلكين، يتم مراجعة رضا المستهلك بشكل دورى ويتم عمل التعديلات وفق تلك المراجعة، هناك دراية بأهمية مراعاة حاجات المستهلكين داخلياً وخارجياً، المستهلكون جزء من عملية تصميم الخدمات وأسلوب تقديمها، والجودة تعنى هنا ما يراها المستهلك جودة.
- وهناك طريقة أخرى لفهم وحساب درجة الجودة الشاملة، وذلك بتحديد مجموعة من المبادئ الرئيسة والتى تمس الجوهر الأساسى لطبيعة مدخل الجودة، ورغم أن كثرة استخدامها قد يقلل من تأثيرها إلا أنها يمكن أن تساعد فى توليد المفردات الخاصة بالمؤسسة التعليمية عند تطبيق الجودة الشاملة وهى:
- التركيز على المستهلك، وهذه الصيغة من بديهيات الجودة الشاملة فالمستهلك هو سبب وجودة المؤسسة وهو ما يعطى للجودة تعريفاً.

- ملاءمة الغرض، ذلك أن الجودة تتحدد بمدى مناسبة المنتج أو الخدمة للغرض الذي تقدم من أجله المستهلك.
 - منع العيوب وليس اكتشافها، ذلك أنه حتى يتم ملاءمة الغرض ينبغي العمل على منع الفشل وليس اكتشافه ورصده بعد انتهاء الحدث.
 - إدراك مدى تكلفة عدم المطابقة وهو ما يرتبط بمغزى القياس وباستخدام أساليب بعينها لبيان مدى مطابقة المنتج لما هو مطلوب.
 - التحسين المستمر وهو ما يشير إلى مفهوم رئيس للجودة الشاملة بل وتعتبر أحد مكوناتها الأساسية، وهى تعنى الالتزام بالبحث عن طرق لتحسين الخدمات المقدمة للمستهلك وزيادة فاعلية المؤسسة ذاتها.
 - التخلص من الخوف حيث ينبغي توفير مناخ آمن بغرض تحقيق التحسن مما يدفع إلى تكوين إحساس إيجابي بالقدرة على التعلم والتحسين.
 - لحظات الصدق حيث إن المستهلك هو الأساس لاتخاذ القرارات كافة، فالحظات الصدق هى تلك الفترات التى يستخدم فيها المستهلك المنتج أو يتلقى الخدمة فى الواقع، واكتشافه مدى صدق المؤسسة فى وعودها التى أخذتها على نفسها.
- إن ما يتطلب الالتفات إليه بشدة ونحن ننشد الجودة الشاملة فى مدارسنا الوعى والفهم والتطبيق للمفاهيم والأفكار التالية:
- إدراك مفهوم واضح للجودة الشاملة فى التعليم يزداد الاهتمام به يوماً بعد يوم خاصة فى صياغة أهداف المدرسة.
 - تحديد العملاء الذين تقدم لهم الخدمة مع ضرورة مشاركة كل المعلمين والإداريين والقياديين والآباء فى ذلك.
 - فريق الإدارة الذى تعمل المدرسة فى ظله فريق عمل فعلاً وفكراً ولا يقتصر فى ذلك على مجرد عقد اللقاءات.
-

- إتاحة الفرص للمتعلمين بإعدادهم للعمل في شركات ومؤسسات تنتهج الجودة الشاملة.
- اتصالات المدير بالآخرين فعالة هادفة ومفيدة، ولا بد أن تكون هناك مؤشرات دالة على ذلك.
- الخدمات المقدمة تتطابق مع الأهداف المعلنة المنشودة أى أنها تحقق احتياجات المستهلك.
- تقدم المدرسة مجموعة من الخيارات أو البدائل حتى تزيد من احتمالية تحقيق ما يتوقعه المستهلكون.
- تتسم الخدمات دائماً بالجودة إذا كانت تقوم على أساس ما يفضله المستهلكون، ولا بد من الحوار لمحاولة الوصول إلى الأفضل.
- المدرسة يجب أن تنجح في جذب التلاميذ والاحتفاظ بهم حتى تخرجهم منها ومن ثم فلا بد من تقديم خدمة تعليمية جيدة.
- المدرسة يجب أن تنظر إلى نفسها على أساس أنها سبب أى سلوك يقوم به أولئك المستهلكون، واتجاهات المدرسة تتبدل كرد فعل لمدى جودة الخدمة التعليمية.
- تنمية القيم الأخلاقية لدى المتعلمين مؤشر على مصداقية المدرسة لدى الأطراف الأخرى من آباء ومجتمع لقيامها بدورها التربوي.
- تحقيق المدرسة لما هو متوقع منها فتلك هى الجودة، أما الأداء الذى يفوق التوقعات فيعنى الجودة الشاملة.
- المدرسة تتأثر بثقافة المجتمع على التعليم، والوضع الاقتصادى للمجتمع، ومعدلات البطالة، والطبقات الاجتماعية للسكان، وتلك هى البيئة الاجتماعية لمجتمع المدرسة.
- تدريب المعلمين يتم فى ضوء استراتيجيات التعلم التى تتواءم مع قدرات المتعلمين وذكائهم المتنوعة، وهنا تبدو مرونة المعلم وثقافته التدريسية.

إن المعرفة هى المصدر الملهم لمجتمع ما بعد الرأسمالية، وأصبح من الضرورى تغيير الدور الاجتماعى للمدرسة كمنتج للمعرفة. إن هناك مسارات تؤثر على إصلاح التعليم فى المدارس هى:

- ترسيخ مفهوم نظام الإدارة الذاتية للمدارس، ويمكن أن يتحقق ذلك فى خمس سنوات.

- التأكيد على إعادة تنظيم عمليتى التعليم والتعلم، ويمكن أن يتحقق ذلك فى عشر سنوات.

- إعادة هندسة التعليم المدرسى برسم صورة كلية للعمل المدرسى من أجل مجتمع المعرفة، ويمكن أن يتم ذلك فى حدود ربع قرن.

إن تلك المسارات تمثل التحدى الأكبر لإصلاح المدارس، وقد يصعب تحديد التغييرات التى ستحدث مستقبلاً، ولذلك علينا مراعاة التوجهات التالية وهى: التأثير المتزايد لثورة المعلومات على التعليم والتركيز المتزايد على المنظور الدولى، والإقلال من التمويل الحكومى والحاجة الملحة لإدراك قيمة المال للإنفاق على التعليم وتجويده. إنه لا بد أولاً من تشخيص حال المدارس، وتحديد المتطلبات قبل الخوض فى أعمال التغيير.

إن أهم العناصر التى يركز عليها التغيير فى المدارس وإصلاحها هى: المنهج القومى، وإدارة المدارس، والتوجيه الفنى، وحقوق المستهلك، والضغط الاجتماعى، وتفصيل ذلك:

1- أهم عناصر التغيير فى المنهج القومى يمكن أن تتحدد فى: إدارة الوقت لاستيفاء متطلبات المنهج كافة، وإعداد المصادر كاستجابة للمتطلبات الجديدة، وتوزيع الخبراء بشكل يتيح نشر الخبرات، وإدارة إجراءات القياس ورصد التحصيل، وتدريب القائمين على التربية وتزويدهم بالمهارات والمفاهيم الجديدة، وإدارة الموضوعات عبر منهجية علمية، وتوظيف استراتيجيات

التعلم الملائمة، وكتابة التقارير حول المخرجات الأكاديمية، والتركيز على المخرجات، ونشر النتائج في شكل قوائم متدرجة. ومن الضروري أن تكون هناك إدارة لتطبيق التغيير نفسه التي من أهمها ما ينطبق على المعلم وما يقع عليه من ضغوط واستثارة دافعيته لمواجهة التحديات المتجددة بشكل يشعره بأنه جزء من هذا التغيير.

2- أهم عناصر التغيير في الإدارة المدرسية، وتحدد القضايا الخاصة بها في : تغيير الأدوار المنوط بها الهيئات المسؤولة، ووضع مدخل استراتيجي لدمج المناهج وتمويلها وإعداد الكوادر، وإدارة الإجراءات التي يتبناها الآباء في اختيارهم، وإعطاء المسؤولية الكاملة لأعضاء هيئات التدريس، وتأسيس إجراءات إدارية، وتسويق المدرسة، والاستجابة للمتطلبات الجديدة الناجمة عن التقارير والمتابعة، ومراجعة أدوار الإدارة الرئيسة ومسئولياتها، وإدارة الميزانية القائمة على التمويل. والأهم من ذلك كله هو الاحتفاظ بالدور الرئيس الذي تقوم به المدرسة وهو العملية التعليمية. إن هذه العناصر تضع المسئولين عن الإدارة في مواجهة اختياراتهم من جانب والمحاسبة على مردود تلك الاختيارات من جانب آخر، وما يضاف إلى ذلك هو الأمان الوظيفي وتوفير مصادر التمويل.

3- أهم عناصر التغيير في التوجيه الفني، يمكن أن تتحدد في : تغيير مفهوم المحاسبة والاستجابات، والاتفاق على مفاهيم الفاعلية وقيمة المال، وزيادة فرص عامة الناس للحصول على المعلومات ونشر معايير الأداء، وتطوير عمليتي التخطيط وصياغة التقارير، والتأكيد على ما يعود على المدارس من فوائد. والجدير بالذكر مراعاة مصداقية التوجيه الفني، والتكلفة الفعلية، وفاعلية تلك التكلفة، واستخدام معايير يمكن من خلالها معرفة مدى التحسن في الأداء المدرسي.

4- أهم عناصر التغيير في حقوق المستهلك، وهي هنا: الإدارة المحلية للمدارس والآباء، وتشمل هذه العناصر كلاً من: ربط الإثابة أو العقاب المالى بالأداء،

والطلب المتزايد على المعرفة، ونشر البيانات التي تحتوى على مقارنات، والوعى بالإجراءات التي تتبعها المدرسة.

5- أهم عناصر التغيير لمواجهة الضغوط الاجتماعية تتمثل في أن مواجهة الضغوط الاجتماعية أحد العناصر المهمة المحددة للجودة، ذلك أن سوء الأحوال الاجتماعية، والبطالة، والحرمان الثقافي وغيرها تؤثر في أساليب الإدارة المدرسية، فكلما ازدادت المشكلات في البيئة التي تقع بها المدرسة تطلب ذلك معلمين أصحاب مهارات وخبرات نتيجة فقر المصادر بتلك البيئة. أضيف إلى ذلك المنافسة التنامية بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة والمدارس التي ترعاها مؤسسات أجنبية، ومتطلبات الالتحاق بالتعليم الجامعي، ومتطلبات أسواق العمل.

وعلى ذلك فإن من يتولون الإدارة ينبغي أن يكونوا من المحترفين الذين يمتلكون العلم والمهارات والكفايات التي تناسب المواقف الجديدة، ولذلك ينبغي أن توجد معايير واضحة ومتفق عليها لمكونات الإدارة المدرسية، وأدوار واضحة للقيادات الإدارية في كل مستويات الإدارة، وتقديم الخبرة على المواصفات الأخرى للمديرين، والوعى الكامل بمعنى الإدارة، والتدريب المستمر المبني على حاجات المتدربين، والإدارة التنفيذية الفعالة القائمة على التعلم والهدفية والآخذة بمفهوم إدارة الجودة الشاملة التي تأخذ بالتغيير مواكبة للحياة، والتي تقوم على أربعة واجبات: أخلاقية وبيئية ومحاسبية واستمرارية.

إن علينا الالتفات والتنبه إلى تجاوز الاعترافات التالية: إن الإدارية تعوق الأداء المهني، والمحاسبية الهرمية تقلل من الأدوار الاستقلالية لفريق العمل أو للأفراد، والتركيز على القيادة يغفل الديمقراطية، والإدارية تغفل القيم التربوية، والإدارة تعتمد في النهاية على المناورة، وأنه لا يمكن إدارة مخرجات العملية التعليمية. إن الإدارية هي جعل الإدارة هدفًا في حد ذاتها وهو ما يساعد على تغليب الروتين

والشكليات على الأهداف الحقيقية للإدارة، أما إدارة الجودة الشاملة في المدارس فهي مدخل موجه نحو القيم بغرض تنشيط العلاقات بين الأفراد. وإذا كانت المخرجات التعليمية يصعب إدارتها فليس بخافٍ على أحد أن العمليات التعليمية كلها خاضعة للإدارة لأنها عبارة عن تفاعلات تحدث يوميًا داخل الفصل الدراسي وحجرات أعضاء هيئات التدريس والقائمين على شئون المدرسة.

إن المدارس الفعالة تقوم على عناصر مؤسسية تميزها عن غيرها من أهمها : القيادة التي تؤكد على المنهج، والمناخ الداعم، والتركيز على التعلم، وامتلاك أهداف واضحة وتوقعات عالية، ومراقبة الأداء والتحصيل، والتطوير المستمر لأعضاء هيئات التدريس، ومشاركة الآباء. وهذه العناصر تتطلب الوعي بالمفاهيم الآتية وهي: القيادة عملية أكثر منها وضع وظيفة، والنظام القيمي واضح ومتفق عليه، والتفاعلات الاجتماعية والتواصل يتمان في أشكال مركبة ومتشعبة، والتخطيط يتم في شكل تعاوني.

إن المشروع الدولي لتحسين المدارس في المملكة المتحدة يؤكد في تقريره على : التحليل الحادق والدقيق للمواقف، وتحديد الأهداف بعناية، واستحسان الحاجة لإحداث تغيير، والتفكير الاستراتيجي، وصبغ التغييرات بصبغة مؤسسية. إن مدارسنا عليها أن تتبنى مدخل الجودة الشاملة فكريًا وممارسة من أجل تحسين المدرسة وتطويرها لبناء منتج تعليمي جديد يتناغم ومطلوبات الألفية الثالثة.

دراسة الجودة النوعية في النظام التعليمي تشمل أهم المدخلات والعمليات التي تشكل بيئة التعلم، وعليه فإن عناصر الجودة النوعية تكمن في : فلسفة التعليم وغاياته وأهدافه الاستراتيجية، ومناهج التعليم وطرائقه وتقنياته، وكفايات العاملين في قطاع التعليم وبخاصة المعلمين، وعمليات وأساليب وأدوات التقويم التي تقيس مدى تحقق الأهداف المنشودة وتلقى الضوء على أي خلل في البناء المؤسسي.

- إننا نتوقع عند دراسة الجودة النوعية في النظام التعليمي أن نحصل على إجابات محددة ومعلومة وسليمة عن عدد من الأسئلة المحورية من أهمها:
- هل المدرسة هي نواة الإصلاح والتطوير؟ وهل يشرق تطوير التعليم من عيون التلاميذ أم يبهط من مكاتب الوزراء؟
 - هل يشارك في برامج تطوير التعليم كل من المعلمين والطلاب وقيادات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية؟ وما مدى مشاركة هؤلاء جميعًا في عملية صناعة القرار؟
 - هل تبني الإدارة العليا المسؤولة عن الإشراف على النظم التعليمية منهجية الإدارة الاستراتيجية؟ وهل هي إدارة مؤمنة بديمقراطية الحوار واتساع قاعدة المشاركة في صناعة القرار؟
 - ما مدى الممارسة الفعلية لتوجيه مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ؟ ومدى تحقق التفاعل والتنسيق والانسجام بين المستويات المركزية والمستويات اللامركزية بحيث لا يحدث تنازع اختصاص أو ازدواجية في القرار أو اغتصاب للسلطات؟ وما مدى المشاركة المجتمعية في برامج التطوير وعملياته؟
 - ما مدى كفاءة وفاعلية البنية التحتية المسؤولة عن تطوير التعليم مثل أجهزة التخطيط والمتابعة والتقييم المؤسسي وصناعة المناهج والبحث المؤسسي؟
 - هل يمكن القول إن المسؤولين عن تطوير التعليم يفعلون ما يجب عليهم أن يفعلوه، وهل يحسنون ما يفعلون؟
 - هل يتحرك التطوير نحو إحداث ثلاثة مسارات متناغمة ومتناسقة من التغيير: التغيير التحديتي والتغيير الهيكلي والتغيير المؤسسي؟
 - هل هناك تناغم وتكامل في برامج التطوير لمراحل التعليم؟ أو أن كل مرحلة تبدأ وكأنها جزيرة منعزلة عن المراحل الأخرى؟ وهل توجد شراكة استراتيجية فاعلة بين التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي؟

- ما مدى توظيف التكنولوجيا في تطوير التعليم لرفع الجودة النوعية وتحقيق القدرة التنافسية للنظام التعليمي مع الأنظمة التعليمية الأخرى؟
- هل توجد معايير عالمية لقياس كفاءة النظام التعليمي والحكم على فاعليته؟ وما مدى قدرة تمتع مخرجاته بالكفايات والمهارات الحياتية؟ وما مدى قدرتها على التنافس في عالم الاقتصاد الكونى؟
- هل يستند القرار إلى أسس معلوماتية؟ وهل تسانده أجهزة البحث والتخطيط؟
- إن تمويل أنشطة الجودة النوعية وعناصرها يقلل كثيرًا من تكلفة الآثار المترتبة على ضعف الجودة النوعية في التعليم، أى أن المشكلات التي يفرزها ضعف الجودة النوعية في النظام التعليمي تكلف المجتمع خسائر باهظة. ومن أهم هذه المشكلات:
- الدروس الخصوصية التي أساءت إلى مستوى الثقة والتعاون بين الأسرة والمدرسة، وأصبحت تمثل عبئًا ماديًا ونفسيًا على كاهل الأسرة، والدروس الخصوصية في أساسها عرض لمرض هو تخلى المدرسة عن تحمل مسؤولياتها في التعليم وقبلها مسئوليتها في التربية.
- إفراغ التعليم من مضمونه السلوكي الشامل والاقتصار على اكتساب المعارف والمعلومات، وإهمال القيم والاتجاهات والمهارات، وشيوع قيم مغلوطة في الممارسات التعليمية.
- إفراغ التعليم من مضمونه الاجتماعى والاقتصادى وتقاعس مؤسسات التعليم عن تلبية احتياجات المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من القوى العاملة المدربة والمنتجة، مما أدى إلى شيوع البطالة الصريحة والمقنعة في صفوف المتخرجين، وأدى أيضًا إلى عدم قدرة المنتج التعليمي على التنافس إقليميًا وعالميًا.
- انفصال المدرسة عن الحياة، فما يجرى داخل قاعات الدرس حياة اصطناعية، وهو ما يحرم المتعلمين من ممارسة سلوك المواطنة ومعرفة حقوقهم وواجباتهم والتعامل الناجح مع الآخرين.

- عدم إدراك وحدة المعرفة وتكاملها ووظيفتها بسبب ثنائيات النظام التعليمي حيث الحواجز المصطنعة بين فروع المعرفة، وحرمان المتعلمين من التثقيف العام ودراسة علوم العصر من لغات أجنبية ورياضيات وعلوم وتقنيات وعلوم الاتصالات.
- عدم تمكن المتعلم من اكتشاف ذاته، وعدم تحقيق الفروق الفردية وذلك لشيوع الأدوار التسلطية للمعلمين وسلبية المتعلمين، وبذلك يفقد المتعلم أعمدة الحياة في المستقبل وهي : تعلم لتكون، وتعلم لتعيش وتعايش مع الآخر، وتعلم لتعرف، وتعلم لتعمل.
- عدم إتقان المتعلم المهارات والكفايات التي يتطلبها عالم العمل والإنتاج، فالمتعلم يتعلم وصف الخبرات، وتاريخ العلم، فهو لا يبني الخبرة ولا يكشف المعرفة. إن بناء المهارات والطاقات البشرية يعتمد على كيفية التمدرس وليس على زمن التمدرس فحسب. إن المؤثر الوحيد لإتقان المهارة وتنمية الكفاية هو في ممارستها في الحياة، وتوظيفها في حل المشكلات والإنتاج، لأن العمل يحتاج إلى إنسان يوظف ما تعلمه، ونحن نختبر طلابنا فيما يتعلمون ولا نختبر قدراتهم على العمل.
- إن ضعف الجودة النوعية في التعليم يفرز مشكلات تكلف الدولة مالا تطيق، ولا سبيل إلى تحقيق التقدم إلا بتوفير تعليم متميز حيث توفر إهدار الموارد المالية والبشرية على السواء.

إننا في حاجة إلى أسس نظرية متعمقة عن الجودة الشاملة، كما أننا في حاجة إلى إطار فكري لمفهوم الجودة النوعية وعناصرها ومؤشرات قياسها وكيفية تنفيذها وإدارة برامجها. ونحن في حاجة إلى دليل عملي لتنفيذ جوانب الجودة النوعية في المدارس آخذين في الاعتبار أن المدرسة هي نواة إصلاح التعليم، وأن خطط التطوير تبدأ من القاعدة ولا تهبط من القمة، وأنها لا بد أن تؤكد على لامركزية التنفيذ وضرورة المشاركة المجتمعية عملاً لا قولاً، وأن تؤكد على أن التعليم شأن مجتمعي لا بد أن يشارك في تخطيطه وإدارته وتمويله سائر قطاعات المجتمع، وأن تؤكد أيضاً

على أدوار ومسئوليات المعلمين ومديرى المدارس فى إدارة الجودة النوعية، وفى ذلك تنشيط لما يعرف بالإدارة الذاتية للمدارس حيث يكون مدير المدرسة مسؤولاً عن تفعيل العمليات التعليمية وما تتضمنه من أهداف ومناهج وبرامج وطرائق تدريس وتقنيات تعليم، وكذلك برامج التنمية المهنية للمعلمين والمديرين لرفع كفاياتهم التدريسية والإدارية، وكذلك تطوير الامتحانات والتقييم. وهذه المنظومة تمثل فى كلياتها وتفاعلاتها منظومة الجودة النوعية التى إذا ما أحسن إدارتها آتت أكلها وثمارها ممثلة فى مخرجات فائقة الجودة من المؤسسات التعليمية، وتكون هذه المخرجات قابلة للتوظيف والتدريب وإعادة التدريب، وتكون قادرة على العطاء المجتمعى، وعلى تحقيق أعباء التنمية وتحمل مسؤوليات وأدوار ومهام المواطنة.

نحن فى حاجة إلى توفير بيئة صالحة للتعلم، وحالات فعلية ومواقف عملية من المدارس يظهر فيها بجلاء كيفية تطبيق مدير المدرسة لمفاهيم الجودة النوعية ليصبح ضابطاً لإيقاع الجودة النوعية فى المدرسة فهو المقوم للمعلمين للتأكد من استيعابهم للأهداف التعليمية الجديدة، واستخدامهم للاستراتيجيات التدريسية التى تضع المتعلم فى بؤرة الارتكاز وتجعله يتحمل مسؤولية تعليم نفسه ومسئولية قرار تعليمه. وعلى المعلمين تيسير مهمته وإرشاده إلى مصادر التعلم، وأن يتأكدوا أن المتعلم قد أتقن ما تعلمه وتعلم كيف يتعلم، وكيف يستمر متعلماً مدى الحياة، وكيف يوظف المعرفة فى مهارات حياته، وكيف يعد نفسه لحياة المستقبل ومواجهة تحدياته وكلها من متطلبات الجودة النوعية. وعلى مدير المدرسة أن يراقب المناهج ومصادر التعلم وتنوع أوعيتها لتحقيق الفروق الفردية وإشباع حاجات المتعلمين وميولهم، كما يتأكد من حسن توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم المتاحة التى تزيد من فاعلية حواس المتعلم، وتساعد فى تنمية قدراته العليا كال تخيل والتصور والإبداع، وتعلم القيم والاتجاهات والمهارات. ويتابع مدير المدرسة المعلمين ويوجههم لاستخدام التدريس غير المباشر كالمناقشة وحل المشكلات والتعلم التعاونى والتعلم بالعمل والدراما

الاجتماعية وتبادل الأدوار وإدارة الأزمات. وكل هذا يساعد المتعلم على إتقان المهارات المستقبلية للتكيف مع محاذير المستقبل، وهذا من سمات التعليم المتميز الذي يعد للحياة والمستقبل معاً، وحيث نضع علامات على طريق الجودة النوعية لتحقيق الإدارة الذاتية وتفعيل منهجية مركزية التخطيط ولا مركزية الأداء.

ثالثاً: انفتاح العقل العربي لمعايشة العولمة^(*):

إن بناء رؤية مستقبلية فاعلة لصناعة العقل العربي تتطلب تأمل مجمل السياقات من حيث تشخيص الماضي وترسباته، والواقع وتحدياته، والمستقبل وطموحاته. كما تتطلب تفحص مختلف الحقب التاريخية وأثر الفواعل المجتمعية التي أثرت في سيرته ومسيرته، في إطار المنظومات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، مع تفاعل أيديولوجية الدولة الرسمية والقوى المجتمعية الثقافية التي أطرت أوضاع حركة المنظومات التعليمية من التعليم المدني الحكومي والخاص الجامعي وقبل الجامعي، واستخلاص مدلولات التثقيف والثقاف علمياً وتقنيّة متقدمة.

إن اللغة العربية عليها أن تفي بمطالب مجتمع المعرفة، ذلك أن تكنولوجيا المعلومات بما توفره من وسائل عديدة في المجال اللغوي تتيح فرصاً عديدة أمام اللغة العربية حتى تمارس دورها في لم الشمل العربي، وتقوية وشائج التماسك بين المجتمعات العربية، كما أن الانفجار المعلوماتي مصدر لزيد معرفي متوافر ومتجدد. لقد فتحت علينا الإنترنت بوابات الفيضان المعلوماتي، وهو ما يتطلب لغة عربية متطورة تتخذ موقفاً حاسماً أمام كثير من القضايا اللغوية وفي مقدمتها: ازدواجية الفصحى والعامية، وتعريب التعليم، وتعليم العربية للناطقين بها وغير الناطقين بها. إن العربية بين فكى رحى : بين عولمة تفرض عليها أقصى درجات المرونة

(*) المؤتمر الدولي الثالث: تحديات اللغة والثقافة في مواجهة العولمة 5 أبريل 2006، كلية الألسن - جامعة المنيا .

وسرعة الاستجابة للمتغيرات العالمية، وبين فكر أصولى متجمد يعوق هذه المرونة والتقدم تحت دعاوى مفاهيم مغلوطة هي الطهارة اللغوية والأصالة الفكرية. إننا حيال ذلك في ميسس الحاجة إلى تجديد خطابنا اللغوى بصورة جذرية لتلبية مطالب مجتمع المعرفة، والتعبير عن الحاجات الضرورية للحضارة، والتلاقح الحضارى وامتصاص الرحيق المعرفى، بل والإسهام بدور في مجال المعرفة اللغوية على النطاق الإنسانى، وذلك بفضل ما تتسم به منظومتها من توازن دقيق على المستوى الفيلولوجى، والوحدات اللغوية حرفاً وصوتاً ولفظاً وتركيباً.

إن تعليم اللغة العربية وتعلمها يزداد بفعل المتغير المعلوماتى بسبب تنميتها للفرد والمجتمع على حد سواء، بجانب كونها جسراً للتواصل المعرفى بين التخصصات المختلفة نظراً لموقعها المحورى على خريطة المعرفة الإنسانية. وتقاس كفاءة تعليم اللغة العربية باكتساب المتعلمين مهارات التواصل اللغوى المختلفة : تحدثاً واستماعاً وقراءةً وكتابةً، وتنمية الذائقة اللغوية، والقدرة على الإبداع اللغوى. إن من أهم مظاهر تدنى تعليم اللغة العربية وتعلمها ما يلى:

- لم تفرق مناهج تعليم اللغة العربية بين علم اللغة وتاريخه، وطغى التراث على الحديث، وأهملت ثورة علم اللغة وأثرها في تعليمها، وغابت عن المناهج دراسة العلاقات بين منظومة اللغة ومنظومة الممارسات الحياتية للغة، ودراسة التوجهات الحديثة في تعليم اللغات الحية وتعلمها، وعدم تنمية المهارات اللغوية متكاملة.
- أفقدت المتعلم اعتزازه بلغته الأم، فهو ينفر من تراثها، ويعزف عن استخدام معجمها، ولا يدرك كيف يدمجها في صلب حياته اليومية، ويوظفها في ممارسته العملية.
- جفوة ما بين كتب النصوص والقراءة، وكتب قواعد النحو والصرف، وفصام حاد بين تعليم اللغة وتعليم المواد الدراسية بالعامية، ويتسم المنهج صرفاً ونحواً وبلاغةً بالصورية، وإهمال شق المعنى.

- غياب التخطيط لاكتساب اللغة العربية من خلال مستويات متدرجة أسوة بما يتم في اللغات الحية، وهي تتخذ من تعليم القواعد لا استخدامها مدخلاً حيث أهملت الجوانب الوظيفية.

إن تعليم العربية في عصر المعرفة تطلب اعتبارها :

- آلية للتفكير المنطقي وحل المشكلات، وأداة للتجريد والتجسيد وتنظيم الذاكرة القصيرة والطويلة.

- آلية للإبداع، فاللغة العربية هي الإنسان العربي ووسيلته في ممارسة الإبداع بصورة مستمرة وعفوية في ابتكار العبارات واستحداث المعاني، ولا يقتصر إبداع اللغة على من يؤلف النص بل لابد أن يشمل أيضًا قارءه، وكيف يقرأ النص قراءة مبدعة؟ وكيف يربط بين مضمونه ومقامه والواقع الذي يمثله أو يتمثله؟ وكيف يكشف عن المسكوت عنه؟ وكيف يكتشف التكتيكات اللغوية التي اتبعها مؤلفه؟

- أداة للنمو الذهني ومهاراته، وهو ما يتطلب دراسة وظيفة اللغة في كيفية التعامل مع اللبس والغموض، وعلاقة اللغة بأنماط التفكير الخطي والتفريعي والنقدي والتبادلي والمتوازي.

- أداة للتواصل دونما اختزال لتكون الكتابة تنمية مهارات إنشاء النص وتشكيل هيكلية وبناء إطاره المنطقي، وتحاشي الوقوع في فخ الركافة، ومراعاة مقتضيات المقام اللغوي، وإكساب المتعلم أن يختصر أفكاره تلغرافياً في نقاط محددة، وتقدم القراءة باعتبارها علماً متخصصاً له نظرياته. إن النص القرآني هو سقف البلاغة ومعيارها، وهو نص قرائي للاستيعاب والاستخدام اللغوي.

إن التعلم الذاتي للغة العربية يتطلب تواصلًا مع الآلة، وتواصلًا عن بعد، وتنمية المهارات اللغوية لزيادة فاعلية البحث في مصادر المعلومات النصية من معاجم وموسوعات ومسارد، وكيفية تقويم المتعلم لنفسه فيما وصل إليه في اكتساب المهارات اللغوية ذاتيًا. إننا في حاجة إلى برمجيات ذكية تتعامل ديناميكيًا مع

المتعلم، وتقوم على استخدام النظم الآلية المتاحة حاليًا في مجالات الصرف والنحو والمعجم.

إن بلورة سياسة لتعليم اللغة العربية في عصر المعرفة تقوم على تعليم اللغة لا التعليم عن اللغة، والتركيز على الطرائق الحديثة في تعليم اللغات الحية وتعلمها، والأخذ بفكرة جهود تبذل لحوسبة تعليم اللغة العربية، والأخذ بفكرة علم النفس المعرفي، والتركيز على الجوانب الوظيفية مع تنمية مهارات اللغة الأربعة (الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة) بصورة متوازنة متكاملة، ومسرحة تعليم اللغة العربية لتنمية مهارات الحوار، واستخدام ما يعرف بالتواصل القائم على المواقف العملية لاستخدام اللغة وظيفيًا، وإنشاء مواقع على الإنترنت متخصصة في تعليم اللغة العربية وتعلمها مع الاستهداء بمواقع تعليم اللغة الإنجليزية وتعلمها المنتشرة عبر الإنترنت.

إن مواجهة الواقع الذي تعيشه الذاتية الثقافية بكافة صورها يلقي التبعة على التعليم العصري ومناهجه حتى تثرى المتعلم في الألفية الثالثة محليًا وعربيًا وإسلاميًا وعالميًا. إن طلب الحكمة يعد شرطًا مهمًا من شروط النهضة الحضارية، ذلك أن النهضة تتطلب الجهاد في طلب العلم النافع، وانطلاق عقل المتعلم إلى قلب العالم والطبيعة من أجل التنقيب عن السنن الحاكمة لحركة الكون والحياة، وصياغة النظريات وتأسيس العلوم، والاستعانة بكل نواتج العلم وتطبيقاته. ومن وسائل اكتساب الطلاب قاعدة طلب الحكمة وتدريبهم عليها، اطلاعهم على الإنتاج الفكري للآخرين في كل مجالات المعرفة في مستوى مناسب وبأسلوب مشوق وفي مصادر متنوعة.

إن مناهجنا لا بد وأن تجعل الطلاب على وعى بين ما هو مشترك إنساني عام وما هو له خصوصية حضارية، حيث يدركون أن الحضارات تتلاقى فيما بينها في جانب، وتتمايز في جانب آخر، فهي تتلاقى في العلوم الكونية والحقائق والقوانين

المرتبطة بها، ويدركون أيضًا أن الحضارات تتمايز في الجانب الثقافي بما يشتمل عليه من لغة ومعتقدات وتراث وتاريخ، والتلاقح الحضارى يأتي أساساً في عناصر الالتقاء، أما عناصر التمايز فهي التى تخلع على كل أمة خصوصيتها وهويتها.

ومناهجنا لا بد أن تسعى إلى توعية الطلاب بضرورة البعد عن التلقى السلبي من الآخر الحضارى، ويتحقق ذلك بتبصير الطلاب ببعض سلبات الحضارة الغربية المعاصرة، والبعد عن التقليد السلبي بأن نلتفت إلى الصفات الإيجابية مثل حب العمل، واستثمار الزمن، والرغبة في الإتقان، وهنا لا بد أن يتعرف الطلاب آراء المفكرين الغربيين في العلم والتقنيات والمنافسة ثم الاعتماد على الذات. ولا بد من اكتساب الطلاب الثقة في النفس أمام الآخر الحضارى، ويتحقق ذلك عن طريق عرض رصيدنا العربى والإسلامى من الإنجاز الحضارى، وعطاءات علمائنا السابقين، وإسهامات الحضارة العربية في بناء الحضارة الغربية، واطلاعهم على شهادات علماء الغرب المنصفين، واطلاعهم على إيجابيات في واقعنا الراهن وبطولات شهدائنا وما نتمسك به من قيم وأخلاقيات. ولا بد لنا أيضاً من السعى نحو ترسيخ الهوية الثقافية لدى الطلاب باعتبار أنها عنوان ودليل وجودنا واستمرارنا في ظل ثقافة ثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات التى تقوم على ثقافة العالم المتقدم. لا بد هنا من إكساب الطلاب اللغة العربية الفصحى والدين الإسلامى الحنيف والتراث الحضارى لأمتنا، فضلاً عن علومنا وفنوننا وآدابنا، وذلك باستزراع هذه المكونات في وجدان الطلاب وسلوكهم ليصبح المتعلم إنساناً يمتلك طاقة إيمانية أخلاقية تحفزه على العمل النافع وعلى التواصل الاجتماعى الصحيح بعقلية منفتحة وناقذة وضمير يستشعر الجمال في البيئة والحياة وسلوك إنسانى راقٍ رشيد.

و مناهجنا الدراسية لا بد أن تدرب الطلاب على الأخوة الإنسانية، وتعرفه بأن علاقته بالآخرين تسير في دوائر تبدأ من الوالدين والأخوة والأهل والجيران، والحق والوطن ثم العالم العربى فالعالم الإسلامى والعالم أجمع. وإذا كانت الدوائر

الأولى في علاقاته بالآخر تقوم على روابط القرابة واللغة والدين والمكان، فإن علاقته بالدوائر الأخيرة تقوم على رابطة الأخوة الإنسانية استنادًا إلى وحدة النشأة، وهى تقوم على المودة والاحترام المتبادل والتعاون والبر والتقوى ويساعد على تحقيق ذلك تعلم اللغات الأجنبية، وقراءة الثقافات العالمية وثقافات الشعوب وما تتعرض له من أزمات وكوارث طبيعية، تخلق التعاطف مع الآخرين. كذلك تكوين جماعات المراسلة والاتصالات عبر الإنترنت، والرحلات وتربية الطلاب على العقلية المنفتحة، ومبدأ الانفتاح على العالم وزيادة فرص التواصل الحضارى مع الآخرين وتوسيع فرص الإفادة من تجاربهم وخبراتهم النافعة، ونستقى منها الأفكار النافعة والقيم والسلوك الرشيد وهو ما لا يتعارض مع ثقافتنا. إن كل ما سبق يفرض علينا مناهج دراسية جديدة لمجتمع لبناء متعلم جديد ويتمثل ذلك في تبني مناهجنا:

- تغيير ذهنية المتعلم حتى يأخذ بالتفكير المنظومى وفكر تصميم المنظومة الذى يبدأ من المستقبل وينطوى على الإبداع ويتخلى عن فكر تحليل المنظومة الذى يقوم على تحليل الواقع والبدء منه لبناء المستقبل.
- الاعتراف بالذكاء الإنسانى وأن كل المتعلمين أذكاء وأن لكل متعلم قدرات ومهارات وإبداعات، وأن دور التعليم هو توفير بيئة نقيه ثرية لإطلاق طاقات وقدرات المتعلمين.
- الأخذ بالثقافة الكمبيوترية فى مقابل الثقافة الورقية، والإيمان بتعدد مصادر المعرفة وتنوعها، وبقيمة المكتبة باعتبارها مركز مصادر التعلم، وبتوظيف التقنيات الحديثة فى التعليم والتعلم معًا.
- تقديم العلم الحديث الذى له قيمة ومعنى فى حياة الطلاب، والتقليل من الانغماس فى تاريخ العلم، والأحرى هو تقديم العلم فى ثنايا حياة العلماء والمفكرين والمبدعين وجهودهم وجهادهم وصبرهم ومثابرتهم فى طريق الوصول إلى المكتشفات والمخترعات.

- تدريب الطلاب على اتخاذ القرار من بين عدة بدائل مطروحة للنقاش والحوار في إطار خطوات التفكير العلمى والتفكير الناقد.
- ربط المناهج الدراسية بقضايا العصر ورؤى الغد والأحداث الجارية مع التأكيد على وحدة المعرفة بالإجماع بين العلوم الإنسانية وعلوم المستقبل رياضية وفيزيائية، وعلوم بيئية مع الاهتمام بالجمع بين النظرية وتطبيقاتها في الحياة اليومية.
- تأكيد التنوع والتعدد وإقصاء الفكر الواحد والرأى الواحد وتوهم امتلاك الحقيقة المطلقة، والتأكيد على أن الحياة متغيرة متطورة وأن الثابت الوحيد في الحياة هو التغير ذاته.
- الانتقال من ثقافة الإبداع إلى ثقافة الإبداع، ومن ثقافة التحصيل إلى ثقافة التفكير، بل ثقافة التفكير في التفكير، وهو ما يسمى ما وراء المعرفة، وتدريب المتعلم على حل المشكلات العلمية والحياتية، وإعداده لإعادة فحص معتقداته وقيمه للإبقاء على الصالح منها والذي يتفق مع طبيعة العصر ورؤى الغد.
- تدريب الطلاب على أن يتعلموا كيف يسألون وكيف يبحثون وكيف يفكرون، وأن يتعلموا السلوك الديمقراطي واحترام الآخر والتسامح والحرية المسئولة.
- تعميق قيم المواطنة والمبادئ والاتجاهات التي تؤثر في شخصية الطلاب، فتجعلهم إيجابيين يدركون ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات في الوطن الذى يعيشون فيه، قادرين على التفكير السليم في مواقف الحياة. إن اكتساب الطلاب قيم المواطنة وممارستها في ظل المستجدات التي تهدد الذاتية قضية أمن قومى.
- تدريب الطلاب على أن الهوية ترتبط بالروح الجماعية لا الفردية، وإن كان يسمح بالفرد وتحقيق الذاتية، فإن ذلك يؤكد أن الهوية تنشأ من خلال الذاتية، وتقوى بها فخراً واعتزازاً، فإذا ما عرف الطالب هويته وإلى أى وطن ينتمى وتوحد مع أفرادها؛ اعتبر مصلحة هذا الوطن هي مصلحته الذاتية.

إننا يجب أن نعيد النظر في مناهجنا الدراسية على نحو يحقق التوازن بين أبعاد الذاتية الثقافية من حيث ما هو قومي أو إقليمي أو محلي، وما هو عالمي، وإحداث التوازن بين ما يعتبر ثوابت للذاتية الثقافية وما يستحدث من متغيرات في هذا الشأن، وفيها يسمى عولمة الثقافة، على أن يكون التركيز على الإيجابيات التي يمكن الاستفادة منها، والتنبيه إلى مخاطر السلبيات التي يمكن أن تؤثر على الذاتية الثقافية مع التركيز على : تنمية الطاقات المبدعة في كل طالب، والتركيز على الانتماء والولاء للوطن والخصوصية الوطنية، وتنمية التفكير الناقد لتنمية ما وصل من نتائج الثقافات الأخرى، والتركيز على تماسك المجتمع، والوحدة بين أفرادها، ونبذ العنف والتطرف، والحفاظ على الثوابت الثقافية في المعارف والاتجاهات وتوظيفها اجتماعياً وتنمية الوعي بالثقافة العالمية، والاعتراف بحق كل مجتمع في مرتكزاته وأماطه الفكرية وأصالته، والتحاور مع الثقافات الوافدة على أساس المساواة وتوضيح مخاطر الهيمنة الغربية والأمركة عبر الثورة الإعلامية والأقمار الصناعية والاتصالات الفضائية. وعليه فإن الأخذ بفكر المناهج الدراسية الجديدة يتطلب السماح للمتعلمين بالمشاركة في العملية التعليمية وتأكيد إيجابية المتعلمين وتهيئة بيئة تعليمية ثرية فيها الأنشطة المتنوعة ومصادر التعلم المتنوعة والتقويم الشامل لكل قدرات المتعلم وطاقاته في إطار من البهجة والتسامح والحرية.

إن تحول المجتمع العربي إلى مجتمع المعرفة يعد أحد التوجهات المهمة للانتقال إلى الألفية الثالثة، ويتطلب هذا التحول المشاركة في مجتمع المعرفة، وحسن استخدامها، كما أنه يتوقف على فاعلية النظام التعليمي الذي يهيئ المتعلمين لامتلاك القدرات والمهارات اللازمة لإرساء البنية الأساسية لعصر المعرفة، وعليه فإن التعليم لا بد وأن يخضع لعملية تغيير شاملة في كل عناصر المنظومة التعليمية بداية من فلسفتها، وعليه أيضاً توجب خروج النظام التعليمي عن نمطيته وتكرارته وجهوده إلى آفاق الخيارات المفتوحة، وهو ما قد يؤدي إلى تغييرات جوهرية في

المناهج وأنماط التعليم وأدوار المعلمين، وأسلوب إدارة التعليم، ونظم تمويله. إن عصر المعلومات قد أضاف لغايات التربية الثلاث وهى: اكتساب المعرفة، والتكيف مع المجتمع، وتنمية الذات غاية أخرى، هى السعى إلى إعداد المتعلم لمواجهة مطالب التغير المستمر والتعايش معه، وهو إعداد يشمل:

- التعلم من أجل العمل مع مراعاة اتساع مفهوم العمل وطبيعته فى مجالات كثيرة ليشمل الرمزية والمحاكاة والنمذجة بديلاً عن الواقع الملموس، الأمر الذى يفرض على التعليم فى طرائقه ومضامينه وأنشطته التركيز على اكتساب المرونة فى التفكير، والعمل ضمن فريق، والعمل من بعد، والعمل مع الحركة والانتقال. وهذا كله أدى إلى ظهور أنماط مبتكرة من التعليم أهمها التعليم عن بعد، والتعليم بالمراسلة، والتعليم من خلال المشاركة.

- تعلم لتكون، فقد ركزت التربية فى عصر الصناعة على تعليم الأعداد الكبيرة بشكل آنى فى وقت واحد؛ مما أدى بكثير من عناصر المنظومة التعليمية وخاصة المعلم إلى استهداف الطلاب العاديين المتوسطين، وقد جاء ذلك على حساب المستويين الأعلى والأدنى قدرة من الطلاب، مما أدى إلى إهدار هؤلاء وهؤلاء، الأمر الذى يطالبنا بأن نقدم تعليمًا يناسب هذه المستويات، حيث يتعلم كل فرد وفق قدراته وسرعته وخبراته، ويتطلب ذلك التركيز على توجه جديد هو التعلم الذاتى الذى يتحمل فيه المتعلم مسئولية تعليم نفسه، والسعى نحو تصويب أخطائه. كما أن ذلك يغير من وضعية المعلم ليصبح أحد مصادر المعرفة، وأن ييسر أمام المتعلم إمكانية استفادته من مصادر التعلم. كما أن خصائص المعرفة والتى من أهمها التغير المتسارع والتراكم والتعقيد والتداخل تفرض على التربية أن تغير من أهدافها وأنماط نظمها وأسلوب عمل هذه النظم ليتحول إلى التعليم الشخصى والتعلم الذاتى، والتعلم لمجالات وتخصصات متعددة، والبحث الذاتى عن إجابات متعددة، والبدائل والحلول للمشكلة الواحدة، وبناء اتجاهات مرغوبة تدفع المتعلم نحو محاكاة الواقع والتفكير

التحليلي، والمبادرة بتقديم الرأي، والقدرة على التعامل مع محتوى مترابط متشابك الموضوعات، والوعي بالمشكلات، والتوصل إلى المادة العلمية من مصادر عدة، والإثارة العقلية الفعالة.

- تعلم لتعيش مع الآخرين، وغاية هذا التعليم هي السعى لتوفير السلام العالمي، ونزع التعصب والعنف من خلال تعليم يسر أمام المتعلم اكتشاف الآخر، وتنمية مهارات الحوار، والرغبة في مشاركة الآخرين. ويتوجب على التعليم هنا أن يوازن بين الأبعاد المحلية والأبعاد العالمية للثقافة، مع التأكيد على قيم التسامح ونبذ العنف بأشكاله كافة. إن التعليم القائم على التلقين واستظهار المعلومات، والتركيز على الاختبارات التحصيلية لتقويم الطلاب، والتفكير التقاربي أصبح من خلفات الماضي. إن الكثير من الأدوار التقليدية للمعلم ينبغي إعادة النظر فيها، وخاصة تلك الأدوار التي تحصر مهامه في نقل المعرفة لا نقد المعرفة. ينبغي أن نتقل بالتعليم إلى التعليم الذاتي، وتدريب الطلاب على التفكير التخيلي والإبداع والتوقعي، وتشخيص قدرات المتعلمين وميولهم واتجاهاتهم بغية توجيههم، وتشخيص بيئة التعلم، واكتساب الطلاب مهارات حل المشكلات ومواجهة المواقف الجديدة، ومهارات استخدام المكتبة مركز مصادر التعلم، وتخطيط المواقف التعليمية بما يناسب إمكانات المتعلمين مع مراعاة التمييز بينهم حسب قدراتهم، وإنتاج تكنولوجيا التعليم واستخدامها، والمعلم في عصر المعرفة مدرب وشريك ومنفذ خلاق وجسر للاتصال مع العالم الخارجي.

إن النظام التعليمي في عصر سرعة الاتصالات وتدفق المعلومات لا بد أن يتغير تنظيمًا وبنية وتكلفة، وأن يتميز بالارتباط بالحياة وبأن يكون أكثر إنسانية، وأن يستمر مدى الحياة، وأن يكون المعلم مبدعًا قادرًا على القيام بدور القائد والباحث والناقد والمستشار والمشارك في رحلة التعليم والتعلم، وبناء عمليات التفكير السليمة لطلابه، إن على التعليم القيام بدور مزدوج في تحويل المجتمع العربي إلى

التحليلي، والمبادرة بتقديم الرأي، والقدرة على التعامل مع محتوى مترابط متشابك الموضوعات، والوعي بالمشكلات، والتوصل إلى المادة العلمية من مصادر عدة، والإثارة العقلية الفعالة.

- تعلم لتعيش مع الآخرين، وغاية هذا التعليم هي السعى لتوفير السلام العالمي، ونزع التعصب والعنف من خلال تعليم يسر أمام المتعلم اكتشاف الآخر، وتنمية مهارات الحوار، والرغبة في مشاركة الآخرين. ويتوجب على التعليم هنا أن يوازن بين الأبعاد المحلية والأبعاد العالمية للثقافة، مع التأكيد على قيم التسامح ونبذ العنف بأشكاله كافة. إن التعليم القائم على التلقين واستظهار المعلومات، والتركيز على الاختبارات التحصيلية لتقويم الطلاب، والتفكير التقاربي أصبح من خلفات الماضي. إن الكثير من الأدوار التقليدية للمعلم ينبغي إعادة النظر فيها، وخاصة تلك الأدوار التي تحصر مهامه في نقل المعرفة لا نقد المعرفة. ينبغي أن نتقل بالتعليم إلى التعليم الذاتي، وتدريب الطلاب على التفكير التخيلي والإبداع والتوقعي، وتشخيص قدرات المتعلمين وميولهم واتجاهاتهم بغية توجيههم، وتشخيص بيئة التعلم، واكتساب الطلاب مهارات حل المشكلات ومواجهة المواقف الجديدة، ومهارات استخدام المكتبة مركز مصادر التعلم، وتخطيط المواقف التعليمية بما يناسب إمكانات المتعلمين مع مراعاة التمييز بينهم حسب قدراتهم، وإنتاج تكنولوجيا التعليم واستخدامها، والمعلم في عصر المعرفة مدرب وشريك ومنفذ خلاق وجسر للاتصال مع العالم الخارجي.

إن النظام التعليمي في عصر سرعة الاتصالات وتدفق المعلومات لا بد أن يتغير تنظيمًا وبنية وتكلفة، وأن يتميز بالارتباط بالحياة وبأن يكون أكثر إنسانية، وأن يستمر مدى الحياة، وأن يكون المعلم مبدعًا قادرًا على القيام بدور القائد والباحث والناقد والمستشار والمشارك في رحلة التعليم والتعلم، وبناء عمليات التفكير السليمة لطلابه، إن على التعليم القيام بدور مزدوج في تحويل المجتمع العربي إلى

مجتمع معرفى يسهم فى منجزات ثورة المعرفة والاتصالات، ويأخذ بتكنولوجيا المعلومات وسيلة لمزيد من الإنتاجية. على التعليم العمل على تهيئة السياق الثقافى العام للتغلب على القيم التى تحد من إمكانية التعامل مع تكنولوجيا المعلومات، وكذلك إعداد البنية الذهنية القادرة على الإسهام والأخذ بمنجزات ثورتى المعرفة والاتصالات، ويمكن أن يتم هذا من خلال إعادة تشكيل المناهج الدراسية، وتركيز المعلم على إكساب الطلاب القيم الإيجابية ووضع الأسس الممهدة للتحويل إلى مجتمع المعرفة، حتى يصبح التعليم فى إطار المنافسة العالمية، كما أن مسئولية التربية المدرسية فى التكوين التدريجى للضماير الفتية وتأثيرها المعنوى وسلطانها الثقافى واضحة. إن نمطاً سلوكياً، درساً أو نقداً أو تعليقاً يترك آثاراً لا تمحى فى ذهن المتعلم ووجدانه طوال حياته.

إن نظام التعليم يشهد السعى نحو إحداث جملة من الإصلاحات ظهرت بعض ملامحها الأساسية كمرتكزات لتطويره بما يتفق وعصر المعرفة والاتصالات من أهمها:

- السعى نحو إزالة الحواجز المختلفة بين التعليم الثانوى الفنى والتعليم الثانوى العام لتحقيق المرونة فى العلاقة بينهما، وكذلك بين التخصصات المختلفة فى التعليم الثانوى مع تحديد أدوار هذا التعليم وأهدافه فى إطار احتياجات المجتمع والفرد معاً، والسعى نحو تجديد وتحديث محتوى المناهج وربطها بشكل دقيق بالثقافة الوطنية بامتداداتها التاريخية والجغرافية.
- تفعيل توصيات مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر الذى انعقد فى ديسمبر 2004 فى مكتبة الإسكندرية من حيث التوفيق بين التعليم المدنى والتعليم الدينى سعياً للتقارب بين مخرجات هذين النوعين من التعليم.
- انفتاح المؤسسات التعليمية على البيئة الخارجية، واعتبار هذه البيئة مصدراً أساسياً من مصادر التعلم.

- السعى نحو تحقيق ديمقراطية التعليم ومحاولة تكريس هذا المبدأ من خلال عدد من المسارات منها إشراك التربويين، أكاديميين وممارسين ميدانيين، وممثلين عن قطاعات الإنتاج والخدمات، في شئون التعليم من خلال عضوية بعض المجالس على مستويات المدرسة والمنطقة التعليمية، ومن خلال الأخذ باللامركزية.

- إعادة الهئية والاحترام للزملاء المعلمين، وعدم تعريضهم للنقل التعسفى من أماكن عملهم، وإلغاء الفرق التى كانت مكلفة بمطاردتهم، بل والإفادة من خبرات القيادات التعليمية، وإسناد المناصب القيادية العليا إليهم، وإشراكهم فى آليات الإصلاح.

- إعطاء الفرص لممثلين عن المجتمع المدنى للمشاركة فى صياغة السياسات التعليمية، مع تحفيز الجمعيات الأهلية فى التمويل والمتابعة والإشراف على تنفيذ بعض البرامج التعليمية.

إن نجاح الإصلاحات والتجديدات فى مسيرة تطوير التعليم المتنامية وفق المرتكزات الأساسية المنبثقة من استراتيجية يتوقف إلى حد كبير على مشاركة جماهير المعلمين ووعيمهم بأهداف الإصلاح وآلياته وأدوارهم ومسئولياتهم فى تلك العمليات، وكذلك دراية ورؤى المهومين بشأن التعليم باعتباره قضية مجتمع حيال المتطلبات التى تفرضها التحولات التى يمر بها النظام التعليمى وعلاقتها بمتطلبات مواجهة تحديات العصر الذى نعيشه مع ضرورة التوافق فى الرؤى وصولاً إلى وفاق مجتمعى حول أدوار المؤسسات التعليمية، والمسؤولين عن التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وكذلك رؤى المعلم نفسه لأدواره فى ظل ما يواجهه من تحديات ومتغيرات متسارعة.

نحن نفتقد فى عالمنا العربى الكثير من مقتضيات التفاهم وأصول الحوار البناء، ومهارات إبداء الرأى، وآداب التناقش، والقدرة على تبادل الرأى، واحترام الآخر. وتلك قضية خطيرة تؤثر سلباً على حاضر المجتمع العربى ومستقبله وهو يواجه

تحديات مصيرية داخلية وخارجية تهدد كيانه وهويته، ولعل في مقدمة هذه التحديات السعى نحو الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، والعيش معاً، وحوار الثقافات والتسامح، واحترام ثقافات الشعوب، وصناعة العقل العربي.

الحوار قيمة وموقف فكري، وحالة وجدانية، وتعبير عن أبرز سمات الشخصية السوية التي تتسم بالحق والخير والتسامح، والحوار يقترن بالعقل، والحوار العاقل يعتمد على وسيلة سليمة، ويهدف إلى تحقيق غاية نبيلة لأنه طريقة للتفكير الجماعي والنقد الفكري الذي يؤدي إلى توليد الأفكار الجديدة، ويتسم بالحركة والبعد عن الجمود كما يتسم بالديمقراطية والندية والتواضع، والحوار تبادل للآراء والأفكار والمشاعر، ويستهدف تحقيق مساحة مشتركة من الفهم والتفاهم بين الأطراف المشاركة فيه، وصولاً إلى تحقيق أهداف محددة من خلال التفاعل والتجاوب.

إن العلاقة وثيقة بين الحوار والتربية، فالحوار بكل صوره وأشكاله أسلوب من أساليب التربية، فالناس يتعاملون في مواقف حياتهم من خلال النقاش والمحادثة والمناظرة، ومواقف الحياة تقوم على الحوار والتفاعل مع الآخرين والتواصل معهم لتحقيق الفهم والإدراك في شئون الحياة. إن الرأي الذي يأتي نتيجة للحوار يكتسب مصداقية ومنطقية، ويؤدي إلى الحماسة والمشاركة. ويزدهر الحوار عندما تقوم مؤسسات التربية باتباع الأساليب الديمقراطية، وتشجيع النقد والتحليل والتقويم، كما أن حرية الرأي والحوار والمشاركة تمثل مجموعة من القيم والاتجاهات التي يجب ممارستها، حيث إنها تساعد في تنشئة شخصيات تتسم بالإيجابية وتحمل المسؤولية بحكم التدريب على مواجهة المشكلات بالفكر الحر والعقل الناقد، وتتكون لديها روح الانتماء بسبب المشاركة في صنع القرار، ويتسم تفكير المتعلم بالمرونة لأنه يعيش التنوع والاختلاف في الآراء، ويتعود على النقد القائم على الحجة والبرهان، حيث يكتشف الأخطاء ويصوبها، وتنمو لديه صفة الشجاعة، حيث يمر بعمليات لا يجبر فيها على التسليم بآراء مها كان صاحبها، لأننا لا نعرف الحق

بالرجال، ولكن نعرف الرجال بالحق، ويصبح التعاون لديه أساسًا للتعامل مع الآخرين، لأن الرأى الذى يصلون إليه هو ملك للجميع، وكل ذلك يسمح للمتعلم بالابتكار والإبداع وتكوين الشخصية الإيجابية المشاركة المنتجة.

إن المدرسة من أهم بيئات التفاعل الاجتماعى، فهى تعزز السلوك المقبول اجتماعيًا، وتؤكد القيم والاتجاهات الإيجابية، وتوفر المناخ الملائم لممارسة الحوار الذى يؤدى إلى الازدهار الثقافى والاستنارة الفكرية والرقى الحضارى. وعليه فإن أهدافنا التعليمية فى حاجة إلى صياغة جديدة على ضوء التحديات والتغيرات والمشكلات والتحولات العالمية والقومية والمحلية مجتمعة، وإلى أهداف جديدة للتعليم فى العالم العربى، تؤكد الحوار، وتدعم التواصل، وتحترم التنوع والتعدد والاختلاف، وتكسب الطلاب المبادأة وحرية التناقش وإبداء الرأى فى ظل مناخ ديمقراطى يكفل حق التعبير عن الرأى وحرية الاختلاف فى وجهات النظر، والمشاركة فى قضايا المجتمع، مما يعزز الانتماء والشعور بالثقة والأمن والتقدير. والحوار يجب أن تتسع مساحته فى المدرسة ليشمل المنهج والأنشطة المدرسية والتكليفات واستراتيجيات التدريس والتفاعل الصفى، ومن خلال المعلم الميسر الموجه المشجع المنسق الباحث الديمقراطى المحاور المفتوح فكريًا.

إن الحوار بالمعنى الحقيقى يحقق أهدافه إذا امتلك المعلم السمات والمهارات والقدرات التالية : أن يتمكن من مهارات إدارة الحوار، ويعتمد فى حوارهِ على الإقناع، ويشجع على البحث والاطلاع، ويحفز الطلاب على التفاعل والتواصل اللغوى ويكسبهم مهارات التحدث، وينوع المهام ويوزع الأدوار على المتعلمين فى إطار العمل التعاونى الجماعى، ويشجع على المبادأة وطرح الأسئلة واستمرار الحوار مع احترام وجهات النظر، وامتلاك عادات سعة الصدر والتحمل والحلم، والتمكن من مهارات إدارة الفصل إدارة ديمقراطية.

إن أهدافنا التعليمية فى وطننا العربى عليها أن تعظم التربية الأخلاقية بغرس قيم التسامح والتفاهم والتعاون، ونبذ العنف والتسلط والتعصب وأحادية الرؤية، ونشر مفاهيم التفاهم والتفاوض والحوار والمساندة وحقوق الإنسان والسلام.

علينا تضمين مناهجنا الدراسية سير الأعلام والصور المشرقة من تاريخنا وحضارتنا التى تؤكد ثقافة الحوار التى تستوجب التفكير الناقد والتفاعل الإيجابى والاحترام المتبادل، وتقدير العقائد وثقافات الشعوب، وممارسة مهارات الحياة، وتوظيف مهارات التواصل والتفاعل مع الآخرين لمواجهة متطلبات الحياة المعاصرة بفهم عميق ووعى. إن كل هذه المضامين الجديدة تشكل إنساناً جديداً للألفية الثالثة يتصف بالقدرة على العمل التعاونى والمشاركة الإيجابية، وسعة الأفق وبعد النظر وقبول التغيير، وممارسة التفكير العلمى والملاحظة والتفسير والتحليل والتنبؤ، وتقبل آراء الآخرين، والتعلم الذاتى والموضوعية فى عرض الأفكار، والتفكير الناقد. ومن هنا فإن الحوار فى المؤسسات التعليمية له أهميته فى حماية الشباب من الانحراف والتطرف والتعصب، كما أنه ينمى لديهم حرية التفكير وحرية التعبير وتقبل النقد والاختلاف واحترام الآخر، وكلها دعائم أساسية لتجديد الفكر وصناعة العقل العربى الذى يحقق أرضية مشتركة نقف عليها رغم اتجاهاتنا الفكرية المتباينة، ورغم اختلاف رؤية كل منا للآخر، وعليه يكون الحوار آلية مثمرة لتحقيق مصلحة أمتنا من منظور عالمى وقومى وقطرى، ولتطوير الحياة الثقافية، وتنمية الموارد الاقتصادية.

إن الحوار هو الذى يشكل عقلاً عربياً منفتحاً، وهو الذى يحقق استجابة واعية نحو العالم من أجل تغييره. إن هؤلاء الذين يستهدفون تحرير العقل العربى لا يمكنهم أن يقبلوا المنهج الآلى الذى يحول المتعلم إلى إناء يتوجب ملؤه، كما لا يمكنهم أن يفهموا التعليم البنكى وتعليم المقهورين باسم الحرية، بل يستعيضون عنه بمفهوم آخر يعترف بإحساس الإنسان تجاه العالم الذى يعيش فيه، فالتعليم

بالحوار وسيلة للإبداع وليس وسيلة للإيداع، فالتعليم المؤهل للتحرير هو التعليم القائم على الحوار.

إن الحوار مدخل لتطوير التعليم من خلال طرح الأفكار والرؤى حيال الجديد والمتجدد في عالم التربية، حيث يستهدف إثراء الفكر، وتجديد المنظومة التعليمية، وتحريك ما أصاب العلوم التربوية من أجواء الركود واجترار في الفكر والممارسة، وعليه فإن التعليم وقضاياها ومشكلاته وتحدياته لا بد أن يوضع في معرض الحوار بين المهومين والمهتمين به في عالمنا العربي الكبير.

والدعوة إلى الحوار ليست مجرد عملية تجميل أو تزييف أو تسويق لأفكار مسبقة من قبيل أطراف فنية تتمسك بها، أو من جماعات مهنية ارتضتها خبرتها في الممارسة الطويلة فاطمأنت إلى مصداقيتها، أو من تعبئة أيديولوجية رسمية تحرص على برمجة العقول بتوجهاتها الدوجماطيقية أى توهم امتلاك الحقيقة المطلقة.

الدعوة إلى حوار حول التعليم وإشكالياته ليست كذلك قطعاً، وهى دعوة ليست من قبيل ذلك النمط الذى تتبعه مجريات المؤتمرات والندوات التى تعقدتها الجامعات أو الوزارات أو مؤسسات المجتمع المدنى، وفيها كما نعلم يعرض الباحث دراسته، يعقبها فتح الباب للأسئلة حول ما ورد فيها من طرف جمهور السامعين، والتى مع الأسف لا يتسع وقتها دائماً إلا لدقائق معدودات على نصف أصابع اليد الواحدة. وبعد كل سؤال أو بعد تجميع الأسئلة يقوم صاحب الدراسة بالإجابة عن الأسئلة المثارة أو على أهمها بالنسبة له. وإذا أطلقنا على ذلك حواراً فهو من قبيل أضعف الإيمان إذ إنه فى إطار مفهوم الحوار ومقاصده لا يتعدى أسلوب الفتيا فى المسائل الفقهية، كأن يقول المستفسر للباحث : ما قولكم دام فضلكم ؟ فيرد الأخير بما تيسر له من علم ووقت بصحيح الفتيا والرأى فيما سئل فيه، وعند ذلك ينفض السامر لشرب أقداح الشاى والقهوة والمرطبات.

وهذا النمط الحوارى المتبع فى ملتقياتنا العلمية هو أضعف الإيمان فى الحوار، لأنه إنما يتم فى اتجاه واحد، إذ إن التعليق على السؤال ينتهى عند إجابة الباحث الجالس فوق المنصة، ولا ندرى هل اقتنع السائل بما قدم له من جواب أو أن الإجابة غير مقنعة لديه، أو أنه لا يزال متمسكًا بالقضية التى أثارها.

إن الحوار الذى نشده وندعو إليه إنما هو فلسفة ومنهج للتفكير والتدبر. هو فلسفة تقوم على أنه ليس هناك من يمتلك الحقيقة المطلقة، والإجابة القاطعة فى المسائل الاجتماعية والإنسانية، وأنه ليس هناك جهول جهلاً مطلقاً ينتظر الإجابة الكاملة والمعرفة الرشيدة، وإنما تتولد المعرفة من حوار جدلى، يتواصل بين مختلف الأطراف أخذًا وعطاءً، بحيث ينتهى إلى معاناة الاستقرار على الخلاف أو الاحتمال أو الوفاق بين ما طرح من تيارات الفكر والرؤى. وهذه هى قيمة الحوار الجدلى الحقيقى كفلسفة فى منظومة الحياة الديمقراطية التى نشدها والتى تستند إلى حرية الرأى، وإلى عدم الخوف من ممارسة هذه الحرية، واختراق ثقافة الصمت.

إن هذا الإطار الديمقراطى لا يوجد فيه شخص أو جماعة تنصّب نفسها على أنها هى التى تفكر لنا، أو هى التى تتكلم نيابة عنا، أو هى التى ترى بعينينا، كما لو أنه ليس لنا من موقف إلا أن نستخدم أذنيننا لنستمع إليها، طاعةً وإذعانًا لما تقوله وتراه وتعبّر عنه هى وحدها.

إن الحوار الذى نشده ونحن نتحول نحو الديمقراطية منهج للفكر والعمل يتم على مستوى العلاقة الأفقية بين الجماعة. وليس على مستوى العلاقة الرأسية، إنه ينساب فى خطوط متواصلة لا تنقطع فى أقل الحدود الممكنة ينطلق منها تنوع الفكر، وتعدد الخبرة، واختلاف السياقات الاجتماعية التاريخية، والاقتراب ثم الإمساك بالواقع وحركته وبمدى استشرافه للمصائر والبدائل المستقبلية. وهذا النهج من الحوار مغاير تمامًا لأسلوب الحوار الرأسى الذى نصطنعه فى مؤتمراتنا التعليمية.

إن هذه القيمة للحوار الحقيقي تؤكد فلسفته ومنهجه في تطوير المنظومة التعليمية وغيرها من المنظومات المجتمعية في الوطن العربي الكبير، والتي لا تزال تترجح تحت وطأة البعد الأحادي والتوجهات الفوقية، وما قد يترتب عليها من تعثر في مساعي التغيير الحقيقي، نتيجة للحوار الشكلى التجميلى أو الزائف أو المراوغ في كثير من عمليات النقاش.

والحوار الذى نريده هو حوار حول مفاهيم وقضايا العصر ورؤى المستقبل في مواصفات التعليم وعملياته مما أشاعته تيارات العولمة وسوقها وضغوطها التنافسية، وما تتطلبه الرؤية المستقبلية للتعليم العربى ليرتقى إلى مستوى المؤسسات التعليمية العالمية. وكذلك الحوار حول ما تتعرض له المنظومة التعليمية من ضغوط خارجية وداخلية، وما يقتضيه ذلك من تكييف أو تكييف أو مقاومة لتوجهاتها المتوحشة. وفي حوارى الذاتى مع هذه المفاهيم أشعر أن معظمها قد أُلقت به رياح العولمة على أرض واقعنا، ونحن نسعى في تطوير نظمنا التعليمية وتلقفناها كما تلقفنا غيرها من قبل، وأخذنا نرددها على أنها المنقذ من ركود أوضاعنا التعليمية، وتكاثر حو لها البحوث، كما أنها قدرنا وأنها هى قبلة التربية الجديدة التى سوف تصنع مستقبلنا، وعلينا أن نستمسك بالجودة الشاملة والمعايير والمؤشرات ونظام الاعتماد واللامركزية والتعليم الإلكتروني والقدرة التنافسية، والإبداع وحساب المدخلات والعمليات والمخرجات، والتعليم باللغة الأجنبية لمختلف المواد العلمية. وهذه الأفكار والمفاهيم مع ما فيها من بريق وتحذ وأشكال التجديد إلا أنها تتطلب حوارًا حقيقيًا، فهى وليدة ثقافة العولمة وتوجهات التنميط، وما صاحب العولمة من آليات السوق وعالم البنس وقيمه، وأدى ذلك إلى طغيان تسليع الحياة والثقافات والقيم الاجتماعية والأخلاقية.

إن هذه النظرة السوقية السلعية للتعليم مغايرة تمامًا لتنمية البشر، حيث تتميز بعدد من التفاعلات الإنسانية والاجتماعية والثقافية في تفاعل المعلم بالمتعلم،

وبطبيعة الإنسان الفاعل القادر على تشكيل بيئته كما يتأثر بها. وعلى كونه يمشى على الأرض ويتطلع إلى عالم السماء في علاقة مخلوق بخالق. لذلك كله تظل تلك المفاهيم والمعايير التي تسربت إلينا من تيارات العولمة ومجتمعاتها الصناعية جديدة بالحوار الجاد لأن التغيير الحقيقي يستلزم المزيد من معاناة الحوار الجديد تعمقاً في الأبعاد المتنوعة والإشكاليات التعليمية المعقدة في تاريخها وحاضرها استشرافاً لحلونها المستقبلية.

رابعاً: التعليم وصناعة العقل المفكر:

صناعة العقول المفكرة محور العملية التعليمية في المؤسسات التعليمية مدرسة كانت أم جامعة. وعلينا تكريس برامج التعليم لإنجاز هذا الهدف، وبذل الجهد والوقت والمال لتحقيق جودة التعليم وتشكيل بيئة التعلم من أجل منهج دراسي يشجع على التفكير العلمي والناقد والإبداعي، ويوظف مهاراته خلال عمليات التعليم والتعلم والتقييم التي تتسم بإثارة عقلية وتحذ معرفي لدى المتعلمين، باستخدام مهارات التفكير المتشعب، وحل المشكلات غير النمطية والتركيز على المشكلات الحياتية الأكثر تعقيداً، وباستخدام مهارات التعلم الذاتي، وطرح الأسئلة مفتوحة النهاية أمام جميع الطلاب على اختلاف مستوياتهم العقلية، والانتقال بمهارات التفكير من المستوى البسيط إلى المستوى المعقد والمتمثلة في: إعادة الصياغة وطرح الأسئلة والمقارنة وتكوين المفاهيم والتفسير والتعليل والتخيل والتلخيص ثم الاستدلال واتخاذ القرار والتفكير الناقد وحل المشكلات والتفكير الإبداعي والتفكير في التفكير أي التفكير في ما وراء المعرفة.

إن القضية المحورية في التدريس هي تدريس التفكير لتحسين التدريس ومخرجاته، وتحسين التعليم ونواتجه، وتحسين خطط التدريس اللازمة لتنمية عمليات عقلية ومعرفية ثم عمليات ما وراء المعرفة لدى المتعلمين، والقضية

الأساسية في التعليم هي تبنى فكر تربوى جديد في مؤسسات التعليم يدرّب المتعلمين على التفكير ومواجهة مشكلات حياتهم اليومية، واتخاذ القرارات السليمة. إن هذه النقلة النوعية في التدريس تضع المؤسسات التعليمية في عالما العربى في إطار المنافسة العالمية، حيث إن تدريس التفكير متاح في المناهج الدراسية عالمياً لضرورته وأهميته، فتدريس التفكير يقدم عالمياً كمقرر متداخل مع المناهج الدراسية المختلفة، الأمر الذى يفيد المعلم والمتعلم معاً ويقلل من جهد التدريس وتنظيمه باستخدام برامج تدريس التفكير المصاحبة لتدريس المواد الدراسية الأخرى، بالإضافة إلى أن توظيف تدريس التفكير في المناهج الدراسية يساعد في تحديث نظم الامتحانات وأساليبها بما ييسر قياس العمليات المعرفية وما وراء المعرفة ومهارات التفكير لدى المتعلمين، وبما يكشف عن شخصية الطالب ومستواه الحقيقى ومسارات تفكيره، وملامح تعلمه.

إن ما يجب الالتفات إليه ونحن ندرس التفكير هو أن التفكير قدرة قابلة للنمو والتحسّن لدى جميع المتعلمين على اختلاف سنّهم لمواجهة التحديات المتنامية، وأن معلم التفكير يجب أن يمتلك مهارات التفكير المعرفية وما وراء المعرفة، وأن يلتفت إلى تعرف ماذا يتعلم المتعلم وكيف يتعلم مسألة ما؟ ومتى يتعلمها؟ وما شروط بيئة التعلم اللازمة لتدريس التفكير؟ ومن ثم فإن تدريس التفكير في مدارسنا يتطلب مناهج وبرامج جديدة في كليات إعداد المعلمين تراعى التدريب على مهارات التفكير وتدريس مهارات التفكير وتشكيل بيئة تعليمية تعلمية للتدريب على تدريس التفكير. إن تدريس التفكير يتطلب ثورة في أنشطة التقويم وأساليبه وأدواته، باعتبارها أنشطة مستمرة تؤثر في نواتج التعلم واستراتيجياته، وتأخذ بالتقويم الأصيل الواقعى متعدد الجوانب، كما تأخذ بالتقويم القبلى والتقويم البنائى والتقويم التشخيصى والتقويم الختامى، كما يتم استخدام أدوات متنوعة تشمل الاختبارات المقالية والموضوعية واختبارات التحصيل

والتشخيص، والمقابلات، والتقارير، والملاحظة، وقوائم التقدير وملفات الإنجاز. وعلى المعلم المعنى بتدريس التفكير أن يسأل نفسه قبل القيام بأنشطة التقويم: ما الذى أريد أن يتمكن منه المتعلمون نظرياً وتطبيقياً؟ وهنا تصحح العلاقة بين عناصر المنهج القائم على تدريس التفكير علاقة دائرية لا خطية بتوفير تغذية راجعة مرتدة للتدريس، وهو ما يساعد في إحداث التأثير والتغيير في عناصر المنهج من أهداف ومحتوى دراسى وأنشطة تعليمية تعلمية ووسائط تعليمية وأساليب تقويم أيضاً، وهنا يكشف المعلم مسارات تفكير المتعلم وما اكتسبه من مهارات تفكير، والعوامل المؤثرة في اكتسابه نفسياً واجتماعياً وبيئياً في جانبى التحصيل والتفكير على حد سواء.

ويتطلب تدريس التفكير الوعى بتنوع وتعدد المفاهيم المرتبطة به وأهمها : أن تدريس التفكير بوجه عام يمكن أن يتم من خلال جوانب تعلم المادة الدراسية، والقيام بممارسات تدريسية تحفز على التفكير، مثل الأسئلة والألغاز، ومسارات تعلم كيفية التفكير، وتعليم مهارات التفكير بشكل مباشر وبأسلوب يشبه ما يتم استخدامه في اكتساب المهارات الأكاديمية. ويعلم التفكير أيضاً بشكل ضمنى كأن يتم ذلك من خلال أسئلة في التفكير تدور حول المحتوى الدراسى. ومن الممكن تحليل مسارات تفكير المبدعين والعلماء لمعرفة كيف يفكرون، وكيف يفكرون في التفكير ذاته. إن نوع التفكير الذى نسعى لتعليمه للطلاب يرتبط بعمليات التفكير العليا مثل : حل المشكلات واتخاذ القرارات، وكل ذلك يضع تدريس التفكير في مسارات ثلاثة :

- تدريس التفكير بشكل ضمنى في سياق تدريس محتوى المادة الدراسية أى أننا ندرس مادة دراسية ما من أجل التفكير والتحصيل معاً.
- تدريس التفكير بشكل مباشر صريح في إطار محتوى المادة الدراسية عن طريق الدمج بين مهارات تفكير محددة ومادة دراسية محددة.

• تدريس التفكير عن طريق التعليم المباشر للتفكير بعيداً عن محتوى المادة الدراسية باعتبار التفكير مقرراً مستقلاً قائماً على مهارات محددة للتفكير.

ومن أشهر برامج التعليم المباشر للتفكير التي تقدم عالمياً برنامج يحتوي على أدوات تفكير لتعليم الطلاب التفكير الناقد والتفكير الإبداعي. وهذا البرنامج مقسم إلى ستة أجزاء، وكل جزء يتضمن عشرة دروس. وقد صمم كل جزء ليغطي جانباً واحداً من جوانب التفكير وهي مهارات: الإدراك والتنظيم والتفاعل والإبداع والمعلومات والانفعالات والعمل. وهذا البرنامج الذي يدرس التفكير لجميع طلاب المدارس له قابلية للدمج مع محتوى المواد الدراسية بطريقة تناسب مستويات الطلاب ومن برامج تدريس التفكير العالمية كذلك: برنامج الإثراء، وبرنامج الفلسفة من أجل الأطفال، وبرنامج التفكير المنتج، وبرنامج مشروع الذكاء، وبرنامج فكر حول كذا، وبرنامج التدريب على الخيال الخلاق، وبرنامج المفكر. إن تدريس التفكير وتقويمه الذي يتم عبر هذه البرامج العالمية يتم عن طريق:

• تكليف الطلاب بمهام محددة لتطبيق مهارات التفكير في المواد الدراسية، ثم قياس أدائهم وفقاً للتطبيق بأشكال قياس متنوعة.

• طرح الأسئلة مفتوحة النهاية والتعلم التعاوني مثل أسئلة البحث عن العلاقة بين الأشياء، وأسئلة إثارة الخيال التي تبدأ بكلمة (لو) السحرية مثل: ماذا يحدث لو... وكذلك أسئلة التنبؤ والتوقع، وأسئلة تحسس النواقص في الرسوم والقصص وغيرها مما يستلزم أنشطة تعتمد على التجريب والملاحظة والتلخيص وحل المشكلة واتخاذ القرار وتصميم شيء جديد له فائدة وقيمة شخصية أو اجتماعية.

• استخدام طرائق تدريس متنوعة تناسب تدريس التفكير أهمها: العصف الذهني، وحل المشكلة، والبحث الجماعي والتعلم التعاوني، والمناظرات، والحوارات، والتدريس التبادلي والمسابقات.

إن تدريس التفكير يعنى تعليم الإدراك، ومعالجة المعلومات المرتبطة بالقدرات المعرفية العليا، وحل المشكلات، وطرح بدائل متنوعة للمسألة الواحدة، والاستقصاء، والإبداع فى الإجابة بأسلوب الدمج مع المواد الدراسية، أو من خلال المقررات الحرة فى التفكير. وتقويم تدريس التفكير يتطلب بناء أسئلة مختلفة المستويات، وتتبع مسارات تفكير الطلاب للتأكد من إتقان المهارة المقيسة، وإعطاء المعلومات معنى وقيمة لدى الطلاب مع الصياغة الجيدة لأسئلة التفكير وبأسلوب يدعو الطلاب إلى استخلاص العلاقة بين السبب والنتيجة، وتوظيف عمليات معرفية، مثل الاستدلال والتحليل والتمييز، واستخدام أسلوب الإثابة الفورية وتعزيز الاستجابة الصحيحة، حتى يمكن للطلاب تكرار هذه الاستجابة المدعمة. وعلى المعلم أن يفكر فى مستوى ما وراء المعرفة، أى يفكر فيما يفكر فيه الطالب من أنماط تفكيرية، وعليه أن يساعد الطالب بإشارات بسيطة لحل المشكلة، وأن يطلب من المتعلم أن يفكر بصوت مرتفع لكشف مسارات تفكيره أو التفكير فى عمليات التفكير وليس التركيز فى تقويم التفكير على النواتج فقط، ويسأل الطالب: ما خطتك فى الإجابة؟ ما مدى كفاءة أدلتك؟ هل من الأفضل لك مراجعة تفكيرك أو خطوات تفكيرك مرة أخرى؟ والمعلم المقوم لتدريس التفكير ينشغل فى توظيف جوانب ما وراء المعرفة فى تدريس للتفكير. إنه من المقبول هنا تشجيع الطلاب على المشاركة الفعالة فى المواقف المطروحة عليه والتي تتضمن مهارات تفكير محددة، وأن يكون المعلم ماهرًا فى تقديم الأسئلة ومعالجة المعلومات والحوار لإثراء وتعميق وتوسيع فكر المتعلم بما يجعله مستعدًا للوصول إلى أكثر من حل وإيجاد حلول بديلة.

إن ما يجب أن نتبناه فى مدارسنا على المستوى القومى فى تدريس التفكير وتقويم التفكير المداخل التالية :

- التفكير خلال توجهات التفكير : حيث يساعد المعلم والطلاب فى تعرف وتمييز مسائل وموضوعات عامة وتشجيعهم على الاكتشاف بطرق مبتكرة.

- التفكير عبر الانفعالات والميول : حيث يساعد هذا المدخل على إثراء الفهم وتنميته لمهارات التفكير وعبر الاتجاهات والعادات التفكيرية.
- التفكير التحويلي: حيث يحقق هذا المدخل العمق في التعلم في ترابط ونشاط داخل المدرسة وخارجها.
- التفكير التقديرى: حيث يساعد هذا المدخل في تحسين أداء التفكير وإنجازه، وتعميق الفهم خلال توظيف التفكير المركز على تقدير المشكلة والتخمين.

إنه آن الأوان أن يتحول التعليم في العالم العربى من إيداع المعلومات أدمغة المتعلمين بالتركيز على التعليم البنكى إلى تزويد المتعلمين بالتفكير ومفاتيح كنوز المعرفة ذات المصادر المتعددة، ومن تعليم القطيع المتهاهى إلى تعليم الفريق القائم على التمييز حسب القدرات والمهارات التى تمكنهم من أداء واجبهم بالمشاركة والنقد البناء نحو وطنهم ونحو أنفسهم، وباستيعاب مهارات الحياة المعاصرة وتطويرها من أجل مستقبل أفضل لأمتنا العربية، وحتى يصبح التعليم للحياة وليس للامتحانات.

إن المتعلم فى الألفية الثالثة يحتاج إلى استراتيجيات جديدة فى التعليم والتعلم تتفق وطبيعة العصر، علينا أن ندرّب المتعلم على أن يتعلم كيف يفكر، وينقد مسارات تفكيره بنفسه ويعدها ويطورها، وأن يتأمل فى المعرفة من خلال أنشطة عقلية متنوعة مثل التخطيط والتحكم والسيطرة والتقويم لمعتقداته ومشاعره نحو موضوع التعلم من حيث طبيعة الموضوع وأسلوب تعلمه والاستراتيجيات التى يتبعها لإنجازه، وأثر ذلك فى إنجاز التعلم. إن الأخذ بما سبق يزيد من وعى المتعلم بعملياته المعرفية، وتمكنه من التحكم فى وضبط هذه العمليات، وإدراك كيفية عملها، وهى فى الوقت ذاته تضع المتعلم أمام مسؤولياته التى تتطلب الإنجاز مما يزيد من دوافعه، كما أن تفكير المتعلم فى مسارات إنجازهِ للمهمة يساعده على أن يقوم نفسه بنفسه، وأن يعيد تنظيم ذاته، ومن ثم يثق بنفسه.

إن هذه الاستراتيجيات الجديدة التي يتوجب الالتفات إليها في عمليات التعليم والتعلم هي استراتيجيات ما بعد المعرفة، أو هي تدريب المتعلم على التفكير في التفكير، ومعرفة ماذا نعرف وماذا لا نعرف، إنها عمليات إجرائية لإدارة وتنظيم التفكير، فالمتعلم عندما يستخدم هذه الاستراتيجيات إنما هو يدير تفكيره، وامتلاك المعرفة والفهم والاستخدام المناسب لهذه المعرفة مع الوعي والتحكم في تعلم وإنجاز المهمة، ومعرفة المتعلم لذاته وإدراكه لها كمتعلم، ووعيه الذاتي بعمليات تعلمه. إن الأخذ بهذه الاستراتيجيات في مدارسنا وجامعاتنا يحقق للمتعملم مهارات جديدة تتفق مع متطلبات الألفية الثالثة، والتي من أهمها:

- إدارة العمليات المعرفية لدى المتعلم وتنظيمها من أهم ما يميز التفكير ما بعد المعرفي عن غيره من أنواع التفكير والاستراتيجيات المعرفية، حيث إن موضوع التفكير المعرفي هو مهام معرفية وأهداف معرفية، على حين أن موضوع التفكير ما بعد المعرفي هو العمليات المعرفية ذاتها، التي تقوم على إنجاز الموضوعات والمهام المعرفية، ثم يعمل التفكير ما بعد المعرفي على تقويم أداء العمليات المعرفية في ضوء الهدف المعرفي المراد إنجازه، ومن ثم فإن المتعلم عندما يفكر تفكيرًا ما بعد المعرفي فإنه يفكر في استراتيجياته المعرفية، ويقوم أداءها في ضوء الهدف المعرفي الذي يسعى إلى إنجازه باستخدام هذه الاستراتيجيات المعرفية، فيسأل المتعلم نفسه: هل طريقي فعالة في إنجاز هذا الهدف؟ هل توقيت استخدامها مناسب؟ هل هناك طريقة أخرى فضلى؟ أى أن التفكير ما بعد المعرفي يقوم على تنظيم المتعلم لعملياته المعرفية، ثم يقوم بتنظيمها وتحديد الاستخدام المناسب لها وفق ما يقتضيه تحقيق الهدف المعرفي.

- التخطيط والمتابعة والتقويم، وهي العمليات الرئيسة التي يستخدمها المتعلم لتنظيم عملياته المعرفية من أجل إنجاز مهمة معرفية، ويلاحظ أن التخطيط والمتابعة والتقويم عمليات معرفية وعمليات ما بعد المعرفة، حيث يقوم كل

متعلم في كل عملية من هذه العمليات الثلاث بتحديد استراتيجياته المعرفية المناسبة لإنجاز المهمة، وهذا هو الجانب المعرفي في هذه العمليات، ثم يقوم بتحديد مدى كفاءة هذه الاستراتيجيات المعرفية في إنجاز الأهداف المحددة، وهذا هو الجانب ما بعد المعرفي في هذه العمليات الثلاث.

- المتغيرات المرتبطة بطبيعة المتعلم وطبيعة المهمة والاستراتيجيات المتبعة في كل ذلك حيث إن المتعلم يقوم بنوع من التحليل لهذه المتغيرات. فهو يقوم بتحديد ما يتعلق بطبيعة الشخصية من حيث الخبرات السابقة بالموضوع، والانفعالات والجوانب الوجدانية المرتبطة بالموضوع، وتأثير هذه المتغيرات في إنجاز هذه المهمة وتأثير وعيه في إنجاز هذه المهمة. كما يقوم بتحديد ما يمكن أن يؤثر على إنجاز الهدف المعرفي المتصل بطبيعة المهمة. إن وعى المتعلم بأثر هذه المتغيرات يساعده في استثمار ما يمكن أن يفيد في إنجاز هدفه، وتنمية ما يعوق إنجاز هذا الهدف، ويحدد المتغيرات المتعلقة باستراتيجيات إنجاز المهمة ثم يقوم هذه الاستراتيجيات، ووعيه بهذه الاستراتيجيات يساعده في اختيار الأفضل لتحقيق هدفه، وفي ترتيب هذه الاستراتيجيات في تدرج لإنجاز المهمة.

إن الوعي ما بعد المعرفي يشير إلى المعرفة التي يدركها المتعلم عن عملياته وأنشطته المعرفية، بحيث يصبح على وعى بكل هذه العمليات، والمتغيرات المتعلقة بطبيعة المهمة واستراتيجيات إنجازها، أما استراتيجيات ما بعد المعرفة فهي الإجراءات أو سلسلة العمليات التي يتخذها المتعلم ليحصل على الوعي ما بعد المعرفي، واستثماره في تنظيم التعلم، وإدارة الأنشطة المعرفية المستخدمة لإنجاز المهمة. وجليد بالذكر أن الاستراتيجيات المعرفية وما بعد المعرفية متداخلة بحيث لا يمكن الفصل بينهما، والفصل في ذلك هو كيف تستخدم المعلومات والبيانات المحصلة أو المدركة. إن الاستراتيجيات المعرفية هدفها إنجاز هدف معرفي، على حين تهدف الاستراتيجيات ما بعد المعرفية إلى تقويم إنجاز هذا الهدف والتأكد من مدى تحققه، ومعنى ذلك أن الاستراتيجيات ما بعد المعرفية تأتي بعد

الاستراتيجيات المعرفية حيث إن وظيفتها التحقق من فاعلية الاستراتيجية المعرفية ولذا يجب أن تأتي بعدها.

إن من أهم الاستراتيجيات التي تفيد في تنمية التفكير ما بعد المعرفي والتي من الممكن تطبيقها في مدارسنا وجامعاتنا ما يلي:

- أن يتحقق المتعلم من معرفته السابقة عن الموضوع، ذلك أن المتعلمين في حاجة إلى أن يكونوا على وعى بمعرفتهم السابقة عن الموضوع الذي يدرسونه.
- التفكير بصوت مرتفع. حيث يحتاج المتعلمون لتوضيح عمليات التفكير أثناء التخطيط لحل المشكلة، ومن ثم فعلى المعلم أن يفكر بصوت مرتفع. حتى يتمكن المتعلمون من أن يتبعوا عمليات التفكير، ثم يتبع ذلك المناقشة بين المتعلمين والمعلم.
- النمذجة والتوضيح. حيث إن المعلم عليه أن يعطى نماذج من التفكير ويوضح كل نموذج منها من حيث ما يتضمنه من عمليات فكرية ويطلب المتعلم بنماذج أخرى وتوضيحها.
- سجل التعلم. حيث يسجل المتعلم على شكل تقرير تفكيره وعملياته المعرفية مما يساعده على تأمل تفكيره وعملياته المعرفية لتطويرها.
- التخطيط وتنظيم الذات. حيث يفكر المتعلم في عمل خطة لإنجاز مهمة وتتضمن: الوقت المطلوب وتنظيم المادة، وتحديد الإجراءات اللازمة لذلك.
- استخلاص المعلومات من العمليات التفكيرية. ويتم ذلك من خلال مناقشة المتعلمين لعملياتهم التفكيرية، مما يؤدي إلى تنمية وعيهم بعملياتهم التفكيرية التي يمكن أن تطبق في مواقف تعليمية معينة.

إن استخدام استراتيجيات ما بعد المعرفة في التدريس يحتاج إلى بيئة تشجع على الوعي بالتفكير والتخطيط والتنظيم. وهذه البيئة يشترك في تأسيسها المعلم

وأخصائي المكتبة والمتعلمون. ويجب أن تتسم هذه البيئة بالأنشطة البحثية وباستخدام أسلوب حل المشكلات. إن المتبع للدراسات الحديثة في مجال استراتيجيات ما بعد المعرفة يصل إلى النواتج البحثية التالية :

- المتعلمون المهرة يربطون المعلومات الجديدة بالمعلومات السابقة، ويستخدمون التفكير التأملی.
- يمكن تدارك الأخطاء وتصحيحها فور وقوعها إذا فكر المتعلم بصوت عالٍ أثناء تفكيره وتعبيره.
- استراتيجيات التساؤل الذاتي تأتي في المرتبة الأولى من مراتب استراتيجيات ما بعد المعرفة تليها التلخيص وكتابة الملاحظات.
- استخدام الصور والأشكال والجداول تيسر عمليات التفكير ونقص المعرفة السابقة عن الموضوع المدروس، وضعف التحصيل اللغوي وصعوبة تعرف المفاهيم يشكل صعوبات في أثناء التفكير.
- المتعلمون المهرة يركزون على تنظيم الموضوع الذي يفكرون فيه، الذكور والإناث سواء في ذلك.
- المتعلمون الذين يمتلكون مهارات اتصال يستخدمون استراتيجيات ما بعد المعرفة أكثر من غيرهم، ولديهم القدرة على إنتاج الأسئلة.
- المتعلمون في المرحلة الثانوية يمتلكون وعياً مرتفعاً باستراتيجيات ما بعد المعرفة بصرف النظر عن نوع المادة العلمية التي يدرسونها.
- المتعلمون المهرة يستخدمون أكثر من استراتيجية من استراتيجيات ما بعد المعرفة ولا يقتصرون على استراتيجية واحدة في التفكير.
- المتعلمون الذين يستخدمون استراتيجيات ما بعد المعرفة يمتلكون مهارات التفكير الناقد والإبداعي.

• استراتيجيات ما بعد المعرفة التي لها فاعلية في الدراسات العربية هي استراتيجية النمذجة والتوضيح، واستراتيجية التفكير بصوت مرتفع، واستراتيجية التقويم الذاتى.

إن من أهم هذه الاستراتيجيات التي تحتاج إلى عرض لخطواتها استراتيجية التعليم المباشر التي تقوم على التقديم للمهارة ثم عرضها في إيجاز، وشرحها وتطبيقها ثم توضيحها بمثال. وأخيراً، مراجعة خطوات التطبيق المتبعة في المثال، وبلى ذلك تطبيق المتعلمين بتوجيهات المعلم. واستراتيجية النمذجة والتوضيح تسير على غرار استراتيجية التعليم المباشر ولكنها تركز على أن يعرف المتعلم المهارة المطلوبة ويبدأ المعلم بتوضيح المهارة على نفسه وكيفية ممارستها، بحيث يتخذ من نفسه نموذجاً لتوضيحها. وتأتى بعد ذلك استراتيجية التفكير بصوت مرتفع وتقسيم المتعلمين إلى مجموعات، حيث يقوم المتعلمون بممارسة المهارة المتعلمة، ويقوم المعلم بمساعدتهم على التفكير بصوت مرتفع، ويختار بعض التلاميذ حتى يفكروا بصوت مرتفع حيث يصفون تفكيرهم وعملياتهم المعرفية وما يمارسونه ثم يناقشهم زملائهم في خطوات تفكيرهم مما يساعد على انتشار عادة التفكير ما وراء المعرفى بين المتعلمين في مدارسنا وجامعاتنا.

إن التعليم فى الألفية الثالثة يتطلب التركيز على الدراسات العلمية، وتدريب الطلاب على الوعى بالمفاهيم العلمية والظواهر المجردة من خلال بناء صور ونماذج ذهنية تسمح لهم بتخيل العوالم وإدراك العلاقات المتبادلة غير المرئية. إن الصعوبات التى يواجهها الطلاب فى فهم الظواهر المجردة وغير المرئية تعود فى قدر كبير منها إلى عدم تدريبهم على المتطلبات المعرفية العقلية لتلك الظواهر التى تركز على تصورات عميقة للدقائق والتكوينات غير المرئية، وعدم تدريبهم أيضاً على الوعى بالمبادئ العلمية التى تكمن وراء المسائل الرياضية المتعلقة بهذه الظواهر العلمية. إن التفسير العلمى هو سلوك تخيلى، والتخيل قدرة عقلية تشكل العمود الفقري فى

الوصول إلى العديد من الاكتشافات العلمية. كما أن التخيل له دور في تطور العلم وفهم العديد من الظواهر الخفية والمعقدة. وحتى نجعل من طلاب العلم مفكرين وعلماء لابد أن نحكى لهم قصص العلماء وكيف استطاعوا بناء نماذج ذهنية دقيقة، وكيف استطاعوا الغوص في مستويات عميقة لكل ظاهرة من الظواهر التي تفحصوها وأعملوا خيالهم فيها، وكيف ساعدهم التخيل على تفعيل عملية النفاذ عبر عالم غير مرئي. لابد أن تعنى مؤسسات التعليم في عالمنا العربي بتوفير بيئة تعليمية جديدة لاستزراع العلماء والمبدعين من خلال شعورهم بأنهم في عالم غير مرئي يتعاملون فيه مع عناصر وتكوينات علمية دقيقة، ويبدلون فيه مكونات الظاهرة العلمية، ويغيرون وضعيتها واتجاهها وسرعتها حسب متطلبات الموقف التجريبي الذهني، ثم يمارسون القدرة على التنبؤ بما سيطرأ على الموقف الذهني دونما حاجة في أحيان كثيرة إلى موقف تجريبي فعلي في المعمل. إن هذه التجارب الذهنية التخيلية، التي نضع فيها طلاب الألفية الثالثة، تساعدهم في صقل تفكيرهم الفراغي، وإكسابهم القدرة على التخيل والتأمل والتفكير التبصرى والتخيل وتخيّل الأجسام وتنظيمها ذهنيًا. ولابد أيضًا من تدريبهم على الانتباه وحل المشكلة والاستغراق في التفكير لمدة طويلة في ظاهرة علمية ما، تصل بالطالب إلى الانشغال التام بها، حتى يصبح مثل العالم أو المكتشف الذي يتخيل المشكلة ويمتلك دافعية داخلية عالية تدفعه لإكمال صراعه مع المشكلة. وهذا الصراع الذي يسيطر على عقل العالم هو الذي يبنى الصور الذهنية وينتج حلولاً للمشكلة أى أنه يمارس مهارات التفكير الإبداعي. إن الحل قد يأتي للطالب فجأة أو من خلال أحلام اليقظة أو في المنام، لكنه في كل الأحوال نتيجة استغراق ومعايشة وصراع ذهني يحافظ على المشكلة مشتعلة في ذهن الطالب.

إن تنمية القدرة على التخيل تعزز فهم الطلاب واستيعابهم للمفاهيم العلمية والعلاقات بين الظواهر العلمية، وتجعلهم يعايشون التخيل عفويًا تلقائيًا في حياتهم

اليومية، ويعايشونه عن طريق الحفز والإثارة، وعن طريق التوجيه الذاتى الداخلى. إن التخيل يعينهم على حل المشكلة منذ بداية التفكير فيها ولا بد من مراعاة أن الطلاب ليسوا سواء في أشكال استخدام القدرة على التخيل، فمنهم من يعتمد على الصور الذهنية في التفكير عند حل المشكلة، ومنهم من يستخدم استراتيجية لغوية في حل المشكلة، وهذا كله يعتمد على قدرات التخيل والتفكير الفراغى لدى الطلاب، كما يعتمد في ذات الوقت على طبيعة المشكلة ونوعية الشبكات العقلية التى تستثيرها، ذلك أن أصحاب علم النفس المعرفى يرون أن التعلم الفعال يعتمد على تفعيل شبكة عقلية أو أكثر بغية التوصل إلى حل للمشكلة أو بغية تفسير لظاهرة ما. إن الطلاب عادة ما يستخدمون الشبكات العقلية التى يتم تفعيلها أولاً في أدمغتهم، والصور الذهنية غالباً ما تكون أيسر في عملية الاستدعاء والتفعيل في دماغ الطالب، وهى أكثر سلاسة في التعامل مع مكونات الذاكرة ذلك لأن الصورة الذهنية تتصف بأنها ليست معلومة مفردة، بل هى مجموعة من المعلومات المنظمة بصورة دقيقة، وهذا التنظيم والتجميع للمعلومات يجعل الدماغ تتعامل بسهولة مع الصور الذهنية أثناء عمليات التخزين والاستدعاء والتفعيل. إن الصور الذهنية فوق ذلك كل منظم، فهى تقاوم التغيير الأمر الذى يزيد من فرص بقائها في الذاكرة، ويقوم الطالب باستدعائها بكل تفاصيلها. يضاف إلى كل ما سبق أن الصورة الذهنية أقل تجريدًا، وأن العناصر المحسوسة التى تتمتع بها الصورة الذهنية يجعلها أكثر مرونة في الاستخدام عند حل المشكلة، وهى بذلك تساعد الطالب على اتخاذ القرارات والتوصل إلى استنتاجات. والصور الذهنية تستخدم كمدعمات للذاكرة في عمليات التعلم.

إن استخدام الطلاب للصور الذهنية في عملية التخيل يشير إلى أنهم يستخدمون التخيل كخطوة أساسية في الوصول إلى حل للمشكلة، وأن عملية التخيل لدى الطلاب عملية منظمة وأن لها هدفاً واضحاً، وأن المواقف التخيلية انعكاسات غنية

للواقع والظواهر العلمية، ولها دلالات عند الطلاب، وأن قدرات التخيل تساعد في تحسين أداء الطلاب عند التعامل مع المفاهيم العلمية. إن ما يجب الانتباه إليه أن الطلاب الذين يدرسون العلوم الفيزيائية أكثر تمتعاً بقدرات في التفكير الفراغى للتعامل مع العديد من المفاهيم المرتبطة بالظواهر العلمية والتفاعلات المتبادلة بين مكوناتها، وأن الطلاب الذين يعدون للحياة الأكاديمية التخصصية يمتلكون القدرة على استخدام التخيل في حل المشكلة، حيث إن هناك علاقة موجبة بين استخدام التفكير الفراغى والقدرة على حل المشكلة، كما أن الطلاب الذين تخصصوا في العلوم والرياضيات تطورت لديهم قدرات التخيل والتفكير الفراغى مقارنة بمن تخصصوا في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وأن من درسوا مقررات أكثر في الرياضيات فاقوا زملاءهم في امتلاك القدرة على التخيل، وأن قدرات التخيل تطورت بصورة أكبر لدى طالبات الجامعة إذا ما قورن بزملائهن من الطلاب.

إن هذه الأفكار الحديثة عند تنمية القدرة على التخيل تفيد في ضرورة الاهتمام بتدريس التخيل والسعى نحو نميته في جميع مستويات التعليم ومراحل من أجل صناعة واستزراع العلماء، حيث تعد القدرة على التخيل القوة الكامنة خلف الثورات العلمية وتحقيق الرخاء للبشر. وأهم استراتيجيات تنمية التخيل لدى الطلاب هي استراتيجية التخيل الموجه، وفيها يقوم المتعلم بتخيل وتصوير جسم مادي أو حدث ما في مخيلته، وهي تتطلب وجود قائد أو موجه دوره توجيه الطالب عبر عملية تفكيره، ويقرأ سيناريو معداً مسبقاً يحتوي على كلمات أو أصوات تعمل كمحفزات، وتساعد المتعلم على بناء صورة ذهنية للمواقف والأحداث التي تقرأ عليه. وهناك أربعة أنواع للتخيل الموجه هي: التخيل الموجه المعرفى، والتخيل الموجه الوجدانى، والتخيل الموجه الناقل، والتخيل الموجه الاسترخائى. إن إجراءات استخدام التخيل الموجه تتحدد في :

- بناء سيناريو التخيل. ويتضمن جملاً قصيرة وتساعد المتعلم على بناء صور ذهنية، وأن يخاطب الحواس الخمس بهدف صقل كل قدرات التخيل لدى المتعلم، وحث المتعلم على توليد الصور الذهنية المتتابعة.
- البدء بأنشطة تخيلية تمهيدية. وهى مقاطع قصيرة لموقف تخيلي بسيط يتم تنفيذها قبل النشاط التخيلي لتهيئة المتعلم ذهنياً للنشاط التخيلي الرئيسى.
- تنفيذ نشاط التخيل. ويتم ذلك عن طريق: تعريف المتعلمين بنشاط التخيل، ثم مطالبتهم بتكوين صور ذهنية لما يستمعون له، ومطالبتهم بعد ذلك بأخذ شهيق عميق وإغلاق العينين، ثم القيام بعد ذلك بتنفيذ نشاط تحضيرى، ثم تنفيذ النشاط التخيلي الرئيسى وذلك بقراءة نص السيناريو على المتعلمين بصورة متأنية، والتوقف بعد كل جملة برهة تسمح لهم ببناء الصور الذهنية التى تتطلبها كل جملة.
- طرح الأسئلة بعد تنفيذ النشاط الرئيسى. يطرح المعلم أسئلة عليهم ويطلب منهم الحديث عن الصور الذهنية التى تم بناؤها أثناء نشاط التخيل، ويسأل عن الألوان والأشكال والأحجام والعدد، والمشاعر والعواطف، ويسأل أيضاً عن الحواس المختلفة وما يرتبط بها من ألوان وروائح أو حرارة أو طعم وذلك كله يصقل قدرات التخيل بكل أشكالها ويساعد على معايشة الموقف التخيلي بكل حواسهم.
- تنمية الإبداع وإحداث تكامل بين العلم والأدب والفن، تنبع من الأفكار المتخيلة والصور الذهنية التى قام المتعلم بتركيبها هى مصادر إيجاء يمكن التعبير عنه بصور مختلفة مثل: كتابة الرحلة التخيلية على شكل قصة تشمل الصور الذهنية التى مرت عليهم فى رحلتهم التخيلية، أو رسم الرحلة التخيلية تعبيراً عن صورهم الذهنية بألوانها وأشكالها. وبذلك يتم المزج بين العلم والأدب والفن. ومن أهم أشكال استراتيجيات التخيل:

- تصميم عدد من التمرينات التخيلية لتدريب المعلمين ذوى القدرات المنخفضة في التفكير الفراغى البصرى. تشمل التمرينات تخيل أجسام ثلاثية الأبعاد ومحاولة تدويرها وتحريكها وتقطيعها ذهنيًا.

- مقابلة الطلاب ومطالبة كل منهم أن يغلق عينيه ويتخيل المواقف التى ترد فى سيناريو التخيل حول إحدى الظواهر العلمية.

إن أهم العوامل التى تؤثر فى تكوين الصور الذهنية هى : الخبرات السابقة التى مر بها كل متعلم صورًا كانت أو رسومًا أو أحداثًا حدثت فى المختبر أو فى الحياة، والقدرات العقلية التى تتعلق بالقدرة على التخيل، وطبيعة التفاعلات الكيميائية مثلاً قيد البحث.

• استقصاء آراء المعلمين من مستخدمى أنشطة التخيل حول استخدام الأنشطة الخاصة بالتفكير البصرى الفراغى ودورها فى تطوير التحصيل وتنمية الدوافع والانتباه للتعلم والابتكارية والإنتاجية والمبادرة.

إن استخدام الأنشطة التخيلية تجعل المعلمين هادئين، وأقل اضطرابًا وأكثر تحصيلًا وزيادة فى معدلات النجاح والثقة بالنفس وانتباهًا وتركيزًا وإدراكًا لأحاسيسهم الداخلية وأكثر حضورًا وإبداعًا واهتمامًا وفاعلية فى أداء الأعمال المدرسية وأكثر احترامًا للآخر.

• فاعلية التخيل الموجه فى تنمية الكتابة الإبداعية، حيث يتم تدريب مجموعة على أنشطة التخيل، وأخرى على أنشطة الكتابة، وثالثة أعطيت أنشطة قرائية.

إن القدرات الإبداعية لها علاقة كبيرة بقدرات بناء الصور الذهنية واستخدامها فى عمليات التفكير، والقدرة الذهنية تبدأ فى الذبول ما لم يتم تنشيطها باستمرار، والأطفال حتى سن التاسعة يقومون ببناء الصور الذهنية واستخدامها بصورة ابتكارية، وبعد هذه السن تبدأ هذه القدرات فى الاضمحلال حيث لا بد من الحفاظ عليها وتنشيطها.

إن مدارسنا وجامعاتنا على امتداد الأرض العربية في حاجة إلى تنمية القدرات التخيلية والصور الذهنية لدى الطلاب على اختلاف مستوياتهم التعليمية وتضمينها المناهج الدراسية والسعى نحو صقل قدرات التخيل لدى المتعلمين باستخدام أنشطة تخيلية متنوعة، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية للمعلمين وورش عمل للتدريب على استخدام استراتيجيات التخيل بأنواعه في التدريس، وزيادة الاهتمام بثقافة التخيل وتعزيز الوعي بها، وتوظيف التقنيات الحديثة في تصميم برامج تساعد على توظيف موضوع التخيل باستراتيجياته في العملية التعليمية بصورة جماعية أو فردية باستخدام برنامج حاسوبي مصمم لهذا الغرض، وتعزيز التكامل بين المواد الدراسية المختلفة لصقل القدرات التخيلية للمتعلمين وحتى تصبح أنشطة التخيل جزءاً من المقررات الدراسية، وكذلك العمل على تنمية الصور الذهنية الدقيقة علمياً لدى طلاب التخصصات العلمية بهدف صقل القدرات التخيلية لدى المتعلمين لصناعة علماء عرب للألفية الثالثة.

الفصل الثاني

نحو آفاق تربوية متجددة

أولاً: تجديد التعليم وثقافة التغيير.

ثانياً: نحو ثقافة جديدة للتعليم.

ثالثاً: التعليم وثقافة الجودة.

أولاً: تجديد التعليم وثقافة التغيير:

نحن نعيش عصر التطور السريع في كل مجالات الحياة. وهذا التطور يتميز بأنه يحدث بمعدلات متسارعة في حقبة زمنية محدودة حيث ينحسر الزمن بين اكتشاف علمى نظرى ما وتطبيق التكنولوجيا. وهو عصر يؤدي إلى المزيد من تداخل العالم وترابطه، وإلى المزيد من الاعتماد المتبادل بين أطراف الثورة التكنولوجية. وهو عصر التطور فيه يتضمن ازدياد أهمية دور المعرفة، ذلك أن السمة الرئيسة للثورة التكنولوجية المعاصرة هي اعتمادها على المعلومات، وأنها تقوم على مصدر متجدد ولا نهائى قوامه العقل. وفي عالم اليوم صار البقاء للأكثر ذكاءً، وللأجدر على استثمار المعرفة والمعلومات المتاحة وعلى مواجهة التغيير المتسارع، بل والتنافس في القدرة على تهيئة المناخ لتقبل التغيير ومواكبة التطور، وتوجيه حركة الحياة ذات الإيقاع السريع.

إن هذا الكم الهائل من المعرفة المتسارعة سوف يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد استخدامها، وستكون طرق استخدام المعرفة محك التقدم. إن هذا يعنى المراجعة الدقيقة لأنماط حياتنا والنظر فيما إذا كنا مؤهلين لقبول هذا التغيير ومواكبة اتجاهات التطور. نحن مطالبون بخلق بيئة جديدة تستوعب الجديد، نحن مطالبون بثقافة جديدة هي ثقافة التغيير، ثقافة هي أسلوب للحياة بجوانبها المادية وغير المادية بما في ذلك من أنساق قيمية ومعيارية وسلوكية، وما يرتبط بها من مسائل الهوية الحضارية والشخصية القومية. إن الواقع الثقافى يعانى فجوة بين داخل

الإنسان وخارجه، بين العادات والتقاليد والمفاهيم الغالبة والطموحات والسلوك والمفاهيم الغائبة. نحن محتاجون إلى نقد العقل نفسه وطرائق تفكيره، ونقد المجتمع بأعرافه وتقاليده وتلك مهام لها الأولوية لإعادة الإنسان العربي.

إن إعادة بناء الإنسان العربي تتطلب تربية حديثة وتعليمًا متقدمًا وثقافة وفكرًا يراعى مطلوبات العصر ورؤى المستقبل، وفنًا وأدبًا وموسيقا تعقل روحه وتسمو بأخلاقه. إن بناء الإنسان العربي الجديد يقوم على ذلك كله، كما يقوم على توجيه اجتماعى رشيد، وتركيز النفس، وإتاحة فرص الحياة الكريمة التى تكفل لإنسان الألفية الثالثة التنشئة السوية فى ظل مناخ نقى يتيح التمتع بالحقوق والتمتع بأداء الواجبات.

إن التعليم يعكس فى شكله ومحتواه وأدواته السياق الثقافى الذى يعمل من خلاله، كما أن التعليم يسهم فى تحريك وتغيير وتطوير النمط الثقافى من خلال نواتج التعلم، وعليه فإن التعليم هو الآلية الرئيسة لصنع ثقافة التغيير، فهو يعدّ الأفراد لفهم التغيير وامتلاك المهارات اللازمة لإحداثه، وبالتالي يصبح التغيير عملية عمدية تتم عن وعى وإرادة. إن نمط التنشئة وأسلوب التربية يصنع دعاء التغيير ودعاء النهضة والتنوير، وهم من يحولون المجتمع إلى بيئة تستجيب للتغيير وتتفاعل معه ذلك لأن لديهم قناعة بفكر التغيير، وهم قادرون على مقاومة رضا الناس بما ألفوه، قادرون على الفحص والمراجعة وارتياح آفاق جديدة ونشر ثقافة التغيير من خلال تعليم جديد له سياساته وله استراتيجياته وخططه وبرامجه. إن تنمية ثقافة التغيير تتم من خلال تعليم جديد يمتلك رأس المال الاجتماعى الذى هو شبكة من القيم والأخلاق والنظم والعلاقات المتداخلة، التى تعمل من أجل تحقيق الصالح العام على مستوى الجماعة والدولة والوطن العربى الكبير.

إن ثقافة التغيير تتطلب مواجهة حاسمة للفساد، والتناقض بين القول والفعل، والتطرف، واللامبالاة، وهيمنة الأفكار المتخلفة، إن ثقافة التغيير تتطلب فى الوقت

ذاته دعم المحفزات كثقافة الديمقراطية، وشيوع الحرية، والوعى بالأولويات، والفكر الاستراتيجى الشبكي والإيمان بأهمية التطوير، واستشراف المستقبل، وممارسة الحوار والتنافس والنقد والانفتاح على إيقاع وحركة عصر يتواصل علميًا وتكنولوجياً بغير انغلاق، ذلك أن الهويات الثقافية النابضة الحيوية نسبية غير مطلقة، منفتحة غير مغلقة، متواصلة مع عالمها. نحن في حاجة إلى إيجاد الكوادر العلمية القادرة على مواكبة التغير والتطور العلمى والتقنى الذى يتسابق مع الزمن إلى درجة يصعب معها التنبؤ بما هو قادم. إن إنسان الألفية الثالثة بإبداعاته الخلاقة يختزل المسافات الزمنية مدركًا بوعى أن المعرفة قوة، ومن ثم كانت وثباته الكيفية في الانتقال من عالم الطاقة وحسن ترشيدها إلى المعرفة حيث استثمار طاقات الإنسان الإبداعية والعقلية عن طريق تكنولوجيا المعلومات. وهذا الأمر يستلزم أن تكون مناهجنا وطرقتنا العلمية والتربوية غايتها إيجاد الطالب الكوكبي التكوين، المسلح بمهارات البحث العلمى السليم، والمنفتح على علوم عصره على نحو يتيح له الولوج إلى عالم المعرفة حيثما كان، مستخدمًا الشبكة العنكبوتية التى هى بطبيعتها مجاوزة للحدود الجغرافية والعرقية والثقافية. إن ثقافة التغير تتطلب التسامح فى حرية الفكر وحرية الاعتقاد حيث إن تعدد الآراء أمر مشروع، وأن التباين فى الفكر يضمنى على الأفكار والأشياء معنى وثناءً، وأن حق التباين جوهرى فى حياة الناس، ففى التباين إقرار بتفرد الإنسان واختلافه. إن الإيمان ثمرة للإرادة الإنسانية الحرة بغير قهر أو تسلط، ودعوة إلى العدالة والمحبة والتواضع وإنكار الذات وهزيمة الخطيئة.

إن ثقافة التغير تتطلب مناخًا علميًا يقدم على التسامح، حيث التباين والتنوع باعتبارها قاعدة الانطلاق نحو المستقبل، ومن ثم لا توجد إجابة واحدة صحيحة ومطلقة، ولا أنموذج فكرى راسخ لا يمكن تغييره، ولا تفكير قطعى صارم لا بديل عنه، فكل حجة لها حجة مضادة، وكل سؤال من الممكن أن يتحول إلى إشكالية تستلزم حلولاً متعددة.

نحن في حاجة إلى تنمية أنماط اجتماعية جديدة تتميز بدرجة عالية من المرونة في أساليب تفكير الأفراد واتجاهاتهم بما يتلاءم مع متطلبات العصر الحديث ومتغيراته ومع طبيعة المجتمع العربي وقيمه الأصيلة والحفاظ على الطابع العام لتوجهات المجتمع الأخلاقية، وبذلك يتكون جيل قادر على أن يصبح قوة في توجيه التغيير الاجتماعي وتحقيق درجة عالية من التقدم الاجتماعي حيث يتميز أيضًا بعقلية ناقدة مبدعة.

إن المضامين القيمية في ثقافة التغيير هي الأطر الفكرية الناظمة لمجموعة العناصر التي تشكل ثوابت في شخصية المجتمع، والتي تتحدد في ضوءها معالم الرؤية للتفاعل مع المستجدات، وإصدار الأحكام حول مسارات الحركة الآمنة لدعم مفهوم التنمية في صور متجددة، ولدعم الوجود الحضارى على المسرح العالمى في مشاركة آمنة لبناء مستقبل الإنسان العربى. والمضامين القيمية المرتبطة بثقافة التغيير لا بد وأن يستند إلى ثلاثة محاور تشكل في مجملها الرؤى تجاه المستقبل وهى: قيم الهوية للحفاظ على خصوصية المجتمع وأصالته، وقيم التقدم لإنجاز المشروع الحضارى للتنمية في المجتمع العربى، ثم قيم التعاون الدولى والسلام العالمى من أجل تأكيد الوجود على المسرح الحضارى العالمى والمشاركة في عالم الإنسانية.

نحن نرفض الاستسلام للجمود باسم التراث، وللحدائث بغطاء التبعية، فإن هناك طريقًا يعنى تنمية القدرة الذاتية على معايشة الحضارة من خلال مسارات آمنة تحددتها الرؤى حول الهوية والمستقبل، ويتميز بكونه:

- يميز في موروثنا بين الثوابت والمتغيرات، ومن ثم يكون الانطلاق من تراث الأمة باعتباره طاقة تشحن أبناءها بالكبرياء المشروع الذى يعينها على مواجهة التحديات المعاصرة وإنجاز مشروعها الحضارى الخاص بها.
- يحقق النضال من أجل الحفاظ على نقاء الهوية الحضارية للأمة العربية في مواجهة

محاولات المسخ والتشويه الذى تمارسه فكرة التغريب وتيار المغترين. إنه طريق المحافظة على القسامات والسمات التى تمثل البصمة الثابتة فى شخصية الأمة العربية وحضارتها.

- يفتح نوافذ العقل العربى على مختلف الحضارات من موقع الراشد المستقل الباحث عن عوامل القوة التى يدعم بها ذاتيته ونهضته الحضارية المستقلة، والرافض لكل عوامل الاستلاب لشخصيته القومية وللسمات التى ميزت حضارة الأمة العربية عبر تاريخها الطويل.

- إن نظرة متأملة نافذة لإشكاليات التعليم فى العالم العربى تبدو وكأنها نتيجة حتمية للرغبة الملحة والمتنامية فى التحديث لمسيرة العالم المتقدم تعليمياً، غير أنه فى حال الغفلة عن الأصول الداعمة للهوية العربية الإسلامية الحضارية والذاتية الثقافية يتحول الأمر فى كليته إلى كارثة. وهى قضية تتعلق بداية بالأنموذج الذى يعبر عن الفكر العربى والأسبقيات الحاكمة للممارسة التعليمية فى علاقتها ببناء إنسان عربى للألفية الثالثة، وإشكالية الأصالة والمعاصرة ترتبط بقضية مهمة هى البحث عن آليات الارتباط بالجذور الحقيقية فى شخصية الأمة العربية مع مرونة الاستجابة للمتغيرات، والوعى بتأثيراتها المحتملة على المحاور المفصلية فى الثقافة والهوية، وكذلك مع الاختيار من بدائل هذه المتغيرات ما ينشط فاعلية المخزون الحضارى فى وجدان الأمة العربية. وتلك هى ثقافة التغيير القائمة على آلية التعليم لصناعة إنسان عربى جديد لمجتمع عربى جديد.

العولة لم تعد مجرد خيار، بل غدت واقعاً وحقيقة لا يستطيع أحد أن ينكرها، أو بغض الطرف عن إيجابياتها المتعددة، غير أنه فى ذات الوقت لها وجوه سلبية، إذ إنها عززت من سيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية، نتيجة امتلاك هذه الدول مقومات وأدوات هذه السيطرة، من تقدم علمى مدهل، وتقنية رفيعة، وشبكات معلوماتية واتصالية، أهلتها فى مجموعها لاحتكار المعرفة وأساليب التنظيم

والإدارة، وهو ما يدعو الدول النامية أن تقتحم هذا العصر وتتحول إلى مجتمعات معرفية تستوعب مضامين الثورة المعلوماتية والمتغيرات العالمية في ألفية المعرفة. إن ذلك كله يدعونا إلى تأسيس تربية جديدة تحقق التنمية الشاملة المتواصلة وتحشد قوى المجتمع، وتفعّل حراكه، بتنمية قدراته البشرية وتحسين مستويات معيشتهم، وتمكينهم من الاستفادة الواعية المثل من منجزات الحضارة الإنسانية. وهذا ما يتطلب السعى نحو وضع الحلول والبدائل للمشكلات التربوية والثقافية التي يعاني منها المجتمع، والتي تقف حائلاً في طريق اقتحامنا عالم المعرفة المعلوماتية، وتعرقل تفاعله مع مسيرة الفكر العالمي، كذلك لا بد من وضع الحلول والبدائل لاقتحام مشكلة الإدارة الهرمية البيروقراطية والأشكال النمطية للمناهج الدراسية فضلاً عن مشكلات التخلف والتمهل والتريث عند اتخاذ أية خطوات إصلاحية تطويرية بدافع إثارة آليات السلامة والمحافظة على الأوضاع الراهنة.

إنه من واقع خبرات علمية وثقافية تربوية تربو على أربعة عقود من الزمان فإن علينا أن نطرح رؤى مستقبلية عميقة للتعليم تنطلق من فكر تصميم المنظومة الذي ينطوى على الإبداع والتصور الاستراتيجي المستقبلي وليس على فكر تحليل المنظومة الذي يبدأ من ترميم الواقع والتمتع بالحديث عن الماضي وتقييم الواقع. إن ما ندعو إليه هو البدء من الرصد الواعي للمتغيرات المعرفية والتكنولوجية المتقدمة، مما يخلق تفاعلاً إيجابياً مع تلك المتغيرات يمكن من استكشاف ما تحمله من فرص وبدائل ومخاطر خاصة في تلك المرحلة التاريخية التي اتسمت بتلاحق الفكر الجديد والمتجدد. إنه لا بد من توظيف إيجابيات العولمة في حفل التعليم، والربط بين تطوير التعليم وبين التنمية المنشودة، والتأكيد على أهمية الثروة البشرية باعتبارها معيار قوة الأمم ورأس مالها المعرفي في ذلك العصر الذي صارت فيه قوة العقل والمعرفة أقوى وأمضى من قوة السلاح، والتأكيد على قيم ثقافة السلام، ودعم التسامح، وتعميق قيم المواطنة والانتهاز والمشاركة والمسئولية المدنية، وأدوار مؤسسات المجتمع

المدنى، وترسيخ قيمة دور المرأة وتعزيز قيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى والحوار والتبادل والتواصل مجتمعيًا وقوميًا ودوليًا، بل والسعى نحو إبراز تواصل الإبداع القومى عبر أجياله المختلفة وتياراته المتنوعة.

إن تأسيس فكر تربوى جديد لا بد وأن يمتد من القضايا التى تم طرحها مع تضمينه مقولات المبدعين حيث لا يسأل الجهلاء لم لم يتعلموا قبل أن يسأل العلماء لم لم يعلموا، وحيث إنه لا يترك مستحيل فى استحالته حتى يحيط عن وجه إمكان، وحيث قلة العاملين وكثرة الواصفين فلا بد من تدبر مقولة العارفين أكثر من الواصفين والواصفين أكثر من العاملين، وحيث إن كبير القوم لا علم عنده صغير إذا التفت عليه المحافل، والمرء ما عاش فى تجريب، كما أن الطريق يصنعه المشى، وحتى نتفاكر فى مقولة تقدم سؤالاً: لماذا كلما وجهت وجهى صوب عنوان، أرانى فى مكان غير ما دلت عليه أحرف العنوان، ولماذا تنقص الأيام فيما تكثر الجدران؟ ولماذا الآن؟ إنه لا بد وأن نتقل من المنظور العالمى الكوكبى لفضاء الفكر إلى محاولة مزجه مع معطيات الواقع الفكرى العربى وتطلعاته، فى تصور لما يضطرب به عالمنا العربى الكبير من إشكاليات التعليم والعمولة بين المحافظة والتجديد، والمشكلة والحل، والاستهداف الاقتصادى والتنمية البشرية، بين الماضى والحاضر والمستقبل، وبين تحديات العمولة ونهج مواجهتها من خلال التعليم المتجدد.

إن هذا الاهتمام بقضايا التعليم وتجديد دماء التعليم العربى وإطلاقه ليتواكب عالميًا مع مسارات وطفرات فى التعليم الكوكبى والعولمى المنفتح، استدعى كل ذلك ما يجرى حاليًا على الساحة العربية من جهود واجتهادات تتزاحم حول مسارات تطويره بآليات المؤتمرات والندوات، كذا بأنشطة البحث العلمى. إن هناك أفكارًا وممارسات تختلط إلى حد التناقض أو النظرة الجزئية أو الحلول المرحلية أو مسيرة التصور الذاتى التقليديّة، وهى تشوهات قديمة لا بد من معالجتها فى إصلاح التعليم حتى لا تفسد أى جهود لمواجهة المتغيرات الجديدة فى سياق العمولة والإفادة

من منجزاتها العلمية والتكنولوجية، ومن ثم إلحاح الحاجة إلى تغيير النظرة الأحادية أو التوافق عند الواقعة المفردة إلى رؤى أكثر شمولاً وأبعد في أفقها الزمنى. إن عالم المعرفة والمعلوماتية هو عالم الفكر والتفكير الجديد والمتجدد في تلاحق وتسارع وتنام دون انقطاع، ومن ثم تبرز الأهمية البالغة لمسيرة الفكر العالمى فى اقتحامه لكثير من المسلمات السائدة، ولضرورة التفاعل معه، والتكيف والتكيف له على الأصعدة القومية والوطنية والمحلية، وبأكبر قدر من الإدراك الواعى لتداعياته على مختلف تلك الأصعدة.

ولعله من نافلة القول التأكيد على أن معيار قوة الدول وتقدمها ورخاء مواطنيها لم يعد معتمداً أو مقيساً بما تملكه من ثروات طبيعية تتناقض يوماً بعد يوم، أو من السلاح والعتاد، بل بما يتاح لها من قدرات وما تملكه من رأس المال المعرفى مما لدى الأمم الأخرى، ومما تولده قوتها البشرية توليداً وإنتاجاً ذاتياً. ومن ثم جرى الاصطلاح على ما يعرف بالقوة الناعمة، أى البشرية، فى مقابل القوة الصلبة أى المادية. والحاصل أن الأولى قد غدت المصدر الأمثل والأفضل لإنتاج الثانية وتطويرها وتوظيفها واستمرار نموها. لقد غدا النصر للأعلم والأعقل لا للقوى والأعنف.

إن تعليمنا محشور بين الثقافة التقليدية والثقافة الكوكبية فى المنظومة العالمية القديمة الجديدة، أى أنه يقع بين شقى الرحى، فحجر الرحى الأسفل ما تراكم من الأفكار والممارسات بعضها فوق بعض فى مسيرتنا التاريخية، وحجرها الأعلى تحديات الكوكبية وثورتها المعرفية وضغوطها السياسية والاقتصادية والثقافية. وفى الحجر التقليدى الأسفل من الرحى أفكار ومؤسسات منها هيمنة السلطة المركزية والأشكال التعليمية النمطية وسرية الكنترولات والكتاب المقرر وغيرها حيث التردى فى عمليات التطوير والتى حين تحدث فمقدارها ضئيل حيث المعلومات المحدودة تحوفاً من زعزعتها للأوضاع الراهنة، وركوناً إلى آليات السلامة والعافية

وخشية المجهول، واستقبال أشكال الحداثة وصورها المستعارة دون ما تتضمنه وتستدعيه من فكر تحديثي يعرف أسرار تلك المستوردات وكيف تم التفكير فيها وفي وسائل إنتاجها أو تنظيمها.

وإشكاليات الحداثة تفاقمت دونها تحديث، واحتدمت إشكاليات ما عرف بالأصالة والمعاصرة دونها تآلف الأصالة والمعاصرة. هذا كله ما يخص الشق الأسفل من رحى التعليم العربي، أما الشق الأعلى فهو ما يكثر الحديث عنه وفيه عن ظواهر الكوكبية وامتغراتها المختلفة بفرصها ومشكلاتها، وخاصة ما تموج به من ثورات معرفية لها مصادرها العلمية والتكنولوجية والاتصالية، فضلاً عن آليات السوق والاقتصاد الحر وما ترتب عليها من تكيف هيكل لاقتصادات الدول النامية، وعلينا ألا نجرّنا تلك الآليات والتيارات للسوق الطليق، حيث نستطيع أن نُعمل العقل والإرادة الجماعية لضبطها والتحكم فيها وفق مصالحنا.

إن تعليمنا في حاجة إلى تطوير ثقافته من أخلاطها البدوية والريفية وتوجهات العقل النمطية الميكانيكية لتجاوزها إلى عقلية ثقافية مرنة تطويرية نسبية التوجه متعددة الرؤى والمناظير، منفتحة للبدائل والامتداد إلى ما بعد معطيات الواقع وتجاوزها إلى آفاق أرحب وأخصب في التفاعل مع الحضارات شمالية وجنوبية، وعلينا كذلك أن نرسخ تلك التوجهات في الأجيال الجديدة منذ الطفولة. وتلك هي مرحلة بداية التنمية البشرية، تتلوها مراحل التعلم والثقاف في إطار التربية المستمرة. إن مجالات التعليم سوف يزداد تأثرها يوماً بعد يوم بعالم الكمبيوتر وشبكات الإنترنت، حيث تحتل موقعاً تتسع مساحاته ومضامينه للتعلم الذاتي والتواصل في متابعة تطور المعارف والأحداث، وسوف يكون لذلك آثاره الإيجابية في قدرة الباحث على الاختيار وإدراك التنوع، وإمكانية الحرية في الحكم على ما يقرأ أو يسمع. إن مهمة التعليم جد خطيرة في مواجهة ذلك الفيض من المعلومات مما يتطلب تكوين قدرة فائقة على الفرز والتقييم والنقد والوعى بما تحتضنه مختلف

المعلومات من رسائل وتوجهات ظاهرة ومستترة. إن من يستفيد من الخدمات التكنولوجية المتقدمة في عالمنا العربي لا يتجاوز 7٪ من عدد السكان، وتلك هي الفجوة الرقمية التي تتطلب تعليمًا جديدًا للتعامل مع دني المعلوماتية الرهيبة المتغيرة سريعة التغير، ويتطلب في ذات الوقت عقليات منفتحة على الثقافة التكنولوجية وبيئة ثقافية مبدعة في آلياتها وقياداتها.

إن الجامعة معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية، وبعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب العربي، ومراعاة المستوى الرفيع للأخلاق الوطنية، وآلية توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات الدولية.

إن أهم ما يهدف إليه التعليم الجامعي في الدول العربية خدمة المجتمع العربي والارتقاء بالإنسان العربي، وترقية الفكر، وإنتاج المعرفة، وتسليم القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء، وإعداد الإنسان للألفية الثالثة مزودًا بالمعرفة وطرق البحث والتنقيب وامتلاك التقنية المتقدمة، ومقومات الهوية العربية الإسلامية لصنع مستقبله ومستقبل أمته وخير الإنسانية.

وتحدد الوظائف الأساسية للتعليم العالي في: تنمية قدرات ومهارات الطلاب في حقول البحث العلمي، وإعداد خريجين في مجالات التخصص لمواجهة مسؤوليات الحياة، وتأكيد أهمية التعليم المستمر والتدريب، والتفاعل مع مؤسسات المجتمع إنتاجية وخدمية، ومواكبة المتغيرات العالمية وتنمية صيغ التعاون الدولي ومجالاته.

إن المتتبع لمسيرة التعليم العالي على امتداد جامعاتنا العربية على مستوى التطبيق يلحظ مجموعة من الإشكاليات والمشكلات التي يعاني منها التعليم في تلك الجامعات والتي من أهمها:

1- يصل مجموع سكان العالم العربي حاليًا إلى ما يقرب من 390 مليونًا ويتميز ببنية شبابية كبيرة الحجم في الفئة المناظرة للتعليم الجامعي التي تقدر بحوالي 20٪ من مجمل السكان، ومع ذلك نجد أن معدلات القيد في التعليم الجامعي العربي متدنية حتى في أعلاها 30٪ مقارنة بالولايات المتحدة 70٪ وإسرائيل 51٪. وهذه المستويات المتدنية تضيف تحديًا ضاغطًا لتكوين قوة عمل تواجه التنافس الحاد في السوق العالمية. إن نسبة الحاصلين على تعليم عالٍ في مجمل الأقطار العربية لا يتجاوز 9٪ في أحسن التقديرات، ونحن نتجه إلى بناء مجتمع المعرفة الذي هو رأس المال البشري كَمَا وكيفًا، مما يفرض على الجامعات العربية مواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي لإعداد الكفاءات العالية للتنمية المستدامة.

2- قوى السوق العالمية وثقافته لا تتجاوز الجامعات العربية في حالتها الراهنة، حيث تفرض مستويات ومواصفات عالمية للمنتج التعليمي في كل مجالات العمل والأداء والقدرة على الدخول والمنافسة في السوق العالمية، بل وفي السوق العربية والمحلية أيضًا، وهذا ما يعنى أن تخرج الجامعات العربية شبابًا ذا مستويات عالمية يستوعب الثورة المعرفية الجديدة والمتجددة ويوظف آلياتها التكنولوجية المتقدمة.

3- نصيب الإنفاق العام على التعليم الجامعي في كثير من الأقطار العربية يبلغ ما يعادل 30٪ مع تزايد تكلفة التعليم عامًا بعد عام، أضف إلى ذلك ارتفاع تكلفة التوسع في إدخال تكنولوجيا المعلومات وسيلةً ومصدرًا في أداء عمليات التعليم والتعلم. وتدور حاليًا حوارات حول إلغاء مجانية التعليم الجامعي الرسمى في بعض الأقطار العربية وهو ما يتنافى مع العدالة الاجتماعية، كما أنه ينعكس سلبيًا على مجمل الكفاءة الإنتاجية لقوة العمل في الدول العربية.

4- الجامعات العربية تتجه إلى تكوين شخصية السوق أكثر من عنايتها بتكوين

شخصية المواطن، وعليه همشت قضايا الصالح العام وقيم التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية والانتماء العربي، على حين تم تركيزها على مطالب السوق والجودة والتكنولوجيا، وفتح باب الاستثمار في التعليم الجامعي للقطاع الخاص والأجنبي، وشاع الحكم على كفاءة التعليم الجامعي بمعيار واحد هو ملاءمته لاحتياجات سوق العمل المتغيرة أبداً، وتم تكوين المنتج التعليمي العالى والجامعي ليصبح قادراً على امتلاك المعرفة والمهارات واللغات الأجنبية والتفاهم والتداخل مع الحواسب وشبكات المعلومات وتنمية الذهنية المرنة وإتقان مهارات التفاوض وأنماط الإدارة الكلية وحل المشكلات، أى اكتساب نمط الشخصية فى إطار السوق العالمية وتوحش العولمة وهى التى لا تعبأ بالصالح العام وثقافة المواطنة والانتماء العربى والهوية، مع أن التعليم قضية أمن قومى فى المقام الأول، وهو ما يوحى بالتناقض عند النظر إلى أهداف التعليم الجامعي العربى فى تشكيل المنتج التعليمي الجامعي.

5- الوقوع تحت الضغوط العولمية والسوقية جعل بعض الجامعات العربية، الحكومية والخاصة على حد سواء، تستخدم اللغات الأجنبية وخاصة الإنجليزية فى العمليات التعليمية والتعلمية، وعليه تم تهميش اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، فى التدريس والدراسة والامتحانات. واللغة أداة الفكر التى يعبر بها الإنسان عن واقعه وعلاقاته وهمومه بل وأحلامه، وهى مكون رئيس من مكونات الهوية والمواطنة وثقافته وتواصل أجياله، والعربية هى لغة تفكير الإنسان العربى، ثم إنها مصدر الإبداع فى كل ثقافة، الأمر الذى يتطلب الحفاظ عليها وعلى تعليم اللغات الأجنبية لا التعليم باللغات الأجنبية.

6- تآكل مبدأ استقلالية الجامعات العربية، حيث يغلب على توجهاتها ما توحى به الأوامر والنواهي الفوقية، خاصة فى قضايا الضبط والربط لحريتها الأكاديمية فى التفكير والبحث والتعبير لدى أساتذتها وطلابها على حد سواء. إن علينا أن

نحكم بأن ثمة خللاً في حياة الجامعات العربية حين نرى كل شيء فيها على ما يرام، فليس لدى الطلاب ما يشكون منه، وليس لدى الأساتذة ما يشغل باهم. والقافلة تسير منضبطة وفق لوائح وقوانين صارمة قوامها (افعل ولا تفعل) وهو ما لا يجعل جامعاتنا قاطرة للتطوير والتنوير، وهو ما يجعل الجامعات العربية في حاجة إلى الاستقلال المادي وتنوع مصادر تمويلها بتسويق أفكارها وأبحاثها وفكر علمائها حتى يصبح لها شخصيتها في المسار واتخاذ القرار.

7- تأرجح الجامعات العربية بين جوهرها كرسالة للتعليم وإنتاج المعرفة ونشرها من ناحية، وبين حركتها كمؤسسة تعليمية كغيرها من مؤسسات التعليم الأخرى. إن تسييد مفهوم المؤسسة في كثير من جامعاتنا العربية يغلب البناء البيروقراطي الذي تتحكم فيه القوانين واللوائح وترتب فيه الهياكل الوظيفية في توزيع مواقع السلطة من الأعلى إلى الأدنى، أو التوزيع العمري من صاحب الأقدمية العليا إلى الأقدمية الدنيا، ويغدو تطبيق النظام وروتين المؤسسة مدعاة لاعتبار ذلك هو التقاليد الجامعية، ويشتد الحوار والصراع وتتكاثر التوجهات الفوقية والمشكلات بين سكان الجامعة العربية المؤسسة. إن علينا أن نحول جامعاتنا إلى رسالة تحتضنها مؤسسة حتى تصبح بيتاً للحكمة وخليّة لإنتاج المعرفة، وقيادة الرشد والإبداع والتجديد لعقل المجتمع العربي ووجدانه وطاقته على الفعل.

8- ومن الممارسات والآليات التي تحقق الروح الجامعية المنشودة في جامعاتنا العربية ما يعرف بالكتاب الجامعي المقرر المصدر الوحيد للمعرفة وليس أحد مصادر المعرفة مع تقادم مضامينه في حالات كثيرة، واعتباره الأداة الرئيسة للتعليم والتعلم، مع أن التقنيات الرقمية قد أتاحت وسائط جديدة ومتجددة لنقل المعرفة ونقدها. إننا في حاجة إلى الأخذ بمجموعة من التحولات في التعليم

الجامعي أهمها: التحول من الجمود إلى المرونة، والتحول من التجانس إلى التنوع، والتحول من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة، والتحول من ثقافة الاجترار إلى ثقافة الابتكار، والتحول من ثقافة التسليم إلى ثقافة التقييم، والتحول من السلوك الاستجابي إلى السلوك الإيجابي، والتحول من الاعتماد على الآخر إلى الاعتماد على الذات، والتحول من التعليم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة، والتحول من ثقافة القهر إلى ثقافة المشاركة، والتحول من ثقافة الإبداع إلى ثقافة الإبداع والتفكير، والتحول من ثقافة القطيع إلى ثقافة الفريق، والتحول من ثقافة التعليم ونقل المعرفة إلى ثقافة التعلم ونقد المعرفة.

9- الجامعات في عدد من الدول العربية تعاني من اكتظاظ غير مسبوق من الطلاب لا يقابله إمكانات تعليمية تتناسب أو تقترب من المستوى المتعارف عليه دوليًا، أي أنها (جامعات الأعداد الكبيرة والإمكانات القليلة) الأمر الذي أدى إلى تدهور كبير في العملية التعليمية، ونتج عنه تدني في مستويات الخريجين سواء من الناحية العلمية العامة أو التخصصية أو تكاملية بناء شخصية الخريج بما يجب أن يحتويه من ثقافة عامة وفنية واجتماعية ورياضية.

إن الآثار السلبية لضعف الجودة النوعية في التعليم الجامعي تكمن في ضعف المردود التنموي للتعليم، وفي انخفاض تأثير التعليم على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، ويصبح تأثير التعليم على التنمية تأثيرًا هامشيًا لا يكافئ المنصرف عليه، لأن المنصرف على التعليم لم يذهب إلى حيث يجب نتيجة ضعف الجودة في التعليم، والتي أفرزت مجموعة من المشكلات أهمها:

1- ضعف دافعية الإنجاز. فلم ينظر إلى التعليم على أنه وسيلة لتحقيق الحراك الاجتماعي والاقتصادي، حيث إن مشروعات التنمية يتم تشغيلها وإدارتها من قبل العمالة الوافدة.

2- تشوهات هيكلية في سوق العمل. حيث تسوده قيم اجتماعية معاكسة للتنمية

دون أن يواكب ذلك استجابة حقيقية من التعليم لتوفير العمالة فائقة التدريب،
وحيثُذ يتزايد الاعتماد على العمالة الوافدة أيضًا.

3- تشوهات هيكلية في بنية الأنظمة التعليمية. مما عاكس إسهام التعليم في التنمية،
ومن هذه التشوهات المناهج النظرية والتحصيل اللفظي والارتباط بالشهادات،
وقياس الحفظ وعدم قياس مستويات المهارة والكفاية، وعدم ربط التعليم
بالعمل المنتج.

4- انفصام المدرسة عن المجتمع وأسواق العمل وعدم توجيهها للإعداد للمهن
القائمة والقادمة ومتطلباتها، فمناهجها وخبراتها في تاريخ العلم من صنع الماضي
ولا يمكن أن نعدّ الشباب للمستقبل بخبرات ماضوية.

5- لا تتمكن الجامعة من إعداد مخرجات تتكيف مع التغير وتتفاعل مع محاذير
المستقبل وتحدياته، ولا تجعل طلابها يمتلكون المهارات المستقبلية مثل التصور
والتخيل والتحسب وتحليل البدائل والسيناريوهات واتخاذ القرارات وإدارة
الأزمات.

إن التغير الذي نتوقه من الجامعات العربية يتجاوز مدارس ماذا نعلم وكيف
نعلم إلى قيامها بدور قيادي رائد في تطوير المجتمع العربي، وأن طاقة الرغبة في التغير
تبدأ من المنظومة الجامعية في كل دولة عربية أساتذة وقيادات جامعية مؤمنة بالله
ومثابرة لا تهدأ ولا تمل ساعية إلى وضع التعليم الجامعي باعتباره أحد وظائف
الجامعة في إطار المنافسة العالمية. إن تطوير التعليم الجامعي للخروج من الأزمة
يتطلب معايير عالمية تتناغم مع هويتنا العربية الإسلامية ويتطلب في الوقت ذاته
التخلي عن مصادر أزمة التعليم الجامعي لتصبح الجامعة ملتقى لمختلف الأجيال من
الأقطار العربية والإسلامية، يلتقون فيها على عشق المعرفة والبحث وتنوع الآراء،
واستقلالية الفكر والمبادأة، والتفكير النقدي والابتكاري، وتقديم الحلول والبدائل

والتصور والتخيل والعمل ضمن فريق، وتوليد مستقبل جديد، وتقبل مبدأ لانهائية العلم، والحرص على التعلم الذاتى ووضع الفروض والنماذج والسيناريوهات والمحاكاة.

إن جامعاتنا العربية فى حاجة إلى إنشاء مستودعات أو بيوت خبرة أو بنوك أو أمناء فكر تعنى برسم سياسة عربية مستقلة بناءً على وضع تصور لمستقبل التعليم الجامعى، على أن يتم اختيار أفراد هذه المؤسسات بصفاتهم الشخصية ولقدراتهم الحقيقية بصرف النظر عن وظائفهم خصوصاً فى مجال تحديث نمط الإنتاج الواجب تحفيزه، وفلسفة ونظام التعليم والتعلم والأهداف الجامعية والمرجعيات العالمية الخاصة بالتعليم الجامعى.

إن من الأفكار المغلوطة عن التعليم الجامعى، والتي شاعت فى جامعاتنا العربية، القول إنه ليست هناك وظيفة اقتصادية تنموية للتعليم. فالجامعة مؤسسة للتعليم والثقيف والتنوير وليست للتوظيف والإنتاج. وقد نسى هؤلاء أن مفاهيم العلم للعلم والتعليم للتنوير فقط لم تعد صالحة لمعطيات وتحديات الألفية الثالثة، ولم يدركوا أن التعليم الجيد لا يوظف فقط، إنما يخلق فرصاً للعمل، لأنه تعليم يستشرف المستقبل، ويستشرف اتجاهات الصناعة والاقتصاد، كما أن التعليم الجيد يستثمر الطاقات البشرية إلى أقصى طاقاتها المبدعة، وينمى فى العقل البشرى كل إمكاناته التى خلقه الله من أجلها، وفى مقدمتها الاكتشاف والاستكشاف والنقد وإنتاج المعرفة والتخيل والتصور والإبداع وإتقان العمل.

إن المنتج التعليمى فى حاجة إلى مراجعة وتقييم، ولا بد من تطوير الطاقات البشرية مما يستدعى رؤى متكاملة لإصلاح التعليم الجامعى، رؤى أساسها التشخيص الصادق والأمين لحالة التعليم، ماذا نعلم وكيف نعلم، ولمخرجات التعليم. رؤى تستشرف المستقبل، تقوم على أن الجامعة مفتاح التقدم الوطنى وأداة النهضة، وهو ما يفرض إصدار قانون لإنشاء هيئة مستقلة مستقرة مستمرة للاعتماد

وضمان الجودة في التعليم الجامعي، مما يوفر الأساس التشريعي والقانوني لتوفير الجودة النوعية في التعليم وجعلها التزامًا مجتمعيًا وإلزامًا أخلاقيًا دينيًا، ويفرض في الوقت ذاته متابعة مجتمعية مدنية للاهتمام الرئيس لمشكلة الجودة والتميز في التعليم الجامعي، وتمثل في:

1- الأهداف التي يسعى النظام التعليمي الجامعي إلى تحقيقها لا بد أن تكون معلنة وواضحة وذات استراتيجية طويلة المدى ترتبط بالفكر العالمي وتدور حركتها في فلك التنمية الشاملة للدولة حسب خطط التنمية المعلنة.

2- المواد التعليمية وطرائق التدريس وتكنولوجيا التعليم حلقات متكاملة يتم تخطيطها وتطويرها في إطار المعايير العالمية للكليات المناظرة في الدول المتقدمة تعليميًا، تقوم على نشاط وحركة المتعلم وتنتقل من الثقافة الورقية إلى الثقافة الكمبيوترية، ومن التعليم إلى التعلم، ومن الكتاب إلى المكتبة ويجب أن تقوم مصادر التعلم على أنشطة الحوار والتناقش وحل المشكلات والعصف الذهني وإجراء الأبحاث وتوظيف الورش والمعامل والخروج إلى المصانع والشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية لتنمية مهارات التفكير العلمي والنقدي والإبداعي ومتابعة التغيرات السريعة المتلاحقة في المعرفة والتقنيات المتقدمة.

3- كفايات الإدارة الجامعية التي تتحول من إدارة تسييرية لتحقيق الانضباط إلى إدارة استراتيجية تفكر في مستقبل التعلم ومستويات الأداء، وحيث توفر أدوات التقويم الشامل والمستمر من اختبارات ومقاييس وبطاقات للتشخيص وحسن إدارة الموارد وجعل التمويل مليًا لاحتياجات الطلاب وأعضاء هيئات التدريس لدعم عناصر الجودة والتميز في التعليم الجامعي.

ثانياً: نحو ثقافة جديدة للتعليم^(*):

هذه مجموعة من المفاهيم والرؤى التعليمية غايتها تعزيز وتسليم التعليم في مجتمع المعرفة لكل القوى الحية في أمتنا العربية الواعية بمخاطر اللحظات المفصلية في حياتها، تعكس إيماناً قوياً بما للتعليم من مسؤوليات جسام في ضمان أمننا الوطني، وتماسك وحدتنا المجتمعية، وفي دعم عروتنا الوثقى بانتمائنا لعروبتنا، وتأتى هذه المفاهيم والرؤى التعليمية في إطار مثلث أضلاعه بنية جديدة لعقل المتعلم، ومناخ إيجابى للتعليم، وتعليم للطلاب غير العاديين موهوبين ومعوقين. إنها ثقافة جديدة للتعليم تبنى أمتنا العربية بالحرية والفكر والحوار والتوافق، تبنيتها بالحقل والمصنع والجامعة من خلال إرادة واعية وفعل رشيد في إطار متغيرات العصر ونحو رؤية مستقبلية متجددة.

1 - نحو بنية جديدة لعقل المتعلم :

إن تحديث طرائق واستراتيجيات التعليم قضية محورية في السعى نحو تحقيق الأهداف التعليمية، والشغل الشاغل لقيادات التعليم والآباء حتى يعود إلى المدرسة دورها التربوى والتعليمى. وقد تعددت نظريات التعليم والتعلم وأصبحت تطبيقاتها آلية تسهم في رفع مستوى العوائد التعليمية، وفي توظيف أفكار ومبادئ وميول وقيم تثرى المواقف التعليمية. والتعلم ذو المعنى نظرية حديثة تعنى بالجانب العقلى للمتعلم، وتستخدم المنظمات المتقدمة التى تسهل التعلم ذا المعنى وتساعد في زيادة قدرة المتعلم على تمييز الأفكار الجديدة وما يرتبط بها من أفكار في البنية المعرفية وبين ما يعرفه المتعلم وما يحتاج إلى معرفته وما يكتسبه من معارف جديدة، وزيادة فترة بقائها في أذهان المعلمين.

(*) المؤتمر العلمى الثانى: تطوير المنظومة التعليمية في إطار المعلوماتية 27 - 28 فبراير 2006، جامعة القاهرة - معهد الدراسات التربوية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

إن علماء النفس المعرفيين يتفقون على أن ما لدى المتعلم من معلومات وأفكار هى التى يمكن أن تؤثر على ما يمكن أن يتعلمه، وأن ما يتعلمه الفرد يعتمد أساسًا على ما يعرفه بالفعل، حيث يتضمن التعلم استيعاب المعلومات الجديدة فى البنية المعرفية القائمة أصلاً لدى المتعلم. إننا يجب أن نجعل للتعليم قيمة ومعنى ومغزى لدى المتعلم حتى ينشط ويتفاعل فى الموقف التعليمى لاستخلاص ذلك المعنى، وإنه كلما كان هناك تنظيم جديد لما يتعلمه الفرد يسر ذلك استخلاص المعنى، وزاد من احتمالات الاستفادة من هذا التعلم فى مواقف مستقبلية أو لاحقة. إن البنية المعرفية للمتعلم هى ما يعرفه المتعلم عن موضوع ما، ومدى تنظيم هذه المعرفة فى عقله. وعليه فإن بنية المتعلم المعرفية الراهنة أو المتوافرة لديه فى لحظة ما تشكل عاملاً رئيساً فى تحديد معنى المادة التعليمية الجديدة، وتسهل عملية اكتسابها والاحتفاظ بها، لذلك فإن التركيز على معارف المتعلم السابقة واستثارتها وتعزيز ثباتها ووضوحها قبل تقديم أى مادة جديدة يقوى البنية المعرفية الراهنة ويسهل من تعلم المادة الجديدة. ويرتبط بذلك أسلوب تقديم المادة العلمية والذى يؤدى دورًا آخر فى الفهم ووضوح المعنى.

إن أية عملية تعلم لا بد أن تبدأ بتقديم مجموعة من المفاهيم والقواعد الشاملة المجردة، ويندرج تحتها فيما بعد ذلك المفاهيم الأقل عمومية والتفصيلات البسيطة. إن نماذج التعلم الارتباطية أو الاشتراطية غير قادرة على تفسير أنواع التعلم كافة، ولا بد هنا أن نؤكد على العمليات المعرفية كالفهم والتفكير والاستدلال والاستبصار كمثيرات أساسية تسهم فى عملية التعلم. إن إدراك العلاقات والمفاهيم القائمة وما بينها، والمبنى على استراتيجيات معرفية منظمة، تجعل هذه المفاهيم والعلاقات ذات معنى، فالمتعلم لا يكتسب ارتباطات بل إنه يكون بنى معرفية تمكنه من التبصر فى مجمل العلاقات التى ينطوى عليها وضع تعليمى معين.

إن التعلم ذا المعنى الذى نريده فى مدارسنا يحدث عندما يتم دمج المعلومات الجديدة بالمعلومات القائمة بالفعل داخل البنية المعرفية للمتعلم بأسلوب جوهري

وبشكل يؤدي إلى نشوء تلك المعانى الجديدة التى بدورها تعتبر بمثابة أدلة ضمنية على أن المادة المتعلمة حديثاً قد تكاملت مع نظام فكرى موجود ضمن بنية المتعلم المعرفية، ومثل هذا الأسلوب فى تعلم وتخزين المعلومات يتسم بعدم اعتماده على ما لدى المتعلم من سعة تخزينية خاصة بالمواد اللفظية المنعزل بعضها عن بعض، ومن ثم فإن قابلية هذه المواد للبقاء داخل البنية المعرفية للمتعملم يكون أكثر ثباتاً. وبعد أن يتم دمج هذه المواد الجديدة وتخزينها تنطبق عليها المبادئ التنظيمية كافة التى تحدد كلاً من عملية التعلم والتخزين داخل النظام الفكرى الذى تم دمجها ووضعها بين جنباته. وتتطلب عملية الدمج وجود مكان مناسب لها داخل هرم المعلومات للفرد.

إن المادة التطبيقية تكون ذات معنى للمتعملم عندما ترتبط ارتباطاً حقيقياً وغير عشوائى بالمبادئ والمفاهيم ذات العلاقة بها، والتى تكونت على نحو مسبق فى البنية المعرفية للمتعملم. لهذا لا يحدث التعلم ذو المعنى إلا إذا تم ربط المادة التعليمية بالخلفية التعليمية السابقة للمتعملم، والمكونة من المفاهيم والمبادئ والأفكار ذات العلاقة، والتى تجعل ظهور المعانى الجديدة أمراً ممكناً.

إنه كى تكون المادة التعليمية ذات معنى ينبغى أن تكون مألوفة لدى المتعملم، ومعنى الألفة أن يوجد ما يشابهها فى بنائه المعرفى، وعلى العكس فإنه يصعب تعلم فكرة أو مصطلح أو حتى كلمة لا يوجد لها ما يكافئها فى بنية المتعملم المعرفية، ومن ثم تصبح لا معنى لها بالنسبة للمتعملم فيضطر إلى حفظها عن ظهر قلب مما يسهل نسيانها. إن التعلم ذا المعنى يعزز قدرة التلميذ على استخدام المفهوم، بمعنى أن يكون التلميذ قادراً على أن يعمم فهمه للمفهوم على أمثلة جديدة، كما يميز الأمثلة التى لا تنتمى إلى المفهوم وكذلك يمكنه تصنيف المفاهيم الأكثر عمومية والأكثر خصوصية، بالإضافة إلى استخدامه فى حل المشكلات التى تواجهه أثناء المواقف الجديدة.

إننا يجب أن نتعامل مع عقل المتعلم بوصفه نظامًا لتشغيل المعلومات وتخزينها حيث يشبه العقل في بنائه نظام البناء المعلوماتي في شتى الأنظمة المعرفية، حيث تنظم المفاهيم الأساسية لتمثل ركائز معلوماتية ترتبط بها المعلومات والأفكار الفرعية. ومثل هذه المفاهيم العامة يتم تعلمها وإدخالها في البنية المعرفية للمتعلم، ومن المهم أن يرتبط بالمفاهيم السابقة لدى المتعلم كما هو الحال في نظم تشغيل المعلومات، فإنه عند اكتساب معلومات وأفكار جديدة يحدث للبنية المعرفية ما يسمى بإعادة التنظيم الذاتي، وهذه النظم والبنى تكون في تغير دائم.

إننا في حاجة إلى تبني التعلم ذي المعنى في مؤسساتنا التعليمية، حيث يقوم على دمج المعلومات الجديدة والخبرات الجديدة في بنائه المعرفي، ويتم دمجها عن طريق استيعابها وإيجاد العلاقات بين المفاهيم والمواد التي يتضمنها البناء المعرفي، وحيث تحقق عملية الدمج تسهيل عملية تعلم الخبرة الجديدة وتنظيمها وتثبيتها وجعلها أكثر استقرارًا واحتفاظًا في بنية المتعلم المعرفية، كما تزوده باستراتيجيات فاعلة تمكنه من استدعاء هذه الخبرات والمعلومات في المستقبل. إن سرعة التعلم هنا تعتمد على:

- قدرة المتعلم على إحداث ارتباط بين المادة الجديدة موضوع التعلم ومحتوى بنائه المعرفي الراهن.
 - قدرة المتعلم على توليد واستخلاص علاقات بين المعلومات الجديدة والمعلومات التي سبق أن اكتسبها.
 - قدرة المتعلم على استيعاب وتمثل المعلومات الجديدة وتوظيفها وتحويلها إلى جزء دائم من البناء المعرفي له.
 - نتائج المعلومات اللفظية للمتعلم من خلال أسلوب التعلم بالاستقبال أو التلقّي أو التعلم بالاكشاف.
 - يتم تعلم المعلومات الجديدة اعتمادًا على المعنى، أو اعتمادًا على الحفظ والاستظهار.
- و يمتاز استخدام التعلم ذي المعنى بمميزات من أهمها :

- التعلم ذو المعنى يحفظ به العقل لمدة زمنية طويلة أغلب الأحيان.
- التعلم ذو المعنى يزيد من كفاءة الفرد المرتبطة بالمفاهيم التي تكون البنية المعرفية للمتعلم في تعلم المزيد من المعلومات الجديدة لأن هذه المفاهيم تكون ذات تشعبات كثيرة، وذات أبعاد مختلفة، ولها ارتباطات وثيقة بغيرها من المعلومات.
- إذا حدث نسيان للتعلم ذى المعنى، فإن المفاهيم الأساسية تفقد بعض عناصرها الفرعية، لكن كل هذه المفاهيم تظل محتفظة بالمعاني الجديدة التي اكتسبها المتعلم، وبذلك تستمر في أداء دورها المهم في تسهيل دخول معلومات جديدة ضمن البنية المعرفية للمتعلم.

- إن التعلم الآلى يعوق تعلم أية معلومات جديدة، حتى ولو كانت متماثلة في المعلومات التي تعلمناها آلياً، وفي حالة نسيان التعلم الآلى لا تبقى أية معلومات جديدة إلا إذا كانت هي نفسها المعلومات السابقة، أما في حالة التعلم ذى المعنى فإن ما يتبقى في البنية المعرفية يساعد في إعادة أية معلومات جديدة مشابهة أو مماثلة للمعلومات التي سبق تعلمها.

إن القضية المحورية في التعليم هي وعى المعلمين بطرائق حديثة في تفعيل الأهداف التعليمية في وقت قليل وجهد مناسب يبذله المتعلمون والمعلم لتحقيق عوائد تعليمية متنوعة. وهناك شكلان من أشكال التعليم الحديث : الأول يقوم فيه المعلم بالدور الرئيس في العملية التعليمية، حيث يعد المادة التعليمية وينظمها ثم يقدمها إلى المتعلم، وذلك هو التعليم الاستقبالي. والثانى يؤكد على أدوار المتعلم في العملية التعليمية، حيث يقوم المتعلم فى نفسه باكتشاف المادة التعليمية جزئياً أو كلياً، ويسمى التعليم الاكتشافى.

إن الوسائط والأنشطة التى يستخدمها المتعلم فى معالجة المادة التعليمية وطرائق تعلمها يمكن أن تتوافر لديه عندما يحاول استدعاءها، فإذا قام المتعلم بدمج أو ربط هذه المادة الدراسية ببنية المعرفة الحالية فىكون للتعلم معنى لديه، أما إذا قام المتعلم

باستظهار المادة وحفظها عن ظهر قلب دون إيجاد أى رابطة أو علاقة بينها وبين بنيتها المعرفية فسيكون التعلم آلياً. إنه ليس من العسير فهم الفروق بين التعلم بالاستقبال والتعلم بالاكشاف، ففي حالة التعلم بالاستقبال تقدم المادة الدراسية المراد تعلمها للمتعلم فى الشكل النهائى لها، ولا يتضمن التعلم أى اكتشاف من المتعلم، حيث إن المطلوب فقط هو استيعاب المادة الدراسية وإدخالها فى بنيته المعرفية بحيث يصبح من السهل استرجاعها مستقبلاً. غير أن الميزة الرئيسة للتعلم بالاكشاف هى أن المادة لا تقدم للمتعلم، بل على المتعلم أن ينشط لاكتشافها قبل أن يستوعبها. ومن هنا فإن المهمة التعليمية هى اكتشاف المادة الدراسية ثم استيعابها وإدخالها فى بنيته المعرفية مثلما يحدث فى التعلم بالتلقى.

إن ما يجب أن يلتفت إليه المعلمون فى مدارسنا هو أن لكل طالب ركيزة فكرية من المعلومات والخبرات تشكل نسيجاً معرفياً متميزاً، يختلف من شخص إلى آخر، وإنه لكى يتحقق التعلم ذو المعنى لابد أن يكون المحتوى الدراسى الذى يقدم إلى الطلاب له قيمة ومغزى لديهم، وأن يمتلك المتعلم قدرًا من المعرفة المرتبطة بتلك التى يمتلكها فى بنيته المعرفية تعمل كركيزة فكرية لتعلم لاحق، وأن يعمل المتعلم على ربط المفاهيم الجديدة بتلك التى توجد فى بنيته المعرفية والتى هى معلوماته فى مادة دراسية معينة فى وقت معين من حيث وضوحها وثباتها وراثتها وطريقة تنظيمها، فالتفاعل بين ما هو موجود فى البناء المعرفى للمتعلم والمعلومات الجديدة يؤدى إلى إعادة تنظيم البنية المعرفية للمتعلم بحيث يحقق هذه المعلومات الجديدة الثبات والاستقرار. إن كل بناء مفاهيمى فى مجال ما يمكن أن يدرس للطلاب إذا نحن نجحنا فى الربط بين البنية المعرفية الحالية والمعلومات المقدمة بحيث يكون البناء المفاهيمى بمثابة خريطة عمل عقلى يمكن بواسطتها أن يقوم بتحليل المجال الدراسى موضع الاهتمام، ومن ثم يمكنهم تناول المعلومات المقدمة حديثاً فى البنية المعرفية تناولاً ذا معنى. وهناك وسائل عديدة لتيسير عملية التوفيق بين مادة التعلم والبنية المعرفية للطلاب مثل أن :

- يؤكد المعلم على أهمية استيعاب الطلاب للأفكار الأساسية.
- يطلب منهم تلخيص الخصائص العامة للمادة المتعلمة.
- يطلب منهم ذكر التعريفات الواردة في المادة الجديدة بدقة.

كل ذلك يحدث علاقات وارتباطات بين المعلومات الموجودة بالفعل في البناء المعرفي للمتعلم وما يقدم له من معلومات جديدة، ولذلك تؤدي البنية المعرفية بما تشمله من معرفة أو معلومات أو أفكار أو مبادئ أو علاقات دورًا رئيسًا في عملية التعلم، حيث تعتبر هذه المعلومات والمعارف بمثابة الأسس التي تعتمد عليها في إضافة ما نريد أن نقدمه. وكلما استمر الطالب في عملية التعلم فإن المفاهيم الموجودة في البنية المعرفية تزداد وضوحًا وثباتًا، وتحصل المفاهيم الموجودة في البنية المعرفية على ذلك إذا بدأنا التعلم بالمفاهيم الأكثر عمومية ذات العناصر الأكثر شمولًا، ثم يلي ذلك إضافة التفاصيل والجزئيات.

إنه عند استقبال المتعلم لمعلومات جديدة يمكن أن تندرج تحت ثمة مفهوم أو علاقة عامة. وتعلم مثل هذه المعلومات يؤدي إلى تحسين وتنقيح فكر المتعلم الخاص بهذا المفهوم أو تلك العلاقة، وهو ما يسمى بالتمايز التدريجي. وهي عملية يمكن أن تحدث أكثر من مرة أثناء عملية التعلم ذي المعنى. ولذلك يتوجب على المعلمين تنظيم المادة الدراسية بصورة تضمن سهولة التمايز التدريجي للمعلومات، ويتم ذلك عن طريق وضع المفاهيم الأكثر عمومية في البداية يتبعها زيادة تدريجية في كم التفاصيل والتنوع المعلوماتي. وكلما تقدم الطالب في التعلم تكونت لديه بنى معرفية أكثر تعقيدًا، وكان أكثر قدرة على التمييز والتجريد والفهم. إن عملية النمو المعرفي للمتعلم تحدث من خلال مفهوم التمييز التدريجي، حيث إنها العملية التي يتم من خلالها تكوين بنى معرفية تتزايد في التعقيد عند إعطاء المتعلم مفاهيم فرعية أكثر تعقيدًا. والغرض الأساسي من مفهوم التمييز التدريجي هو مساعدة المتعلم على تمييز المادة التعليمية الجديدة عن المادة التعليمية السابقة.

إن التوفيق التكاملي أمر مهم في النمو المعرفي لدى المتعلم حيث يتم ارتباط مفهومين أو أكثر من خلال مفهوم أكثر شمولاً لمنتجات المعاني الجديدة لهذا المفهوم حيث ضرورة ربط الأفكار الجديدة بمضمون التعلم السابق على نحو شعوري وغير شعوري. أى يجب أن يكون المنهج منظماً بطريقة متدرجة تمكن من ربط التعلم اللاحق بالتعلم السابق، وعملية التوفيق التكاملي هي التي تجعل الأفكار الجديدة التي تعلمها الطالب جزءاً من كلِّ متماسك ومترايط، وبذلك يتمكن المتعلم من إدراك المعنى الكلي للمادة التعليمية حيث يتم تقوية وتدعيم البناء المعرفي باستخدام هذه العملية.

إن ما نحتاجه بشدة في تدريسنا في المدارس وفي مختلف المواد الدراسية استخدام المنظمات المتقدمة، وهي حقائق كبرى وقواعد عامة ونظريات ترتبط بموضوع مادة دراسية تعطى للطلاب في مقدمة الدرس قبل تعلمهم شرح وتفاصيل الموضوع، وهذا يتطلب من معلمنا الأكفاء تقديم معلومات للطلاب في بداية الدرس تحمل حقائق ومفاهيم وأفكاراً رئيسية وتكون هذه المعلومات على درجة عالية من التجريد والعمومية والشمول، وتقدم بصورة هرمية من الأعم والأكثر إلى الأخص والأصغر، وتصاغ في عبارات مألوفة للمتعلم وتكون متصلة اتصالاً وثيقاً بالأفكار الموجودة في بنيتة المعرفية.

إن العملية التعليمية لا تحدث إلا عند استخدام أدوات ربط معرفية يكون من شأنها إحداث الترابط الهادف والتمثيل الناجح للمعلومات والمفاهيم الجديدة المراد تعلمها مع المعلومات المصنفة في البنية المعرفية للمتعلم، وهذه الأدوات هي منظمات متقدمة، ولذلك فهي تساعد على:

- اكتساب المتعلم كميات كبيرة من المعلومات بطريقة فعالة.
- وضع الأفكار حسب طريقة المتعلم في تعلمه عن طريق وضع المتعلم في مواقف حية يطور فيها المعلومات ويعالجها حسب أساليبه المعرفية.
- تنمية استقلالية المتعلم وتدريبه على النقد الذاتي.

- تزود المتعلم بمخطط عام للمادة الدراسية التي سيتم تعلمها.
 - تقديم عناصر تنظيمية شاملة مع الأخذ في الاعتبار العناصر الأكثر أهمية في موضوع الدراسة.
 - تسهم في تطوير تفكير الطالب بفاعلية، وذلك عن طريق تزويده بالأفكار الرئيسة في موضوع الدرس بطريقة منظمة، والسير وفق هذه الأفكار خطوة خطوة للوصول إلى المفاهيم الرئيسة.
 - مساعدة الطالب على تطوير منظور تفكيره بطريقة متكاملة يتضمن بنية محددة تظهر مستوى عمليات تفكيره أمام قضايا مشابهة.
 - يساعد على استخدام الأفكار المفتاحية والحقائق في تنظيم مواقف التعلم وفهمها، والإسهام بالتالى في تنمية أبنية التفكير لديهم.
 - تصنيف المفاهيم الجديدة بطريقة يسهل دمجها مع المفاهيم المخترنة في البنية المعرفية.
 - تسهيل استيعاب وتعلم المفاهيم العلمية واستعمالها كمحاور ينظمون ويصنفون على أساسها المعلومات والتفاصيل اللاحقة.
 - تسهيل استرجاع وتذكر أكثر المفاهيم والمعلومات فيما بعد حيث تنظيم عملية التعلم وإنائها وعمل جسور معرفية بين المعلومات الجديدة والمعلومات السابق تعلمها، مما يساعد على حدوث تعلم ذى معنى.
 - إحداث التوافق التكاملى الفعال عند مستوى تعلم المجردات والعموميات والشمول للمادة الجديدة.
- إن الوعى وإدراك مداخل واستراتيجيات وطرائق ومهارات التدريس الحديث يعيد إلى المعلم مكانته ويؤكد قدراته، ويجعل مدارسنا تقوم بأدوارها التربوية والتعليمية التى تخلت عنها تحت ضغط تكديس الفصول بالتعلمين، وخلو المدارس من التقنيات الحديثة، والقصور الواضح فى قيام كليات التربية بأدوارها فى تكوين معلمين أكفاء.

2- نحو مناخ إيجابي للتعليم :

الاستراتيجيات الدافعة للتعلم من المفاهيم التعليمية الحديثة التي لها تأثير مباشر على أداء المتعلمين ومستويات تحصيلهم، كما أن لها أهمية في زيادة انتباه المتعلم واندماجه في الأنشطة التعليمية، وسيطرته على العوامل المؤثرة في إنجاز مهمة التعلم، ولها دور واضح في رفع مستوى أداء الطالب وإنتاجيته في مختلف الأنشطة التعليمية، وهى وسيلة موثوقة وثابتة للتنبؤ بالسلوك الأكاديمي للمتعلم، بل إنها إجابة لسؤال يردده الآباء والمعلمون كثيرًا، هو: كيف يحفزون أبناءهم وطلابهم على التعلم؟ ذلك أن معرفة استراتيجيات الدافعية تؤثر على المتغيرات المتعلقة بالمتعلم وبعملية التعلم، كما أنها تزودنا ببحث الطرق التي يتبعها المتعلمون في تنظيم مستويات جهودهم ومثابرتهم في المهام الأكاديمية، كما يزودنا باستراتيجيات الإبقاء والمحافظة على مثابرتهم في المهام الأكاديمية، وعلى الإنجاز الأكاديمي، والشعور بالسعادة والرضا عن العمل.

إن المناخ التعليمي هو الخطط التعليمية ونوعية المعلمين المنفذين لها وكلها يؤثر على الأداء الأكاديمي للمتعلمين، واستمرارهم في الدراسة أو انقطاعهم عنها. أما الاستراتيجيات الدافعة للتعلم فهي الطرائق التي يتبعها المتعلمون في تنظيم مستوى جهودهم ومثابرتهم على المهام الأكاديمية، أو هى السلوك الذى يساعد في توضيح واستمرار رغبة المتعلمين في التزود بالجهد لإكمال المهام الأكاديمية المتنوعة، واستراتيجيات التعلم بذلك مجموعة من الاعتقادات والانفعالات المرتبطة فيما بينها توجه سلوك المتعلم. وهذه الاعتقادات الدافعة لعملية التعلم تشمل الاعتقادات عن المهارات والقدرة، وعن السبب والتحكم وعن الفاعلية والكفاءة الشخصية. وحيث تحدد هذه الاعتقادات ما يقوم به المتعلم من مهام وتكليفات، وتوجه الجهود نحو نتائج محددة مثل تعلم المواد الدراسية، كما تحدد المستويات المقبولة للإنجاز، وتؤثر على ما يختاره المتعلم من أنشطة للقيام بها، ناهيك عن مثابرتة في أنشطة معينة.

وترتبط الأبنية الدافعية مثل فاعلية الذات وتنظيم الذات بالنتائج الأكاديمية الإيجابية.

إن الطلاب الذين يعتقدون أن الغرض من التعلم هو إتقان الأفكار والبحث عن التحدى الشخصى، وهؤلاء الذين يجمعون بين هذه المعتقدات ومشاعر الذات الموجبة، والثقة فى تنظيمهم لذواتهم يحصلون على نتائج أفضل فى التعلم. إن هؤلاء الطلاب يستخدمون استراتيجيات دافعية متنوعة للإبقاء على مستوى جهدهم فى المهام الأكاديمية منها ما هو داخلى ومنها ما هو خارجى. وتتضمن مصادر الدافعية الداخلية تقدير الطلاب لمادة المقرر الدراسى، والميل الشخصى، والشعور بالإتقان، على حين تنتج الدافعية الخارجية عن عوامل مثل تشجيع المعلم، والدرجات والمكافآت. إن الطلاب المدفوعين داخليا يبذلون جهداً أكبر، ويكونون أكثر التزاماً، ويظهرون نتائج إنجازية أفضل من الطلاب المدفوعين خارجياً.

إن الدافعية التى تعمل على تحسين التعلم يمكن تصنيفها فى ثلاثة جوانب هى : ضمان انتباه المتعلم، والرغبة فى التعلم، والإبقاء على الرغبة فى التعلم. وهناك أربع استراتيجيات دافعة للتعلم هى : الدافعية الداخلية، والدافعية الخارجية، والخوف من الفشل، ودافعية التحصيل. إن بروفيل الدافعية الأكاديمية لدى طلاب الجامعة هو بناء متعدد الجوانب يشمل عدة أبعاد هى : الثقة، والرضا، والمطابقة، والانتباه. وما يرتبط بالنتائج الأكاديمية الإيجابية هو فاعلية الذات، وتنظيم الذات، وأهداف المهمة، والتفاؤل، والقيمة، ومفهوم الذات، أو هو: الرغبة فى تقدم الذات، والرغبة فى التقدير، والاستمتاع بالتعلم، والاستمتاع بالتفاعل الإيجابى، والرغبة فى النجاح. إن الاستراتيجيات التى يستخدمها الطلاب فى تنظيم دافعتهم الأكاديمية تصنف فى أربع استراتيجيات هى :

- التنظيم الخارجى ويشمل أهداف الأداء، والمكافآت الخارجية.
- التنظيم الداخلى ويشمل أهداف الإتقان، وقيمة المهمة، والميل والفاعلية.

- عمليات المعلومات وتشمل المعرفة وطلب المساعدة.
- الإرادة وتتضمن استراتيجيات فرعية هي: البيئة والانتباه والانفعالات وقوة الأداء. وهناك ثلاثة شروط تؤثر على الدافعية: الأول يختص بزيادة التعلم ما إذا كانت شائعة أم لا، والثاني يختص بزيادة التعلم أيضًا ما إذا كانت مهمة أو عديمة الأهمية، والثالث يختص بالجهد المطلوب لإكمال المهمة ما إذا كانت المادة صعبة وغير مألوفة للمتعلم. إن نوعية الدافعية التي يستخدمها الطلاب للاحتفاظ بدافعتهم للتعلم تختلف باختلاف المشكلات الدافعية، فإذا كانت مادة التعلم غير شائعة يستخدم الطلاب استراتيجيات الإرادة، وإذا كانت عديمة الأهمية أو صعبة فإنهم يستخدمون استراتيجيات التنظيم الداخلية والخارجية والإرادة. إن هناك تأثيرًا دالًّا للذكاء الاجتماعي على الدافعية للتعلم لدى طلاب الجامعة، كما أن الطلاب ذوي الدافعية المرتفعة لديهم قدرة على حل المشكلات، وأن الذكاء يؤثر على دافعية الإنجاز، وأنه يمكن تنمية دافعية الطلاب للتعلم من خلال توظيف الذكاء المتعدد في التدريس.

إن حرية الإرادة وحرية الاختيار إذا توافرت للطلاب داخل قاعات الدرس، وإذا تم تجنب سيطرة المعلم، فإن من شأن ذلك أن يساهم بقدر كبير في زيادة الدافعية الذاتية لدى المتعلمين. كما أن تبني استراتيجيات لتعزيز الاستقلال الذاتي لدى الطلاب في المهام التعليمية داخل قاعات الدرس يؤدي إلى تحسين الدافعية الذاتية لدى الطلاب. إن بيئة الفصل الدراسي من شأنها تحفيز دافعية الطلاب إذا حاول المعلم البحث عن اهتمامات الطلاب وتوقعاتهم وابتكار أمثلة تناسب الطلاب وواقع حياتهم، وتشجيع الطلاب على البحث عن البدائل في تنفيذ المهام وكسر الروتين المتبع داخل قاعة الدرس.

إن المدرسة ليست مقررات دراسية وأساليب تدريس وتقويم وعمليات إدارية وفنية فحسب، بل هي كذلك مناخ تعليمي، يسعى إلى تحقيق الأهداف، وإثراء

النمو العقلي والانفعالي للطلاب، كما يؤثر على تكوين القيم والاتجاهات الشخصية والشعور بالأمن والعمل بفاعلية.

إن نتائج الدراسات الحديثة تشير إلى أهمية الاستراتيجيات الدافعة للتعلم، وأنها راجعة إلى مستوى الذكاء والمناخ التعليمي لذلك يتوجب على المعلمين والآباء إتاحة الفرص أمام الطلاب لتنمية مستويات ذكائهم، وتوفير المناخ التعليمي الإيجابي في المدرسة وداخل حجرات الدراسة، وذلك لزيادة دافعية الطلاب إلى التعلم، ويجب تدريب الطلاب على الاستراتيجيات الدافعة للتعلم لزيادة جهدهم ومثابرتهم في المهام التعليمية مما يؤدي إلى زيادة إنجازهم وأدائهم الأكاديمي. ويتم ذلك عن طريق : تقديم العمل المدرسي الذي فيه تحد لعقليات الطلاب، والثقة في القدرة على التحصيل، وأن يتمرن الطالب على الأسئلة والتدريبات في نهاية كل درس وكل وحدة تعليمية، وأن يجب الطالب ما يتعلمه، وأن يقارن مستواه التعليمي بما كان عليه وما وصل إليه، وأن يتعامل الطلاب باحترام فيما بينهم، وكذلك بينهم وبين معلمهم.

إن التغذية الراجعة مفهوم جديد ظهر في ميدان التربية، وهو عملية تزويد المتعلم بمعلومات أو بيانات عن مسيرة أدائه في العملية التعليمية، حيث يتم مقارنة أدائه الفعلي بالأداء المعياري الأمثل ومساعدته في تعديل ذلك الأداء إذا كان في حاجة إلى تعديل أو تثبيته كما هو إذا كان يسير في الاتجاه الصحيح. وهو مفهوم اشتق من أحد فروع الهندسة التي تهتم بميكانيزمات الضبط وتوجيه الأجهزة التي تحافظ على سير العمليات في مسارها الصحيح. إن معرفة نتائج الأداء لا تعنى بالضرورة استفادة المتعلم منها في تعديل سلوكه التعليمي وتوجيهه الوجهة الصحيحة، ذلك أن مفهوم التغذية الراجعة أكثر شمولاً حيث إنه يعنى بالإضافة إلى معرفة النتائج أموراً أساسية أخرى أهمها استخدام هذه المعرفة في إجراء التحسينات المطلوبة في عمليات التعليم التي يسعى المتعلم من خلالها إلى تحقيق أهداف منشودة. وعليه فإن التغذية الراجعة نوعان :

- التغذية الراجعة السالبة، وهى التى تعمل على تقليل التذبذبات للمحافظة على الوضع الراهن، حيث يقصد منها المحافظة على السلوك والعمل على استمراره.
- التغذية الراجعة الموجبة، وهى التى تعمل على إعادة التوازن فى سلوك المتعلم من أجل إحداث تغييرات أوسع، والقصد منها تقوية أو إضعاف سلوك كان قائماً لدى المتعلم.

إن توظيف مفهوم التغذية الراجعة فى مدارسنا وجامعاتنا هو نقلة نوعية فى التعليم تؤكد على أن العلاقة بين عناصر المنهج من أهداف تعليمية ومواد تعليمية وأنشطة تعليم وتعلم وتقنيات تعليمية وامتحانات علاقة دائرية لا علاقة خطية، يؤثر كل عنصر فى الآخر ويتأثر به، والفائز فى كل ذلك هو المتعلم، حيث يتم إخباره بصحة استجابته ويعززها ويزيد من احتمال تكرار الاستجابة الصحيحة فيما بعد، وحيث يتم إثارة المتعلم إلى المزيد من التعلم، وتدفعه إلى إتقان ما يتعلمه وإنجازه فى الوقت المحدد بحماسة ودافعية عالية، وهو ما يؤدى إلى تعديل سلوك المتعلم وتصويبه بصفة مستمرة، ومساعدته على تبنى توجهاً نحو التعليم بدلاً من التوجه نحو الأداء وتحصيل الدرجات. إن التغذية الراجعة حينئذ تزيد من مستوى انتباه المتعلم إلى المظاهر المهمة للمهارة المراد تعلمها، وترفع من مستوى اهتمامه ودافعيته للتعلم فيتلافى مواطن الضعف والقصور لديه، وتثبت المعانى والارتباطات المطلوبة وتصحح الأخطاء وتعديل الفهم الخاطى، وتسهم فى مساعدة المتعلم على تكرار السلوك الذى أدى إلى نتائج مرغوبة. وهذا يزيد من ثقة المتعلم بنفسه وبقدراته وبتأثيراته التعليمية، وتدفعه إلى تركيز جهوده وانتباهه إلى المهمة التعليمية التى تحتاج إلى تعديل، مما يزيد من احتفاظه بالمادة التعليمية وما تعلمه لفترة أطول، ولا تتقل أثر التعلم ليصبح ممارسة سلوكية فى حياة الفرد اليومية.

إن تزويد المتعلم بمعلومات عبر التغذية الراجعة بعد الاستجابة الخطأ تعد أكثر أهمية من عملية تأكيد الصواب. ففي حالة الاستجابة الصحيحة فإنه لا يطلب من

المتعلم أن يغير هيكلية الاستجابة، أما في حالة الاستجابة الخطأ فإن المتعلم أمام أمرين: إما إزالة الإجابة الخطأ أو استبدال الاستجابة الصحيحة بها، وهنا يقوم المتعلم بحذفها أو التعويض عنها بالصواب، وبذلك يساعد على حفظ صدق الهيكلية المعرفية لديه.

و هناك نمطان من التغذية الراجعة بالنسبة إلى مصدرها هما:

- التغذية الراجعة الداخلية وهي التي يتلقاها المتعلم من خلال أدائه ومن خلال ملاحظاته الذاتية لنتائج ذلك الأداء.
 - التغذية الراجعة الخارجية وهي التي يتلقاها المتعلم عن أدائه من مصدر خارجي كالمعلومات التي يقدمها المعلم للمتعلم عن أدائه من حيث مستوى الكفاءة.
- أما عن التغذية الراجعة وما يتعلق بالطريقة التي يتلقى بها المتعلم تلك التغذية، فإنها تقسم إلى:
- التغذية الراجعة الظاهرة، وهي المعلومات التي يستقبلها المتعلم باستخدام حاسة أو أكثر من حواسه الخمس.
 - التغذية الراجعة الباطنة، وهي التي يتلقاها المتعلم عن أدائه عن طريق الإحساس الداخلى بواسطة أجهزة الاستقبال الجسمية والنفسية والعقلية.
 - إن التغذية الراجعة التي يقدمها المعلم للمتعلمين، أو يحصل عليها المتعلم باستخدام حواسه هي مهمة في المراحل التعليمية الدنيا، أما ما يحصل عليه من إحساسه الداخلى أو ملاحظته لنتائج أعماله هي أكثر أهمية في المراحل التعليمية العليا.
- والتغذية الراجعة سبعة أنماط ثنائية القطب هي: حسب التزامن مع الاستجابة (متلازمة - نهائية)، وحسب زمن تقديمها (فورية - مؤجلة)، وحسب شكل معلوماتها (لفظية - مكتوبة) وحسب توزيعها (منفصلة - متصلة - متراكمة) وحسب مقدار المعلومات (تكرار نسبي - تكرار مطلق) وحسب الغرض منها

(إيجابية - سلبية - تعتميمية). وهذه الأنواع لا يمكن تطبيقها في موقف تعليمي واحد، وأهمها هو ما كان المتعلم نفسه محورها الأساسى.

إن التغذية الراجعة الفورية سواء كانت ملفوظة أو مكتوبة تتصل مباشرة بالسلوك الملاحظ وتعقبه مباشرة، وتزود المتعلم بالمعلومات أو التوجيهات والإرشادات اللازمة. وتؤدى هذه التغذية بطريقة سلسلة لا تعقيد فيها ولا غموض، فقد تكون بنوع (نعم / لا) وتسمى تغذية إعلامية، وهناك نوع أكثر تعقيداً مثل تقديم معلومات فورية لتصحيح خطأ وقع فيه المتعلم، أو يطلب منه توجيه إجابهته الوجهة الصحيحة، أو أن يتعمق فيها لكونها إجابة سطحية، وهى تغذية راجعة تصحيحية تساعد المتعلم عندما يقدم إجابة يعترها الغموض فتوجه له أسئلة يقدم على إثرها تفسيراً، ومن الممكن أن تعقب استجابته بالمدح والثناء وتلك التغذية الراجعة التعزيزية، ومن الممكن أن تزداد العملية عمقاً واتساعاً لتقترب من العملية التدريسية وتصبح خارجة عن كونها عملية إخبارية تصحيحية أو تأكيدية.

و التغذية الراجعة الفورية تعقب كل المواقف الامتحانية سواء القصيرة التى يعقدها المعلم لمعرفة مدى تحقق الأهداف المخطط لها وبعدها فوراً أو أثناء الحصة؛ لتوجيه المتعلمين إلى الإجابات الصحيحة بتدوينها لهم على السبورة. وهناك التعقيبات التى تعقب الامتحانات الفترية حيث يزود المتعلمون بملحوظات وإرشادات عن إجاباتهم، وتدوين الإجابات الصحيحة لمن كانت إجاباتهم خطأ ويطلب إليهم تصويب مساهمهم نحو الأفضل من خلال النصح والإرشاد والتوجيه إلى الإجابات والموضوعات التى تثرى حصيلتهم وتدعم ما سبق أن تعلموه.

والتغذية الراجعة المباشرة لها علاقة بالتقويم المستمر التكويني المرحلى البنائى الذى يستمر طوال مواقف التدريس، ومن خلالها يعدل المعلم ويبدل فى مواقفه

التعليمية لتنفيذ الرسالة بأيسر الطرق وأقل مجهود، وتنطلق التغذية الرجعية من نظريات التعليم الارتباطية والسلوكية.

إن ما يجب مراعاته هنا هو أن التأخر لبضع ثوان في تقديم التعزيز بعد الاستجابة الصحيحة يقضى على الأثر الذى تتركه تلك الاستجابة، ويضعف التعلم. ولذلك فإن معرفة النتائج الفورية عقب الاستجابة الصحيحة ضرورى لتعزيزها ولأنها تعمل على إثارة دافعية المتعلم وتوجيه طاقاته نحو التعلم وتسهم في تثبيت المعلومات وترسيخها، وبالتالي تساعد على رفع مستوى الأداء في المهام التعليمية اللاحقة. وقد أشارت نتائج البحوث التربوية والنفسية الحديثة إلى أنها تجذب انتباه المتعلمين إلى معلومات معينة يجب التركيز عليها، ومساعدة المتعلم في استرجاع المادة التعليمية بعد مضي وقت عليها، وكذلك فإن التغذية الراجعة الإخبارية في وقتها المناسب تؤدي إلى تمييز المفاهيم وإتقانها. وعلى المعلم أن يأخذ الأمور التالية في الاعتبار :

- أن تتصف التغذية الراجعة بالدوام والاستمرارية.
- أن تكون في ضوء أهداف مخطط لها مسبقاً.
- أن تفسر نتائج التغذية الراجعة عمقاً ودقة.
- أن تتصف بالشمول لجميع المتعلمين على اختلاف مستوياتهم التحصيلية والعقلية.
- أن تستخدم فيها أدوات معدة ومختارة مثل الاختبارات والاستمارات وبطاقات الملاحظة والمقاييس.

إن مدارسنا في حاجة إلى تدريب معلمينا على معرفة أنواع التغذية الراجعة وكيفية استخدامها باعتبارها من الاستراتيجيات التعليمية المهمة في عملية التعليم والتعلم، والتي تعمل على تعزيز دور المتعلم، وتشجيعه على الاستمرار في عملية التعليم والتعلم المتقن بحيث يصبح نشطاً مشاركاً فاعلاً، بل لتوظيف أثر التعلم في

الحياة اليومية بشكل مناسب يساعد على التوافق والتكيف مع متطلبات الحياة اليومية المتجددة بكل تحدياتها ومشكلاتها، وحتى يصبح التعليم للحياة وليس للامتحانات.

3- نحو تعليم الطلاب غير العاديين :

إن الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تسعى إلى الكشف عن الطلاب الموهوبين، والاهتمام بهم ورعايتهم، لأنهم يمثلون ثروة وطنية في شتى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع. إن استثمار طاقات وقدرات الطلاب الموهوبين يسهم في رفاهية المجتمع وضمان أمنه واستقراره. إن مقياس تقدم الأمم محكوم بطاقات وقدرات أفرادها في المجالات العلمية والتقنية ومجالات الآداب والفنون على حد سواء، كما أن مواكبة المجتمع للتقدم العالمي وقدرته على مواجهة تحديات العصر يعتمد بدرجة كبيرة على تلك الرعاية التي تقدم للطلاب الموهوبين وتهيئة الظروف الملائمة لكل طالب موهوب حتى يصل طاقاته وإبداعاته ويحقق ذاته.

- إن الطلاب الموهوبين فئة تتمتع بسمات وخصائص جسمية وعقلية وانفعالية واجتماعية تميزهم عن الطلاب العاديين، وعليه فهم يحتاجون إلى معلمين يستطيعون أن يتفاعلوا معهم، وأن يقدموا لهم ما يشبع مواهبهم. ويتميز معلمو الموهوبين بما يلي:
- الكفايات الشخصية التي تتمثل في أن يكون هذا المعلم متفهمًا لذاته ولتطلبات الموهوبين واحتياجاتهم، منفتحًا على الأفكار الجديدة، ويتحلى بالتفكير العلمي الإبداعي والثقة بالنفس وتحمل المسؤولية، والاحتفاظ بالاتزان الانفعالي.
 - الكفايات المعرفية من حيث الإلمام بطبيعة الموهبة، واحتياجات الموهوبين الوجدانية والنفسية، ومواكبة التطور المعرفي والتقني في مجال إجراءات الكشف عن الموهوبين ورعايتهم.

- الكفايات المهنية من حيث تشجيع التفكير الإبداعي، وتقنيات الأسئلة وتيسير البحث، وتنمية الحل الإبداعي للمشكلات، ومهارات التدريس وتقنياته، واستخدام الاختبارات، وتوفير فرص التعلم، وإرشاد وتوجيه المهويين، وتنمية القدرة القيادية.

إن على قيادات التعليم اختيار المعلمين من بين ذوى الأداء المتميز، وإسناد تدريس المهويين إليهم، وحثهم على رعاية ومساعدة كل موهوب في مجال موهبته، وتوجيههم لاستخدام أساليب فعالة تركز على الحوار والمشاركة، وطرح مواقف تعليمية تشجع على الإبداع وتنمية الدافعية نحو التعلم الذاتى، وإتاحة الفرص للتعبير عن قدراتهم ومواهبهم، واستخدام المكافأة لمن يعبر عن أفكار جديدة وإجابات مبتكرة.

إن المهويين شأنهم شأن الطلاب العاديين يواجهون مشكلات قد تعيق موهبتهم مثل ضعف تفهمهم مع المجتمع، حيث يظن الناس أن المهويين يمكنهم أن يؤديوا كل شيء نافع وناجح وأنهم يتحكمون في إظهار مشاعرهم، وكذلك غياب وعى الوالدين والمعلمين وفهمهم لظاهرة الموهبة وميول المهويين وسلوكهم الأمر الذى يفرض على القيادات التعليمية توفير مرشدين للتعامل مع المهويين، ومساعدتهم على حل مشكلاتهم مع الأسرة والمدرسة بإجراء دراسات اجتماعية شاملة عن الطلاب المهويين وإنشاء الملفات والسجلات والبطاقات التتبعية، وتبصير أسرهم بأساليب التعامل معهم، وتطبيق المقاييس والاختبارات التى تساعد فى الكشف عن المهويين وإرشاد المهويين لإدراك جوانب موهبتهم واستعداداتهم وحاجاتهم.

إن النشاط الطلابى ركيزة أساسية تعمل على إبراز مواهب الطلاب، حيث إنه مجال خصب لتعبير الطلاب عن ميولهم وإشباع حاجاتهم، ولأنه مجال خصب

لتطبيق الأفكار وللتدرب على تحمل المسؤولية والعمل الفريقي وضبط النفس. إن ذلك يفرض على مسئولى المدارس وضع برامج متنوعة للأنشطة تكشف عن الطلاب الموهوبين مبكرًا للعناية بهم، وبحيث تتفق هذه الأنشطة مع إبداعات الطلاب وما يميزهم من استعدادات وقدرات مع مراعاة الفروق بينهم فى نفس مجال الموهبة، وتوفير برامج إثرائية تتميز بالعمق والتوسع عما يمارسه الطالب الموهوب فى النشاط المدرسى، وتبادل الزيارات الميدانية بين الطلاب الموهوبين فى المدارس المختلفة، وإقامة المعارض لتسويق إبداعاتهم على مستوى المدرسة والمنطقة التعليمية، وإقامة الملتقيات بين الطلاب الموهوبين، وتوفير ورش عمل لممارسة النشاط الطلابى، وتوفير متطلبات الأنشطة للموهوبين سواء أكانت مادية أم بشرية.

إن الموهوبين لديهم نهم فى توسيع معارفهم وتعميقها والسعى نحو معرفة العالم من حولهم، ومحاولة فهمه، ناهيك عن حب الاطلاع والقراءة خارج المقرر لذلك يتوجب توفير مراكز لمصادر التعلم فى المدرسة باعتبارها تنوع فى مصادر المعرفة وتنمى قدرات الموهوبين.

إن مدارسنا فى حاجة إلى توفير مناخ ثقافى منفتح عبر المكتبة المدرسية من حيث البيئة الفيزيائية من إضاءة وتهوية وتجهيزات من أثاث ومواد قرائية ومصادر للتعلم وأساليب البحث بواسطة الشبكة الدولية للمعلومات "الإنترنت"، ومساعدة الطلاب الموهوبين على الاشتراك فى المسابقات المحلية والدولية والعلمية والأدبية والفنية، واستخدام الحوافز المادية والمعنوية والحفاظ على استمرار الموهوبين وتنمية وتطوير مواهبهم لخدمة التنمية المجتمعية، وذلك بإقامة حفلات التكريم، ولوحات الموهوبين، وشهادات التقدير والأوسمة والمكافآت المالية والزيارات والبعثات.

إن على المدرسة واجبًا آخر يمتد إلى الأسرة لرعاية الموهبة والموهوبين عن طريق

إعداد نشرات وكتيبات دورية تتضمن معلومات عن الموهبة ورعايتها وخصائص الموهوبين وأساليب رعايتهم، وبث الوعي لدى الآباء في مجالس الآباء والمعلمين من حيث ثقافة التسامح، وتقبل أنماط التفكير الابتكاري والنقدى والأسئلة المتشعبة، والابتكارات والمبادرات وحرية التفكير والتعبير واحترام الآخر، وإقامة علاقات آمنة ومشجعة بين الطلاب وبينهم وبين الآباء. إنه من المفيد أن تسجل كل مدرسة أسماء الطلاب الموهوبين وتعمل على رعايتهم تعليمياً وصحياً واجتماعياً، ومتابعتهم من خلال مراكز لرعاية الموهوبين في كل منطقة تعليمية، ومنح هؤلاء الموهوبين مزايا من خلال بطاقات للتعامل مع مؤسسات المجتمع من دور ثقافة ومؤسسات الفنون ومراكز العلوم والأندية ليتيسر الاطلاع والحضور المجاني. كما أن تعاون كتيبة التعليم مع كتيبة الإعلام يساعد في رعاية الموهوبين وتنمية مواهبهم من خلال إجراء مقابلات معهم وعرض إنتاجهم الإبداعي، وتقديم المنح الدراسية والسفر إلى الخارج، ولعل عالم الموهبة والموهوبين يتطلب التنافس بين مؤسسات المجتمع المدني في تقديم أساليب الرعاية والاهتمام بهؤلاء الموهوبين، الذين هم الرصيد الذهبي للوطن، والقادرين وحدهم على نقله إلى المستقبل باعتبارهم قاطرة التطوير والتنوير.

إن الإنسان المعوق هو كل فرد نقصت إمكاناته للحصول على عمل مناسب والاستقرار فيه نقصاً فعلياً نتيجة لعاهة جسمية أو عقلية. وهذا الإنسان المعوق لم يعد عالة على مجتمعه، بل أصبح قوة منتجة فعالة بعد تأهيله وتشغيله، بل إن الدول أصبح يقاس تقدمها ورقبها بمقدار ما تقدمه لأبنائها المعوقين من خدمات تعليمية وتأهيلية حتى يحيا حياة كريمة. إن التأهيل المهني للمعوقين رسالة اجتماعية وإنسانية تهدف إلى إعدادهم للقيام بالعمل المناسب لإمكاناتهم كسائر أفراد المجتمع بدلاً من أن يكونوا عبئاً على غيرهم، وبذلك يتغلبون على إعاقاتهم، ذلك أن التأهيل المهني عمل بناء بفضله يستعيد الفرد قدرته، ويشارك في العمل والإنتاج مشاركة

إيجابية ليحصل على الحياة الكريمة، وبفضل التأهيل المهني يتم تنمية المهارات اللازمة للمعوقين لينجحوا في عملهم. إن هذا التأهيل المهني يؤدي إلى توعية المعوقين بعصرهم وبالبيئة التي تحيط بهم وبمجتمعهم الذي يعيشون فيه، بل وتشجيعهم على التفكير في أنفسهم ومستقبلهم. والمعوق إذا أعد عقلياً إعداداً مهنيّاً وأحسن تدريبه فإنه يستطيع أن يعطى قدر ما أنفق عليه أربعين مرة.

إن المعوقين كغيرهم من أفراد المجتمع يملكون الحق في الحياة والنمو والحق في التعليم والتدريب على مهنة من المهن، ليكونوا منتجين في المجتمع يستغلون ما لديهم من قدرات وإمكانات واستعدادات إلى أقصى حد ممكن، وإهمال تربيتهم وتأهيلهم خرق لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي نادى به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أن العناية بهم في حد ذاتها توفير لطاقت إنتاجية في المجتمع يمكن استغلالها، حيث يوجه هؤلاء المعوقون إلى عمل مناسب لقدراتهم وظروف إعاقتهم، وبذلك لا يعيشون عالة على مجتمعهم. إن معظم الدول المتقدمة حين أدركت أهمية التأهيل المهني للمعوقين عقلياً في تقدم المجتمع نوعت في تقديم أنظمة حرفية جديدة، ونوعت في برامج التدريب المهني، بل أنشأت جامعات مهنية تتولى مسؤولية تنظيم التعليم المهني.

إن الإيمان بالإنسان وقدراته وعمله ومشاركته وعطائه في عالمنا العربي يمثل جوهر بناء هذه الأمة ومستقبلها، وهذا الأمر يتطلب الانتفاع بالتقدم الكبير في ميدان العلم والتقنية والانتفاع بديمقراطية التعليم والتوسع في منح فرص التعليم للجميع، وهذا كله لا بد وأن يثرى العناية بالمعوقين وتأهيلهم تقنياً وتدريبهم وتشغيلهم وتسويق منتجاتهم في معارض دائمة متنوعة، والحد من المواقف الإحباطية والانحرافية والعدوانية التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية، والتوسع في مدارس التربية الفكرية الخاصة بالمعوقين وإثرائها وتزويدها بالعيادات المتخصصة والملاهي والملاعب وورش التدريب المتقدمة تكنولوجيا والإفادة منهم

في مشروعات وأعمال الأسر المنتجة خاصة وأن نسبة المعوقين عقلياً حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء 4.3٪ من إجمالي السكان، وأنها تصل إلى 9.3٪ في الأحياء التي تعاني من مظاهر ونتائج الفقر والجهل وسوء التغذية. والجدير بالذكر أن التأهيل المهني للمعوقين عقلياً نال اهتماماً متزايداً في المجتمعات المتقدمة من حيث ابتكار الأدوات والآلات والأجهزة التعويضية التي تسهم في تقريبهم من عالم الأسوياء باعتبار أنهم كغيرهم يملكون الحق في الحياة وفي التعليم والتدريب؛ ليكونوا منتجين قادرين على كسب عيشهم والاندماج في المجتمع وباعتبارهم جزءاً من الثروة البشرية التي يجب الاستفادة من طاقاتها.

لقد تبنت منظمة العمل الدولية تعريفاً للتأهيل المهني واعتباره تلك العملية المستمرة والمنسقة التي تشمل على تقديم الخدمات المهنية مثل التوجيه المهني، والتدريب المهني، والتوظيف الانتقائي وذلك لتمكين الشخص المعوق من تأمين عمل مناسب والاستقرار فيه، أما منظمة الصحة العالمية فقد عرفت أنه الاستفادة من الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والتربوية والمهنية من أجل تدريب وإعادة تدريب الأفراد لتحسين مستوياتهم الوظيفية، وهذا معناه أن التأهيل المهني الذي نشده هو عملية تساعد الإنسان المعوق على الاستفادة من طاقاته البدنية والاجتماعية والمهنية وتنميتها للوصول إلى أقصى مستوى ممكن من التوافق الشخصي والاجتماعي والمهني.

إن أهداف التأهيل المهني للمعوقين تتمثل في :

- توفير الفرص والإمكانات اللازمة في مجالات العلاج والرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية، سواء من خلال الأسرة أو المؤسسات المتخصصة في ميدان الخدمات الاجتماعية المتنوعة.
- إتاحة فرص التعليم للمعوقين، والعمل على اكتساب المعرفة ونموها في المراحل

- التعليمية المختلفة سواء في مؤسسات التربية الخاصة أو المدارس العامة أو برامج
محو الأمية وتعليم الكبار بما يتناسب مع فئة من فئات المعوقين.
- توسيع مجالات التدريب والتأهيل المهني بما يتناسب مع ميول واستعدادات
وقدرات المعوقين.
 - توفير فرص العمل والتشغيل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي
الحكومي والخاص أو من خلال ترتيبات للعمل في المنزل.
 - تمكين المعوقين من عملية الاندماج الاجتماعي، واكتساب الثقة بأنفسهم، والعمل
على زيادة ثقة المجتمع واتجاهات أفرادهم نحوهم.
 - تهيئة كل المجالات والوسائل المناسبة للنمو، وذلك للوصول إلى درجة معينة من
الإشباع الثقافي والتروحي، وذلك عن طريق الأنشطة المختلفة المناسبة في مجالات
الرياضة والثقافة والفنون والإعلام.
 - وضع السياسات التي تكفل للمعوقين حق المساواة مع غيرهم من أقرانهم غير
المعوقين وخاصة في مجالات الحقوق السياسية والمدنية.
 - توفير فرص الوقاية والتحصين والعلاج من الأمراض المتوطنة في البيئات
الاجتماعية والإنسانية المختلفة، وتأمين الشخص المعوق ضد حالات العجز
والشيخوخة والبطالة.
- إن فلسفة التأهيل المهني للمعوقين تقوم على أن عملية التأهيل المهني للمعوقين
عملية منسقة تستخدم كل الإجراءات الطبية والاجتماعية والتعليمية والتأهيلية
مجتمعة لمساعدة الفرد المعوق على تحقيق أقصى مستوى ممكن من الفاعلية لنفسه
والاندماج، كما يعتبر التدريب المهني للمعوق جزءاً من التأهيل، ووسيلة من
وسائل الإعداد للعمل دراسياً وعملياً من أجل إعداده ليتولى العمل الذي يتفق
وقدراته واستعداداته.

- إن الخبرات الدولية لتأهيل المعوقين عقلياً تشير إلى الاعتبارات التالية التي يمكن أن تثرى هذا المجال مستقبلاً من خلال :
- زيادة الاهتمام بالتأهيل المهني للمعوقين عقلياً باعتباره ضرورة اقتصادية اجتماعية إنسانية حتى يتحولوا إلى طاقات إنتاجية، كما أنه يحفظ لهم حقهم في الحياة الطبيعية لينالوا حظهم في التنمية والثقافة والعمل والإبداع.
 - الاهتمام بالتدريب على المهارات الأساسية للأعمال اليدوية والكمبيوترية مما يتناسب مع نمو المعوقين عقلياً ويجعل التعليم ذا معنى وله بعد وظيفي لديهم.
 - التعاون الوثيق بين العمل الفكري والعمل اليدوي إيماناً بأن التنمية الاقتصادية ثمرة التعاون المتكامل بين النظرية والتطبيق، مع تخصيص مراكز التأهيل المهني تعادل المرحلة الثانوية المهنية بعد الانتهاء من التعليم في مدارس التربية الفكرية مع تشجيع الجهود الأهلية في إنشاء هذه المدارس.
 - تخصيص قسم متابعة خريجي التأهيل المهني وحل مشكلاتهم ومساعدتهم خاصة لمنتجاتهم وتسويقها، ودعم البحث العلمي في مجال الإعاقة العقلية، وتخصيص مراكز لإجراء البحوث وعقد المؤتمرات والندوات التي تواجه حاجاتهم ومطلوباتهم.
 - إنشاء مكاتب التأهيل والمزودة بالمرشد التأهيلي الذي يساعد المعوقين على اختيار الحرفة المناسبة، ومساعدة الآباء في حسن التعامل مع الطفل المعوق من خلال الجمعيات الأهلية.
 - وضع سياسة إعداد كوادر فنية متخصصة في كليات التربية للعمل في مجال تأهيل المعوقين، ووضع برامج تساعد على إكساب المتدربين المهارات والخبرات الجديدة التي تساعدهم في الحصول على فرص عمل حسب متطلبات سوق العمل، مع حث أصحاب الشركات والمصانع والمؤسسات على توفير فرص عمل للمعوقين طبقاً لإمكاناتهم وللاندماج في المجتمع وتحقيق ذواتهم.

- توسيع مجالات الحرف التي يزاولونها، زراعية وصناعية وتجارية، حتى يختار كل منهم ما يتفق مع قدراته وميوله مع الاستفادة من موارد هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والجهات الدولية والقومية المعنية بشئون المعوقين حتى يتم التوسع في تلك الخدمات.

ثالثاً: التعليم وثقافة الجودة:

الخطة الشاملة للنهوض بالتعليم وإصلاحه تقتضى أن يكون الإصلاح جذرياً متكاملأً مستجيباً للاحتياجات المتزايدة، ومتجاوباً مع شعورنا جميعاً بأن التعليم الذى يجده أبنائنا في المراحل المختلفة في المستوى المطلوب، وأن الارتقاء بالتعليم هو ارتقاء بالمدرسة والمعلم والمنهج، وأن يزداد الإنفاق على التعليم من قبل الدولة ومواردها لا من إمكانات الأسرة حتى تأتى المحصلة النهائية للتعليم في شكل منتج تعليمى يتفق ومتطلبات العصر ورؤى المستقبل، وتعليم فيه توازن بين الاهتمام بالكم والكيف معاً لمواجهة متطلبات عصر جديد، أخص خصائصه ثورة المعلومات التى غيرت أساليب الإنتاج وأنماطه، فضلاً عن إعداد أجيال جديدة أكثر قدرة على مواجهة تحديات الحياة العلمية، تحسن استيعاب علوم المستقبل تفرق باستخدام قدرات العقل البشرى بين دعاوى الزيف والحقيقة.

إن الدولة العصرية تحرص على وضع التعليم في طليعة أولوياتها وهمومها، كما أنها تسعى إلى تطوير نظم التعليم في شتى المراحل، باعتبار أن التعليم هو ركيزة التقدم، وهو الشرط الأساسى الذى لا غنى عنه للملاحقة كل تطور، وهو العنصر الذى يحكم قدراتنا على مواجهة تحديات العصر، خاصة وأن المجتمع البشرى يشهد تاريخه ثورة علمية وتقنية هائلة تمتد إلى شتى جوانب الحياة. وتصوغ تصورنا للمستقبل، ولذلك فإنه لا بد من أخذ هذا بعين الاعتبار عند التصدى لفضية إصلاح التعليم التى تعنى في الحقيقة والواقع بإعادة تشكيل الحياة في ربوع الدولة، وتوجيه قدر أكبر من الاهتمام على تنمية قدرة الطالب على استيعاب حقائق الحياة

المعاصرة وتطويرها بما يخدم قضية التنمية، وبما يتواءم مع التحديات المتجددة، وربما يجعل التعليم والارتقاء به الطريق والمدخل لخريطة العالم الجديدة.

فالتعليم هو المحور والأساس لأمننا القومي بمعناه الشامل في الاقتصاد والسياسة، وفي دورنا الحضارى الذى بدأناه قبل الأمم وعلينا مواصلته في الاستقرار الداخلى والنمو والرخاء، ذلك أن التعليم هو الطريق للمنافسة في الأسواق، أسواق الداخل وأسواق الخارج. وعليه فلا بد أن يجد القدرة المالية والإمكانات المادية بغية المضى بعيداً، وتخصيص الاستثمارات التى يحتاجها هذا القطاع الحيوى للتوسع في التعليم وتطوير مناهجه وتحديثه وانتشاره جنباً إلى جنب مع برامج تدريب وتأهيل مكثفة وعلى أعلى مستوى.

إن التعليم لم يعد مجرد توفير مكان لتلميذ في فصل، أو إعداد معلم لمدرسة، أو بناء كلية جامعية وتأهيل أساتذتها، بل إن التعليم في عصر العلم والمعلوماتية اختلف مفهومه، وارتفعت أهميته، ولم يعد التنافس بين القوى العظمى الآن صراع حول تملك القنابل والصواريخ والطائرات وأسلحة الحرب، بل منافسة وحرب حول التعليم، ومنافسة وحرب لمن يملك علوم العصر وتكنولوجياه، وطريق هذه المعرفة التى تحقق سبق والتقدم هو التعليم. إن التطور التكنولوجى الهائل وثورة المعلومات التى غيرت أساليب الإنتاج وأنماطه تفرض علينا في كافة الدول العربية تغيير أسلوب التعليم وطرقه ومناهجه، وحتى نجعل المدرسة ليست مجرد بناء ولكنها تجهيز بالمعامل والملاعب والمكتبات والورش وتقليل كثافة الفصول لتصل إلى المعدل العالمى 25 - 30 تلميذاً، وتحسين أحوال وأوضاع المعلمين بالفعل واعتماد حوافز مهنية لهم ومضاعفة مكافآت الامتحانات؛ لأنه لا تطوير ولا تحديث للتعليم إلا بتطوير وتحديث إعداد المعلم وتحسين أحواله المهنية والمالية بما يتواءم مع ما يبذل من جهود في بناء أبناء الأمة، رصيدها الذهبى والمدخل لعصر المعلومات وثورة العلم والتكنولوجيا، فهم الأساس الذى يتم التعامل به

مع الزراعة والصناعة والخدمات والثقافة، وهم الأساس والقاعدة لبناء وقيام دولة عصرية.

إنه لن تكتمل رحلة التقدم بغير إطلاق قدرات الإنسان العربى وتحويل أكبر عدد من أبناء العروبة إلى مشاركين بالعمل فى زيادة الإنتاج والارتقاء بوجودته، وتلك هى المهمة الأولى من مهام عديدة يجب أداءها، وسبيل هذه المهمة أن نعيد النظر فى مفاهيم مؤسسات التعليم والتدريب التى هى فى الحقيقة مؤسسات إنتاجية لها الأولوية فى حساب برامج وطنية للاستثمار. لقد أدرك العالم المتقدم أن الإنسان المنتج يتم تشكيله وتنمية مهاراته وقدراته ابتداء من سنوات التعليم الأولى، وعليه فإن المدرسة هى مكان تلقى العلم وتنمية المهارات والقدرات، وإن الارتقاء بجودة التعليم يساعد فى تأهيل المتعلمين للحصول على فرص العمل المناسبة، ويتم ذلك فى إطار برنامج قومى شامل لتحديث مدارسنا وتطوير مناهجنا بحيث نركز فى الدراسة على المضمون والكيف لا على الكم كى نتيح للمتعلمين أن يمارسوا أنشطة مدرسية تساعد على تسليحهم بالقدرات والمهارات والقيم والأخلاقيات. كما نركز على التعليم والتدريب فى مواقع العمل وفى نفس الوقت، باعتبار أن التدريب هو العنصر الأساسى فى إكساب المتعلمين المهارات العملية التى تكون العامل الماهر القادر على التعامل مع المشاكل الفنية المعقدة وعلى الارتقاء بمستوى المنتجات، ومن الممكن أن تطبق هذه الفلسفة التعليمية المتطورة لنقترح بها تحديات القرن الواحد والعشرين حيث يرتبط المصنع بالمدرسة والعمل.

إن النهوض بالتعليم هو نقطة البداية الصحيحة فى أى إصلاح يستهدف إقامة مجتمع قادر على مواجهة تحدياته، ويقتضى ذلك الأخذ ببرنامج يعالج شتى جوانب المسألة التعليمية بدءاً بإقامة المدارس الجديدة على أسس عصرية تتيح للتلاميذ فرصة ممارسة أنشطتهم التعليمية والتربوية المختلفة، وإصلاح الأبنية المدرسية القائمة بالفعل، وإعادة النظر فى المناهج والبرامج، وإعادة تأهيل التلاميذ، وزيادة

قدراتهم على التعامل مع حقائق العلم وتطوراته الحديثة، وتكوين شخصياتهم بما يعزز إمكاناتهم في إدارة الحوار الخلاق الذى يمكنهم من المشاركة وحسن اتخاذ القرار.

إن التعليم مسألة ترتبط بالأمن القومى، لأن الأمن القومى فى أبسط تعريف له هو مجموعة القدرات والأنظمة والإجراءات التى تكفل حماية الوطن من كل ما يهدده من أخطار منظورة أو محتملة تهدد استقراره ورفاهيته وسلامة أراضيه واستقلالته فى اتخاذ قراره. وتتمثل هذه القدرات والإجراءات والأنظمة فى محاور ثلاثة: محور سياسى، ومحور اقتصادى ومحور عسكرى. وبالنسبة للمحور السياسى فإنه يقوم على الديمقراطية وعلى السلام الاجتماعى. والديمقراطية هى نتاج طبيعى لتعليم جيد يقوم على أعمال الفهم والتحليل وعلى النقاش الحر، وعلى إبداء الرأى بشجاعة ويقول الرأى الآخر، كما تقوم على تحمل المسئولية والقدرة على التعايش مع الناس، وامتلاك رؤى اجتماعية ومسئولية اجتماعية. إن التعليم الجيد يؤدى إلى إعداد المواطن الذى يؤهل بحق ليكون دعامة السلام الاجتماعى فى الوطن، والسلام الاجتماعى لب الأمن القومى الداخلى للدولة العصرية.

أما المحور الاقتصادى، فهو المحور الثانى من محاور الأمن القومى، ويقوم على زيادة الإنتاجية. إن الفارق الأساسى بين أكثر الدول تقدماً فى العالم وأكثرها تخلفاً هو فى إنتاجية الإنسان الفرد. وهذه الإنتاجية نتيجة منطقية وعملية لمقدار الرعاية المتكاملة التى تقدم للمتعلمين أطفالاً ثم شباباً، فهى تصقله بالقدرات وتمده بالمهارات، وتقدم له العديد من الخبرات ويتحدد بها موقعه من الإنتاج وقدرته على المساهمة فيه وعليه فإن التقدم الاقتصادى يتأثر بنوع التعليم وجودته، كما تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار ونوعية التعلم الذى حصل عليه، ومقدار ما يتوافر له من الخبرات الأساسية والقدرات، وهكذا يصبح لدى الفرد قدرة متميزة وإنتاجية مرتفعة تحدد موقع الدولة العصرية على خريطة العالم.

كما أن المحور العسكري يكشف أن العالم يسير في اتجاه الإيمان بأن العلم وحده سيكون سلاح المستقبل، وأن المفهوم التقليدي للحروب التي كانت تدور في ميادين القتال بتنظيم الجيوش قد تغير في ظل ثورة المعلومات، وأصبحت حروبا في الرياضيات والالكترونيات والتكنولوجيا المتقدمة، وهكذا تبدأ الحروب بالعلم في عقول البشر وتنتهي أيضا عقول البشر، وهذا معناه أن التفوق العسكري نتاج تعليمي وعليه فإن كل مقومات الأمن القومي تصبح مرهونة بالتعليم.

إن قضية الاستثمار في التعليم ليس قضية خيرية أو إنسانية بل قضية أمة، وعليه يلزم أن يحصل التعليم على الاستثمار اللازم.

إن التعليم يجب اعتباره في إطار الخدمات، بل في إطار الاستثمار في القوى البشرية التي هي أعلى أنواع الاستثمارات. إنه يجب أن تتوافر الاستثمارات لتطوير التعليم في محاوره المتعددة لأنه مهما حسنت النوايا، ومهما تم الإدراك لأهمية التعليم فإنه إذا لم يكن لدينا استثمارات كافية في مجال التعليم فلن يمكن تحقيق ما نتمناه للدولة وما نعمل في سبيله. إن التمويل له مصدران: أولهما، مصدر توفره الدولة في الميزانية العامة، وثانيهما، الجهود الذاتية من القادرين ورجال الأعمال الذين يجب أن يعاملوا الاستثمار في التعليم على أنه قضية مصيرية، فإذا استقر في وجدان الناس أن التعليم يشكل مستقبل الدولة، وأن الاستثمار في التعليم هو لصالح الاستقرار والسلام الاجتماعي، فإن القادرين سوف يقبلون على المشاركة الجدية في نفقات التعليم من منطلقات عدة: المنطلق الوطني وهو الشعور بأن استقرار الدولة وإرادتها ومستقبلها أهداف كبرى تستحق التضحية، ومنها المنطلق الاجتماعي وهو الشعور بأنه لا تقدم للمشروعات الاقتصادية، ولا تنمية لرأس المال إلا في جو من الاستقرار بحيث يسود السلام الاجتماعي، والتعليم هو أقرب دعائم السلام الاجتماعي. إن الالتزام بهذه الخطوط العريضة في تعليم الأمة العربية، بالإضافة إلى الأخذ بمنجزات العلم، وما حققته الشعوب المتقدمة من تطور كل ذلك يجعل التعليم هو المعبر الحقيقي إلى المستقبل.

إن قضية التعليم مسئولية المجتمع بكل فئاته وطبقاته، وتتطلب وفاقاً مجتمعياً لإصلاح التعليم ومنظومته خلال المرحلة القادمة، يتطلب رؤى وبدائل لفكر جديد يقوم على تصميم المنظومة في إطار المنافسة العالمية التي تبدأ من المستقبل وتنطوي على الإبداع لصناعة منتج تعليمي للألفية الثالثة. ويبدأ تحقيق ذلك من مناهج مطورة تنتظم مراحل التعليم على اختلاف مستوياتها، تركز على مفاهيم المستقبل من تعلم ذاتي وتعلم مستمر لامتلاك المعرفة التي هي قوة يتطلبها مجتمع الغد، معرفة باللغات الحية وباللغة العربية، ومعرفة بعلوم العصر والعلوم والرياضيات والآداب والفنون بعد تحديث مناهجها ودمج التكنولوجيات المتقدمة في تلك المناهج الحديثة القائمة على التطبيقات الحياتية والأنشطة العملية التي تتبنى وحدة المعرفة وبنائها من منظور يحفز الطالب على البحث والنقد والابتكار، ويصقل قدرات المبدعين والمبتكرين والمتميزين في المواد الدراسية المختلفة، كلٌّ حسب تفوقه بتقديم تعليم متميز لكل منهم.

إن تنمية قدرات ومهارات المعلم وعضو هيئة التدريس قضية مهمة للارتقاء بمستويات التدريس تتم خلال آلية التدريب على التقنيات الحديثة واللغات الأجنبية، والاحتكاك الدولي، وتوفير مناخ جيد للبحث العلمي، وتعزيز استقراره المادى والنفس الذى يضاعف من قدرته على العطاء مع ربط ذلك بنسب النجاح لدى الطلاب ومستويات هذا النجاح وبالمحاسبية، وبالتقويم باعتباره مدخلاً لتطوير عناصر العملية التعليمية، وباعتباره عملية متلازمة مع التدريس غايتها التنمية الشاملة للمتعلم، وباعتبار أن التعليم للحياة وليس لامتحانات.

ثم التوسع في تطبيق مفاهيم وآليات اللامركزية في التعليم الجامعى وما قبل الجامعى، مع الحفاظ على استراتيجية للتعليم مستقرة مستمرة مستقلة لها أهداف بعيدة وقريبة، ومراحل زمنية ومعايير موضوعية تلتزم بها كل جامعة وكل منطقة تعليمية يؤدي كل ذلك إلى المزيد من الفاعلية والإنتاجية والمحاسبية والمرونة في

التطبيق، ونقل التجارب الناجحة في جامعات ومناطق تعليمية داخل الوطن إلى نظرياتها في أماكن أخرى داخل الوطن أيضًا لئلا يتم تجريبيها توطئة لتعميمها، ولتشكل أساسًا لوفاق مجتمعي حول قضايا التعليم والبدائل والحلول المناسبة لمواجهة مشكلاتنا التعليمية، الأمر الذي يترتب عليه المزيد من المشاركة المجتمعية فكريًا وتمويلًا، بل تخطيطًا وتنفيذًا وتقويًا، الأمر الذي يترتب عليه تعميق الإحساس بأن المسألة التعليمية مسألة مجتمع بكل فئاته وطاقاته، تعزز أدوار القطاع الخاص غير الهادف للربح، والمجتمع المدني في توفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق مسيرة التعليم المتنامية وإدارتها في إطار يحقق الأهداف القومية في تجويد التعليم والتوسع في التعليم من إقامة جامعات أهلية وخاصة ومدارس تعاونية ومدارس نموذجية لتعزز من اندماج التعليم مع حركة التطوير وتحديث الوطن.

إن الفكر الجديد لتحديث التعليم يتطلب ثقافة جديدة للبحث العلمي تنطوي على مفاهيم ليست تقليدية تؤدي إلى توفير مستلزمات البحث العلمي الجامعي وما قبل الجامعي؛ حتى يصبح البحث العلمي جزءًا من النسيج المكون لتفكير المتعلم، ويحقق الاستفادة من الخبرات المحلية والدولية في تطوير وتحديث الوطن.

ويمتد الفكر الجديد في تحديث التعليم ليحتضن ذوى الاحتياجات الخاصة في مراحلها المختلفة باعتبار أن التعليم والديمقراطية حق لكل أبناء الوطن، وتمكينهم من تحقيق فرص تعليمية متكافئة تصنع من هؤلاء المهمشين عناصر فاعلة مشاركة في تطوير الوطن.

ويمتد الاهتمام بالتعليم الجامعي إلى تحقيق التنوع بأن تنفرد كل جامعة، بل كل كلية جامعية، بتميز في جانب ما من أدوار الجامعة، التعليم، أو البحث العلمي، أو خدمة المجتمع وتنمية البيئة. تتميز بما يجعلها متفردة في أداء أدوارها الجامعية وحتى تصبح لها شخصيتها المستقلة، ويأتي تميز الجامعات من تميز أعضاء هيئات التدريس القادرين على نقد المعرفة لنقل المعرفة، واستخدام البحث العلمي لإحداث التقدم

في فرع من فروع المعرفة في إطار أن للجامعة حرية ومسئولية في التفكير والتعبير والبحث والتعليم، مما يتطلب المزيد من الجامعات الجديدة الصغيرة الحجم المشاركة في أنشطة البيئة المجتمعية، وتسعى إلى تعزيز التوجه نحو مجتمع المعرفة، ومضاعفة روح الابتكار والإبداع، ومضاعفة القدرة التنافسية لدى الشباب، وتعظيم فرص نجاحه في تحقيق طموحه وتعزيز ثقته بنفسه في قدرته على المنافسة في مجال تخصصه، وتعميق روح الانتماء، والوعي بالواجبات والحقوق، والإيمان بمفاهيم الحوار والتواصل والإقناع.

إن الرؤى الدولية في تحديث التعليم تتطلب، كما هو في دول متقدمة تعليمياً اكتشاف الموهوبين ورعايتهم منذ المراحل التعليمية الأولى بتوفير بيئات تعليمية ثرية تلبي احتياجات ومتطلبات هؤلاء الموهوبين في جميع مراحل التعليم، بالإضافة إلى الرعاية الصحية الشاملة والمستمرة، وكذلك الرعاية الاجتماعية باعتبار أن هذا التوجه الحديث يوفر للموهوبين تعليمياً نوعياً وتدريباً دولياً يمكنهم من المشاركة في البحث والتطوير، ويتطلب هذا النسق التعليمي الخاص بالطلاب الموهوبين توافقاً مجتمعاً بين المعلمين والآباء والطلاب أنفسهم، والقطاع الخاص والمجتمع المدني الذي يتيح الفرص أمام الموهوبين للتدريب الفني والمساندة المادية لتوفير بيئة التعلم الثرية بالتقنيات والرعاية المتنوعة والمساندة المادية والمناخ العلمي وتقنيات العلم، خاصة ونحن نعيش الفجوة الرقمية التي تشير إلى وجود فارق مهول بين المجتمعات والأفراد الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكفاءة وفاعلية، وبين المجتمعات والأفراد الذين لا يستخدمون هذه التكنولوجيا.

إن تقارير البنك الدولي تشير إلى أن ثلثي سكان العالم الذين يعيشون في الدول النامية ومن بينهم الدول العربية، لم يسبق لهم القيام باتصال تليفوني بشبكات المعلومات الرئيسية، وبالتالي لم يتعاملوا مع الكمبيوتر. وعلينا أن ننظر إلى هذه الفجوة الرقمية باعتبارها عائقاً أمام عمليات التنمية الشاملة وبالتالي أمام الجهود

المبدولة في عمليات إصلاح التعليم وتطويره، الأمر الذى يتطلب من مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص مساندة الجهود التى تبذل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على كافة المستويات لتضييق هذه الفجوة الرقمية، حيث إن زيادة استخدام التكنولوجيا الجديدة يسهم في التقريب بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويعمل على تقليل الفوارق بين المجتمعات المختلفة داخل الوطن، وفي تطوير مسيرة التعليم. ومن ناحية أخرى فإن التلاقح الفكرى بين الاكتشافات المتبادلة في مجالات الهندسة الوراثية، والتكنولوجيا فائقة الصغر، والإنسان الآلى تشير إلى أن المستقبل مرشح لأن يشهد نقلة نوعية جذرية في مناشط الحياة كافة بما في ذلك الطريقة التى يحيا بها الناس، حيث استطاعت هذه التكنولوجيات الجديدة أن تعطى الإنسان المتعلم إمكانيات وقدرات هائلة في التشخيص والعلاج، ومن هنا يتعاضد دور النظام التعليمى في تربية وجدان المتعلم أسوة بتربية عقله؛ كى يتمكن هذا الوجدان من ضبط إيقاع العقل وتوجيهه لاستثمار هذه التكنولوجيا في تحديث الوطن والمواطن معاً. وهنا لابد من الالتفات إلى أن هذه الثورات المتعاضمة في العلم والتكنولوجيا، والتى تجمع بين الثورة التكنولوجية المتقدمة والثورة المعلوماتية الفائقة، تتميز بالاعتماد المتزايد على المعرفة وتتطور تطوراً سريعاً في جميع مجالات الحياة. وأدى التقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى التعلم عن بُعد، وأصبحت قدرة الدولة تتمثل في رصيدها المعرفى. ويرتبط مجتمع المعرفة بمفهوم مجتمع التعلم الذى يتيح كل شىء فيه فرصاً للفرد ليتعلم ليعرف، ويتعلم ليعمل، ويتعلم ليعيش، ويتعلم ليحقق ذاته، كل ذلك يستتبع بالضرورة وجود شريحة عريضة في المجتمع من قوى عاملة على مستوى تعليمى عالٍ ومتطور قادر على الإبداع والابتكار. الأمر الذى يفرض على النظام التعليمى الحالى سرعة تطوير نفسه بحيث يتقن كل متعلم القدرات والمهارات اللازمة لإنتاج المعرفة واستخدامها.

وتطوير التعليم حتى يصبح للحياة وليس للامتحانات، وتطوير الامتحانات لقياس القدرات العقلية العليا والقيم الأخلاقية والمهارات الحياتية شرط ضروري وأساسى لبناء إنسان جديد للألفية الثالثة، وحتى يعد ذلك مدخلاً للانطلاق بالممارسات التعليمية نحو ترسيخ ثقافة الإتقان وثقافة الجودة الشاملة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للرؤى المستقبلية للتعليم فى عصر جديد.

ولما كان الامتحان هو الشغل الشاغل لأطراف العملية التعليمية، فإن هناك ركائز أساسية تشكل رؤية متكاملة فى تطوير الامتحانات من أهمها أن :

- عملية الامتحانات جزء من منظومة كاملة، فلا يجب أن ننظر إلى عملية الامتحان بمعزل عن المنظومة الشاملة للعملية التعليمية كلها، بل ننظر إليه باعتباره المعيار الذى يسيطر على الفكر التنامى، والتنافس من أجل الجودة الشاملة التى يجب أن تنظم كل محاور العملية التعليمية : المقررات الدراسية، وأنشطة التدريس، ومهارات أداء المعلم ومهارات أداء المتعلم. والامتحانات وسيلة مهمة للتحقق من وجود الجودة الشاملة فى كل مكونات منظومة العملية التعليمية، تلك الجودة لا تتحقق بنظم امتحانات تقيس قدرات المتعلم فى لحظة معينة، أو تقيس قدرة واحدة من قدراته، أو تقدم مرة واحدة باعتبارها فرصة وحيدة تحكم بها على المتعلم ولا تستمر لتعطى صورة مستمرة ومتطورة عن مستوى المتعلم، وهى بذلك مثل كاميرا التصوير العادية التى لا تعطى إلا صورة ثابتة عن المتعلم، ولا تدل على كل حركاته وأطوار نموه. إن الامتحانات التى نشدها مثلها مثل آلات تصوير الفيديو، تعطى صورة المتعلم متحركة متطورة حية، وهى لا ترصد فقط، بل هى إجراء تنموى علاجى تعزيزى.

- الامتحانات التى نريدها تتطلب ثقافة جديدة تتبنى فكراً تعليمياً يرفض أن تكون الامتحانات محنة تحل بالمتعلم، ومعاونة تصيب المتعلم وأسرته بالتوتر، بل تهدف إلى تخفيف المعاناة التى تحدث نتيجة التوتر المصاحب للامتحانات التى

تعدّ فرصة واحدة أمام المتعلم لقياس القدرة على التذكير دون أن تمتد إلى فرص متنوعة للامتحانات ولا قدرات متنوعة يمتلكها المتعلم، إنها امتحانات جديدة مستمرة شاملة متعددة تراكمية.

- وهناك ضوابط تجعل الامتحانات موضوعية ومفيدة وفق مفاهيم ومعايير الجودة الشاملة وهي: الشفافية، والمساءلة، والرقابة المجتمعية، وأخلاق مهنة التعليم التي تمثل أصلاً من أصول العمل المهني للمعلم.
- والامتحانات المنشودة هي آلية حقيقية تحقق الحكم على المعلم وعلى المؤسسة التعليمية. وعليه، فإن هذه الامتحانات يجب أن تتصف بما يلي:

(1) الاستمرارية بحيث تكون الامتحانات ملازمة للتدريس، تبدأ مع بداية عملية التعليم والتعلم، وتسير معها حتى نهايتها، وتسعى على تصحيح مسار عملية التعليم والتعلم، ولذلك فإنه لا بد أن تنتقل من الامتحانات الأحادية التي تقوم على الامتحانات التقليدية التي تتم مرة واحدة في نهاية العام أو نهاية الفصل الدراسي إلى امتحانات تعقد بصفة مستمرة وتندمج في سياق عملية التعلم وتصبح جزءاً لا يتجزأ منها.

(2) الشمول بمعنى عدم اقتصار الامتحانات على جانب واحد من جوانب التعلم، بل ينبغي أن تشمل كل جوانب الشخصية العقلية والجسمية والنفسية للمتعلم، بجانب ما يقوم به من أنشطة وبحوث ومشروعات، وما يؤديه من مهارات عملية.

(3) التنوع بمعنى أن تتنوع أنماط الامتحان فتشمل امتحانات شفوية، وأخرى سريعة، وبطاقات ملاحظة، وملفات إنجاز واختبارات في الأداء العملي لتعطي صورة شاملة وصادقة عن المتعلم.

(4) التراكم بمعنى أن يعبر الامتحان في مرحلة تعليمية معينة عن مجمل أداء المتعلم في الصفوف الدراسية بهذه المرحلة التعليمية، أي الامتحان في كل

مرحلة تعليمية تحسب نتائجه على أساس المجموع التراكمى لنتائج الامتحان فى جميع صفوف الدراسة فى المرحلة التعليمية.

إن المطلب التعليمى الذى يحقق المتابعة الموضوعية وتصحيح المسار أولاً بأول يتطلب تحديد الخطوط الفاصلة بين المركزية واللامركزية، الأولى فى التخطيط والثانية فى التنفيذ، ويجب تهيئة المناخ التعليمى عن طريق تدريب القيادات التعليمية الحالية أو اختيار وإعداد قيادات مدربة تستطيع ممارسة هذه السلطة، وذلك على النحو التالى:

(1) التأكيد على أن المسئولية القومية تتطلب تحديث التعليم، وتنمية موارده، وتعبئة القدرات على التخطيط والتنظيم والمساندة، ثم فى مرحلة تالية تأتى المساءلة والرقابة للحفاظ على النسيج الوطنى ودعم الهوية والسلام الاجتماعى وصيانة الأمن القومى وتطبيق مبادئ القانون والدستور بعيداً عن الضغوط التى قد تنشأ على مستوى المحليات، وتحقيق تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع، والقدرة على تصويب الأخطاء أو الانحراف وإصلاح ما ثبت التجربة ضرورة تعديله، ثم قبول التقييم المحايد بشكل دورى للاطمئنان على تحقيق الأهداف القومية للتعليم، والالتزام بثبات الدولة فى العلاقات المجتمعية والانتهاج والوحدة الوطنية والمساواة، وتنمية القيادات والكوادر التى تمتلك قدرات إدارية فعالة ورؤى مستقبلية واضحة.

(2) التوسع فى اللامركزية مفهومًا وممارسةً، ويتم ذلك من خلال: تفويض السلطة من خلال كل ما هو أكفأ أو أعلى، وتنمية المجتمع المحلى سياسياً واجتماعياً.

(3) الأخذ بتوزيع المسئولية والتدرج بها بين المستويات المختلفة من حيث المستوى المركزى، ومستوى الإدارات المحلية والمحافظات ثم الوصول إلى مستوى المدرسة.

(4) التوسع في تطبيق مبدأ التجريب قبل التعميم، وتوسيع محيط التجارب الناجحة في المناطق التي يتوافر فيها شروط النجاح والاتفاق على تنفيذ المشروعات في المحافظات على غرار المشروعات التي أثبتت التجارب الميدانية المحلية نجاحها.

ما يبقى هو تأكيد ثقافة الجودة الشاملة في النظام التعليمي وفي المدرسة، ذلك أن ثقافة الجودة الشاملة هي التي تضمن عملية تقويم وتطوير مستمرة لكل أبعاد وبيئة المدرسة وفق المعايير والأسس الدولية.

إن إرساء ثقافة الجودة الشاملة يساعد في تحقيق: تفعيل إنتاجية المدرسة، وتحسين الأنشطة الاجتماعية والتعاونية وزيادة الترابط بين أعضاء المدرسة مدرسين وإداريين وقيادات تعليمية بل ومتعلمين وآباء، ثم تدعيم مسيرة الإصلاح والتقليل من عوامل المقاومة للتغيير والتجديد، وتأکید الالتزام الخلقى والتميز لدى المعلمين والمتعلمين والإدارة التعليمية، ثم تعظم دافعية وحيوية المعلمين وكذلك المتعلمين، وزيادة الوعي بالأولويات التي ينبغي إنجازها. إن ضمان تحقيق الجودة في التعليم تتم من خلال تطبيق المعايير الدولية التالية في: طرائق التعليم والتعلم، ومحتوى المنهج والمصادر التعليمية، وبيئة المدرسة والمشاركة مع البيئة، ثم تتحقق في الديمقراطية والتعددية، والمبنى المدرسي، والمسئولية والمساءلة. والتأكيد على ثقافة الجودة الشاملة من شأنه أن يربط النظام التعليمي بالمفاهيم أو المبادئ العالمية التي تحكم العملية التعليمية في نظم التعليم المعاصرة، والتي من أهم مفاهيمها المشاركة المجتمعية والتكامل والشفافية.

إن ما يجب أن نؤكد عليه هنا هو أن المستقبل صناعة تربوية ذلك أن مستقبل الأمة إنما يعتمد على نوع التعليم الذي يقدم لأبناء الوطن، وعلى قدرة النظام التعليمي في صياغة وصناعة هؤلاء الأبناء والبنات، بل وعلى توجيه أهداف هذا النظام وفلسفته وممارسته في تكوين العقلية المستقبلية المبدعة للمتعلمين، وتزويدهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات الخلقية التي تمكنهم من التعامل مع مشكلات

وسيناريوهات المستقبل التي لم تعاصرها ولم يسبق لنا أن نتعامل معها، بل ربما لا نكون قد تخيلنا إمكانية حدوثها.

وهذا كله يتطلب رعاية المناهج الدراسية المتكاملة والبيئية، وتحقيق مجتمع التعلم، وتعدد مصادر المعرفة في المدرسة، وتحديث الإدارة المدرسية والجودة الشاملة، والاستثمار الأمثل للسنوات الذهبية للطفولة المبكرة، وإنشاء قاعدة معرفية عريضة، وتحقيق ثورة في المفاهيم وطرائق التعليم والتعلم الذاتي، والتعامل الناجح مع النظم المعقدة واللاخطية، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية ومركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، وتطوير منظومة الامتحانات، وإعادة هيكلة النظام التعليمي في ضوء رؤى المستقبل وتوجهاته.

الفصل الثالث

المنهج ومتطلبات الهوية الثقافية

- أولاً: الدور الثقافي.
- ثانياً: الدور السياسي.
- ثالثاً: الدور الاجتماعي.
- رابعاً: الدور الأخلاقي.
- خامساً: الدور الأكاديمي.
- سادساً: الدور التربوي.

المنهج ومتطلبات الهوية الثقافية^(*)

تسعى المناهج الدراسية لتوسيع شرايين الهوية الثقافية بضخ دماء ثقافية، وسياسية، واجتماعية، وأخلاقية، وأكاديمية وتربوية في عروق المنتج التعليمي، باعتبار المنهج الدراسي قلب المؤسسة التعليمية يؤثر ويتأثر بكافة المجالات والمؤسسات الداخلة في التنظيم الاجتماعي للدولة، وبيان الأدوار التي يقوم بها المنهج الدراسي تتحدد في:

أولاً: الدور الثقافي:

ثمة جملة من المتطلبات الثقافية تقع على كاهل التربويين، باعتبارهم أبرز حملة الثقافة في المجتمع، ورسول العلم والأخلاق في أي مجتمع متقدم. ومن أهم هذه المتطلبات:

1- القدرة على العطاء الثقافي: إن من أهم المتطلبات الثقافية للمفكر التربوي قدرته على العطاء من المخزون الثقافي والقيمي والمثل العليا التي تحمل مصداقية وشفافية، تجعل منها سلاحاً ينتصر به حاملها على واقعه، فيعطى شعبه خير ما عنده. ومن أمثلة المثقفين العرب الذين أتيح لهم من كثير من علم ومعرفة

(*) هذا الفصل قام بإعداده: الدكتورة فاطمة الزهراء سالم، المدرس بقسم أصول التربية بكلية التربية - جامعة عين شمس.

وخلق وضمير وتحسس بالمسؤولية على الأصعدة الثقافية والتربوية والوطنية والقومية والإنسانية: "طه حسين"، وهو أستاذ ومربي الجيل. وقد عنى المربي الفاضل بأوضاع المثقف العربي في همومه وعطاءاته، وركز تفكيره المستقبلي على الحالة الثقافية لأمتنا العربية، وهو ينطلق في ذلك من قناعاته بأن ثقافة الأمة هي الزاد الذي يستمد منه أبناء الأمة وقادتها وأعلامها. وقد تعامل "طه حسين" مع مجتمعه وشعبه عبر قنوات الفكر والتربية والنشر، وإقامة المؤسسات والحلقات والندوات، ومن خلال مبدأ رئيس: "ازرع بذور ثقافة صحيحة في الجيل الحالي تجني نهضة شاملة يحققها جيل الغد ويستمتع بها"، والعطاء الثقافي للمفكر التربوي ليس منحة، بل هو واجب عليه، إذ كيف يمكن نعتة بالمفكر التربوي من دون عطاء ثقافي وعلمي وأخلاقي؟

وعطاء المفكر التربوي لا يقتصر على الناحية الثقافية والعلمية والأخلاقية فحسب، بل في التوجيه الاجتماعي والسياسي بوصفه منتجاً للوعي وحاملاً للمعرفة، إذ يكمن دوره في شيوع روح التضامن الجماعي والوطني والقومي ضد مختلف أشكال الفتوية، ويؤدي دوره في تنمية وعي الشعب دون استعلاء علمي، ونشر العدالة ضد الإحجاف الاجتماعي، والانتصار للحرية ضد الاستبداد والعنف.

2- بث الوعي بديمقراطية الثقافة: بكل ما تتضمنه من تكافؤ الفرص الثقافية لجميع الأفراد، وتحقيق العدل الثقافي. إذ يجب أن يتمتع كل أفراد المجتمع بقدر من التعليم والثقيف يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم، هذا بالإضافة إلى تطهير العقول من البدع والخرافات، وتذويب الفوارق الثقافية، وتهيئة مناخ ثقافي حر يقوم على الحوار والإبداع والإنتاج المعرفي.

3- تأصيل الهوية الثقافية: وهي من أهم المهام الثقافية للمفكر التربوي بعد العطاء الثقافي وديمقراطية الثقافة، ويتم ذلك من خلال تنمية مفاهيم المواطنة والانتماء والمسؤولية والواجب، والعناية باللغة كميكون رئيس للهوية، وأداة للتواصل

الإنساني وتعزيز الثقافة العربية. هذا فضلاً عن تعزيز الأمن الثقافي من خلال تنمية قيم الالتزام الخلقى والضبط الاجتماعي وتنمية الجوانب الإنسانية المتعددة من فكر وحس ووجدان.

ويرتبط تأصيل الهوية الثقافية بتأصيل ثقافة المقاومة، إذ يلعب المعلمون دوراً حيوياً في تطوير تراث ثقافة المقاومة من أجل مواجهة أساليب القهر والكبت والإرهاب والهيمنة.

والمقاومة من أجل الحرية ومقاومة الاستبداد وتسلب النظم الحاكمة، المقاومة من أجل تدعيم الفكر القومي والإسلامي، المقاومة من أجل بناء فلسفة القوة، فلسفة العلم والتقنية، المقاومة من أجل تغيير أساليب التربية، ومساعدة النشء على التحلي بأخلاق وقيم تساعدهم على مقاومة الانحرافات، المقاومة من أجل المشاركة الفعلية لجمهير الشعب في عملية اتخاذ القرار، العناية أكثر بتربية المرأة، فما أحوجنا لنساء مثيلات بالحنساء وعائشة رضي الله عنها، وأسماء أم عبد الله بن الزبير كرم الله وجهيها. فالمرأة عليها مسئولية كبيرة في إحياء روح المقاومة للفساد وحماية الوطن.

4- القضاء على آليات إعادة الإنتاج: للمثقف التربوي دور بارز ومهم في القضاء على عمليات وصور الهيمنة والتبعية الثقافية والفكرية، ومحاولات إعادة إنتاج الثقافة من جديد دون إبداع أو إنتاج حقيقي، فالإبداع العلمي للمفكر التربوي هو كسر للتبعية الفكرية وأشكال الهيمنة الثقافية، هذا فضلاً عن أن المثقف التربوي المبدع، لا يستأثر بالإبداع والتفرد وإنما يؤلف مدرسة مبدعة وخلاقة في التربية لا تسير على نهجه وإنما تأخذ منه القدرة على الإبداع وإنتاج الجديد، لتكون مدرسة أخرى جديدة مبدعة وخلاقة، وهكذا في سلسلة من الحلقات المبدعة التي لا نهاية لها .

ويكون الحصاد للمجتمع إذ يتقدم ويرتقى من خلال الفعل الثقافي المبدع والحر

الذي يسمو بمؤسسات المجتمع، ويقضى على كافة آليات التهميش والاستبعاد التي يتبعها الفاعل الغربي للقضاء على الثقافة العربية بكل أشكالها وأنماطها الدينية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية. والإبداع الحر لا يتأتى إلا من حوار حر وفعل حر، وجماعة حرة، ودولة متحررة من قيود الفردية والأنانية، وتشجع على تنمية الإطار الكلي الذي يجمع المجتمع بالسلطة وقادة الرأي في تآلف وانسجام حر، كلٌّ يبدع في مجاله، ولكن الهدف واحد، وهو التنمية من أجل التقدم والاستقرار وإغناء الحضارة العربية، وتكوين قومية عربية متآخية متعاونة لمواجهة تحديات العصر ومتطلباته.

ثانياً: الدور السياسي:

التربية منذ أقدم العصور عملية سياسية وطبقية في الأساس، كما أنها كانت دوماً تهدف إلى تثبيت واقع ما، أو تغيير هذا الواقع. فالجمهورية عند أفلاطون كانت تهدف إلى تثبيت واقع المجتمع العبودي لأن الناس خلقوا هكذا "أشراف" ومنهم أفلاطون، و"عبيد" يعملون ولا يصلحون إلا للعمل في الأرض، وطبقة ثالثة للحماية وهم الجنود، والأشراف يفكرون ويحكمون وهم قلة منتقاة للحكم والفكر والسيطرة، والجنود للحماية، والأقنان للعمل. وقد هدف "روسو" من كتابه (إميل) إلى تغيير واقع المجتمع الفرنسي الذي تحالفت فيه الكنيسة مع الإقطاع، وسيطر هذا التحالف على الجماهير المطحونة العاملة، وجاءت صيحة "روسو" بالعودة إلى الطبيعية وكل شيء حسن ما دام في يد الطبيعة. وكان يرى أن السبيل إلى إصلاح ما أفسده المجتمع يقوم على التربية والديمقراطية، وجاءت الفلسفة البراجماتية التي عمدت إلى تثبيت واقع هو ما يسمى (بالنمو التلقائي للإنسان)، إذ تتحكم في هذا الإنسان عوامل وراثية بيولوجية. والتربية من وجهة نظر البراجماتية عملية تحكمها الخبرة بالضرورة.

ونلاحظ أن الماركسية قامت لتغيير واقع؛ لأنها تعد العالم كله الطبيعي والاجتماعي والفكري في حالة دائمة من الحركة والنمو والتغيير، على اعتبار أننا نعيش عالم (اللاثوابت)، وحركة المجتمع تخضع لمجموعة من القوانين الوضعية تحكمها، وهى القوانين نفسها التى تحكم التربية. ونستنتج من هذا أن الطبقة المسيطرة ماديًا فى أى مجتمع هى نفسها الطبقة المسيطرة فى حقل بناء الإنسان، وبمعنى آخر تصبح هذه الطبقة مسيطرة على الفكر والتعليم فى المدرسة وفى الإعلام وفى أية أنشطة أخرى، وأخيرًا تصبح المدرسة بوصفها المؤسسة الرسمية للتعليم والتربية، تصبح طبقية بالضرورة.

وقد ظهرت فلسفات تربوية تهدف إلى التحرر السياسى، والديمقراطية والحوار الثقافى، كما جاءت نظرية باولو فريرى المفكر البرازيلى، وجاءت النظرية النقدية فى التربية التى نادى بالعقل الموضوعى التواصلى، وركزت على الإنسان بدلًا من ثقافة المادة التى دشتها قيم المجتمع المعاصر. ومن أبرز رواد المدرسة النقدية هابرماس - ماركيز. وقد برزت فلسفة عربية إسلامية تنادى بالحوار الثقافى، والحفاظ على هوية وكرامة المجتمعات الإسلامية العربية، خاصة بعد هجوم الغرب الشرس على الإسلام بوصفه دين إرهاب وتحلف، ومن أبرز روادها: محمد عمارة، ومحمد سليم العوا، ويوسف القرضاوى. كل هذه الفلسفات ووجهات النظر محرکها الأول هو واقع المجتمع الذى تنخرط فيه، إذ إن واقع هذا المجتمع أو ذاك محكوم بتاريخ هذا المجتمع، وتراثه الحضارى وأصوله الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية ومشكلات واقعه، وتحرره أو تبعيته، ومطامحه وآماله، وعليه تتباين فلسفات التربية وأهدافها فى كل مجتمع فى ضوء تثبيت هذا الواقع أو تغييره، والتغيير إما إصلاحيًا أو ثوريًا، وعليه يستحيل نقل فلسفة تربوية من مجتمع لآخر، لأنه يندر وجود مجتمعات متطابقة.

على هذا النحو: ثمة جملة من المتطلبات السياسية التى من المفترض أن يقوم بها التربويون من أجل عبور أزمة الهوية السياسية. ومن أبرز تلك المتطلبات:

1- تبنى فلسفة للإصلاح التربوى : إذا كان ثمة متطلبات ثقافية على التربويين الوفاء بها، ففي حقيقة الأمر أن تلك المتطلبات من الصعب تحقيقها بغير إصلاح تربوى، إذ يقف المثقف العربى اليوم أمام أنظمة تربوية متعددة وهياكل وسياسات تعليمية لم يكن قد سمع عنها فى السابق، مثل نظام الساعات المعتمدة، والتعليم المفتوح، والجامعات الخاصة، والدبلومات الأمريكية والإنجليزية، والجامعات الأمريكية والألمانية والفرنسية، ونظام الجودة والاعتماد. وكلها أنظمة دخيلة على الحقل التربوى تعكس ثقافات بينية من مجتمعات شتى ولم تتفق على فلسفة واحدة أو إطار عام تسير عليه، ولم تكن لها أهداف مشتركة، سوى الربح والإفادة المادية فحسب، ولهذا أصبح لكل جامعة أهدافها الخاصة بها، وسياستها التعليمية الخاصة بها، كما أصبح لكل مدرسة نظامها الخاص الذى يعبر من خلاله التلاميذ إلى الجامعة دون محاسبية مثلما يحدث فى النظام المعتاد للثانوية العامة.

وعلى هذا النحو يكون الهدف هو الكسب المادى من الطلاب على حساب الجودة والأهداف التعليمية التى من أهمها إعداد المواطن الحر المسئول. وأصبح مألوفاً أن نجد المجموع النهائى للطالب قد بلغ مائة فى المائة، بل يمكن أن يحصل على ما هو أكثر من ذلك، وهذا ظاهرياً يوحى بأن الطالب عبقرى وخارق، ولكن تأتى الصدمة الثقافية عندما يلتحق بالجامعة ويفشل فى سنوات الدراسة بالجامعة نتيجة لعمليات تزييف الوعى التى تمت أثناء مراحل التعليم الأولى. إلى متى سيستمر الحال هكذا؟ إلى متى يفيض علينا الغرب بنظريات وأنظمة وفلسفات تربوية ليست لها علاقة بواقع حالنا ونهرع نحن إلى الأخذ بها؟ إلى متى ستستنزف عقولنا، ويغيب وعينا، وتعجز عقولنا عن الخلق والإبداع؟ إلى متى يتدخل الآخر فى محتوى تعليمنا ومقرراتنا ومناهجنا، وأسلوب تدريسينا وتعليمنا؟ الواقع ينذر بالكثير من الخطر، ومستقبل أبناء الأمة العربية فى خطر إذا استمر الحال هكذا، وأصبحنا هدفاً للاستثمار والاستغلال وترويج الثقافات غير المواثية أو المواثية لثقافتنا.

من هنا فإن الأمر يصبح بحاجة إلى تجديد، والتجديد لا يأتي بغير إصلاح، وإعادة هيكلة لكافة الأنظمة التربوية، والاتفاق على فلسفة واضحة المعالم للإصلاح التربوي، تعمل من أجل خدمة فلسفة المجتمع العربي، وأهدافه. لهذا على الفكر التربوي أن يتبنى فلسفة هادفة للإصلاح التربوي ذات ملامح محددة، أهمها:

أ - ما المقصود بالإصلاح التربوي؟ هل هو تجديد أم تطوير أم إعادة هيكلة أم إعادة بناء كما كان الأمر في الاتحاد السوفيتي (البيروسترويكا) أم هو تحديث أم تنمية؟ ويرى البعض أن الإصلاح التربوي المقصود به هو التغيرات المقصودة التي أدخلت على المناهج ونظم التعليم.

ويمكن نقد هذا التعريف بأنه مقصور على عمليات التغيير التي تحدث في مناهج التعليم، دون الهدف من وراء هذه العمليات أو النتائج التي ترتبت على هذا التغيير.

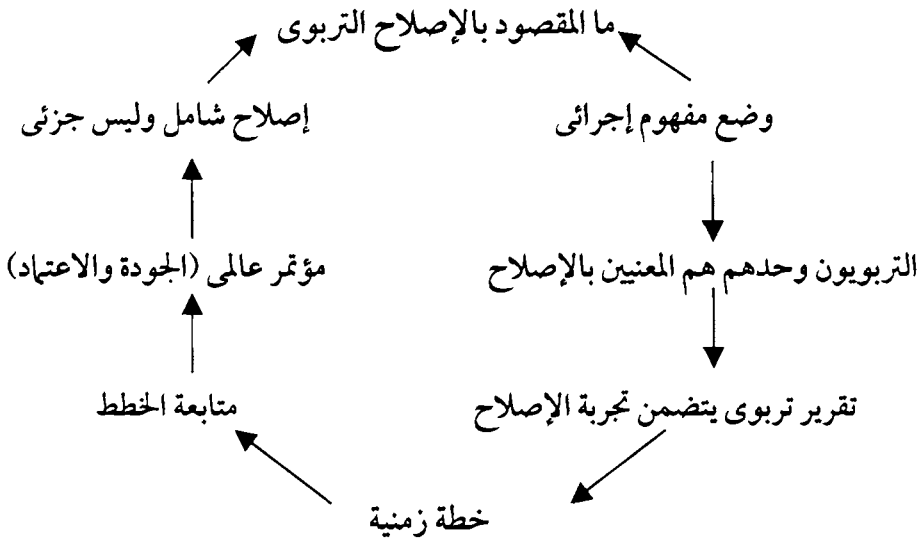
وهناك من يربط الإصلاح التربوي بعمليات التنمية الشاملة المستدامة، وعمليات التغيير الجذري لمؤسسات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولا يعترفون بالإصلاح الجزئي والوضعي والترقيعي، الذي يقتصر على مجال واحد دون بقية المجالات الأخرى. فالإصلاح الشامل هو إصلاح بنية مجتمعية تكون مؤسسة التربية إحداها وليس كلها. وتلك البنى الاجتماعية الأخرى تؤثر بشكل كبير في مؤسسات التربية وتتفاعل معها بطريق مباشر أو غير مباشر.

ب - الارتقاء إلى مفهوم إجرائي للإصلاح التربوي، وهذا لن يتم إلا من خلال الوقوف على الأهداف المرجوة من الإصلاح في مؤسسات التربية.

ج - تأكيد مفهوم الإصلاح الشامل وليس الجزئي .

د - الإصلاح التربوي، شأن التربويين، أما قطاعات المجتمع الأخرى، فهي جهات استشارية أو تمويلية فحسب وليست تنفيذية.

- هـ - وضع خطة زمنية للإصلاح، يتحقق فيها الأهداف المرجوة من الإصلاح.
 و- متابعة تنفيذ خطط الإصلاح وتقويمها واعتمادها تربويًا.
 ز- إعداد مؤتمر عالمي لتقويم واعتماد خطة الإصلاح التي تم تنفيذها.
 ح- توضيح رأى الخطاب السياسى والإعلامى فى عمليات الإصلاح التربوى التى تمت.
 ط- إعداد تقرير تربوى يتضمن تجربة الإصلاح وما أحدثته من إنجازات وتنمية، ومثال على ذلك تجربة اليابان والصين وماليزيا فى الإصلاح التربوى .
 وفيما يلي مخطط يوضح أهداف فلسفة الإصلاح التربوى:



شكل (1) مخطط يوضح أهداف فلسفة الإصلاح التربوي

2- الاتفاق على سياسة تعليمية تنطلق من سياسة المجتمع : عندما يتم وضع استراتيجية للإصلاح التربوى، يتم وضع سياسة تعليمية تركز على أهداف وفلسفة الإصلاح التربوى، ومن الصعوبة وضع سياسة المجتمع، ونظرتها إلى التعليم، ونظرة المجتمع إلى نظم ومؤسسات التعليم الرسمية وغير الرسمية

ورسم السياسة التعليمية لتتماشى مع سياسة المجتمع أمر له خطورته، وتبدو خطورة هذا التوجه من أنه يؤدي إلى عزل التعليم عن التربية السياسية أحياناً، وممارسة عمليات تزييف وعى التلاميذ أحياناً أخرى، وذلك من خلال أمرين:

- أولهما: أن هذه العملية تسلب الدور المرتقب للتعليم في تنمية الوعي والتشكيل السياسي للناشئين.

- وثانيهما: أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تفرغ العملية التعليمية من مضمونها السياسي، ويولد فراغاً سياسياً، لدى التلاميذ، كثيراً ما تصاحبه السلبية والانسحاب من المجتمع أو الاغتراب السياسي أو تكوين شخصيات مشوهة تعجز عن فهم المغزى الحقيقي للمستحدثات المعاصرة، ومن ثم فقد القدرة على التفاعل معها أو المشاركة فيها.

والحق أن التعليم إذا كان هو وسيلة السياسة وأداتها، فإن النتيجة قد لا تكون دائماً في صالح الأمة، فإذا ما كانت السياسة تعكس بالفعل المصالح المجتمعية وتعبر عن ممارسة ديمقراطية، فسوف نجد التعليم يسير في نفس الاتجاه، وبالتالي لا يقف عند مرحلة التنظير فحسب. والعكس يكون صحيحاً كما نرى في كل النظم التي عرفت القهر والاستبداد، منذ أيام أسبرطة ومروراً بتجارب عدة أشهرها التجربة النازية والتجربة الفاشية، وحالياً بعض الدول العربية والنامية، حيث يتمحور العمل السياسي حول شخصية الحاكم، والبعد الواحد في اتخاذ القرار وبالتالي التمنيظ و قتل الإبداع، ومن ثم الاغتراب والتبعية.

ويرى " كمال نجيب " أن المناخ غير الديمقراطي الذي يحكم الحياة السياسية في مصر يعوق ممارسة الفئات الجماهيرية المختلفة لنشاطها السياسي، في إطار أحزاب تعبر عن آرائها ومصالحها، وتعقد لها المؤتمرات والندوات. كما أن وسائل القهر والقمع بشتى ألوانها تعمل على الحيلولة دون إقدام الجماهير على الحوار والفعل السياسيين النشطين، ومن شأن هذا المناخ حرمان القطاعات الشعبية والفتوية

المختلفة من فرص تكوين وعيها السياسى، واغتيال الشروط الضرورية، لتكوين مواقف والتزامات أيديولوجية ناضجة.

ويصبح مبدأ (الخلاص الفردى) والحلول الشخصية هو المبدأ المهيمن في ظل هذا المناخ، ولقد دعمت أجهزة الدولة الأيديولوجية المختلفة هذا الاتجاه، مما أفضى إلى سلبية المواطنين وضعف فكرهم السياسى والقومى.

ويشير " كمال نجيب " إلى أهمية دور المدرسة في التنشئة السياسية وبث القيم السياسية في نفوس المواطنين، والدور الذى تلعبه عملية التنشئة في بناء التأييد الجماهيرى في نفوس الصغار، ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسى لنظام الحكم. وهذا كله لن يتحقق إلا من خلال فلسفة سياسية واضحة للتعليم، تنطلق من الإطار العام للمجتمع.

3- تأصيل مبدأ المواطنة في الأهداف العامة للتربية : عندما يتم الاتفاق على فلسفة للإصلاح التربوى ورسم السياسة التعليمية التى تنطلق من فلسفة المجتمع، يتم بناء على ذلك تأصيل بعض المبادئ التى تحدد الأهداف العامة من التربية، وأولى هذه المبادئ التى ينبغى تأصيلها هو مبدأ المواطنة كهدف للتربية السياسية، في كافة مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والتربوية.

وفي حقيقة الأمر، نجد أن أزمة الهوية هي أزمة مواطنة، نتيجة لعمليات التنميط والقولبة وفرض أنظمة غريبة وبرامج دخيلة على الثقافة العربية ونتيجة لتطور آليات وأدوات الاتصال المجتمعى التى جعلت المواطن العربى في صورته البسيطة وثقافته الأصيلة في مواجهة حقيقية وغير متكافئة مع الآخر، وبالتالي تنعكس عليه بشكل مباشر جميع آثارها ونواتجها، وتعمق أزمة الهوية لانبهار المواطن بالآخر، ومنجزاته الحضارية، وخطر تحول هذا الانبهار إلى قناعة واتباع وما يصاحبها من الانسلاخ عن الذات وغياب مفاهيم، من مثل المواطنة

والمسئولية والانتها، وقد يكون هذا مدعاة إلى تزييف الوعي الذى ينبثق عنه انتها زائف ضعيف غير حقيقى.

ويعد مفهوم المواطنة من المفاهيم ذات الصلة الوثيقة بنشأة الدولة البروقراطية، أو التنظيم الإدارى للدولة، إذ ينشأ المفهوم مع نشأة الجماعة السياسية والتكوين القومى لها.

وقد انعكست الظروف المجتمعية التى مر بها العالم من تحولات سياسية وانقلابات وأزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية على تماسك الجماعات السياسية ووحدتها الوطنية، خاصة فى الدول العربية التى عانت من بطش الاستعمار واستنفاد ثروات الشعوب، إذ لم يحتل الغرب الأرض ويستعمر الشعوب فقط، ولكنه انتهك الجماعات السياسية فى توحيدها وتكاملها، وقسم الأقطار والأقاليم وهاجمت حركات التحرير هذا الفعل الاستعمارى إلا أنها لم تلغ مشيئته فى التقسيمات الحاصلة منه.

وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على الجماعات التربوية كما انعكس من قبل على الجماعات السياسية، إذ عززت الآثار السلبية للمتغيرات المجتمعية من فشل جهود التوحيد، ومحاولات الإصلاح، إذ مثلما افتقدت مصر السير وفق فلسفة قومية كلية عامة، افتقدت بالمثل فلسفة تربوية عامة تستهدف تأصيل قيم المواطنة والانتها وتحمل المسئولية.

وقد تنامى مفهوم المواطنة فى الآونة الأخيرة فى المجتمع الدولى، خاصة مع سيطرة التكنولوجيا وثقافة التقانة على ثقافة الشعوب وأفقدتها هويتها فى بعض الأحيان، وكان نتيجة ذلك التحلل الأخلاقى والتفكك الأسرى، والتمرد والعنف والبطالة والجريمة والمخدرات، وانتشار نوع من التعصب الشديد الذى يتصف بالتفكير أحادى الاتجاه الذى لا يعبأ بالمتغيرات، ولا يقيم وزناً للاعتبارات العلمية الموجودة فى الحياة.

هذا مع العلم أن ثقافة التقانة إذ أصبحنا نأخذ بأسبابها وبأحدث وسائل وأساليب الاتصال، فعلينا أن نحرص ونؤكد على الضوابط التي تحمي جذورنا وتقاليدنا وقيمنا؛ لأن المجتمع العربي يتسم بقيم ومعتقدات وهوية مميزة وجذور تمتد إلى أعماق الماضي، ونحن لا نستطيع أن نغامر ونجازف كما حدث لبعض البلاد أو بعض الشعوب الأخرى، بفقدان هويتها، ومن ثم علينا أن نأخذ بأسباب التقدم والوصول بها إلى غايتها ومنتهاها، وعلى أن تعمق جذور الانتماء وأسس الحضارة وقيم التراث حتى لا نكون ضحية الموجة الثالثة أو ضحية للتكنولوجيا المتقدمة.

من هنا يقع على التربويين وواضعي المناهج دور لا يمكن إغفاله وهو:

أ- أن تؤكد المقررات الدراسية على علاقة الوطن بالمواطن، فالدولة كيان يمثل المواطن، ومن ثم فتعريف الدولة أمر لا بد أن يكون متضمناً في النصوص، كما أن موقع المواطن في تكوينها لا بد أن يبرز. ومن ناحية أخرى فإن تعريف الحكومة وكيفية تكوينها يجب أن تتضمنها المقررات حتى تتضح أمام التلميذ صورة كاملة عنها وعن دوره في تكوينها.

ب- من الضروري أن تعرض المقررات الدراسية الحقوق والواجبات بصورة متوازنة وألا يتم تفرغ الحقوق من مضمونها السياسي، ومن الضروري أن تعرض المقررات للحقوق في سياق المواطنة التي ترجمه إلى صورة حقوق سياسية في مقابل واجبات سياسية إلى درجة الإلحاح، فتهميش أو تجاهل الحقوق السياسية التي تمكن المواطن من المشاركة السياسية أمر يحتاج إلى مراجعة.

ج- التأكيد على أن أهم هدف للمواطنة هو وعى الذات بالجماعة التي تنتمي إليها، إذ 'ن المواطنة التزام، والالتزام قيمة، والمواطنة انتماء، والانتماء مسئولية، فالمواطنة مسئولية خلقية متعددة المرامي والأهداف.

د- من أجل هذا قام الباحثون التربويون بدراسة أثر تربية المواطنة لفهم كيف يصبح الشباب مواطنين فعالين، وقد أوجد هؤلاء الباحثون الأدوات،

والاستراتيجيات لدراسة المفهوم بشكل عام، وتوصلوا إلى أن المسؤولية الاجتماعية متكاملة، حيث تسمح لنا بالوعي بالاتجاهات التخصصية للمجالات الأخرى، ودراسة فهم ووعي الأفراد لعلاقتهم بالمجتمع، وفهم متضمنات التصرف الأخلاقي. بالإضافة إلى ذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تضع على عاتق المواطن افتراض الوعي على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إنها مسئولية متعددة الأبعاد، شاملة للوعي السياسى والسلوك الاجتماعى الإيجابى للمواطن، وذلك يتيح له إصدار الأحكام الأخلاقية والتصرف بناءً عليها.

والجدل المطروح الآن:

- هل تتطلب تربية المواطنة تدريباً من نوع خاص؟
 - هل يتطلب دعم المواطنة المسئولة التأكيد على دعم الاستقلال الشخصى؟
 - هل يتطلب دعم وتكريس الهوية المدنية أو التعليم المدنى التشاركى تعليم القيم والمبادئ السياسية المشتركة، فضلاً على دعم هويات قومية أو ثقافية معينة؟
- هذا الجدل الذى يفرض نفسه دائماً فى أذهان المثقفين والمفكرين ورجال التربية يطرح قضايا التربية للمواطنة، والتربية السياسية، وعلاقة المثقف بالسلطة، ودعائم المجتمع المدنى، وغيرها من القضايا التى تشغل رأى العام العالمى والمحلى التى تنادى بدورها بضرورة المسؤولية من أجل المواطنة الصحيحة والسليمة.

4- التنشئة السياسية عملية تربوية فى الأساس: مثلما كان تأصيل مبدأ المواطنة شأن مؤسسات التربية فى الأساس وليس حكراً على المؤسسات العسكرية والسياسية وحدها، فإن عمليات التنشئة السياسية بالمثل هى شأن تربوى، ولا يمكن إغفال هذه الحقيقة المهمة التى من خلالها يسعى الفكر التربوى إلى وضع المناهج والآليات التربوية وفقاً لها .

وأولى عمليات التنشئة السياسية تتم داخل الأسرة حين تطلب من الفرد أن يحترم قواعد الجماعة التى يوجد بها، وحين تطبق الأسرة أساليب الضبط

الاجتماعي، وقواعد التهذيب المختلفة في السنوات الأولى من عمر الطفل. وبالتالي فالأسرة هي الجماعة الأولية، والمؤسسة الأولى لتنشئة الطفل سياسياً، وتعيده على الاحترام: احترام الذات، واحترام المجتمع، وتغرس في نفسه مبدأ الكرامة الإنسانية التي هي جزء من كرامة الوطن الذي ينتمى إليه، وذلك من خلال أساليب التنشئة المختلفة المباشرة (المقصودة)، وغير المباشرة (بالصدفة). وترتبط عمليات التنشئة السياسية داخل الأسرة، بالقدرة على التواصل والاتصال بين أعضاء الأسرة، من خلال القدرة على الفعل واتخاذ القرار داخل الأسرة كجماعة أولية، هذا مع فرضية أساسية وهي شراكة جميع أعضاء الأسرة في اتخاذ القرار الجماعي، وإلا افتقد شرط التفاعل داخل الأسرة كتنظيم سياسى أولى، ويأتى الأبناء إلى المدرسة محملون ببعض القيم السياسية التي تكرسها الأسرة فيهم كمبادئ أولية، تتخذ شكل التنظيم المنهجي العلمى داخل المدرسة لتكون نسقاً يتفق وثقافة المجتمع .

على هذا النحو إذا اتفقت أهداف الأسرة في التنشئة السياسية مع أهداف المدرسة؛ تأتى النتيجة في صالح المجتمع والسياق المجتمعي المحيط. أما إذا لم تتحقق الأهداف السياسية المعلنة المنوط بالمدرسة بتحقيقها، أو تعارضت مع الأهداف الخفية غير المعلنة التي يكرسها المجتمع في نفوس النشء، لإعادة بناء ثقافة المجتمع من جديد، وإيثار (ثقافة الصمت)، ينشأ الصراع السياسى بين الأسرة والمدرسة، وبين الأسرة والمجتمع، وتنشأ جماعات تأخذ شكل التنظيم السياسى لمقاومة عمليات التنميط والقولبة السياسية، ومقاومة ثقافة الفساد والتبعية وثقافة البعد الواحد.

5- التربية للتخطيط والتنفيذ واتخاذ القرار: تسهم عملية التنشئة السياسية السليمة في تعويد الأبناء على اتخاذ القرار، والسعى إلى تنفيذه من خلال القنوات الشرعية التي تساهم في حل المشكلات التي تقع في نطاق الحياة اليومية.

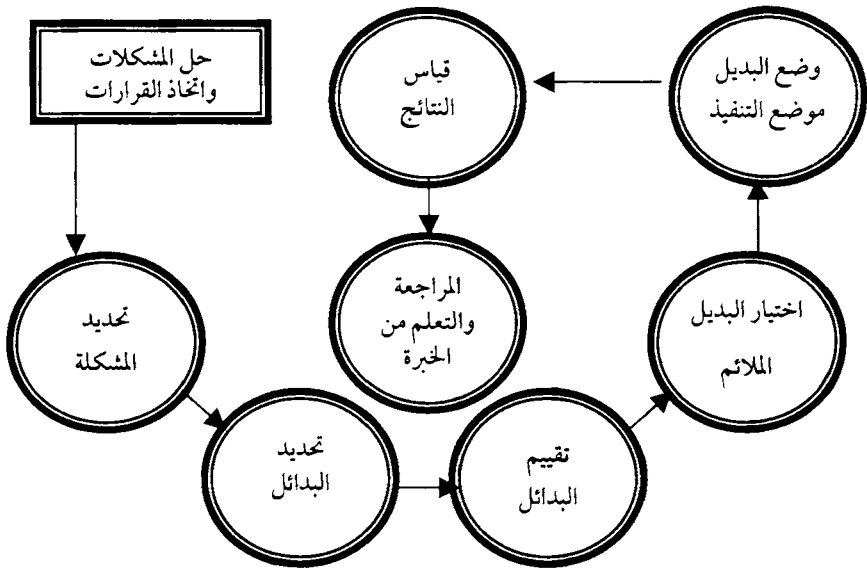
ويعرف (القرار) بأنه اختيار أو تصرف معين يتم التوصل إليه بعد دراسة مستفيضة للموقف أو المشكلة محل البحث. أما (اتخاذ القرار) فيشير إلى دراسة

وتحديد واختيار البدائل الملائمة لحل المشكلات، ويعنى هذا أن هناك دائماً خيارات أمام متخذ القرار عليه التفكير فيها واختيار أفضلها عند حل المشكلة أو الموقف محل الدراسة.

ويتكون نموذج اتخاذ القرارات وحل المشكلات من عدد من الخطوات المتتابعة والمنطقية التي يؤدي اتباعها إلى حل المشكلة. وهذه الخطوات هي:

- 1- تحديد المشكلة.
- 2- تحديد البدائل الملائمة لحل المشكلة.
- 3- تقييم البدائل.
- 4- اختيار البديل المناسب لحل المشكلة.
- 5- وضع البدائل (الحل) موضع التنفيذ.
- 6- المتابعة وقياس النتائج.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



شكل (2) اتخاذ القرارات وحل المشكلات

ويقوم فن اتخاذ القرارات الصائبة على عدة أساليب، أهمها:

العصف الذهني، وتمثيل الأدوار، وبلورة الأفكار، ومشاركة الآخرين في القيم والحقائق، واستخدام الأسلوب الاستقرائي لدراسة علاقات السبب والنتيجة، واستخدام التحليل والتصور للوصول إلى حلول، وتحليل المهام، والتخطيط الخلفي (من الخلف إلى الأمام) واختيار حل وحيد للمشكلة، وتداعى المعانى عن طريق الكلمات، وتبنى وجهات نظر الآخرين.

6- الاستقلال الثقافى لمؤسسات التربية استقلال سياسى فى الأساس : ترتبط عملية اتخاذ القرارات وحل المشكلات بالاستقلال السياسى، الذى يستند إلى حرية الاختيار بين البدائل المفترضة لحل المشكلات، ويرتبط الاستقلال السياسى بالاستقلال الثقافى، إذ يقوم الاستقلال السياسى على مبادئ ومقومات لا يوفرها إلا السياق الثقافى المحيط فى المجتمع .

والتربية كمؤسسة ثقافية هى التى تؤسس للاستقلال السياسى أو تسلبه، وهذا وفقاً لنمط التربية داخل مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، وما تركزه من سياق ثقافى محيط .

وقد يكون للتربية والتعليم دور مهم فى تغييب الوعى السياسى، إذ تشير الكتابات العلمية التى تمت خلال الربع الأخير من القرن العشرين إلى قلة الاهتمام اللازم بالارتفاع بالمستوى الثقافى والسياسى للمتعلمين، وتسييس التعليم على النحو الذى يكرس أوضاعاً داخلية فيما أتىح من دراسات، إذ يشير " محسن خضر " إلى أن المدرسة تعنى بتكريس وإبقاء الوضع السياسى القائم، عن طريق تلقين القيم والاتجاهات السياسية المقبولة فى المجتمع .

وأكد "عبد الباسط عبد المعطى" فى دراسة له عن مقرر القراءة لتلاميذ الصف السادس الابتدائى، أن التعليم يسهم فى إقامة الحواجز بين التلاميذ وبين إدراك

واقعهم كما هو، ويسعى إلى تفسير الواقع المعيش تفسيرًا غير حقيقى ومن ثم يسهم في تزييف وعى التلاميذ، وإعادة إنتاج أبعاد الواقع الاجتماعى. والسبب كما يراه أن التعليم المصرى جاءت ولادته مشوهة على يد الاستعمار الإنجليزى، الذى صاغ نظامه، أو على الأقل أثر في صياغاته؛ حتى تتناغم مخرجاته مع مصالحه في إحكام السيطرة على المجتمع، وانعكس تشوّهه على دوره في صناعة الوعى الزائف.

من أجل هذا يرى " سعيد إسماعيل على " أهمية الدور السياسى للتربية بكافة مؤسساتها في تنمية وتكريس الوعى بأبعاد الخطر، وواجبات المواطن من أجل مجابهة الخطر، والحصول على الاستقلال السياسى من خلال التحرر الثقافى من التبعية وعمليات تغييب الوعى، وتهميش الرأى، وطمس الهوية والثقافة العربية.

وهذا يتطلب العمل الدؤوب على تطوير التعليم في إطار خريطة شاملة لتطوير بنية المجتمع العربى ككل. ذلك أن التجربة أثبتت، في كثير من الأحيان والعديد من الأقطار، أن الاهتمام بتطوير التعليم ككل أو الاقتصاد على أحد جوانبه بمعزل عن الرؤية الأوسع لتطوير المجتمع تبوء بالفشل غالبًا، نظرًا لتعارض السياسة التعليمية المستهدفة مع السياسة العامة للمجتمع التقليدى. إذ إن تطوير التعليم لتكوين الوعى السياسى لا يمكن أن يثمر ما لم يتم في إطار خريطة واسعة لتطوير البنى السياسية للمجتمعات العربية بحيث تفسح مساحات أوسع للحريات واتباع النهج الديمقراطى في الحكم، والمشاركة السياسية الفاعلة في بناء الوطن.

ثالثًا: الدور الاجتماعى:

يتجدد الدور الاجتماعى للفكر التربوى من الدور الثقافى والسياسى الذى يقوم به، إذ يمارس الفكر التربوى ورجل التربية مسؤوليات اجتماعية تتعلق بالتنشئة الاجتماعية والتنشئة الثقافية والتنشئة السياسية. ويستند الفكر التربوى إلى الرصيد الثقافى والخبرى والسياق السياسى والاجتماعى والتاريخى لحركة الجماعات والأفراد

في إحداث التنمية الاجتماعية لدى الأبناء والطلاب ورجل الشارع والمثقف والنخبة السياسية.

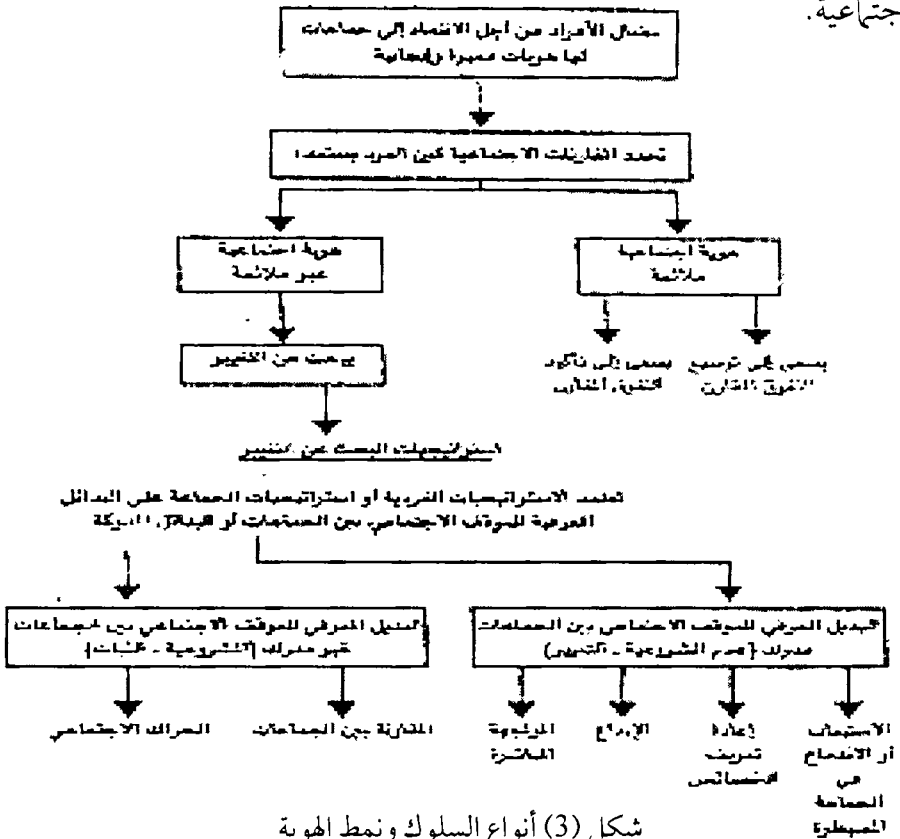
في هذا الصدد، لا يمكن الحديث عن هوية ثقافية، أو هوية سياسية دون الحديث عن هوية اجتماعية، بل إن الهوية الاجتماعية هي حصاد للهويتين الثقافية والسياسية، وبمعنى أدق: لا يمكن الحديث عن الاستقلال الثقافي والحوار الثقافي وديمقراطية التعليم، ونمو الفكر القومي، وبناء المواطنة والمسؤولية والانتماء بغير تأصيل ذات اجتماعية وفاعلة، تمارس دورًا اجتماعيًا تحقق به هويتها الثقافية والسياسية .

من هنا، كان على الفكر التربوي أن يجسد الهوية الاجتماعية في عمليات التنشئة الاجتماعية من خلال:

- 1- فهم طبيعة الدور الاجتماعى .
- 2- تكريس المسؤولية الاجتماعية.
- 3- الدعوة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
- 4- التأكيد على تأصيل مفهوم الإبداع الجماعى بدلاً من الإبداع الفردى.
- 5- التأكيد على ضرورة النهوض بالأسرة كنوانة أولى للتنشئة الاجتماعية.
- 6- تعظيم دور المجتمع المدنى.

[1] فهم طبيعة الدور الاجتماعى: تختلف طبيعة الدور الاجتماعى عن بقية الأدوار الأخرى، فى أن الهدف هو الوقوف على مبادئ مشتركة ونظرية واحدة، هى التى تشكل هوية الجماعة. وعلى ضوء ذلك بدأت نظرية الهوية الاجتماعية كمحاولة لتفسير أوجه التمييز والصراع بين الجماعات، وذلك من خلال نموذج الجماعات التجريبية المصغر The menimal Groupparadigm الذى ابتكره (ناجيفل) Najifl وزملاؤه عام 1971، ووجد أن التوحد مع الجماعة، والاتلاف بها، يجعل درجة الصلة أكبر والتحيز أعظم لأعضاء الجماعة الداخلية أكثر من أعضاء الجماعة الخارجية.

وقد أحدث أيضًا (جون تيرنر) تقدمًا نظريًا مهمًا في بداية النصف الأول من الثمانينات، عندما أشار إلى نظرية (تصنيف الذات) Self- Categorization Theory التي طورها في نظرية الهوية الاجتماعية، ويعتقد (تيرنر) أن نظرية (تصنيف الذات) تمدنا بفهم أكثر لنقل الأفراد على متصل (ناجفيل) (بين الأفراد وبين الجماعات)، فقد افترض أن مفهوم الفرد لذاته يمكن أن يعرف على مدى المتصل من تعريف الذات في سياق من الهوية الشخصية، إلى تعريفها في سياق من الهوية الاجتماعية. وهذا يعني أن السلوك الذي يحدث بين الأفراد يكون مرتبطًا ببروز الهوية الشخصية، والسلوك الذي يحدث بين جماعات يكون مرتبطًا ببروز الهوية الاجتماعية.



شكل (3) أنواع السلوك ونمط الهوية

ومما يبعث على الاعتزاز حقاً تأكيد التربية الإسلامية أهمية المشاركة الاجتماعية وتدعيم الهوية الاجتماعية والقومية، وفي ذلك يشير "سعيد إسماعيل على" إلى أهمية تدعيم الهوية القومية، وتعزيز القسَمات المشتركة، وتأكيد الهوية الإسلامية، واللغة العربية كركيزة للحفاظ على الهوية العربية، والترابط الاجتماعي.

والتركيز على الهوية الإسلامية يعد أعمق وأكثر أثراً لتكريس الهوية الاجتماعية، ذلك أن التربية الإسلامية ساهمت في ائتلاف الكثرة وتوحيدهم على مرجعية دينية واحدة، فنشأت الهوية الاجتماعية، وتحدد الدور الاجتماعي تلقائياً من غير ترتيب أو تحديد لمقومات الهوية، ومن ثم صار الهدف واحداً وهو الوحدة من أجل الاستقرار والسعادة الإنسانية وطاعة الله وطلب العون والمغفرة في الدنيا والآخرة.

وعلى ضوء التحليل السابق، يمكن القول إن تربية الهوية الاجتماعية، وفهم طبيعة الدور الاجتماعي يقوم على ثلاث نقاط أساسية، وهي:

- أ - التربية على الهوية الاجتماعية: حيث التأكيد على الذات الاجتماعية والكرامة الإنسانية.
- ب - التربية بالهوية الاجتماعية: حيث القدرة على الإبداع الجماعي وإبراز الذاتية وسط الجماعات الأخرى المختلفة السياق والأيدولوجيا.
- ج - التربية للهوية الاجتماعية: وفيها تأصيل لعمليات التنشئة الاجتماعية التي يجب أن تركز على غرس المقومات والركائز الاجتماعية والأخلاقية التي تنهض بها أمة تريد أن تصل إلى التقدم الإنساني دون المساس بهويتها أو كرامتها الإنسانية.

[2] تكريس المسؤولية الاجتماعية: تقع المسؤولية الاجتماعية على كاهل أهل الفكر التربوي بعد فهم متعمق لطبيعة الدور الاجتماعي الذي سيقومون به لغرس الهوية الاجتماعية. ومن ثم يكرس الفكر التربوي مفهوم الشراكة والانتماء

والمسئولية الاجتماعية، وتعنى المسئولية الاجتماعية الوعى بالآخرين من خلال استحالة الفعل (أوجد) إلى الفعل (يوجد)، وهذا كله بفعل الجماعة عندما تذوب الذات فى المجموع وتستقى منه أفكارها وأيديولوجياتها، فتصير الأخيرة لا تعارض بينها وبين أيديولوجية الجماعة.

والسؤال: ما المصادر الدافعة للمسئولية الاجتماعية؟

إن المسئولية الاجتماعية لا تنشأ من شعور الشخص بالفاعلية والاقترار للممارسة العمل الجماعى أو الفعل الذى ترغب فيه الجماعة، وإنما تنشأ من مصادر أعمق بكثير، أهمها: توافق الذات مع أخلاقيات الشخص من ناحية، وأخلاقيات المجتمع والآخرين الذين يتعامل معهم من ناحية أخرى، وأن يشعر المرء أنه يشارك فى عمل أكبر مما كان يعمل لذاته وحدها. وهذا يستلزم من المرء تدعيم مفاهيم لا بد منها كركيزة أساسية فى بناء الشخصية الاجتماعية مثل الثقة والالتزام واحترام إمكانات وقدرات الآخرين، وتغطية ملمة بالبيئة الاجتماعية والسياسية التى يعيش فيها ويعمل بها، ويتواصل فيها مع الآخرين.

من هنا توجد أربعة مصادر أساسية قد تكون مسئولة بشكل كبير فى تحريك دافعية الإنسان نحو المسئولية الاجتماعية:

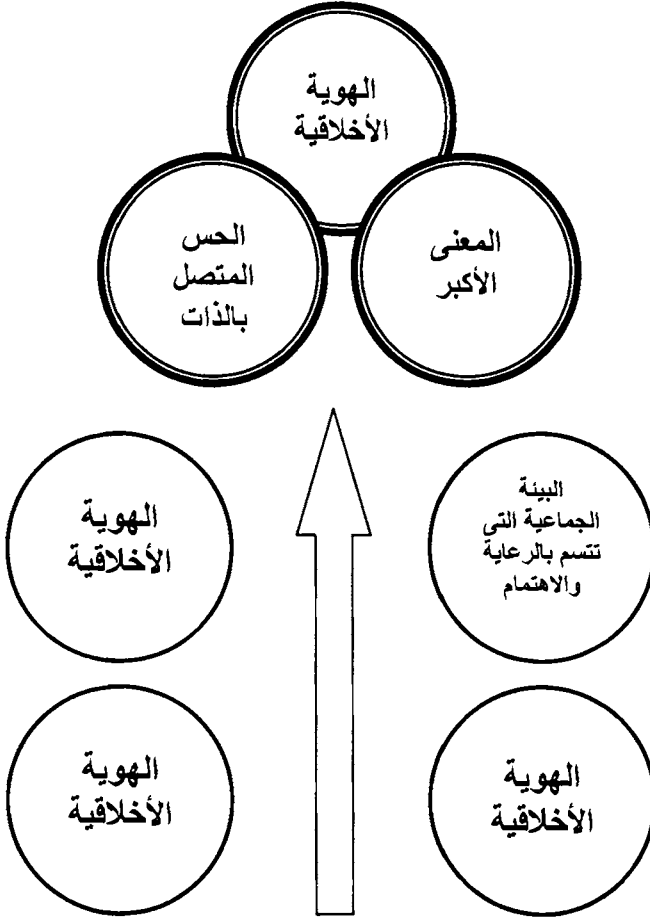
1- بيئة مغذية تتسم بالرعاية والاهتمام خاصة داخل الأسرة، ويكون التعقل هو النمط السائد فيها، وتكون علاقات الدفء والاهتمام الإنسانى المشترك هى الحافز الدائم لها.

2- قدوة نموذجية تنتظم أنماط السلوك الاجتماعى ممثلة فى الآباء والمعلمين أو البالغين وجماعة الأفراد.

3- تنمية مهارات تكوين الرأى والتى تسمح للأطفال بدخول عالم الآخر والتوحد مع ضحايا الظلم.

4- المواجهة العقلية مع أنواع الظلم، وتنمية أساليب وطرق فعالة لتناول مواقف الصراع .

والشكل التالى يوضح هذه العوامل الأربعة للدافعية:



شكل (4) (الدوافع - العوامل الدافعية)

وقد اهتم "حسين طاحون" بتنمية الجانب الخلقى الاجتماعى فى شخصية المسلم، لذلك يتناول بالتجريب الأوساط الميسرة لنمو المسئولية الاجتماعية ومنها

الأسرة والمدرسة والمسجد والمعلم والجماعة التربوية، وكذلك مدى ملاءمة هذه الأوساط وتهيئتها لجعل الطالب يتحمل المسؤولية. كما تحدث الباحث عن الأصول العامة التي يجب أن تراعى عند إحداث التنمية للمسئولية الاجتماعية، وكذلك عن العمليات المستخدمة لإحداث هذه التنمية، وانتهى إلى أن المسؤولية الاجتماعية مطلب أساسى فى مجتمعاتنا الإسلامية، والتربية منوطة بتنميتها بعد أن اتجهت تدريجيًا إلى الحياد الأخلاقى والاجتماعى تمشيًا مع الضغوط الخافية والفعالة التى أثرت فى الفكر التربوى العربى الحديث.

[3] تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص: على الرغم من المناذاة المستمرة بالتكافؤ الاجتماعى، وتكافؤ الفرص الدراسية، وعلى الرغم من حركات التوسع فى التعليم ورفع راية ديمقراطية التعليم منذ التسعينيات، إلا أن الشواهد والدراسات لازالت تشير إلى اللاتجانس الاجتماعى، واللاتكافؤ فى الفرص الدراسية. وتزداد حالة اللاتكافؤ فى الفرص التعليمية فى حالة الاصطفاء المدرسى التى تميز بين الفئات الاجتماعية على أساس الثروة أو الملكية أو المكانة أو الاعتبارات الشخصية .

ويمكن أن نلاحظ أيديولوجية الاصطفاء المدرسى من خلال التعامل اليومى للمعلمين مع تلاميذهم فى الصف إذ يصطفى المعلم أبناء الطبقات العليا مستبعدًا أبناء الفئات الدنيا، بسبب عدم إدراكه لطبيعة النظام التربوى وعلاقته بنظام الطبقات الاجتماعية .

كما أن طرق التعليم يمكن أن تكون أيضًا ذات طبيعة نخبوية، ولاسيما فى التوازن الذى يجريه المعلم بين ما هو مادى وما هو شكلى، وبين المحسوس والمجرد، لذلك يهتم المعلم بطرق التدريس التى تنطلق من المجرى نحو التطبيق لأنها تتناسب أكثر مع الفئات الاجتماعية الوسطى والعليا الذين اعتادوا على التعليم، وهذا فضلًا عن نظم التقويم والامتحانات التى تعد للصفوة ومصالح أبنائهم، وبعيدًا عن

مصالح وميول أبناء الطبقات الدنيا، وتظهر أيضًا معالم غيبة العدالة الاجتماعية في مدارس اللغات بدءًا من الحضانة إلى الثانوية العامة لتعلم بغير اللغة القومية، ذلك أن توجه السادة الجدد ليس إلى مصر العربية الإسلامية، وإنما إلى مصر جديدة تسير في أحيان كثيرة مع التوجهات الإسرائيلية الأمريكية، وفقًا لما يدل عليه جدول المعونات التي تدفعها الولايات المتحدة للدول الصديقة والمتعاونة، فتقطع الروابط بين آلاف من شباب مصر بالأصول الثقافية العربية والإسلامية، وتتحول الحمل والأساليب التعبيرية إلى أغاز تحتاج إلى مَنْ يفك رموزها، وفي نفس الوقت تدعم وتعزز الروابط التي تصلهم بثقافة القوة العالمية المهيمنة.

والخلل يتضح أيضًا في المدارس الحكومية من مظاهر تمييز كبيرة، إذ تحولت مئات المدارس الحكومية إلى مجرد (مأوى) يريح الآباء والأمهات من أبنائهم جزءًا من اليوم إلى أن يعودوا من أعمالهم، أما التعليم نفسه فقد أصبحت له سوق في البيوت والمراكز ليعمل من الغروب حتى الشروق.

أما عن التعليم الفنى فالمأساة حقيقية، إذ لا يحظى بربع الاهتمام الذى يحظى به التعليم الثانوى العام، وتمر امتحاناته خاصة سنواته الأخيرة (الدبلومات) فى صمت مخز، لا تحظى باهتمامات أجهزة الإعلام وتصريحات المسؤولين، ذلك لأن جمهور هذا التعليم من أبناء الفقراء الذين لم يستطع أهلهم توفير مصدر إنفاق للدروس الخاصة التى يحتاجون إليها، أو لأن الظروف المعيشية خانقة لا تتيح لهم فرص التحصيل والاستيعاب، أو لأن الظروف تفرض عليهم الحصول على دبلوم فنى كى يتيح لهم فرصة سريعة للعمل الذى تنتظره الأسرة بفاغ الصبر.

كما انتشرت المعاهد الأزهرية بسرعة كبيرة فى الآونة الأخيرة؛ ليرتادها فى الغالب أبناء الفقراء، وظهر ما يسمى (بالمعاهد النموذجية) لتقدم تعليمًا لبعض المواد باللغة الأجنبية تحت مظلة الأزهر الشريف .

وبصفة عامة فالتعليم أصبح أداة لتعزيز مواقع الفقر وتدعيم مواقع الغنى، بعد أن كان ركيزة للتقدم والتطور والحراك الاجتماعى.

والفكر التربوي له دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، من خلال تأكيده على المسؤولية الاجتماعية. فما حدث من تخلف ومعاناة وفقير وتمييز وعنف ثقافي مسئوليتنا نحن، لأننا منذ البداية ذهبنا إلى البديل الأسهل والتبعية الفكرية والثقافية، ركنا إلى اللاعمل، واللاتعاون واللامصداقية، والتراخي والتهاون في أداء الواجب، وقول الصدق والشفافية. ركنا إلى السلبية والتساهل والاستهلاك، فضعفت نفوسنا، وقلت حيلتنا في الدفاع عن حقوقنا والتعبير عن ضمائرنا، وفقدنا الضمير الجمعي المعبر بصوت الحق. فقدنا المرجعية الدينية والأخلاقية فتهاوينا، وتخلينا عن كرامتنا في سبيل إحلال قيم وثقافات غزت عالمنا، واغتربت ثقافتنا وذابت مع الثقافات الجديدة بفعل إرادة خارجية من أهم أهدافها طمس معالم الهوية في المجتمعات العربية من أجل التسلط والاستعمال الثقافي والأيدولوجي قبل السياسي والحربي.

والتربية الإسلامية هي الفاعل الرئيس في التكوين الخلقى السليم والتكوين الفكري والحسي الاجتماعي، فمهمة التربية الإسلامية هي العدالة بغير تمييز بين قوى أو ضعيف إلا بالتقوى والعمل الصالح، والتضامن بين المسلمين على جميع الأصعدة من خلال إقامة علاقات اجتماعية يطبعها التعاون والتناغم والتكامل والتوازن تمثيلاً مع الآية الكريمة ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

واعتباراً لذلك، كان دور الفكر التربوي الإسلامي هو المساهمة في تكوين مجتمع إسلامي أصيل يعرف كيف يستفيد من التطورات التقنية والفكرية التي يشهدها العصر الحالى دون أن يفرط في تحسين نمط عيش الشعوب الإسلامية وملاءمة مؤسساتها وتغيير سلوكها الاجتماعي بشكل يتفق ومتطلبات العصر دون التفریط طبعاً في الخصوصيات الإسلامية للأمة.

[4] تأصيل مفهوم الإبداع الجماعي مع الإبداع الفردي: عندما نتحدث عن عدالة اجتماعية وتكافؤ فرص، نعى بذلك إتاحة الفرصة لإطلاق إبداعات الأفراد وطاقاتهم العلمية والأدبية والفنية، دون تزييف وعى أو مراعاة للمصالح

الخاصة أو الشخصية، ويتم ذلك من خلال التشجيع على الإبداع الجماعي، كنواة أساسية للتنمية الشاملة، بدلاً من التركيز على الإبداع الفردي التنافسي، وهذا لا يقضى على التنافس الفردي، بل يفسح المجال للتنافس والتميز في إطار الجماعة، وذلك من خلال النقد والتوجيه والاستفادة من آراء الغير دون الاستئثار بالرأى أو المبالغة في التأييد.

والشرط الأول للإبداع، هو امتلاك الإرادة الحرة القادرة على النقد والتجاوز ومن ثم الإبداع، وأن تستثير قوى التنوير فينا التى تمكننا أن ننظر إلى الأمور نظرة نقدية عقلانية، وأن نضع كل شيء موضع تساؤل ونقاش وحوار، وننظر إلى دوافعنا دون خوف أو رهبة، ووضع الوافد والموروث معاً تحت شروط التفكير العقلانى. فالتنوير هو دراسة عقلانية لأحلامنا المنطلقة نحو المستقبل، وهو تنمية لوعى الناس وأخلاقياتهم وإطلاق لطموحاتهم وقواهم نحو نهضة مشودة. والتنوير هو استلهام روح التقدم دون نقل، أى هو حركة نقد عقلانية ومبدعة تسعى إلى اكتشاف الروح الكامنة خلف كل تقدم، إذ يعنى إطلاق طاقات الإبداع والعمل، وتعبئة الجهود تجاه خطوط وموجهات العمل المستقبلية فى سبيل تحقيق العدل والحرية والتنمية فى مجتمع ديمقراطى حر.

[5] النهوض بالأسرة كنواة أساسية للتنشئة الاجتماعية: تُعد الأسرة النواة الأولى لعملية التنشئة الاجتماعية، وهى التى تؤصل للعدالة وتكافؤ الفرص والإبداع والنقد. وتتعدد مشكلات الأسرة فى السياق الحضارى، ذلك السياق الذى تعتره الكثير من العناصر المتضادة والمتناقضة .

وفى مجتمعنا المصرى، ومنذ عام 1970 وإعلان سياسات الانفتاح الاقتصادى والسياسى، تأتى سلع الاستهلاك من خلال قناة الاقتصاد، وتنتشر قيم الليبرالية فى المجال السياسى. بيد أن الدخول محدودة وعاجزة عن ملاحقة توجهات الاستهلاك التى انتشرت فى المجتمع، والإطار السياسى لا يستطيع هضم كل القيم الليبرالية،

وهنا من المحتمل أن تحدث مشكلة، وبالتالي فإن السياق الحضارى وما تموج فيه من تيارات أصبح سياقًا مشكلًا. ومن أهم العوامل التى تؤثر على بنية الأسرة واستمراريتها ضغوط المجتمع المادية، التفسخ الاجتماعى، صعوبة تحديد الدور، غياب المرجعية الدينية والتربية الأسرية القائمة على المناقشات الأخلاقية وما تتضمنها من خبرات ومواقف مربية. ولأهمية الأسرة فى تنشئة الأفراد نجد أن الإسلام اهتم بها ورعاها بحسن التوجيه لتقوم عليها الأمة الواحدة.

ومن هنا فإن من واجب الأسرة المسلمة أن تغرس فى نفوس أبنائها العقيدة السليمة وتربيتهم فى جو من الإيمان الصحيح، مما يدفعهم إلى طاعة الله ومراقبته فى السر والعلن والاستقامة على مكارم الأخلاق لتحقيق السعادة لهم فى الدنيا والآخرة.

وقد تناولت كثير من الدراسات الإطار الأسرى وتأثيره فى الشخصية، ونوع العلاقة التى يتلقاها الأبناء، وتأثيرها فى سلوكهم، منها على سبيل المثال دراسة (بولدين) عن أثر كل من الأسرة الأوتوقراطية والأسرة الديمقراطية، ففى حين يكون أبناء الثانية موجهين مُبدعين يتصف أبناء الأولى بعكس ذلك.

وغنى عن البيان أن العنف الذى يمارس فى الأسرة يأخذ أبعادًا اجتماعية تتجاوز حدود ما هو قائم أو سائد فى الأسرة عينها، فالأسرة لا تلبى احتياجات الكبار فى المحافظة على سلطتهم فحسب، ولكنها تلبى أيضًا احتياجات أرباب المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وعلى هذا الأساس تتم عملية إعادة إنتاج القهر والتسلط والعبودية فى المجتمع بصورة واضحة.

من هنا يأتى دور المفكر التربوى فى رَأب الصدع والتخلص من آليات إعادة الإنتاج والاستعباد التى قتلت روح الإبداع والتنافس والحرية والنقد، وأرست دعائم الخوف والقهر والتسلط والتبعية، وتكريس الصمت والأسطورة، والنكوص إلى الماضى، وتعطيل طاقات الإنسان المبدعة.

ومن ثم فالفكر التربوي لا بد أن يسعى إلى حقن الأسرة على عدم التخلي عن دورها في تنشئة الأبناء نفسياً واجتماعياً وخلقياً ودينياً، وأن تعود أبناءها على الحوار والنقد والتنمية الثقافية في المجال الأسرى وخارجه من خلال تشكيل الذاتية الموسوعية في كافة المجالات.

وهذا أمر لا تؤديه المدرسة أو المؤسسات التربوية الأخرى، إذا لم تكن النواة الحقيقية والبذور الأولى والوعى الحقيقي داخل الأسرة، حيث التنشئة الاجتماعية والخلقية والدينية.

[6] تعظيم دور المجتمع المدني: حظيت مسألة مساهمة المنظمات غير الحكومية في الحكومة باهتمام كبير من قبل الباحثين والممارسين وصانعي القرار. وقد عكس الحوار حول هذه المسألة اهتماماً متزايداً بأسلوب التعامل مع التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي اقتضتها العولمة. وقد كان ينظر بالتفاؤل إلى المنظمات غير الحكومية على أنها العلاج الحاسم لكافة الأمراض، بدءاً من التخلف إلى غياب الديمقراطية. وعند منتصف التسعينيات أخذت حركة المنظمات غير الحكومية في التراجع، ووصفت في كثير من الكتابات العربية والغربية على حد سواء بأنها منظمات نخبوية يشوبها الفساد ولا تلتزم بالمساءلة، وأنها تعتمد على التمويل الغربي وتروج للبرامج الغربية، واعتبرت على أقل تقدير غير فعالة وعاجزة عن القيام بالمهام الكبيرة التي أوكلت إليها في بداية التسعينيات. والمنظمات غير الحكومية بدأت تندمج مع المجتمع المدني من أجل تعزيزه، والمشاركة بفعالية في الحكومة الديمقراطية، على أن يكون الهدف هو تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة والقوة التنظيمية والفعالية، ومن ثم فإن المنظمات غير الحكومية لا تشكل العنصر الوحيد للمجتمع المدني، كما لا يجوز استبعادها من المجتمع المدني عندما تتعارض أهدافها مع مصالح الدولة القومية.

رابعًا: الدور الأخلاقي:

يحتل الفكر التربوي بالعديد من القضايا والإشكاليات التي يقف الثقات وعلماء الاجتماع والسياسة أمامها عاجزين عن إيجاد حلول مناسبة لها أو بدائل لعلاجها.

وتشكل مثل تلك القضايا معضلات أخلاقية تؤثر في الهوية الثقافية، وتسهم في تبدل القيم الأخلاقية وتحولها في الاتجاه المغاير لقيم وثقافة المجتمع الإنساني، مثل قضايا الأمانة والاعتراب والمسؤولية وتبدل القيم والانحراف. وفي هذا الصدد يجتهد الفكر التربوي في معالجة تلك المعضلات الأخلاقية قبل تفاقمها وتداخلها في قيم المجتمع الأصلية من خلال:

- 1- وضع ميثاق أخلاقي للفكر التربوي .
- 2- الموازنة بين الفكر الأخلاقي والفكر التربوي .
- 3- تجديد مباحث الأخلاق .
- 4- التركيز على الأخلاق العملية .
- 5- توأمة العلم والأخلاق .

(1) وضع ميثاق أخلاقي للفكر التربوي: قبل أن نطالب المفكر التربوي بممارسة مهامه الأخلاقية، من الضروري وضع ميثاق شرف للفكر التربوي يحمي الجانب الإنساني والضمير المهني في نفس المفكر التربوي عند التعامل مع النشء أو طلاب الجامعة، أو عند وضع نظرية تربوية أو مؤلف علمي، إذ ينبغي وضع الهدف والمقصد الأخلاقي من النظرية التربوية الذي هو شأن تربوي في الأساس.

ويهدف ميثاق الشرف إلى الارتقاء والتسامي الأخلاقي بمهنة المعلم، وفهم المفكر التربوي لطبيعة دوره وتأدية رسالته الأخلاقية والاجتماعية.

وميثاق الشرف هو حصاد الدراسات الأخلاقية النظرية والعملية، وما يتخللها من مواقف مربية معلمة وموجهة ومستوحاة من السياق المجتمعي المحيط.

ويلعب السياق التاريخي دورًا مهمًا وبارزًا في صياغة الميثاق الأخلاقي لما يحويه من حكمة مخزونة وخبرات متراكمة على مر العصور، فالتاريخ هو عصب الأخلاق، وضمانات أى عمل عظيم تتطلب وعيًا عميقًا بالتاريخ وأثره على الإنسان المعاصر من ناحية، ومن ناحية أخرى قدرة هذا الإنسان بدوره على التأثير في التاريخ.

وإذا كان التاريخ للإنسان ماضيًا يعيش في الحاضر، ويمتد إلى المستقبل، فهو يمثل الدعامة الأولى لتشكيل الميثاق الأخلاقي، وهو الوعي بأهمية التاريخ.

أما الدعامة الثانية للميثاق فهي الوعي بمقتضيات الثقافة العربية، من إمام باللغة العربية، والحفاظ على الهوية الإسلامية، وضرورة الإبداع والتقدم في كافة المجالات والارتقاء بالمستوى الإنساني والاجتماعي للشعوب العربية من تعاون وتسامح وشراكة فعالة في حالات السلم ووقت الأزمات.

والدعامة الثالثة تتحدد في تكوين عقل إسلامي ناقد. فالعالم العربي الإسلامي يتحدث في الآونة الأخيرة عن إسلامية المعرفة، وضرورة إنتاج معرفة إنسانية خاصة بالعالم الإسلامي العربي وغير العربي، وهذا أمر ليس بجديد، فالعالم الإسلامي له لغته الناطق بها، ومبادئه الأخلاقية التي يؤمن بها، إلا أنه يبدو أن المعرفة الجديدة، والثورة المعرفية الجامحة الطامحة، قد وضعت من ضمن أهدافها وطموحاتها الإنسان العربي، من أجل جذبه وشدته إلى عالمها الترفي الباعث على تشيؤ الإنسان واستلابه في عالم يفوق قدراته المادية، ولا يزاوج تقاليد وعباداته الخلقية والاجتماعية.

هذه الأطروحة أصبحت واضحة لنا جميعًا، بل أصبحت مدعاة للسخرية

والمثل، وجعلت الثقات والمفكرين والعامّة يطالبون ببدايل، بدلاً من الهجوم المستمر والينبغائيات التي لا زالت أوراقاً على أرفف المكتبات. من هنا كان من الضروري تقديم بديل لا ندعى فيه كل الحل لمعاناتنا الممثلة في أزمة الهوية العربية، وضرورة وضع ميثاق أخلاقي، حيث إن الأزمة مثلما أصابت الأمة جميعها، فالأمة وليس فرداً هي الأقدر على الخروج منها.

هذا البديل المهم هو العقل الإسلامي الناقد الذي يستجلى الحقيقة بالنظر العقلي لا بالتقليد، وهو العقل النشط الذي يتفكر في معاني وأحكام الكتاب المنزل، ومن خلال الاستدلال العقلي والحدس القلبي، يبدأ في الربط بين القناعة الذهنية، وبين الواقع المعاش أو بين القياس والتجربة .

ومن أهم سمات العقل الإسلامي الناقد:

- أ - قبول الآخر وليس رفضه كما يدعى البعض.
- ب - إعلاء الجانب الإنساني وتكوين الضمير الجمعي.
- ج - العقل الإسلامي الناقد عقل ديمقراطي وليس عقلاً نخبويًا.
- د - تربية العقل الإسلامي الناقد في نفس كل مسلم .

(2) الموازنة بين الفكر الأخلاقي والفكر التربوي: ينبغى التسليم منذ البداية بأن الأخلاق شأن تربوي، وأنا حين نضع ميثاقاً أخلاقياً للفكر التربوي، نعني إحداث الموازنة الموضوعية بين الفكر الأخلاقي والفكر التربوي.

والسبب الرئيسي الذي لفت انتباه التربويين لدراسة الأخلاق في مجال التربية هو الرغبة الحقيقية في تخطي الفكرة القائلة بأن الأخلاق هي أمور نسبية أو مسألة شعورية أو مسألة ذوق، بل والرغبة أيضاً في إمداد الطلبة بتربية أخلاقية يعتمدون عليها في علاقاتهم الاجتماعية والكونية مع مراعاة عدم تلقينهم معرفة مسبقة باهية الأخلاق،

وإنما بتزويدهم بأدوات تمكنهم من حُسن التصرف أخلاقياً حتى لا يستهلكهم الفراغ الأخلاقي ويقعون ضحية الاغتراب والانحراف.

وكما يرى " جون ديوى " فإن الطلاب يتعلمون من خبرتهم الاجتماعية الكلية، وأن من الحكمة تحقيق الكفاءة الذهنية والخلقية من خلال الخبرة العينية والمواقف المرية، وأن الأطفال بحاجة إلى معايشة المثل الأخلاقية، التي يطلب منهم أن يعوها ذهنياً، لهذا فإن المبدأ الأساس الذي تقوم عليه التربية الخلقية في فكر " جون ديوى " هو أن: التربية الخلقية تقوم على الفكر، وليس على العاطفة أو استمالة القلوب، فالتربية الخلقية والتربية الذهنية وجهان لعملة واحدة.

هكذا يسير الخطان: التربوى والأخلاقي في طريق واحد، وهدف واحد، هو الارتقاء بالسلوك الإنساني، والعمل على تقدمه.

وهذا ما تدعو إليه المؤتمرات العالمية من حيث ضرورة الموازنة بين العلم والأخلاق، والتركيز على التربية من أجل الصحة الخلقية، والارتقاء بالإنسان إلى مستوى الجدارة الخلقية، بحيث يصبح ذاتاً أخلاقية تمارس على نحو أخلاقي شتى أنواع الفضائل والقيم الرفيعة.

من هنا يمكن القول أن التربية في تحليلها النهائي ذات طبيعة خلقية، بل إن العامل الخلقى هو أساس العمل التربوى. فالعامل الخلقى يؤثر ويتضح في كل ما تصدى له المدرسة من قرارات وفيما تنظمه من علاقات، وفيما تختاره من وسائل وبرامج. ويكون لهذا كله أبلغ الأثر في سلوك الناشئين والشباب. وفضلاً عن ذلك فإن القيم التربوية لا بد وأن تتصل بأساسيات الوجود الإنساني في المجتمع، فهي تعبر عما هو صواب وما هو خطأ، كما تعبر عن المسؤوليات والمعتقدات وأنواع الولاء والارتباطات المختلفة التي تشكل نظرة الإنسان إلى مجتمعه وعلاقته به.

وبناء على ما سبق، يمكن الاستنباط أن أهداف التربية لا يمكن أن تستخلص

من المبادئ الكونية، فهي مرتبطة أشد الارتباط بالأخلاق والقيم، إذ تمتزج التربية بأخلاق توجهها بشكل يصعب الفصل القاطع بين أهداف التربية وأهداف الأخلاق كل على حدة، والأجدى النظر إلى التربية والأخلاق نظرة متكاملة، والأخذ في الاعتبار أن العامل الخلقى يوجه التربية، وتستقى منه مبادئها ونظرياتها، بل والأيديولوجيا التي تعمل بها في كثير من الأحيان.

(3) تجدد مباحث الأخلاق: تتجدد مباحث الأخلاق بتجدد النظريات التي تبحث في الأخلاق، وترتبط بمعالجة المشكلات الأخلاقية والاجتماعية داخل المجتمعات المختلفة.

وتختلف موضوعات البحث في الأخلاق من مجتمع إلى آخر، وذلك حسب زاوية الرؤية والبناء الأيديولوجي لكل مجتمع. كما تختلف مباحث الأخلاق حسب درجة الوعي الخلقى وعمليات التنشئة الخلقية التي تتم داخل الأسرة والمدرسة وغيرها من مؤسسات التربية.

وتحدد مؤسسات التربية المختلفة أولويات البحث في موضوعات الأخلاق حسب درجة الاهتمام والوعي بالمواقف المشككة، والتي تنشئ معضلة أو أزمة أخلاقية. وبناء على ذلك تحدد أهدافها التعليمية التي هي في الأساس مبادئ أخلاقية ينبغي تحقيقها وتمثلها، من مثل:

إعداد المواطن الصالح، التعاون بين الأفراد، الصدق في القول والعمل، الأمانة والالتزام، تحمل المسؤولية واجب قومي، العمل في مجموعات ... وغيرها من الأهداف التي تعكس المباحث التي تناقشها فلسفة التربية الأخلاقية، وآليات تنفيذها.

وتتبدل القيم الأخلاقية وتتحول باختلاف الوعي القيمي مع تغير الزمن، ومع تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

فإذا كان الحديث في السابق عن قيم الحق والواجب والعدل والفضيلة والخير والشر، فقد تبدلت تلك القيم لتحل محلها قيم أخرى معاصرة، مثل الحداثة وما بعد الحداثة، والتكنولوجيا وما تحمله من أيديولوجيا مادية تشييء الإنسان وتستهلك إمكاناته وقدراته في عبثية الشكل دون المضمون.

لذلك طرأت على الساحة التربوية معضلات أخلاقية لم يكن لها وجود في السابق، تتعلق باختراق النظام، والاعتراب الثقافي والأنطولوجي، واهتزاز معنى الفضيلة، وصعوبة التكيف واستيعاب قيم العصر. وهذا الأمر طرأ على قيم العالم أجمع، شرقه وغربه، فالأزمة الأخلاقية عامة على دول العالم، المركز والهامش.

كما يتحدث علماء النفس المعاصرون في هذا الصدد، ويرون أن مراحل النضج الخلقى قد تغيرت، وأصبح الوعي بالقضايا الخلقية لدى النشء مبكرًا جدًّا، إلى الحد الذي معه ينمو الضمير الخلقى والوازع الديني مع بداية مرحلة المراهقة، تلك المرحلة التي يصنفها "أريكسون" بأزمة الهوية وتكوين الضمير.

(4) التركيز على الأخلاق العملية: مع تجدد مباحث الأخلاق، تغيرت النظرة إلى الأخلاق من البحث في الأخلاق النظرية إلى البحث في الأخلاق العملية.

ولم تعد الحاجة إلى المثل العليا، والأفكار النظرية ما لم يمكن تحقيقها في الواقع التطبيقى. وحل الاهتمام بالنظريات السلوكية والوظيفية محل الاهتمام بالنظريات الإنسانية الكلاسيكية والثالية المطلقة، وذلك منذ منتصف القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين.

ولعل مبعث هذا الاهتمام ما طرأ على الساحة الثقافية من تغيير جذرى في القيم والمعتقدات والثقافة، استلزم معه تغييرًا شاملاً وليس جزئيًا في نظريات ومناهج البحث في العلوم الإنسانية كى ترتبط بالواقع محل العناية والاكتراث.

وتتضمن الأخلاق العملية مواقف مربية مستوحاة من إرادة ذاتية أو جمعية

تستهدف استدلال القاعدة الأخلاقية من الموقف الأخلاقي، وإرجاع الأخلاق للإرادة العملية لا للعقل الناظر، أو لقوة العاطفة والخيال. فالأخلاق تتحدد من خلال التجديد والابتكار والعمل المبدع كما رأى "أرسطو" ومن بعده "كانط"، و"برجسون".

وقد تركزت الأخلاق العملية في فلسفة كانط النقدية على العقل العملي، ذلك العقل الذي يستوفي شروط العقلانية من خلال الفضيلة العملية. كما ميّز كانط بين ميدان العلم وميدان الضمير، بين العقل العلمي والعقل العملي.

وفي كلا الميدانين يظهر القانون، وفي كليهما تخضع الأشياء للقانون وتسير حسبه. وإنما يمتاز ميدان العمل بأن الإنسان فيه يتصور القانون ليعمل به، ويريده قانوناً لعلمه، بينما تخضع الظواهر العلمية لقانون العلم فحسب، ويتميز الواجب فوق ذلك بأن الإنسان يراعى فيه أن يكون عمله طاعة القانون للقانون ذاته، لا لأى سبب آخر، فأغلب الأعمال الإنسانية التي تعتبر فاضلة لدى البعض، إنما هي أعمال مطابقة للقانون، ولكن قد يكون الدافع إليها لذة القيام بفعل معين، أو لذة ناتجة عن الفعل وبعده، أو يكون الدافع إليها أيضاً الخوف من القانون أو من مخالفته.

هكذا يميز "كانط" بين ما يتم حسب القانون، وبين ما يتم حسب تصور القانون. بين نص القانون، والعمل بنصه وروحه معاً، هذا من أجل أن تصبح ممارستنا الخلقية بمثابة تطهير مستمر لأفعالنا، كي تصدر بروح القانون، لا بأى شيء آخر.

والدين الإسلامي أكد على ضرورة العمل، والتنشئة الأخلاقية للأبناء، وفق نسق من القيم الدينية التي أرسى دعائمها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. لهذا يأتي الحديث في الآونة الأخيرة عن إسلامية التربية كفريضة دينية وضرورة تربية، ذلك أن الإسلام أكد على أهمية احترام العقل الإنساني، والتفكير وحرية الاجتهاد لا النقل والتقليد، كما حث على التعلم والتعليم، ومعرفة ما ينفع الناس،

والتمسك بالأخلاق الحميدة قولاً وسلوكاً، فالإسلام دين ورسالة أخلاقية، ومهمة التربية إرساؤها وبنائها في نفوس النشء.

(5) توأمة العلم والأخلاق: عند الحديث عن العلم ينبغي البحث عن المبادئ والقوانين التي تحكم هذا العلم. وتلك المبادئ الضابطة للعلم هي ميدان علم الأخلاق، وهذا ما لفت علماء الأخلاق إلى ضرورة الكشف عن أخلاقيات العلم. والسؤال الرئيسي: هل ثمة أخلاق واحدة تحكم ميدان العلم بأكمله بجميع فروعه ومباحثه؟

يجيب (وليام وردكر) Wiliam Wardeker أن اختلاف المنهجية العلمية، التي تميز كل علم عن الآخر، وكذلك المباحث الخاصة بكل علم، تستهدف وضع أخلاقيات نابعة من طبيعة المعرفة العلمية ذاتها، لهذا تتميز المبادئ الحاكمة لكل علم عن الأخرى، ولا توجد أخلاق واحدة عامة لكل العلوم.

ويشير " أحمد زويل " إلى أن سبب تخلف العرب، ليس في الثقافة العربية والدين الإسلامى كما يعتقد الغرب، وإنما في البيروقراطية والتسلط وغياب نظام قانونى يعين بوضوح الحدود بين المجالات المدنية والثقافية والدينية ينطبق على جميع المواطنين بدون استثناء، وأن تتشرب روح العلم بثقافة المجتمع التى تحمل ملامح جديدة للنقد والحوار والخبرة والمواقف الأخلاقية الملزمة والتي تحول الإلزام الفرضى إلى التزام طوعى.

على هذا النحو تكمن توأمة العلم والأخلاق في سياق شامل وکلى، يستهدف استجلاء الهدف والغاية من كل علم، وهو المبدأ الأخلاقى الكائن وراء المعرفة العلمية، من أجل الحفاظ على الهوية الثقافية والتراث الثقافى. ووجه الاستفادة العلمية من أى معرفة لا يتعارض مع الثوابت الأخلاقية أو الدينية، وذلك هو حال الأمم المتقدمة مهما اعترضتها من ثقافات فهى أقدر على غرلة تلك الثقافات، وانتقاء ما يلائم ويناسب مجتمعا دون تحول فى الهوية الثقافية أو ذوبانها.

ويطرح " ديفيد رزنيك " منظورًا استشرافيًا (نحو علم أكثر أخلاقية) يوضح فيه المعايير الملائمة للسلوك والنحو الذى يدرك به العلماء الحيثيات الأخلاقية فى العلم، ويضع فرضية مؤداها أنه من أجل ضمان السلامة والأبستمولوجية للبحث يحتاج العلماء بالمثل إلى أن يدرسوا أيضًا معايير معينة للسلوك لضمان السلامة الأخلاقية فى العلم، إذ لا ريب فى أن العلماء فى حاجة إلى أن يعلموا طلابهم أخلاقيات البحث العلمى. وأفضل الطرق التى يدرس بها العلماء لطلابهم كيف يكونون علماء خلوقين، هى أن يكونوا مثلًا أعلى لهم. والأرجح أن يكون الجانب الأكبر من المعرفة الأخلاقية مكتسبًا بطريق غير مباشر عن طريق المواقف المرعبة والسلوك المتبادل.

خامسًا: الدور الأكاديمى:

لعل الدور الأكاديمى للمفكر يكون معروفًا أكثر من الأدوار السابقة، بحكم أنه دوره الأساسى، وإلا ما كان مفكرًا أو مربيًا، إذ من أدل علامات التدريس الجيد الإمام الشامل بالتخصص الأكاديمى، وإلا لماذا نعلم؟، لهذا فالدور الأكاديمى من المفترض أن يكون متحققًا فى المفكر التربوى .

والسؤال الذى يطرح نفسه:

ما طبيعة هذا الدور ؟ وهل يقتصر على التخصص وحده وإسقاط بقية التخصصات الأخرى؟ وهل يكتفى فيه المعلم باستحداث أنماط جديدة للتدريس؟
يمكن الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال النقاط التالية :

- 1- طبيعة الدور الأكاديمى.
- 2- التخصص الأكاديمى وحوار التخصصات الأخرى.
- 3- استحداث أنماط جديدة للتدريس.

4- التفاعل وتنمية مهارات التفكير.

5- المعلم المبدع يولد متعلمًا مُبدعًا.

1- طبيعة الدور الأكاديمي: تعرف التنمية المهنية بأنها العملية التي تستهدف:

أ- إضافة معرفة مهنية جديدة .

ب- تنمية وتأكيد القيم المهنية الداعمة للسلوك .

ج- تمكن المعلم الجامعي من تحقيق تربية فعالة لطلابه .

د- تنمية المهارات المهنية .

وقد تبنى هذا التعريف مشروع جامعة (كيل) Kell بإنجلترا، ويعكس ثلاثة مكونات رئيسية، وهي:

- التدريب المهني: أى العمل على إكساب المعلم الجامعي مجموعة من المهارات اللازمة لرفع كفايته والوصول بهذه الكفايات إلى المعايير المعمول بها.

- التربية المهنية : أى العمل على تعديل أفكار المعلمين ومعتقداتهم بشأن عملهم وممارساته، والتأكيد على القيم المهنية .

- المساندة المهنية : بمعنى تحسين ظروف العمل والاستقرار المهني.

من هذا المنطلق يمكن القول إن طبيعة الدور الأكاديمي تختلف مع كل عملية إصلاح تربوي جديدة، إذ يخضع الأداء الأكاديمي للمفكر التربوي للنقاش من جديد وبيان ما له وما عليه، وضرورة الكشف عن المستجدات التربوية التي تثرى الأداء الأكاديمي للمعلم، أو الأستاذ الجامعي من أجل تحسين التعليم والتعلم، وتنظيم خبرات التعلم التي يكتسبها المتعلم من المؤسسة التعليمية أو البيئة والظروف الخارجية التي يتعامل معها.

وكل هذا يفرضه السياق المجتمعي المحيط من تحديات تكنولوجية فرضت علينا إعادة النظر في نظم تفكيرنا، وضرورة غرلة أدواتنا وأساليبنا المنهجية كى تتفق وروح العصر .

هذا مع ضرورة تحقيق المعادلة الصعبة بين التراث الثقافى وبين التقدم الذى لا حدود له.

2- التخصص الأكاديمى وحوار التخصصات الأخرى: يُعد الدور الأكاديمى للمعلم دورًا أساسيًا، وركيزة لترقى المعلم من مستوى أكاديمى إلى آخر، إلا أن تخصص المعلم وحده يُعد أمرًا غير كاف لإعداده أكاديميًا، إذ ينبغى على معلم القرن الحادى والعشرين أن يتحاور مع التخصصات الأخرى ويلم بها، سواء أكانت تُخدم تخصصه الأكاديمى أم لا.

فإذا كان التخصص الأكاديمى للمعلم أو المفكر التربوى هو مادة الفلسفة - مثلاً - فهذا التخصص يفرض على المفكر أو المعلم أن يكون ملماً بتخصصات قريبة من تخصص الفلسفة مثل علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم المنطق، وكذا التخصصات البعيدة نسبيًا مثل التاريخ والرياضيات والفيزياء؛ ليكتشف المفكر فى نهاية الأمر أنه لم يخرج عن تخصصه بعد إلمامه بهذه التخصصات الأخرى وحواره معها، ذلك لقناعة رئيسية فى البحث العلمى، هى أن التخصص بغرض الدراسة فحسب، والمطلوب هو النظرة المنظومية الشاملة للمعرفة بكافة فروعها وأنواعها.

لذا يجب أن تركز برامج تكوين المعلم فى ظل خضم المعارف المتراكم على تكوين المعلم المتنور ذى العقلية الناقدة المبتكرة، الذى يدرك أهمية المعرفة فى اتخاذ القرار العقلى الصائب. وعليه أن يكون قادرًا على تحديد حاجاته المعرفية، وصياغة تلك الحاجات على شكل تساؤلات، ومن ثم يطور استراتيجيات ملائمة، ويوظف مصادر متعددة للوصول إلى تلك المعارف، ويقوم بتنظيمها وتحليلها وتقويمها.

وعلى هذا النحو، فإن عملية إنتاج المعرفة العلمية أمر ليس يسيرًا، إذا كان المفكر

التربوي يركز على تخصص بعينه. ويكون الأمر عكس ذلك، حين يتطلع المفكر التربوي إلى التخصصات الأخرى ليكون موسوعة ثقافية في كافة المجالات التي تدعم تخصصه، وتكسبه أصالة معرفية ومرونة وطلاقة ليكون مبدعًا وصاحب رؤية ووجهة نظر شاملة وموضوعية.

ويعد الأسلوب التكاملي من أنسب الأساليب التي يمكن اتباعها في إعداد المعلم الجامعي أو معلم المدرسة أو كل من يتخذ التربية والتعليم مهنة له، ويكفي ما يحققه هذا الأسلوب من تهيئة نفسية للملتحقين بكليات التربية ليصبحوا أقدر على التكيف مع مهنة التعليم فيما بعد بصورة سريعة عن غيرها من الكليات الأكاديمية الأخرى.

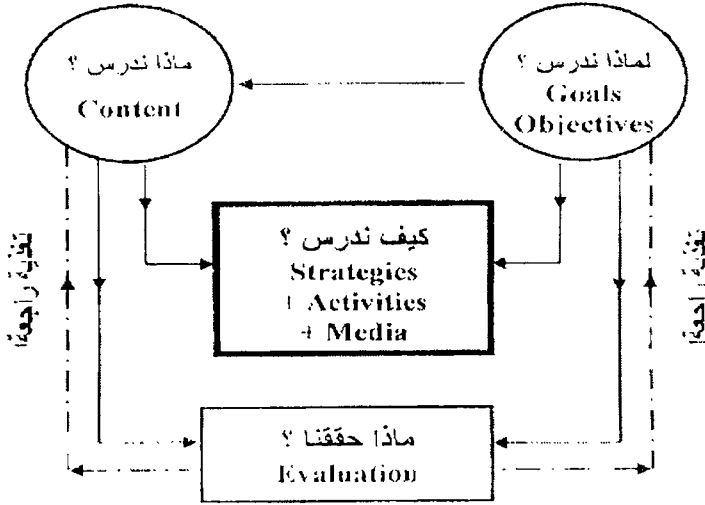
3- استحداث أنماط جديدة للتدريس: يعتبر العصر الراهن بحق عصر المعلوماتية والذي يفرض استخدام تقنيات التواصل المعرفي مع الآخرين عبر وسائط تقنية تحقق أغراض نقل المعلومات وتداولها والاستفادة منها. ويعتبر التعامل مع الحاسب الآلي في مقدمة المؤشرات التي تبين حجم التعامل مع المعلوماتية وإنجازاتها الحضارية.

والمعلم الجيد هو المعلم الذي تكون لديه قدرة على إدارة وقت الحصة أو المحاضرة بفاعلية واقتدار، وذلك من خلال استحداث أنماط فعالة للتدريس تثير انتباه المتعلم، وتزيد من فعاليته داخل العملية التعليمية .

وتتنوع استراتيجيات التدريس باختلاف الهدف والغاية من كل استراتيجية. ويأتي التعرف على استراتيجيات التدريس وطبيعة كل منها، وكيفية استخدامها، وحدود هذا الاستخدام في إطار اهتمام المعلم وغيره من المهتمين بالتعليم والتعلم بتوفير إجابة عن سؤال مركزي ومهم وهو: كيف يدرس ؟

وتعتمد الإجابة المطلوبة عن هذا السؤال على الإجابة عن جملة من الأسئلة الأخرى من أبرزها: لماذا ندرس ؟، ومن نعلم ؟، وماذا ندرس ؟ ثم في أي سياق تغرس ممارساتنا التدريسية قيمًا ومعتقدات وإمكانات متاحة ؟

ومن ثم فإن تحديدنا استراتيجيات التدريس التي نستخدمها مع طلابنا هو بالتعبير الرياضي متغير تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة أهمها الأهداف التعليمية، وطبيعة المتعلم المستهدف واحتياجاته وقدراته ومحتوى التعليم، والفلسفة التربوية التي تبناها مؤسسة التعليم والإمكانات الفنية والمادية في بيئة التعليم والتعلم.



شكل (5) موقع استراتيجيات التدريس في منظومة التدريس

وتنظر التربية الحديثة للمتعلم على أنه شريك في العملية التعليمية، وليس مجرد متلق سلبي تفرض عليه الأنشطة التعليمية فرضاً من قبل المعلم أو من قبل واضعي المناهج. وكون المتعلمين شركاء في العملية التعليمية يعني أنهم يؤثرون في وضع الأهداف واختيار المحتوى ويتحملون جزءاً كبيراً من مسؤولية تعلمهم. ومن جهة المعلم فهو يقوم بدور الميسر الذي يوفر الظروف الملائمة للتعليم، باعتباره مشاركاً في البناء التربوي يسبح في فضاء التربية، ويطلع على ما هو جديد في نظم التعليم والتعلم، وبالتالي مهارات التفكير.

على هذا النحو تعرف استقلالية المتعلم: " بأنها قدرة المتعلم على المشاركة في

تحمل مسئولية تعلمه، من حيث القدرة على اتخاذ القرار وتفعيله". وتتعدد المداخل التي يمكن من خلالها تحقيق استقلالية المتعلم، ومن أهمها:

- 1- يعتمد بشكل كلي على ذاته.
- 2- يستطيع اتخاذ قرارات.
- 3- على وعى تام بنقاط ضعفه وقوته.

ومن أهم أنماط التدريس المستحدثة والتي يمكن من خلالها تفعيل حركة التربية والتعليم ما يلي :

أ- التعلم بالتعاقد: يعرف بأنه " صيغة أو استراتيجية تدريسية تعتمد على تحمل الطالب مسئولية أشكال وأنماط تعلمه، واتخاذ قرار بشأنها، وذلك بمساعدة المعلم، وتقوم هذه الصيغة على التفاوض بمساعدة المعلم حتى يتوصل الطالب لقرار بشأن تعلمه يحرر به عقدًا أو وثيقة مكتوبة توضح فيها أبعاد الاتفاق بدقة بين المعلم والطالب، بحيث يلتزم الطرفان بعناصر هذا الاتفاق أثناء المرور بالخبرة التعليمية".

ب- التعلم التعاوني: " استراتيجية تدريس تتضمن وجود مجموعة صغيرة من الطلاب يعملون سويًا بهدف تطوير الخبرة التعليمية لكل عضو فيها إلى أقصى حد ممكن".

ج- أما عن التعلم الإلكتروني: وهو نوع من التعلم يحتاج للتعامل مع مستحدثات تكنولوجيا متعددة، وإلى التدريب عليها بشكل جيد قبل المرور بالخبرات التعليمية من خلالها.

والبعض ينظر إليه على أنه نمط أو وسيلة لتقديم المناهج الدراسية عبر شبكة المعلومات الدولية أو أي وسيط إلكتروني، والبعض الآخر ينظر إليه على أنه طريقة للتعليم أو للتدريس يستخدم فيه وسائط تكنولوجيا متقدمة كالوسائط المتعددة، والهبرميديا والأقمار الصناعية وشبكة المعلومات الدولية، حيث يتفاعل طرفا

العملية التعليمية من خلال هذه الوسائط لتحقيق أهداف تعليمية محددة. ويمكن تلخيص الفوائد من التعليم الإلكتروني فيما يلي:

- تطويع التكنولوجيا لخدمة العملية التعليمية .
- التوثيق الجيد لمناهج التدريس (بعد التخلص من الحشو الزائد).
- الاستفادة المثلى من الإمكانيات المتاحة.
- استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد.
- القضاء على مشكلة الكتاب الجامعى أو المدرسى واهتمام المحاضرين فقط بتوصيل ومناقشة المفاهيم استثمارًا للوقت.

د- التفاعل وتنمية مهارات التفكير: ترتبط أنماط التدريس بأنماط التفكير. فالحديث عن طريقة من طرق التدريس، يرتبط بالفكر والمنهج وراء هذه الطريقة مثل التفكير المحسوس، والتفكير المجرد، والتفكير الواقعى، والتفكير التخيلى، والتفكير الاستقرائى والتفكير الاستنباطى والتفكير العلمى والتفكير الإبداعى والتفكير التباعدى، والتفكير التقاربى، لهذا فنمط التفكير المستخدم يستلزم طريقة تدريس معينة بالضرورة.

ويعد التفكير أعقد نوع من أشكال السلوك الإنسانى، فهو يأتى فى أعلى مستويات النشاط العقلى، كما يعد من أهم الخصائص التى تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات .

ورياضة الفكر من أهم العمليات الذهنية التى تبرز رغبة الفرد فى الاستمتاع والاستطلاع معًا حين يقوم بالبحث عن المعرفة، وهذا ما يزيد المعرفة ويغنى الثقافة والحوار. وهناك حكمة تقول: " ابحث عن المعرفة لأن المعرفة لا تبحث عنك". والبحث عن المعرفة لرفع المستوى الفكرى يبقى لمن يريد أن يركب فى سفينة الإبداع.

والتنمية الذهنية مصطلح ارتبط بقيم الحداثة وما بعد الحداثة، إذ يشير المفهوم إلى تحول كیفى فى نمط التفكير الذى يمارسه إنسان ما، كأن ينتقل من التفكير الصورى إلى التفكير الاستقرائى الاستدلالى. كما ترتبط عمليات التنمية الذهنية بأنماط الحياة المستحدثة التى من أهم ملامحها التعقد والاحتمالية والديالكتيكية واللايقين والجوع المعرفى والاعتراف بالجهل.

لذا فإن التكوين الثقافى والمعرفى والذهنى للمعلم والمفكر التربوى فى إطار فلسفة تربوية توجه العمل التربوى نحو الإصلاح والتجديد يبرز الهدف من التكوين الذهنى للمعلم أو المفكر التربوى، وهو تنشئة جيل ذى رؤية تربوية وفلسفة تعكس الأصول الحضارية للأمة وتتسم بالأصالة والإبداع والابتكار.

وتبرز الجهات الثقافية الأصيلة والمستحدثة وجوانب الإعداد المهنية والأكاديمية والثقافية للمعلم أو المفكر التربوى.

ويؤكد الكثير من المربين وعلماء النفس والتكنولوجيا على دور المعلم فى تعليم الوعى بما بعد المعرفة (الميتا معرفة)، وأن يكسب المتعلم صفة النقد والحوار الدائم، وأن يدرس المهارات العليا للتفكير لكل التلاميذ.

وفى مؤلف (مدارس تعليم التفكير) "جون برو" Johnt Bruer يؤكد فيه أن المدرسين الخبراء يمتلكون مثل الخبراء فى أى مجال معرفة ضمنية كامنة، معرفة وصلوا فى ممارستها إلى درجة عالية من الآلية، ويمكن أن يحول البحث المعرفى هذه المعرفة الضمنية إلى معرفة واضحة صريحة، وهذه المعرفة تتضمن خبرة يمكن أن ندمجها فى برامج إعداد المعلمين، بحيث تتحول إلى نظام لحل المشكلات. وعلينا لكى نواجه مشكلاتنا التعليمية، أن نغير أيضًا من نظرياتنا، إذ لا ينبغى أن نبحت عن حل، حيث لا يوجد مثل هذا الحل، وبدلاً من أن يركز على نظام جاهز بديل للحل علينا أن نركز على العملية التعليمية، وعلى التعلم كعملية، وليس كمنتج.

هـ- المعلم المبدع يولد متعلماً مبدعاً: كتب "مصطفى سويف": (إما أن نبدع فنبقى أو لا نبدع فنفنى).

يُعد الإبداع جوهر وجود الإنسان، وهو المكون الراسخ الذى ميز الوجود الإنسانى عن باقى الموجودات .

وما نعيشه من تطورات تكنولوجية ومعلوماتية هو نتاج جهد إبداعى إنسانى، استغرق آلاف السنين، فمر الإنسان بمراحل كان تفكيره فيها نرجسياً أى عاشقاً لنفسه متمركزاً عليها غير عابئ بالآخرين، وكان يعتقد فى السحر، ثم مر بمرحلة الطوطمية وعبادة الطبيعة، حتى وصل إلى بدايات تشكيل الضمير والموضوعية، مع ظهور الزراعة والحضارة فى مصر والصين والهند واليونان والمكسيك.

وهذه الحضارات هى نتاج عقل الإنسان وخياله الخصب ووعيه بذاته، وبهذا الوعى وبذلك العقل وبتلك القدرة على التخيل، عاش الإنسان وتغلب على الطبيعة المادية، وأعلى من قيمة الفكر والطبيعة الإنسانية .

والإبداع فى الفكر التربوى يعنى تخلص الفكر من الاختران والتذكر والإدراك، إذ إن فعل الإبداع ينطوى على عمليات وشروط تساعد على التنمية والتقدم .

وهذا ما أوضحه "جليفورد" حين أكد على أن الإبداع فعل ينطوى على مكونات عديدة، أهمها:

أ - القدرة على رؤية المشكلات Sensitivity To Problem .

ب - الطلاقة Fluency .

ج - المرونة Flexibility .

د - الأصالة Originality .

هـ - التفاصيل أو التوسيع Elaboration .

و - التقويم Evaluation .

والشرط المهم لتوفر هذه المكونات هو بيئة الإبداع والمناخ أو الوسط الذى يبدع فيه الشخص، وهو جملة الظروف الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية والنفسية التى يمر بها الشخص المبدع.

ويلعب المناخ دورًا هامًا فى الإبداع عند أصحاب الاتجاه الإنسانى " فروم وماسلو وروجرز وآخرون "، حيث يرون أن الإبداع هو عملية تنتج من العلاقة بين الفرد السليم والوسط المشجع والمناسب. وقد حدد (روشكا) Roshka خصائص المناخ الذى يشجع الإبداع بأنه " المناخ الذى ينعدم فيه النقد الهدام، والأحكام الجائرة، والذى يسمح بالفكرة أن تأخذ طريقها".

والمفكر التربوى لا يصل إلى مستوى فكرى متميز، ويكون صاحب رؤية ووجهة نظر بغير إبداع وابتكار. كما أن المربى المبدع يرتقى بأبنائه إلى أن يكونوا طلابًا مبدعين ومنتجين. هذا مع العلم أن نظام الجودة والاعتماد سوف يطبق فى السنوات القادمة على جميع المدارس والجامعات والمؤسسات التربوية، ويصبح معيار الجودة هو الإنتاج والإبداع والتكيف مع متغيرات العصر، والتعرف على سبل وأنماط جديدة ومستحدثة فى التربية والتعليم، ويمنح حق الاعتراف لمن يجتاز المعايير الموضوعية للجودة أو يطبقها ويمنح شهادة (الأيزو) وهى شهادة عالمية من أجل اللحاق بركب التقدم والتطور.

وقد وضع الكثير من المربين استراتيجيات تعليمية تشجع على الإبداع، والتنظيم الذاتى، فقد قدم (ألبرتسون ويللينجستلى) برنامجًا لتحسين كتابه القصصى ومراقبة المتعلمين فى ذلك، من حيث التخطيط للكتابة ونوعيتها.

كما تم إبداع المنحى الإثرائى الذى قدمه (فرنون) وهو برامج موجهة للأطفال تعودهم على الابتكار والتجريب والمبادأة والأصالة، كما توصل فى نهاية البرنامج إلى إعداد مصفوفة لتوسيع المهارات والكفاءات الأساسية.

كما قدم " ويليامز " نموذجًا للتفاعل المعرفي - الوجداني لإثراء برامج المهويين. ويتميز هذا النموذج بالتفاعل بين الجوانب العقلية المعرفية والجوانب الوجدانية والاجتماعية في تنمية الشخص المبتكر، كما يعتمد على التفاعل بين المعلمين والمتعلمين في سياق المواد والمقررات والأنشطة الدراسية. فتفكير الفرد ومشاعره لا تحدث في فراغ، ولكن في سياق تفاعلها مع الحقائق أو المعلومات ومن خلال استراتيجيات تدريسية فعالة.

وفي ظل تطوير كليات التربية، وبالتالي إعداد المعلمين والمربين إعدادًا متميزًا، فالسؤال الذي يطرح نفسه: ما هي رسالة كليات التربية في ظل التطورات الحادثة؟

يمكن القول في هذا المقام إن كليات التربية بحاجة إلى إعادة النظر في رسالتها بعامة، وفي مفردات هذه الرسالة، وفي العلاقات التي يجب أن تقوم بين هذه المفردات. إذ تعاني كليات التربية من توترات شديدة تعوق عملها، وكل هذه التوترات تجرى في إطار ثنائيات مقبلة يجب التخلص منها، ومن أهمها:

- التوتر القائم بين عالم التربويين في الجامعات وعالم الممارسين في الوزارة والإدارات التعليمية وفي المدارس.
- التوتر القائم بين أعضاء هيئات التدريس القائمين على تعليم المادة الأكاديمية التخصصية، وبين القائمين على الإعداد المهني.
- التوتر القائم بين خريجي كليات التربية، وبين المعلمين القدامى في المدارس التي يعينون فيها.
- التوتر القائم بين نزوع كليات التربية إلى أن تكون كليات أكاديمية، وبين كونها كليات مهنية.
- التوتر القائم بين ما يقال نظريًا في أهداف التعليم واستراتيجياته في كليات التربية، وفي الكتابات التربوية، وما يمارس فعليًا في الواقع التعليمي الذي تقيسه.

ومن ثم فرسالة كليات التربية أصبحت على محك التغيير والتطوير، إذا أرادت البقاء والصعود إلى قمة الإبداع، ومن هنا ينبغى التأكيد على أن نظم إعداد المعلم العربى وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة يجب ألا تعالج بصورة جزئية يتوجه فيها الجهد إلى إصلاح جانب واحد أو أكثر دون معالجة لبقية الجوانب الأخرى .

وعلىنا أن نتوجه فى إعادة بناء نظم إعداد المعلمين إلى وضع قضاياها ومشكلاتها فى بوتقة واحدة، نصهر فيها ما هو معيارى (الأهداف - معايير مشكلات البحث)، وما هو بنىوى هيكلى (النظام التتابعى) النظام التكاملى، العمادة، والأقسام والشعب، وما ينبغى أن يقوم بينها من علاقات دينامية، ويدخل فيما هو بنىوى هيكلى بنية الكليات ذاتها (أنماط متنوعة - نمط واحد يحاكي الكلية الأم)، وما هو تنموى متصل أوثق صلة بواقع ومستقبل أعضاء هيئات التدريس الحاليين والمستقبليين (أجور - حوافز - تخطيط للمستقبل).

وكذلك ما هو إدارى يتعلق بإدارة الكليات ثم أخيراً وليس آخراً المقررات واستراتيجيات التعليم والتعلم فى ضوء هذه الكليات .

ومن ثم ينظر إلى عمليات التطوير والتنمية الشاملة للمعلمين نظرة شاملة منظومية فى إطار نسق كلى.

ويضع الكثير من علماء وأساتذة التربية سيناريو للإبداع داخل المؤسسات التربوية يتضمن تنمية الإبداع التكنولوجى والمعرفى والاجتماعى وتعميق صلة الطالب المعلم بعصره وعروبته ودينه، هذا إلى جانب إيلاء التربية الجماعية أهمية كبيرة، بحيث تكون مهمة التعليم العليا فى هذا كله، هى إعداد المعلم المبدع والقادر على صنع مستقبله ومستقبل أمته والمشارك فى القضاء الإنسانى العالمى.

هذا وتؤكد العديد من الدراسات أن الإبداع لا يحدث من فراغ بل لابد له من أطر مؤسسية ومجتمعية تيسره وترعاه وتعززه، وأن توفر القدرة والدافعية يشكلان بذرة الإبداع التى تظل كامنة ما لم يتيسر لها ظروف بيئية ومناخية مواتية.

سادسًا: الدور التربوي:

يُعد الدور التربوي للمفكر التربوي الدعامة الأولى والركيزة الأساسية التي ترتكز عليها أدواره الأخرى، ومن ثم فالتربية ليست حرفة أو مهبة يمارسها كل من تؤهله قدراته وإمكاناته لذلك، وإنما التربية مهنة لها أصولها ومبادئها وأركانها التي يجب أن تكتسب وتعلم بالتدريب والإعداد الكافيين، فليس كل معلم تربوي بالدرجة الأولى فهناك الكثير من المعلمين والمفكرين ينقصهم البعد التربوي، وهذا هو ما يبرز الكثير من الإشكاليات والأزمات على سطح مؤسسات التربية والتعليم.

وتأسيسًا على ما سبق، نجد أنه على الرغم من الاهتمام الواضح بإعداد المعلم وتدريبه والارتقاء بمستوى الإعداد الجامعي، وبحيث تتكامل جوانب الإعداد الأكاديمي والمهني والثقافي، إلا أنه لا زال يدور خلاف حول حجم كل مكون من المكونات الثلاثة، ولم يتم الاتفاق حول نسب هذه المكونات، على الرغم أن المسألة قد حسمت عالميًا، وهناك العديد من الدراسات في مجال التربية المقارنة، وقد أكدت على عدم ملائمة نسب الإعداد الحالية، وقد أكدت أيضًا على ضرورة زيادة عدد سنوات الإعداد إلى خمس سنوات بدلًا من أربع، وخاصة لمعلم المرحلة الثانوية لكي تتيح الفرصة لصقل كفايات المعلم بما يتلائم مع التغيرات المتلاحقة في مجال العلم والمعرفة وتنامي علوم المستقبل وتقنياتها.

وعلى الرغم من ضرورة الإعداد المهني والثقافي والأكاديمي للمعلم، وتلاحم الجوانب الثلاثة مع بعضها البعض، إلا أن تلك الجوانب الثلاثة تقدم منفصلة ومنعزلة وتفتقد إلى التكامل والاتصال والتنوع في إطار سياق كلي موحد.

من هنا يمكن وضع جوانب الدور التربوي للمفكر التربوي من خلال:

1- تكامل جوانب فلسفة الإعداد في إطار كلي .

2- تقليص الفجوة بين الفعل الثقافي والفعل التربوي .

3- تأزر واتساق المعرفة التربوية مع الخبرة - التربوية .

4- جودة أداء الطالب تتوقف على جودة أداء المعلم .

[1] تكامل جوانب فلسفة الإعداد في إطار كلي: أشرنا في السابق إلى ضرورة وجود خط فكري يربط المجالات المتنوعة التي يتطرق إليها المفكر التربوي، وهذا الإطار يعكس أهمية تكامل الجوانب الأكاديمية والثقافية والمهنية والتربوية التي تهدف إليها فلسفة الإعداد، بحيث تشكل منظومة فكرية للمعلم أو المفكر التربوي .

فبناء الأمة - أي أمة - ليس مهمة النظام التربوي وحده، كما لا يتأتى بقرارات سياسية قومية، فالمجتمع حين يسعى إلى بناء أمة فإن هذا البناء تحكمه جملة التصورات والمفاهيم والأفكار التي تشكل عقله، وتكون نظرتة إلى الأمور، كما تحكمه مجموعة القيم والمعايير التي توجه سلوكه وتحدد له مسارات الحركة، فضلاً عما تقوم به عواطفه وميوله وانفعالاته من شحن طاقة العمل بالحيوية والحرارة أو بالسكون والبرودة، وهذا وذاك هو عمل ما نسميه بصناعة الإنسان.

وصناعة الإنسان هي ميدان التربية، فوظيفة التربية هي بناء الإنسان الكلي أو النموذجي الذي يحمل ثقافة مجتمعه وقيمه وأصالته وعاداته وموروثاته. فالتربية وظيفتها الأم هي تنشئة وتربية مثقفي المستقبل أي أنها بوسعها الإسهام - تحت شروط معينة - في صناعة المثقفين، ولكن في الوقت الراهن يعوز التربية الجهد الإبداعي للمثقف كما يعوزها الجهد العلمي التنظيري والتطبيقي لاختصاص التربية، ولعل مردود ذلك إلى ضياع الخط الفكري الواضح أو الهدف العام التي تنطلق من خلاله مؤسسات التربية بافتراض أن ما تقوم به التربية هو صناعة بشرية

وإنسانية واجتماعية أرحب وأوسع مدى، هو ما يعمق الإعداد المتميز والتكوين الثقافي الأمثل للمعلم والمفكر التربوي.

هكذا يؤثر الإطار الثقافي على المعرفة البشرية، كما يرى (ميشيل توماسيللو) فإن نشوء علم اللسانيات وتواصل البشر مع بعضهم البعض، ومشاركة الآخرين في أنشطة الانتماء المشترك، كان حافزًا كبيرًا لتطور النوع البشري والارتقاء به إلى مستوى العلاقات الاجتماعية وبناء قدرة معرفية اجتماعية مكتسبة وموروثة في الوقت نفسه، الأمر الذي تصبح معه ثنائية الطبيعة والثقافة أو التنشئة أمر جدلي واستاتيكي لا ينتسب للواقع بأى حال من الأحوال.

[2] تقليص الفجوة بين الفعل الثقافي والفعل التربوي: من أجل تفعيل دور مؤسسات التربية ومفكرها في الحفاظ على الهوية الثقافية، والقضاء على أزمة تكوين الذات، يتسنى للمفكر التربوي أن يوازن بين الفعل الثقافي والفعل التربوي ويدرك أهمية المزج بينهما، والإعداد المنهجي لهما مجتمعين. فالتربية هي الوعاء الثقافي الذي يشمل كافة مراحل الخبرة التي يمر بها النشء، وبالتالي فممارسة الفعل الثقافي بجانب الفعل التربوي ضرورة من أجل إتمام عمليات التنشئة الاجتماعية والخلفية للنشء .

هذا فضلاً عن أن عطاء المثقف العربي مرهون بعطائه التربوي، وأن يؤدي دوره كاملاً في حماية المجتمع والبسطاء من الوقوع في براثن الجهل وضعف الخبرة والمعرفة، فالمثقف العربي تقع عليه قيادة الفكر وتطويره لدى الجماهرة الكبرى من الناس من أجل تغيير المجتمع وتطويره، وهو بحكم إيمانه بدور الفكر والثقافة في قيادة التغيير وبناء المجتمع المتحضر تقع عليه مسئولية البرهنة على هذه الحقيقة وغرسها في وعى الناس ونقلها من الأذهان إلى الأعيان والوصول بها إلى مستوى العمل والتطبيق.

والفعل الثقافي يعنى الانتماء لثقافة واتجاه وعقيدة وسلوكيات تحدث بناء على هذا الانتماء، ولا ينفصل الفعل التربوي عن هذا السياق، إلا في عمليات التنشئة الاجتماعية التي تحدثها مؤسسات التربية لنقل الثقافة والحفاظ على التراث.

والبعض يعتقد ومنهم " برهان غليون " بأن التعليم هو الذى يخلق النخبة المثقفة، ويعتقد بأن للتعليم دورًا أساسيًا في خلق النخبة المثقفة، لكنه ليس العامل الوحيد فهناك عوامل عديدة تفرضها طبيعة مرحلة النمو التاريخية التي يمر بها كل مجتمع من المجتمعات.

لقد كان للتعليم في السابق أثر واضح، لاشتماله على ثقافة عامة. فقد كان هناك خط فكري واضح يستهدف التعرف على ثقافة الأمة وتاريخها والعمل على تكوين النخبة المثقفة، فقد كانت الومضات الثقافية في كتب التاريخ واللغة العربية ذات حس قومي عربي، أما اليوم فيقوم التعليم على الكم المعرفي والتجزئة الثقافية. ولأن الثقافة مسطحة فلا يتذوق التلاميذ شعراً رفيعاً، ولا يستفيدون منه، كما أنهم يدرسون التاريخ على أساس قطري إقليمي، إضافة إلى أن الموجة الدينية التي بلغت أقصى مداها وعنفوانها في الثمانينيات وما بعدها قد أثرت في التعليم، وظهرت الطائفية في المدارس يروج لها بعض المعلمين والمعلمات من أصحاب النزعة الطائفية، وهي انعكاس للوضع العام الذي ساد المنطقة بعد هزيمة عام 1967، وبعد الثورة الإيرانية، وفي أثناء الحرب العراقية - الإيرانية.

لذلك فإن التعليم يعيش أزمة، ويمر بمرحلة اللامعقول، وغياب الهدف والغاية منه، ولا يروج للثقافة بل يغيبها ويطمسها ويصبح من آليات طمس الهوية والثقافة العربية القومية.

[3] تآزر واتساق المعرفة التربوية مع الخبرة التربوية: أن نعرف شيئاً وأن نمارس ما نعرفه شيء آخر، هذا ما يهدف إليه المدخل الحالي، بمعنى أننا كثيراً ما تكون لدينا معرفة تربوية في أذهاننا، ونعرف الكثير من النظريات عن التربية

وأساليب التنشئة، أما في الواقع الفعلي فنفتقر إلى الممارسة والخبرة التربوية التي تعمق النظرية التي تلقيناها وأدركناها جيداً، وبالتالي يعزف متخذو القرار عن استثمار نتائج بحوث أغلبية الباحثين في مجال التربية، وذلك لغيابها عن رصد المشكلة الحقيقية في الواقع، وعدم قابلية نتائجها الوهمية للاستثمار.

بناء على ما سبق، ليس بوسعنا أن نعزل نظمنا التعليمية عن الواقع المجتمعي، وما يفرضه من تحديات ومطالب يجدر بمؤسسات التربية استيعابها ومواجهتها والتفاعل الإيجابي معها، من أجل تجديد النظام التعليمي وتطويره ليصبح أداة أساسية تساعدنا في حاضرنا ومستقبلنا على مواكبة التطورات الحضارية المتسارعة في مناحي الحياة المختلفة .

وفي الحقيقة إن أزمة الفكر التربوي العربي تكمن في أن منطلقاته وفرضياته لا زالت أسيرة الذهن وحده، ولا تسهم تلك الأفكار في تحقيق التنمية الشاملة أو بناء الإنجازات الحضارية.

ويضيف " أحمد زويل " أن الإسهام الحقيقي في أي مجتمع هو وضع بذور الاستقرار والرفاهة ورفع المعاناة عن أبناء المجتمع، وهذا لا يحققه غير العلماء، الذين لديهم القدرة على غرس ما أدركوه بأذهانهم في بناء مجتمعاتهم والعمل على رقية وتقديمه.

كما يرى العالم الحائز على جائزة نوبل، أن العالم الحديث يقوم على دعامين أساسيتين ترتكز عليهما القوة والسيطرة والتطور، وهما العلم المتطور، والإنتاج القومي. وقد استند العالم المتقدم على العلم والإنتاج ليشكل في النهاية القوة المسيطرة على هذا الكوكب .

ويستطرد أن تحقيق التقدم والتطور المائل لدول العالم المتقدم في الدول النامية يستلزم بناء القاعدة العلمية والمجتمع العلمي، والاثنان هما ضرورة بحثة للانضمام إلى الركب العالمي.

وتفرض علينا معايير ومقاييس الجودة العالمية، تقدمًا ملحوظًا ومتناميًا في مجال التربية، وهذا لا يعنى أن يصبح التعليم سلعة كما هو الحال في حقل الصناعة - فالجودة في التربية هي باختصار شديد هي (جودة - الخريج) وهذه الجودة لا يمكن أن تكون إلا حالة ديناميكية متحركة تظهر آثارها في المجتمع في مجال العمل ومع المحيطين به، وأثناء التعلم الذاتى، وعمليات التدريب أثناء الخدمة، والمشاركة في الرأى والحوار والقدرة على المساهمة الفعلية في تغيير حركة المجتمع وتطويره.

[4] جودة أداء الطالب تتوقف على جودة أداء المعلم: اتساقًا مع ما سبق، تقاس المعرفة التربوية من خلال الخبرة التربوية، ونوعية الخريج المقدم، إذ ترمى منظومة التطوير التى تأخذ بها وزارة التعليم العالى ووزارة التربية والتعليم الآن فى مصر إلى أن يشمل التطوير مكونات وحدة الفعل الاجتماعى التعليمى، من الفاعل - الأستاذ - والفاعل الآخر - الطالب - والموقف الذى يشملها، ويشمل البيئة الفيزيائية بما توفره من إمكانيات تساعد على إتمام الفعل التعليمى من أجل تحسين كفاءة جودة التعليم؛ كى تتوافق مخرجات هذا الفعل مع معايير الجودة التى تحددها الهيئات المحلية والعالمية المنوط بها متابعة وتقييم أداء العملية التعليمية بالجامعات والمدارس للتوجيه المستمر للأخذ بالأفضل والأحدث.

وتشمل نظم إدارة الجودة تطبيق مبدأى التفاوض والتعاقد بين المتعلم والمعلم، بمعنى أن الجودة تقاس من خلال السماح للمتعلم بإدارة الجلسة التعليمية، ومن خلال النقاش الحر والهادف بين المتعلمين حول المشكلة أو القضية المطروحة، ويكون دور المعلم هنا هو تطبيق معايير الجودة والحكم على المتعلمين من خلال التغذية الراجعة المستمرة التى يدعمها المعلم لطلابه.

ويُعد الحماس والاهتمام أهم عناصر النجاح فى كافة مجالات التعامل الإنسانى تقريبًا، ولتحقيق هذا النجاح يجب أن يتصرف كل من المحاضر والمتلقى وفقًا لتلك

العناصر، وثمة نقاط إضافية ذات أهمية ينبغي مراعاتها وتسمى العناصر الأربعة، وهى:

أ- الاتصال Contact الواجب تحقيقه بين المدرس والطالب .

ب - التعاقدات Contracts بين المتدربين والمدرّب على خط سير العملية التعليمية .

ج - التشاور Consultancy إتاحة الفرصة للطلاب للتشاور مع شخص ذى دراية .

د - التنسيق Co-ordination بين جهود التعليم والتدريس وتقييم النتائج.

وبخلاف هذه العناصر الأربعة يؤكد " بير بيتر Per Peter " أهمية التدريب على مهارات التفكير بداية من مرحلة التكوين والإعداد للطفل، وتشمل الاستنتاج وتوليد الأفكار، والبحث والتساؤل، وحل المشكلات، حيث إن التدريب على تلك المهارات ينمى لدى الطفل القدرة على أداء المهام ومواجهة الأزمات، وتساغده فى أن يتحرر من المدرس، وبالتالي تزيد اختياراته وتتسع آفاقه المعرفية .

ومن هنا يمكن أن نخلص إلى أن جودة أداء الطالب فى العملية التعليمية تتوقف على جودة أداء المعلم بالضرورة، ومدى رضا المعلم عن دوره وأدائه الأكاديمى والتربوى . ومما لا شك فيه أن أداء المعلم يتأثر بمستوى إدراكه للضغوط المهنية التى يتعرض لها، فإن كان إدراكه لهذه الضغوط فى أقل مستوياته فإن ذلك يجعله يقبل على المهنة، ويؤدى دوره بكفاءة كميّسر للعملية التعليمية، وينعكس هذا بالضرورة على سلوك وأداء طلابه، وهو ما ينشده الجميع . أما إن كان إدراكه لهذه الضغوط فى مستويات عالية، فهذا يجعله ينفر من المهنة، ويؤدى أداءً سلبياً سيئاً، وينعكس هذا الأداء على طلابه بالضرورة، مما يؤدى إلى إضعاف العملية التربوية وعدم فاعليتها.

منتدی سور الأزبکیه

WWW.BOOKS4ALL.NET

الفصل الرابع

التعليم وخدمة المجتمع

أولاً: التعليم وثقافة المشاركة المجتمعية.

ثانياً: التعليم والمشاركة واللامركزية.

ثالثاً: التنمية المهنية للمعلمين.

أولاً: التعليم وثقافة المشاركة المجتمعية:

إن الاهتمام المتزايد بقضايا التعليم، والمشاركة الفاعلة من قبل مؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق وفاق وطني محوره أمة لها مستقبل، مكونات أساسية وعلامات على الطريق، نحو تحديث أمتنا العربية، ودعم الديمقراطية والحرية، وتجسير الفجوة بين الواقع القائم والمستقبل القادم ومطلوبات الألفية الثالثة.

نحن في حاجة إلى اهتمام مجتمعي متزايد بشأن مواصفات المنهج التعليمي وقدرته على المنافسة في السوق العالمية، وامتلاكه القدرات والمهارات والمعارف والأخلاقيات وأنماط السلوك اللازمة للنجاح في عالم العمل.

إن مدرسة الغد في مجتمع المعرفة تجعلنا نتناول التعليم من زاوية جديدة تمامًا هي زاوية تأهيل الإمكانات الفكرية للإنسان لاستيعاب الفضاء المعرفي بأشمل أبعاده وأدق تفاصيله. والتحدى الحقيقي الذي يتعين على الإنسان مجابهته هو تصور أشكال جديدة من العمل المجتمعي، واعتماد أنماط جديدة من التفكير في مستوى المدرسة بقصد بلورة أشكال أخرى لنظام المجتمع. والحديث عن بيئة المدرسة يعني اكتساب وتحصيل معارف فكرية ومكتسبات أخلاقية بجانب معرفة آداب المجتمع وممارستها على الوجه الأكمل، وإعداد الإنسان للحياة لا للامتحانات. إن ضمان مقومات أي نظام سياسى يقدم على انخراط فكر مواطنيه ووجدانهم في المبادئ والرؤى والمرجعيات المشتركة، وعمل المدرسة عمل توحيدى يضع أبناء الأمة في محيط أخلاقى وفكرى وعاطفى متجانس، وهو نتاج تأويل الماضى ورؤى للمستقبل

وسلم للقيم، إضافة إلى رصيد جوهرى من الأفكار والمعلومات يمثل لهم تراثاً مشتركاً، كما أن التعليم يساهم في إذكاء الحس المدنى والالتزام الاجتماعى والاهتمام بالآخر وفى فك طوق الانعزالية. كما أن إحدى مهام المدرسة مساعدة الإنسان على النظر إلى الأجنبى باعتباره كائناً حقيقياً وليس كياناً مجرداً، وأن تسهم فى حثه على احترام الآخر وتحقيق التوافق والانسجام بين الأسرة والمجتمع، وربط المتعلم بواقعه الاجتماعى وتراثه الحضارى واللغوى وخصوصياته الثقافية، ذلك أن التأطير الوطنى المباشر يصبح واجباً فى بداية فترة التعليم للأطفال والمراهقين، وهذا ما يدعو إلى تكثيف الجهد فى إنتاج البرامج التعليمية الرقمية وإعطاء الأولوية فى ذلك للمواد التعليمية الموجهة للطفولة، والدروس العلمية المتصلة بخصوصياتنا الثقافية وهويتنا الوطنية، مع الأخذ فى الاعتبار أن التكنولوجيا الحديثة للمعلومات تقتحم بشكل مطرد مجالات التعليم والثقافة والترفيه، كما تمتد قدراتها الاجتماعية الكامنة وتتوسع إلى ما وراء الحدود الجغرافية والقانونية. وعلى التوازى مع هذه الثورة التكنولوجية فإنه يجدر بنا أن نستنفر الحس المدنى فى أوساط شبابنا بإدراج مقررات تعليمية تتصل بحقوق الإنسان ومفهوم الديمقراطية، وتلك ذات الصلة بالدساتير، ويتعرف أدوار المؤسسات والجمعيات والمنظمات الدولية والديمقراطية. وفى هذا الإطار بالذات فإنه يتعين على المقررات الدراسية المستقبلية أن تبرز مبدأ نبذ أشكال التمييز بين الرجل والمرأة كافة، وكذا كل ما من شأنه أن يدعو إلى الكراهية من الديانات والشعوب والحضارات والثقافات، حيث تكون غايتنا نشئة أجيال متشعبة بقيم التسامح والحوار والتعاون والتضامن.

إن التحدى الذى نحن مدعوون إلى مواجهته فى سياق هذه النقلة إلى تعليم جديد لمجتمع جديد تنتفى فيه الحدود، وتصبح فيه المعلومات مصدر كل تطور، يقوم على الأمور التالية :

- اعتماد أشكال جديدة من التفكير والتنظيم والعيش فى المجتمع.

- النهوض بمختلف سبل التنمية، مع الوعي بتأثير العوامل الثقافية على الطريقة التي تنظر بها المجتمعات إلى مستقبلها والتي تختارها طرق إنجازها.
- بناء توازن مجتمعي جديد قوامه القيم الإنسانية، وعماده الروح التطوعية والتضامن.
- مدرسة مفتوحة للتعليم مدى الحياة، تهيم لتعلم العيش، وتمكن الفرد من المساهمة الفاعلة في عملية الانتقال من ألفية إلى أخرى ومن مجتمع صناعي إلى بيئة لا مادية.

إن الوعي المجتمعي الجديد يدعو إلى الوعي الجماعي وإلى إعادة النظر في مصادر المعلومات، كما أن غزو البيئة اللامادية يجب أن ينظر إليه باعتباره سيطرة القدرات الذهنية في المجتمعات كافة، وهو ما يقتضي إعادة تنظيم مجتمعي شامل، قوامه تجدد حضاري يستمد نسقه من تراث الشعوب مادية ولا مادية على حد سواء. وكما كان في الماضي فإن الحضارة الوليدة يجب أن تستمد ثراءها من تنوع القيم والطموحات المشروعة، واحترام الهويات والخصوصيات الثقافية كافة.

إن العمل على دفع مسيرة التعليم لا يعتمد فقط على قبول نخبها بمبدأ توسيع المشاركة في الحوار والتناقش، ولكنها تعتمد بشكل رئيس على مدى الوعي بقضايا التعليم لدى غالبية المواطنين باعتبارهم الجمهور المستهدف الذين يمنحون للتعليم مضمونه الحقيقي بكل ما يتضمنه من قيم ومفاهيم تحترم المؤسسة التعليمية وتقدر المعلمين وتسهم جهودهم وجهود القائمين على تسيير وتحريك وتطوير التعليم في مؤسساته وعلى مستوياته كافة. وعليه، فإن عملية تغيير المفاهيم التعليمية لدى هؤلاء المستهدفين بشكل يحفظ لمسيرة تطوير التعليم أهدافها ومراميتها، ويساهم في الثقة المتبادلة بين المدرسة والمجتمع يتطلب تعاونًا مستمرًا مطردًا بين كتيبة التعليم وكتيبة الإعلام يقوم منذ البداية على ضمان قيام المدرسة بدورها التربوي والتعليمي

معاً عبر آلية الشراكة بين مجالس المعلمين، مع العمل على ترسيخ التعاون وروح التكامل والتضامن بينهم، وكذلك من خلال آلية الحوار والتشاور البناء.

إن ما يجب أن نؤكد عليه على المستويات المجتمعية كافة هو أن تطوير التعليم عملية مستمرة تبعاً للمستجدات القومية والعالمية التي يجب أن تضع المؤسسة التعليمية في قلب العصر الحديث قادرة على المنافسة بمنتج تعليمي متطور دائماً، وإصرارنا على دور التعليم في تحديث الأمة يعكس قناعة التربويين والاقتصاديين بأن التربية تجعل الحداثة قوة نهضوية حقيقية متأصلة في عقول الأفراد ووجدان الأجيال، فهي معنية ببناء الوعي ونشر الثقافة وإعادة تشكيل الإنسان في ضوء رؤى مستقبلية لا خبرات ماضوية.

إن التطور الديمقراطي الذي ننشده لمجتمعنا العربي يصعب اختزاله بمجرد إجراءات أو حتى تشريعات، أو مؤسسات تنقل من مجتمع إلى آخر، أو تفرض بشكل قسري، ولكنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة التعليمية التي تربي الأفراد من خلال معلومات متنامية وأنماط سلوك تمارس طوال عقدين من الزمان يعيشها الطفل والشاب في بداية حياته الممتدة، ومهمة التعليم حينئذ هي غرس مفاهيم تهئ لتكوين الإنسان الثقافي. كما أن أجهزة الإعلام وقنواته ومؤسسات المجتمع المدني لها دور المساندة والدعم والمشاركة الفاعلة المتواصلة لترسيخ واستزراع تلك المفاهيم والقيم الديمقراطية وممارستها.

إن جهود المؤسسة التعليمية في استثمار البشر لصناعة أمة لها مستقبل تتحدد في تربية وتنشئة الشباب على الحوار الديمقراطي، بل ومؤازرة التنوع الثقافي من خلال تأمين استقلال الثقافات وسلامتها وتنوعها المثمر، ذلك أن التنوع هو تراث مشترك للإنسانية، وتعد حمايته ضرورة أخلاقية ملموسة لا تنفصم عراها عن ضرورة احترام الكيان البشري.

إن مؤسسات المجتمع المدني عليها أن تعمل متعاونة مع الجهود التي تبذلها الدولة من أجل توفير تعليم يتسم بالجودة في القرن الواحد والعشرين. عليها أن تساعد في تقدير قيمة التعليم، لأن نوعية الحياة بالنسبة لنا جميعًا مرتبطة بنوعية التعليم الذي نقدمه لأبنائنا وبناتنا، عليها أن تجعل التعليم أولوية بأن تجهز المدارس والجامعات وتغير هيكلتها لتكون مناسبة للتعليم في الألفية الثالثة، وأن تعمل مع جهود الدولة في المجالات المتعلقة بالتمويل والمحاسبة والمشاركة؛ لتظهر العلاقة قوية بين التعليم الجيد والأمة القادرة على الحياة الكريمة السعيدة.

إن من أهم المقترحات التي توصلت إليها الدراسات التربوية الحديثة في توضيح أدوار وجهود المشاركة المجتمعية في دعم مسيرة تطوير التعليم المتنامية ما يلي :

- تخصيص جانب من أموال الضرائب لينفق على التعليم كاستثمار طويل المدى ؛ حيث ينظر إلى التعليم على أنه استثمار، وأن ينظر إلى الأطفال والشباب كاستثمار. إدراك تأثير التعليم على تقدم المجتمع وخلق مجتمع أكثر حيوية، وبالتالي إلى خلق اقتصاد أشد قوة، ذلك أن رأس المال البشرى هو أعلى ثروات الأمة، فعلى سبيل المثال أثبتت الدراسات الحديثة أن الزيادة في مستويات تعليم العمال تزيد من كفاءة العمل بمقدار الضعف مقارنة بالزيادة في قيمة الأدوات والآلات.

- البرهنة على أننا أمة تقدر التعليم، وتدرك العلاقة بين التعليم والدولة القوية؛ ذلك أن التعليم من أهم العوامل المنفردة المسؤولة عن نجاح الفرد والأمة. ودليل ذلك هو أن قدرة الفرد على الكسب تزيد بشكل ملموس مع زيادة ما يحصل عليه من تعليم وظيفي حديث، كما أن حياة المتعلمين تكون أكثر إشباعًا وتزيدها دراسة الفنون والتاريخ والشئون الدولية والعلوم المتقدمة ثراءً ومتعة، بل إن التعليم يساعد الدول على المنافسة في الاقتصاد العالمي، فقد كانت أمريكا تعد ذات يوم رائدة في الأعمال والصناعة، لكن اليوم هناك دول أخرى مثل

اليابان وألمانيا وكوريا تنتج منتجات أفضل وأقل ثمنًا من أمريكا. إن التعليم هو الذى يحافظ على وجود الديمقراطية وينميها، فالمدرسة هى المكان الذى نعلم فيه النشء والشباب الدستور والحرية والاستقلال والمعايير والقوانين والمبادئ التى تدعم المجتمع الحر الديمقراطي، بما فى ذلك الإقبال على الانتخابات وحسن اختيار المسؤولين على افتراض وجود جمهور متعلم.

- المساواة فى التعليم والدعم والفرص بين المحافظات كافة، خاصة بين الريف والحضر، والبيئات المحرومة والفقيرة اقتصاديًا والبيئات المتقدمة والمتحضرة. ولا بد من مراجعة مستمرة من أجل تحقيق فرص متكافئة فى الالتحاق بالمدارس، ومن أجل أن يجد كل مواطن ويحصل على تعليم جيد، وأن تتوفر لكل متعلم الفرص للتفوق بغض النظر عن الفئة المجتمعية التى ينتمى إليها والبيئة التى يتعلم فيها، وتلك هى المسألة والمحاسبة التى يجب أن توليها مؤسسات المجتمع المدنى أولويتها.

- زيارة المدارس، والحصول على معلومات عن القضايا المهمة، ثم التأثير فى عمل المدارس عن طريق انتخاب قيادات مدرسية تتميز بالوعى والاهتمام بشئون التعليم. إنه إذا أردنا أن يكون للتعليم قيمة حقيقية فإنه يجب أن يشارك فى عملياته الآباء، وكذلك المؤسسات الاقتصادية المحلية والمؤسسات السياسية شريطة أن يشعر التلاميذ وأن يروا فى الواقع أن كل هؤلاء يقومون بدور فى الحياة وأن يقوم التلاميذ بدور له قيمة. إن من أهم الوسائل لدعم المدارس انتخاب وتعيين قادة للمدارس يهتمون بحق الأطفال فى التعليم وفى تعليم متميز، والاهتمام بأمور المدارس ومعرفة كيفية المساعدة فيها، وتوفير الدعم المالى الذى تحتاج إليه المدارس، وزيارة المدارس وتكوين فرق من المتطوعين لمساعدتها ومرشدين، وانتخاب أعضاء للمجالس المدرسية يعملون بالتعاون مع المعلمين من أجل توفير خبرات تعليمية إيجابية مفيدة، وحتى تعمل

المدارس كمواقع للتدريب من أجل القيام بأعمال بسيطة منتجة للتلاميذ ولأبناء المجتمع المحلي باعتبار أن المدارس مكان مشترك يلتقون فيه ويتعلمون فيه، وحتى نمد التعليم إلى خارج المدرسة إلى المجتمع المحلي إلى ما وراء المجموعات العمرية المتعارف عليها، وحتى توسع المدارس دوائر أعمالها، وأن تتحول إلى مراكز إشعاع تعليمي وإنتاج، وأن تجذب إليها أعدادًا متزايدة من أبناء المجتمع المحلي. إن المدرسة توفر التعليم النظامي كما أنها تتوسع في الأفكار الأساسية المعنوية والخلقية والفلسفية التي يقدمها المسجد والكنيسة، وتقدير الذات والثقة والرعاية التي يقدمها المنزل، وشرح الدعم القانوني والمالي الذي تقدمه المؤسسات الحكومية. والمدرسة فوق ذلك كله لها دور متغير متزايد ليس فقط نحو تربية الأبناء والبنات، بل أيضًا في معالجة أمراض المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، وما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية، فالمدارس هي مرآة المجتمع، وهي المسئول الأول عن إعداد الناشئة للمستقبل.

- تحديد مستويات عالية يجب أن يصل إليها إنجاز التلاميذ. إن نهاية القرن العشرين قد شهدت تركيزًا متزايدًا على حركة المعايير عالميًا في مجال التعليم، وانشغل المجتمع التعليمي والشارع التربوي بتجديد وتطوير المعايير من أجل وضع التعليم المصري في إطار المنافسة العالمية، وصولاً إلى تعليم أفضل، وكان ذلك مع بداية الألفية الثالثة، ومن المعلوم أن المؤسسات التعليمية تعطي اهتمامًا متزايدًا لنتائج برامجها ومدى فاعليتها، وعليه فإن الطالب تزايد بضرورة تقويم إنجاز التلاميذ ومحاسبة المدارس في ضوء معايير محددة للتعليم، وأخرى لمحاسبة الآباء والمعلمين وقادة المجتمع المدني.

إننا نحذر من الإسراف في تبني حركة المعايير في التعليم وانتقاء بعضها لتعميمه على تلاميذنا، حيث إن كل التلاميذ قادرين على التعلم، وهم يتعلمون على وجوه مختلفة وفقًا لاختلاف أساليبهم واهتماماتهم ورغباتهم، ونتيجة لقبول مبدأ أن

التلاميذ يتعلمون بدرجات متفاوتة من السرعة، يتحول كثير من التعلم القائم على أساس الوقت إلى التعلم المتمركز حول الأداء، حول المعرفة التي اكتسبها أو المهارات التي أتقنها. إن ما يجب أن نقف عنده هو:

(1) إن زيادة حجم التوقعات قد يتطلب وقتاً أكبر للتعليم.

(2) لكي تنجح المدارس في أداء عملها عليها أن تعطى اهتماماً أكبر لأساليب التعلم المختلفة عند التلاميذ.

(3) إن تحقيق مستويات أعلى من التوقعات قد يتطلب اتخاذ قرارات سياسية مثل: زيادة طول اليوم الدراسي أو السنة الدراسية، وتخصيص موارد أكثر للبحوث التربوية، وإلغاء القوانين التي تمنع المدارس من اتخاذ خطوات جريئة.

إن ما يجب الالتفات إليه في مدارسنا غير ما تقدم هو أنه بينما ستكون المسؤولية والمحاسبة مجالاً مهماً للإصلاح المدرسي، فإنها ستكون بدورها عرضة للتغير مع انتقال المدارس إلى التربية المتمركزة حول الأداء واستخدام أساليب أكثر فائدة لتقويم التلاميذ والمدارس موجهة إلى قياس مراتب الفكر والأداء، وعليه يجب استخدام البحوث والمشروعات والحقائب والمعارض والمناقشات والتحقيقات وتقويم الأقران والتقويم الذاتي، وقيام التلاميذ بالدفاع المعلن عن أعمالهم وأفكارهم. وهذه الاستراتيجيات تسمح للتلاميذ ليس باستعراض ما يعرفونه فقط، بل أيضاً ما يستطيعون عمله، وهم يقومون على أساس التقدم الذي يحققون، وليس عن طريق مقارنتهم بالآخرين، والمطلوب أن تعمل المراكز التربوية التابعة لوزارة التربية والتعليم معاً لتطوير معايير قومية للمواد الدراسية تكون مرشدة للمعلمين.

- توثيق الصلة بين المدارس والمجتمع المحلي، حيث إن المدارس محور حركة المجتمع المحلي، وهي تقدر التلاميذ، والمدارس تصبح أكثر ارتباطاً بالمجتمع المحلي عن طريق تقديم خدمات مثل تعليم الكبار، والتدريب واستخدام

التلاميذ يتعلمون بدرجات متفاوتة من السرعة، يتحول كثير من التعلم القائم على أساس الوقت إلى التعلم المتمركز حول الأداء، حول المعرفة التي اكتسبها أو المهارات التي أتقنها. إن ما يجب أن نقف عنده هو:

(1) إن زيادة حجم التوقعات قد يتطلب وقتاً أكبر للتعليم.

(2) لكي تنجح المدارس في أداء عملها عليها أن تعطى اهتماماً أكبر لأساليب التعلم المختلفة عند التلاميذ.

(3) إن تحقيق مستويات أعلى من التوقعات قد يتطلب اتخاذ قرارات سياسية مثل: زيادة طول اليوم الدراسي أو السنة الدراسية، وتخصيص موارد أكثر للبحوث التربوية، وإلغاء القوانين التي تمنع المدارس من اتخاذ خطوات جريئة.

إن ما يجب الالتفات إليه في مدارسنا غير ما تقدم هو أنه بينما ستكون المسؤولية والمحاسبة مجالاً مهماً للإصلاح المدرسي، فإنها ستكون بدورها عرضة للتغير مع انتقال المدارس إلى التربية المتمركزة حول الأداء واستخدام أساليب أكثر فائدة لتقويم التلاميذ والمدارس موجهة إلى قياس مراتب الفكر والأداء، وعليه يجب استخدام البحوث والمشروعات والحقائب والمعارض والمناقشات والتحقيقات وتقويم الأقران والتقويم الذاتي، وقيام التلاميذ بالدفاع المعلن عن أعمالهم وأفكارهم. وهذه الاستراتيجيات تسمح للتلاميذ ليس باستعراض ما يعرفونه فقط، بل أيضاً ما يستطيعون عمله، وهم يقومون على أساس التقدم الذي يحققون، وليس عن طريق مقارنتهم بالآخرين، والمطلوب أن تعمل المراكز التربوية التابعة لوزارة التربية والتعليم معاً لتطوير معايير قومية للمواد الدراسية تكون مرشدة للمعلمين.

- توثيق الصلة بين المدارس والمجتمع المحلي، حيث إن المدارس محور حركة المجتمع المحلي، وهي تقدر التلاميذ، والمدارس تصبح أكثر ارتباطاً بالمجتمع المحلي عن طريق تقديم خدمات مثل تعليم الكبار، والتدريب واستخدام

الحاسب الآلى مقابل أجور زهيدة، وتسويق إمكانات المدرسة وتجهيزاتها وملاعبها وتقديم برامج التربية الوالدية ورعاية الأطفال والعناية بالكبار المسنين مع تقدم العمر، وتوعية الفئات المعرضة للخطر، وتعليم اللغات وتنمية المهارات.

إن قادة المجتمع المدني عليهم تجسير الفجوة بين المنزل والمدرسة، وأن يتحدثوا مع التلاميذ عن الأعمال والمهن وخبرات الحياة كأخوة كبار أو أخوات كبار، وأن يشاركوا التلاميذ في الأنشطة المدرسية علمية ورياضية، وفي كل ذلك يقدمون لهم الأسوة التي يجدها التلاميذ في المنازل أو لا يجدونها. إنه عندما يتطوع الكبار في العمل بالمدارس فإن جميع التلاميذ يفيدون من ذلك ويطورون حياتهم، وهنا تدار المدارس مشاركة بين المعلمين والكبار المتطوعين، وتتوافر الحوافز لتشجيع التجديد والابتكار.

إن الأسرة المصرية يجب أن تتحول إلى الصخرة التي تبنى عليها التربية الحديثة. نعم الوالدان هما المعلم الأول للطفل، إنهما القدوة في السلوك، ومن يزود الطفل بالقيم والأخلاق والمعلومات، بل وأساليب التفكير وثقته في ذاته وفي الآخرين، ويساعدانه على التعلم. والمدرسة تتحمل مسؤولية كبيرة في إعداد الأبناء للمستقبل، غير أن المدرسة لا تستطيع القيام بهذا العبء التربوي والتعليمي وحدها، لأن الأبناء ينفقون 9٪ فقط من وقتهم في المدرسة، وعليه تصبح بيئة المنزل الشريك الأول في تربية الأبناء وتعليمهم باعتبارها المدرسة الأولى التي يلتحق بها الأطفال.

إن السؤال عما يستطيع الآباء أن يفعلوه لإعداد التلاميذ للقرن الواحد والعشرين يتطلب طرح البدائل التالية التي توصلت إليها إحدى الدراسات الأمريكية، إن مسؤوليات الآباء تنوع لتشمل:

1 - العمل بالتعاون مع المدرسين والمدرسة، وزيارة المدرسة والاتصال بها،

والتلميذ حينئذ هو الفائز، حيث يتحقق الآباء من انتظام الأبناء في الذهاب إلى المدرسة، ومن مشاركتهم في عملية التعليم، ثم يطلعون على ملفات التلاميذ، ويساعدون في حل مشكلاتهم، ويقدمون لهم المكافآت على إنجازاتهم التعليمية، ووضع نظام للقيام بواجباتهم المنزلية، ويستمررون في معايشة الحياة المدرسية مع أبنائهم وفي مراقبة مشاركتهم في الأنشطة، وتوثيق صلتهم بمعلميهم من خلال مجالس الآباء والمعلمين ومجلس إدارة المدرسة لأن المشاركة الوالدية من أهم العوامل المؤثرة في إنجاز التلميذ.

2 - دعم التعليم والمدارس، والاهتمام بشكل فعال بالعمل المدرسي للأطفال، ويتحقق ذلك عندما يراجع الآباء الدروس اليومية مع الأبناء، وعندما يناقشون جوانب القوة وجوانب الضعف لدى أبنائهم، وعندما يظهرون اهتمامهم بالمدرسة والمدرسين باعتبار أن المدرسة لها أهمية في حياة الأبناء. إن السؤال المهم الذي يشرك الآباء في تعليم الأبناء هو: ماذا فعلت اليوم في المدرسة؟ إن التلاميذ الذين يساعدهم آباؤهم في المنزل ويظل آباؤهم على اتصال بالمدرسة يحصلون على درجات أعلى من زملائهم.

3 - توفير بيئة تعليمية ثرية مستقرة عن طريق جعل المنازل غنية بالفرص التعليمية أمام الأبناء، فكلما زادت كمية المواد القرائية التي يوفرها الآباء أصبح الأبناء قراء أفضل. ويستطيع الآباء أن يقدموا المثل الطيب بأن يقرأوا هم أنفسهم كثيرًا، وأن يعمل التلفاز بدرجة أقل حتى يساعدوا الأبناء على الإنجاز، وأن يتعلموا الكثير من الصحف اليومية، وأن تترزين جدران المنزل باللوحات التي تمثل خرائط العالم أو المناظر الطبيعية أو الحيوانات الغريبة أو الأرقام والحروف باعتبارها مثيرات بصرية وبيئة تعليمية مرحة، وتصبح مبهجة باستخدام الألوان والأشكال، وممارسة الأنشطة الرياضية والفنية.

والاستقرار مهم في رحلة التعليم، فالتلاميذ الذين يعيشون مع كلا الوالدين

يكون أداؤهم أفضل في المدرسة، وأن يشعر المتعلم بالحب في ظل حياة عادية رتيبة تسير على نمط منظم لوجبات الطعام واللعب والعمل وساعات محددة يقضونها خارج البيت، ومواعيد المذاكرة والقيام بالواجبات المنزلية وتكليفات المدرسة.

4 - تقديم قدوة خلقية في السلوك واتخاذ القرار، حيث إن الآباء يستطيعون بأساليب كثيرة أن يجسدوا السلوك الأخلاقي أمام الأبناء، وأن يكسبهم سلوك الانضباط والاعتماد على النفس والقيم وكيفية اتخاذ القرار، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق التحدث عن القيم والأخلاق مع الأبناء، وأن يتطابق سلوكهم مع كلامهم، وأن يدعموا القيم الإيجابية، وأن يدرّبهم على اتخاذ القرارات من خلال التفكير في نتائج أعمالهم ومناقشة البدائل والخيارات المطروحة أمامهم. إن أفضل طريقة لتعلم اتخاذ القرارات السليمة هي ممارسة ذلك عمليًا.

5 - دعم تقدير التلاميذ لأنفسهم عن طريق الاهتمام والرعاية، وعن طريق فهم التلاميذ لأنفسهم، ومقاومة الضغوط السلبية لجماعة الرفاق، والقدرة على أن يتعلم التلاميذ الدروس من أولئك الذين توافرت لديهم خبرات أوسع بالحياة. إن الآباء يؤدون دورًا مؤثرًا في تقدير الأبناء لذواتهم بدرجة عالية حيث يشعرون بالحب والتقدير ويمدحون نجاحهم مع توبيخهم عند الإخفاق. إن تقدير الذات هو نتيجة للنجاح كما أنه سبب له، وعلى الآباء أن يبتكروا واجبات يستطيع التلاميذ أداءها بنجاح.

6 - تقدير مفهوم التعلم مدى الحياة وتقديم نموذج عملي له، ويتم ذلك من خلال تشجيع البحث والتساؤل والتجريب حتى يتعلم كل شخص وينمو باستمرار، وعلى الآباء أن يدعموا ذلك بتلقى الدروس وهم كبار بالقراءة ومواصلة التعلم، وزيارة المكتبات أسبوعيًا، وعندما يواجه الآباء سؤالاً لا يعرفون إجابته يقولون لأبنائهم: لا نعرف، هيا نبحث عن الإجابة. من هنا يشعر

الأبناء أن التعلم لا يقف عند سن معينة، بل مدى الحياة، وهذا معناه رسالة للأبناء مؤداها أن التعلم لا يتوقف أبدًا.

7- القراءة للأطفال ومع الأطفال، بحيث تكون بصوت عالٍ من قبل الآباء أو الإخوة أو الأقارب، وتساعد التلاميذ على الإنجاز وعلى إدراك أهمية القراءة طيلة الحياة في اكتساب المعرفة، وتعرف حياة الناس والشعوب، والقاعدة هي أنه كلما تنوعت المواد القرائية في المنزل ارتفعت كفاءة التلميذ في القراءة فهمًا ونقدًا.

8- إنفاق وقت أطول وأفضل مع الأبناء، مع أن أغلب النساء والرجال يضطرون للعمل تحت وطأة الضرورة الاجتماعية. إن من الأساليب التي يمكن عن طريقها تحسين نوعية الوقت الذي يقضيه الآباء مع الأبناء التخطيط لأنشطة تستمتع بها الأسرة كلها، وتستثير اهتمام المتعلم وخياله وتصوره عن نفسه، ويمكن أن تمارس الأسرة هواية معينة، أو قضاء أمسية هادئة في المنزل بعد وجبة عشاء منزلية يتم تناولها على مهل.

9- مراقبة إتمام التكاليف المنزلية، وتوفير الإرشاد للوصول إلى الأهداف. وذلك عن طريق أن يبدى الآباء اهتمامًا بتعلم الأبناء حيثند يُكوّن المتعلم اتجاهًا طيبًا نحو التعلم ويؤدى إلى النجاح الدراسي. على الآباء أن يجعلوا أداء الواجبات المدرسية له الأولوية، وأن يوفروا مكانًا هادئًا يستذكر فيه الأبناء، وأن يعرفوا أفضل الأوقات للاستذكار، وتحديد وقت معين منتظم للدراسة، وأن يعمل الآباء بهدوء عندما يستذكر أبنائهم وأن يمدحوا جهده، وأن يحتفظوا في المنزل بمكتبات فيها المراجع والكتب والمجلات المتخصصة لدعم تعلم الأبناء، وأن يراقبوا أداء الأبناء للواجبات المنزلية، وأن يعلموا كيف يحددون الأهداف وكيف يصلون إليها بقصد بناء الثقة وتحقيق الذات لديهم، وأن يتعلموا كيف يقسمون أوقاتهم وتعييناتهم إلى أجواء يمكن التعامل معها، وأن يتعلموا تحقيق

توازن في المخطط اليومي بين الاستذكار واللعب، وأن يسمح للأطفال بالمشاركة في وضع جداول لتحقيق أهدافهم معتمدين على أنفسهم ومتحمسين للدراسة.

10- تنمية مهارات استخدام وسائل الإعلام عن طريق تدعيم الآباء مشاهدة البرامج الإعلامية التي ترتبط بدروسهم، حيث يحصلون على خبرات تعليمية ممتعة، وعن طريق مشاهدة الآباء التلفاز مع أبنائهم والتحدث معهم ونقد ما يرون ويسمعون، وعن طريق تشجيعهم على معرفة الأحداث المحلية والوطنية والعالمية، واستخدام الصحف والمجلات لجمع المزيد من المعلومات. إن الآباء يجب أن يكونوا مثقفين إعلامياً نظراً لما يتعرض له الأبناء من قصف يغمرهم بأكوام من الأفكار والمفاهيم، ويجب أن يكونوا على بينة بما يستطيع أبنائهم الوصول إليه على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) والأقراص المدججة وغيرها من الوسائط، وعلى بينة بمقدار الوقت الذي يستغرقونه، ولماذا يستخدمون مصادر المعلومات هذه دون غيرها كى يستطيعوا أن يفيدوا أبناءهم بما تقدمه التكنولوجيا المتقدمة من قضايا وأفكار وخبرات.

- إن أهم الأفكار التي يجب أن يلتفت إليها الآباء في استخدام الأبناء للتلفاز هي:
- استخدام التلفاز لإثارة حب الاستطلاع عند الأبناء عن طريق تشجيعهم على الذهاب إلى المكتبة للحصول على معلومات حيال القضايا والأفكار التي تثيرها البرامج التلفازية التي يجوبونها، ومناقشة الموضوعات الحساسة التي يشاهدونها.
 - اقرأ المزيد حول الموضوع والأحداث الجارية التي يثيرها التلفاز وناقشها بحرية مع الأبناء موظفا الصحف اليومية وما تتضمنه من مقالات منشورة.
 - ناقش وجهات النظر المختلفة في الأخبار أو الرواية أو تقارير الطقس أو الأفلام الوثائقية أو مباريات الكرة، وتحديد وقت المشاهدة التليفزيونية أمر مفيد يساعد في توفير الوقت اللازم للاستذكار وأداء تكاليفات المدرسة يومياً.

إننا في حاجة إلى نظام قومي ينقل الطلاب من المدارس إلى مكان العمل، نظام يربط التعليم في المدارس بالمعلومات والمهارات والقدرات التي تتطلبها المصانع ومؤسسات الإنتاج، ويقوم في الوقت ذاته بالقضاء على مشكلة التنسيق بين التعليم المدرسي ومكان العمل، والإقلال من المشكلات التي يمكن أن تواجه الطلاب نتيجة للانتقال من المدرسة إلى العمل، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تنظيم التعليم حول مبادئ التلمذة المهنية المعرفية التي تجعل المواد الدراسية وطرائق التعليم مؤهلة لاكتساب المهارات المطلوبة للعمل، ويهدف هذا النظام إلى تكوين عقل أحسن إعداداً، يستجيب بيسر لمتطلبات الحياة العملية وأعبائها، ويؤهل لمواصلة التعلم الذاتي من خلال صناعة أياد وعقول ماهرة، لأن ما نحتاجه هو التزاوج لا التنافر بين التربية العلمية والمهنية، بين النظرية والتطبيق، بين استخدام العقل واختبار المواهب في بيئات التعلم النظرية والعملية.

إن ما يقلقنا هو إشكالية إعداد متعلمين يستطيعون المنافسة في سوق العمل العالمية، الأمر الذي يفرض على مجتمع الأعمال مراقبة قدرة المدارس على تزويد المتعلمين بالمهارات والمعارف وأنماط السلوك اللازمة للنجاح في عالم الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار أن:

(1) دور المدارس أعم من مجرد تزويد المجتمع بمتعلمين يمكن تشغيلهم في مؤسسات الإنتاج والمصانع، بل يتسع لإعداد متعلمين قادرين على العيش في مجتمع ديمقراطي، وهم مشاركون يمتلكون معلومات وقيم وأخلاقيات وسلوكيات واتجاهات وعادات ومهارات للتفكير الناقد والمبدع، تؤهلهم للمواطنة الصالحة، والاعتزاز بالهوية العربية الإسلامية.

(2) الاستجابة المتغيرة دائماً للمتطلبات اللازمة لأداء الأعمال في المستقبل من حيث نوعية التعليم ومستواه ونوعية المهارة ومستواها. إن التغيرات الحادثة في الأعمال والصناعات باستمرار تفرض على التعليم تطويراً مطرداً يتفق مع ما

يحتاجه أو ما سوف يحتاجه عالم الأعمال في المستقبل والأساليب الجديدة التي سوف تمارس في إنجاز الأعمال.

(3) توافر قيم وأخلاقيات تميز قوة العمل التي تنتجها المدارس ولتتوافر لدى المتخرجين المؤهلين لعالم الأعمال أخلاقيات عمل حية وسلوك اجتماعي مقبول، واتجاهات قيمة حتى يمكن الاعتماد عليهم في خطوط الإنتاج والمصانع، ولأنهم يمتلكون غير ما سبق مظهرًا حسنًا، ويتمتعون بشخصية سوية، وهم قادرون على إيجاد الحلول لما يطرأ من مشكلات أثناء العمل، وتحليل الأنظمة من أجل المزيد من الكفاءة، والألفة والانسجام مع التقانة، وحتى تعد المدارس طلابًا قادرين على المنافسة في عالم التقانة.

إن هذا الواقع الجديد الذي تفرضه مطالب الغد يفرض على وزارة التربية والتعليم أن تستجيب لمطالب مؤسسات الإنتاج وعالم الأعمال لأنها سوف تدخل في مشاركات مع المؤسسات التعليمية وتقدم برامج للتدريب على الجديد من الأعمال، وتطالب بأن تكون المدارس الفنية معبرًا مفتوحًا للالتحاق بالكليات والمعاهد العليا، دون أن تزاحم مدارس التعليم الفني بتخصصاتها كافة في تعليم جامعي تطبيقي تقني متقدم. اللهم إلا إذا سعت مدارس التعليم العام إلى تخريج طلاب يمتلكون المهارات الأكاديمية التي يطلبها أصحاب العمل وعالم الأعمال، ويمتلكون أيضًا عادات ومهارات العمل بعد إصلاح المناهج الدراسية لتدرب الطلاب على مهارات العمل الجماعي والعمل التعاوني.

إن السعى نحو توفير تعليم فني على النوعية أمر أساسي في توفير قوة العمل التي يجب أن تكون لدى مصر الحديثة في المستقبل بغية الوصول إلى المنافسة على المستوى الدولي، وعليه فإن التعليم الفني على المستوى يتميز بما يلي:

- إقامة علاقات وثيقة بين التعليم الفني ومؤسسات العمل والصناعة.
- استخدام معلمين ومدرسين تتوافر لديهم خبرة سابقة في مؤسسات العمل والصناعة في التخصصات التي يعلمونها.

- تحقيق قدر من التكامل بين المفاهيم التربوية العلمية والأكاديمية والفنية المهنية.
- التنسيق بين برامج التعليم الفنى المهنى على مستوى التعليم الجامعى وما قبل التعليم الجامعى.
- تخصيص وقتٍ كافٍ لتوعية الطلاب بشأن مستقبلهم المهنى وكذلك التخطيط له.
- تحقيق التعامل والتنسيق مع جوانب من التربية التقانية المتقدمة.
- توفير الفرص أمام الطلاب لتنمية التفكير الناقد وحل المشكلات ومهارات العمل فى فريق، والالتزام بالتعليم مدى الحياة خاصة تنمية مهارات التعلم الذاتى.
- استخدام عملية التقويم المستمر لضمان تطوير البرنامج بصفة مستمرة، والتحقق من اكتساب الطلاب المهارات والكفاءات التى يتطلبها أصحاب الأعمال بصفة مستمرة.

إن السؤال عن أنواع الدعم التى يجب أن تقدمها مؤسسات العمل والصناعة وأصحاب المهن لضمان حسن إعداد طلاب التعليم الفنى فى الألفية الثالثة يتحدد فى:

- الحصول على دعم مالى من المؤسسات الاقتصادية تقدم للتعليم الفنى المهنى، وكذلك من رجال الأعمال، ذلك لأن الاستثمار فى التعليم أمر مريح من جوانب متعددة؛ فهو يساعد على تشكيل قوة عمل أفضل تعليمياً، وهو يوفر نوعية حياة أفضل فى المجتمع، وهو يساعد على خلق سوق واعدة للمنتجات والخدمات. إن المتخرجين فى التعليم الفنى المهنى على النوعية يكسبون غالباً أموالاً أكثر، وسيكون لديهم دخل أكبر ينفقون منه فى المستقبل المنظور فى شراء منتجات المصانع ويدفعون مقابل الخدمات.
- مشاركة المؤسسات الصناعية والاقتصادية فى شئون التعليم الفنى المهنى عن طريق تشجيع المدارس على تنظيم رحلات ميدانية لزيارة المؤسسات والتبرع

بأجهزة ومعدات، والسماح للمدارس باستخدام التقانة وتقديم النصح والإرشاد فيما يتعلق بأمر العمل، وإتاحة الفرص لتدريب المعلمين في تلك المدارس في بناء الفريق والعمل الجماعي والمشاركة في صناعة القرار، وعمليات الجرد والإدارة والضغط على برامج المدارس للوصول إلى المستويات المطلوبة في نوعية العمل والإفادة من خبرة المؤسسات الصناعية في مجالات خدمة العملاء والمنافسة.

- إرشاد المؤسسات التعليمية في وضع استراتيجية تتضمن توصيف احتياجات العمالة في المستقبل القريب والبعيد، ذلك أن المشاركة بين التعليم والعمل تعنى مسؤوليات وفوائد مشتركة، حيث الاقتصام المتبادل للمعلومات والأفكار والوقت والمال. وتفيد المدارس من هذه المشاركة في الحصول على ما تحتاجه من موارد مالية، وفرص لتدريب العاملين فيها والطلاب، وتوفير أمثلة ونماذج إضافية إيجابية يقتدى بها الطلاب. ومشاركة المؤسسات الاقتصادية والصناعية المدارس بفاعلية في انتقاء ما يدرس وكيف يدرس، بغية رفع مستوى نوعية المتحقيين بالعمل في المصانع والمؤسسات، عن طريق تطوير العلاقة بين المؤسسات والمدارس في اتجاه المشاركة المستمرة التي تتميز بتبنى قضايا التعليم وتقديم خدمات من قبل المدارس للمجتمع المحلي، وجعله جذاباً لأصحاب العمل، وفي زيادة القدرة الشرائية والعقلية لأفراد المجتمع المحلي.

- القيام بدور قيادي، حيث إن مشاركة المؤسسات الاقتصادية والصناعية للمدارس في إعداد الطلاب للمستقبل تحمل في ثناياها رسالة فحواها الاهتمام بمستقبل المجتمع والعملاء، كذلك الحال حينما يصبح رجال الأعمال أعضاء في مجلس الآباء والمعلمين، بل في مجلس إدارة يشكل في كل مدرسة صناعية أو مهنية تجارية أو زراعية أو غيرها، وكذلك في ممارستهم الإشراف والتوجيه والحديث مع الطلاب عن العلاقة بين ما يتعلمونه في المدرسة، والحياة في عالم العمال والمهن.

- البرهنة على قيمة التعليم بتوظيف الطلاب الممتازين والمتفوقين في التعليم، الأمر الذى يؤكد قيمة الإنجاز المدرسى، ويدعو الطلاب إلى بذل الجهد الكبير لاكتساب مهارات العمل بالإضافة إلى المهارات الشخصية والاجتماعية والانتظام فى الدراسة، كما يدعو الطلاب إلى إتقان المهارات اللازمة للحياة المتوجة، وإلى اكتساب خصائص الأداء الرفيع الذى يساعد الشركات على المنافسة وإلى الاتجاه نحو نوعيات المهن المطلوبة فى المستقبل، بهدف الانتقال من الدراسة إلى العمل.

- دعم المعلمين والتعليم معنويًا من حيث التقدير والاحترام من قبل المجتمع وعالم الأعمال ورجال الأعمال، وإثارة الوعى بما يبذله المعلمون من جهد خلاق فى صناعة أجيال المستقبل، وزيارة المعلمين فى فصولهم وتقدير المتميزين منهم، ومقابلة رجال الأعمال جهود المعلمين بالمكافأة والتقدير، وتنظيم تدريبات عملية داخل مؤسسات الإنتاج والصناعة.

ثانيًا: التعليم والمشاركة واللامركزية:

التعليم هو المشروع القومى لمصر، والتعليم حق أصيل من حقوق المواطن المصرى، تكفله الدولة مجانًا لجميع الأبناء والبنات، ذلك أن الإنسان المصرى هو ميزة مصر التنافسية فى السباق العالمى، وهو ما يتطلب ضمان المرونة والتنوع فى برامج التعليم، وتطوير المناهج التعليمية بحيث تسمح بحرية الابتكار والإبداع لأبناء مصر، وتبنى داخلهم روح المبادرة الفردية، واحترام حقوق الإنسان وتقبل الآخر والتسامح فى إطار من الانتباه وحب المواطن، وتشكل الإنسان القادر العالم الباحث المثقف المشارك فى التنمية. إن التعليم قبل ذلك كله هو أساس النهضة وركن أساسى من أركان بناء الدولة العصرية، ولذلك فإن تطوير التعليم يتطلب برنامجًا متقنًا خاسى الأبعاد، وهذه الأبعاد المنشودة هى : ضمان جودة التعليم، وتطوير المناهج وأساليب التقويم، والاهتمام بالتدريب وتحسين أوضاع المعلمين،

وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس وتخفيض كثافة الفصول، وتأكيد اللامركزية ودعم المشاركة المجتمعية.

إن توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية محور مهم، وقاعدة حيوية لممارسة الديمقراطية في التعليم كأسلوب حياة في المجتمع. ويشمل ذلك دورًا أكبر وأعمق للمجتمع المدني والقطاع الخاص في التعليم، والتوجه نحو اللامركزية. إن المشاركة المجتمعية تتطلب زيادة فاعلية المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة التي تشمل القطاع الخاص، والجمعيات الأهلية والأسر والأفراد. إن الجمعيات الأهلية يمكنها المشاركة في التعليم عن طريق الإسهام في التغذية المدرسية، ومساندة الآباء محدودي الدخل، ودعم النشاطات الطلابية المرتبطة بالبيئة المحلية المحيطة بالمدرسة، وتقديم المنح الدراسية، وتحمل أعباء المصروفات المدرسية، كذلك إنشاء وإدارة المدارس التي يتحمل فيها المتعلم تكلفته التعليمية.

إن من أهم مشاركات المجتمع المدني في دفع عجلة تطوير التعليم ما يقوم به رجال الأعمال والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية من:

- نشر أجهزة الحاسب الآلي في المدارس، وتدريب الطلاب على امتلاك شهادة الكمبيوتر وإجادة استخدام الحاسب الآلي حتى يتم محو الأمية الكمبيوترية لدى المتعلمين.

- التوسع في بناء وتجهيز المدارس التجريبية، حيث إن هذا النوع من المدارس أثبت كفاءة وسمعة طيبة في تقديم الوجبات التعليمية التعليمية وتقديم خدمات متميزة للطلاب.

- تجهيز مدارس التعليم الفني حسب طبيعة النشاط البشرى لكل محافظة لتأهيل الشباب وإعدادهم للحياة المهنية التي تقوم على استخدام التقنيات المتقدمة.

ويمكن حصول كل هؤلاء المشاركين في المجتمع المحلى على حق نشر الإعلانات

والدعاية اللازمة لمصانعبهم ومؤسساتهم الإنتاجية، وتشغيل الطلاب المتميزين فى الأعمال المهنية واحساب إنجازاتهم المادية من وعائهم الضريبى.

إن ثقافة المشاركة فى التعليم تتسع لتشمل تطوير الأداء التعليمى داخل المدارس من حيث:

- تدعيم القيم الإيجابية والأخلاقية من خلال التشجيع بنوعيه الأدبى والمادى للطلاب والمعلمين والقيادات التعليمية داخل المؤسسة التعليمية ومن خلال الأنشطة المدرسية.

- تكوين مجالس الأمناء لإدارة المدرسة من بين رجال الأعمال والشخصيات العامة والمعلمين والآباء. وتشمل الإدارة هنا المتابعة وحل المشكلات وتشجيع المعلمين والطلاب المتفوقين.

- استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لرفع القدرة التعليمية والإدارية والبحثية، والسعى نحو استكمال مقومات وتطبيقات الحكومة الإلكترونية فى مدارسنا.

- إيجاد نظام مؤسسى داخل كل مدرسة لتقييم الأداء وضمان الجودة يتنوع ليشمل تقييم أداء المعلمين، والطرائق التعليمية والأنشطة المدرسية وأساليب الامتحانات والمكاتب والمعامل ونتائج العملية التعليمية ومستويات التحصيل التى يصل إليها الطلاب.

- الانفتاح على البيئة المحلية المحيطة بالمدرسة وربط المناهج الدراسية بالأنشطة البيئية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية والزيارات والرحلات واللقاءات، كذلك الاهتمام بما تقدمه المدرسة لخدمة البيئة والمجتمع الذى تقع فى محيطه من نشر للوعى والمفاهيم والأفكار الصحيحة، ومواجهة الأمية الأبجدية والتدريب على الصناعات الصغيرة ونشر الثقافة السياسية.

- إعداد وتجهيز الوسائط التعليمية التي تعتمد على بيئة المدرسة وإمكاناتها وما يتوافر فيها من أنشطة مهنية يخدم المناهج الدراسية ويخفف عبء التعليم والتعلم على المعلمين.

- إنشاء صندوق لدعم أنشطة المدرسة والمعلمين الممتازين والطلاب الفائقين، وكذلك رعاية الطلاب غير القادرين ماليًا، وذلك من حيث المصروفات المدرسية والإعانات المعيشية الاجتماعية والصحية، وترميم المدارس وإنشاء الفصول الدراسية، وتأثيث المدارس بما تتطلبه العملية التعليمية من مواد وأنشطة تعليمية لتعظيم نواتج التعليم وتحسين الأداء لدى العاملين والطلاب.

إن اللامركزية هدف أساسي من أهداف التعليم العصري، وهي في الوقت ذاته تفعيل لنصوص قانونية قائمة بالفعل وملزمة لكل المحافظين. إن المادة (11) من قانون التعليم رقم (139) لسنة 1981 تنص صراحة وبما لا يترك مجالاً للاختيار أن: (الأجهزة المركزية للتعليم قبل الجامعي تتولى رسم السياسات العامة للتعليم، ومهام التخطيط والتقييم والمتابعة، وتتولى المحافظة العملية التنفيذية التعليمية والمتابعة المحلية وكذلك إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الداخلة في اختصاصها).

إن الأخذ باللامركزية في التنفيذ يزيد من كفاءة إدارة الوحدات التعليمية، ويتيح الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويعطى الفرصة لزيادتها بأنماط جديدة، ويساعد على حسن متابعة المدرسين ومكافأة الجادين والسعى نحو زيادة دخولهم الأمر الذي ينعكس مردوده على الأداء والإنجاز.

إن التوجه نحو اللامركزية لا يعنى إلقاء دور الوزارة المركزية المسؤولة قوميًا عن تطوير التعليم وتنمية موارده، بل يعنى قدرتها على التخطيط والتنظيم والمساندة ثم المساءلة والرقابة. والأبعاد التي يمكن أن تشملها اللامركزية هي:

• المناهج الدراسية: حيث يتم إعداد أكثر من منهج قومي للصف الدراسي الواحد في كل عام دراسي، وحيث يجوز الأخذ بأحد هذه المناهج المتكافئة

لمدرسة ما بناء على درجة اعتمادها وتقييمها، ويقوم بإعداد هذه المناهج المتعددة للصف الدراسي الواحد خبراء محليون على أن يسبق تنفيذها اعتمادها من الوزارة، ويمكن أن يترك للمدرسة إعداد الأنشطة الإضافية العلاجية أو الإثرائية ويتم الاتفاق عليها في المدرسة، ويمكن أن تكون التقنيات الحديثة وتوظيفها عبر المناهج الدراسية هدفاً أساسياً للمنهج الدراسي.

- الكتاب المدرسى: حيث يتم تأليف الكتب التي تعبر عن المنهج القومى لا مركزياً، ويمكن أن يكون هناك أكثر من كتاب يحقق الأهداف القومية المعلنة تختار المدرسة من بينها شريطة أن يتم توفير الكتاب المرجعى على أقراص مدججة للراغبين فى استخدامها، كما يتم تخزين صورة من الكتاب على أجهزة الكمبيوتر. ويمكن هنا أن نيسر انتقال الكتاب المدرسى من طالب إلى آخر ومن سنة إلى أخرى.

- المعلمون والعاملون : حيث يتم تقييم أداء المعلمين والعاملين الشامل والتراكمى من خلال نوعية الأداء ومستويات تحصيل الطلاب شريطة أن يشكل ذلك التقييم عوائد مادية وأدبية على المتميزين، ويمتد الأخذ باللامركزية إلى أسلوب التعيين والنقل الداخلى وحرية تقدير المكافآت والترقيات والإجازات والإعارات فى ضوء معايير وكذلك القيام بالتدريب والترخيص لمزاولة مهنة التدريس.

- التمويل : حيث تحقيق جودة أفضل للعملية التعليمية ومصادر هذا التمويل غير الحكومى، بل من تمويل إضافى بمشاركة المجتمع المحلى، ويمكن اعتبار المدرسة مؤسسة لها موازنتها المالية وحريتها فى الإنفاق فى ضوء معايير متفق عليها لائحياناً، ويمكن إنشاء صندوق محلى لدعم التعليم، أو إنتاج مواد تعليمية أو وسائط تعليمية داخل الوحدة التعليمية، ويمكن للمدارس الحكومية الاستفادة من نسبة محددة من أرباح المدارس غير الحكومية.

- الإدارة والتنظيم : حيث فتح الباب أمام أشكال جديدة من الإدارة بجانب

الالتزام بأساسيات الإدارة الحديثة والمحاسبة والمساءلة وقياس الناتج، وتحديد مساحات السلطة المتاحة لكل قطاع واعتبار المدرسة وحدة أساسية للامركزية مع تشكيل مجلس تعليمي في المحافظة يضم تمثيلاً للقطاعات المختلفة، ومجلس إدارة ممثل للمعلمين وأولياء الأمور وأهل الفكر والرأى والأعمال.

إن إدارة العملية التعليمية تشمل إنشاء المدارس وتجهيزها، والعملية التنفيذية التعليمية هي اختصاص أصيل بنص القانون للمحافظات والمحليات وهو ما أكده قانون الإدارة المحلية، حيث أوضح أن الاختصاص ليس فقط على مستوى المحافظة ولكنه على مستوى أدنى من مستوى المحافظة، حيث إن بعض المدارس الثانوية من اختصاص المراكز والمدارس الإعدادية والابتدائية من اختصاص الوحدات المحلية. إن النظام التعليمي في مصر نظام كبير لا يمكن إدارته مركزياً بكفاءة، فلدينا (38) ألف مدرسة و1.2 مليون معلم يقدمون التعليم لجيوش من المتعلمين يبلغ عددهم 15.5 مليون متعلم في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي. وهذا ما يتطلب إدارة لا مركزية في التنفيذ ومركزية في التخطيط. وهذه الإدارة اللامركزية تمكن من المتابعة والرقابة والمحاسبة، وتفعل أدوار الجهود المحلية والمشاركة المجتمعية في تفعيل أدوار المدرسة التربوية والتعليمية وتؤدي إلى تعميق الشعور بالديمقراطية، وترسي مبدأ مساءلة المؤسسة التعليمية والقائمين على إدارتها أمام المجتمع المحلي.

إن ذلك مطلب مجتمعي عام تعبيراً عن مرحلة جديدة في مسيرتنا الديمقراطية نحو المستقبل، وأنه على الجميع السعي نحو الأخذ بمفاهيم المشاركة، والاجتهاد في وضع البدائل والحلول لمشكلاتنا وطموحاتنا، ويتم ذلك من خلال برنامج معلن وواضح المعالم يعبر عن مشروع مصر الحضاري في الألفية الثالثة التي تتطلب المزيد من الإنجاز، والمزيد من المشاركة والمزيد من التعاون لتفعيل الأهداف.

إن تعظيم دور المجتمع المدني هو جوهر أى تغيير مجتمعى، ولا يتم إلا بتحقيق دور كافٍ من اللامركزية، وهو فى ذات الوقت قاعدة حيوية للممارسة الديمقراطية فى التعليم كأسلوب حياة فى المجتمع. إن ما نعنيه بالمشاركة المجتمعية هى تلك الجهود التى يبذلها المواطنون بجميع فئاتهم فى مجال التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التعليمية، وتحقيق من المشاركة استيفاء احتياجات المواطنين وتحقيق الصالح العام فى آن واحد. أما ما نعنيه باللامركزية فهو تكليف وحدات تتبع السلطة المركزية بجزء من مسؤوليات هذه السلطة، واعتبار الوحدة مسئولة عن تخطيط وتنفيذ هذه المسؤوليات وعن مخرجات التنفيذ فى ظل رؤية عامة وأهداف متفق عليها تعد مرجعاً للمتابعة والمساءلة، وهو ما يعنى أيضاً تفويض السلطة إلى مشاركين من المجتمع المدني فى إطار الحفاظ على الأمن القومى ودعم الهوية والحفاظ على النسيج الوطنى وتكافؤ الفرص.

إن اللامركزية والمشاركة المجتمعية لها ثلاثة أنماط :

- النمط الأول يقوم على التفويض لأصحاب الخبرة المهنية، أى إنه يفوض سلطة إدارة العملية التعليمية من المهنيين على المستوى المركزى إلى المهنيين على المستوى الأقل مركزية، ونوع المشاركة المجتمعية المتوقعة تتحدد فى المساندة بزيادة الموارد، وتوفير مواد البناء وصيانة المباني ورعاية الأنشطة الطلابية.
- النمط الثانى يقوم على مشاركة فئات المجتمع بحيث يمتلكون القرار فيما يخص كل جوانب العملية التعليمية، وذلك من خلال مجالس التعليم فى المحافظة ومجالس الأمناء ومجالس أولياء الأمور والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب ومؤسسات المجتمع المدني المعنية ويختار الأعضاء فى توازن بين الاختيار والانتخاب.
- النمط الثالث يقوم على آليات السوق، حيث حرية الدول فى تخطيط وإدارة مؤسسات التعليم بها وفقاً لمتطلبات السوق وآلياته وحيث تقدم مؤسساته أنواعاً

مختلفة من التعليم، ويختار المواطنون من بين هذه الأنواع وفقاً لاحتياجاتهم، وهو ما يخلق منافسة بين مؤسسات التعليم، وإلى رفع مستوى الجودة والاستجابة لمتطلبات السوق محلياً وعالمياً، وهو ما يلائم التعليم غير الحكومي، ويتطلب سياسة الاعتماد وضمان الجودة في أداء المؤسسات التعليمية ومخرجاتها.

وهنا يجب أن نسعى إلى بث ثقافة المشاركة المجتمعية واللامركزية، وأن نوضح مزاياها ونجابه التحديات التي تقف دون الأخذ بها والتي من أهمها:

- انخفاض قيمة المددود من المشاركة مقارنة بتكلفتها.
- التخوف من المشاركة وما تتبعه من مساءلة.
- عدم نضج مفهوم القيمة الإيجابية للمشاركة والتطوع في الثقافة العامة.
- عزوف الكثيرين عن العمل التطوعي، وانشغالهم بالبحث عن فرص عمل ذات عائد اقتصادي مباشر.
- وجود خبرات سلبية في التعامل مع بعض أجهزة الدولة.
- عدم جدية بعض المشروعات أو عدم وضوح نتائجها النهائية.
- نقص المعرفة عن مفهوم وكيفية المشاركة المجتمعية.
- التناقض أحياناً بين الدعوة لتشجيع المشاركة المجتمعية وما يحدث على أرض الواقع.
- بعض القيادات المركزية التي تعودت على بيروقراطية الإدارة وأحادية الرؤية تتشبث بسلطاتها وسطوتها لمكاسب شخصية.
- عدم تقبل الجمهور لنظام الإدارة اللامركزي حيث لم يتعود عليه وحيث إنه تربي على النظام الأبوي والسلطوي.
- بعض قيادات المحليات لم تتعود على ممارسة السلطة ولا تمتلك القدرة على اتخاذ القرار والإجراءات القانونية التي يتطلبها العمل الإداري.

إن هذه التحديات التي تواجه الإدارة اللامركزية تتطلب ثقافة جديدة يتحمل الإعلام بوسائله المختلفة بثها بين العاملين في مجال التعليم، وتتطلب تدريباً وتوعية مستمرين وتأكيداً لدى كل هؤلاء على أنه لاعودة عن اللامركزية والمشاركة المجتمعية في مسائل التعليم، كما تتطلب أن يقوم على رأس العمل التعليمي في المحليات قيادات منفتحة مرنة تمتلك الشجاعة والابتكار في إعلاء المصلحة العامة والقدرة على حسن التعامل مع الآخرين.

إنه لا بد من نشر ثقافة المشاركة في جميع مجالات النشاط القومي، وفي وضع الخطط المستقرة طويلة الأمد عن طريق استغلال الطاقات المتاحة للدولة وترشيدها لتحقيق أهداف التعليم، ولاقتحام مشكلاتنا بجرأة وبحلول خلاقة ورؤى وبدائل مستقبلية لمصر ولتعليم يصنع المستقبل.

إن ثقافة المشاركة المجتمعية آلية مطلوبة حتى نوفر حياة أفضل للمواطن، والتعامل مع مشاكله اليومية التي يواجهها بحرية في الرأي والتعبير، والتعامل مع غد أفضل نتطلع إليه ونحلم به. ولا بد أن نؤكد على أن مفهوم المشاركة المجتمعية مفهوم جديد ابتعدنا عن ممارسته لفترة طويلة، وهو ما يتطلب التسامح مع بعض السلبيات التي قد تنتج عن ممارسة اللامركزية، وأن نساند بالفكر والمشاركة الفاعلة مسيرة المشاركة المجتمعية عن طريق زيارات ميدانية لقيادات المجتمع المدني، ولقيادات حزبية ومهنية، ورجال أعمال، بل لقيادات مجلسي الشعب والشورى. وتتطلب المشاركة المجتمعية الوقوف على التجارب الناجحة التي أنجزت في بعض المدارس ومؤسسات التعليم حتى يمكن مدارسها وتعميمها والتوعية بصعوبتها وبالأساليب التي استخدمتها تلك التجارب والسبل التي توافرت لإنجاحها. كذلك الأخذ بفكرة التجريب قبل التنفيذ وذلك بتطبيق اللامركزية في إحدى المحافظات أو عدد منها مع التنسيق بين الوزارة والمحافظات والمجتمع وتحديد الأدوار لضمان إنجاح التجربة من حيث المساندة والمراقبة والتقييم المحايد للتجربة للاطمئنان أو التوجيه عبر الحوارات المشتركة بين الوزارة والمحافظات والمجتمع المدني.

إنه حينما توجد تجارب جادة لمشاركة المواطنين، وحينما يرون نتائج إيجابية لمشاركاتهم يزداد عطاؤهم، ويزول الشك من نفوسهم ويقبلون على المزيد من المشاركة المجتمعية في أنشطة التعليم الجامعي وما قبل الجامعي. إنه يجب ألا تمتد يد السلطة المركزية لسحب التفويضات أو التدخل فيها في أى وقت، وعليها أن تعيد النظر في ذلك التحكم في كل الميزانيات على المستوى المركزى لأن ذلك سلوك يتنافى مع مفهوم اللامركزية بل إنه سلوك معوق للإدارة ويقتل الابتكار والحلول غير التقليدية. إنه يجب أن نثرى ونساند ما لدينا من تجارب للمشاركة المجتمعية واللامركزية والتي من أهمها:

- إدارة عامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم.
- تجربة مجالس أولياء الأمور والمعلمين.
- تجربة مجالس الأمناء في بعض المحافظات.
- مشاركة أعضاء هيئات التدريس في صنع القرارات في أقسامهم وكلياتهم.
- مطلوب مشاركة الطلاب والآباء في تسيير أمور المدارس والجامعات ومشاركة المجتمع المدني في تفعيلها.
- تجربة المدارس المطورة في الإسكندرية، حيث تضافرت جهود المحافظة مع قطاع الأعمال والجمعيات الأهلية ومديرية التربية والتعليم لتطوير عدد من المدارس بتطبيق النظم التربوية الحديثة.
- مشروع تحسين التعليم الذى يشرف عليه البنك الدولى والاتحاد الأوروبى ويتولى إنشاء وإدارة عدد من المدارس فى (15) محافظة، بما يزيد من حرية الإدارة والمشاركة المجتمعية.
- مدارس المجتمع التى أنشئت بالجهود الذاتية للأهالى فى المناطق النائية تحت إشراف هيئة اليونيسيف وتمتع المدارس بدرجة من الاستقلالية فى التخطيط والإدارة وتعيين المعلمين والتمويل ودور مهم لمجالس أولياء الأمور والمعلمين.

- مدارس الفصل الواحد اللانمطية في عدد من المحافظات التي تتمتع باللامركزية في توزيع اليوم الدراسي وتخطيط المناهج وهي تجمع بين التعليم الأكاديمي والتربية المهنية للفتيات المتسربات من التعليم.
- مشروع (بنى مدرسة) ومشروع التعليم الثنائي (مبارك - كول) واعتمادها على فكرة المشاركة المجتمعية.
- جهود القطاع الخاص في إقامة وإدارة مدارس على درجة عالية من الجودة، وإنشاء وإدارة الجامعات الخاصة.

إن متطلبات نجاح المشاركة المجتمعية واللامركزية في التعليم تتطلب تضمين المناهج الدراسية قيم المشاركة المجتمعية واللامركزية وأهمية العمل التطوعي والديمقراطية وتكافؤ الفرص وقبول التنوع والفكر الآخر، وإتمام إنشاء هيئة الاعتماد وضمان الجودة هيئة مستقلة مستقرة مستمرة تابعة لرئيس الدولة، والتدريب للأفراد والجمعيات الأهلية الراغبة في المشاركة المجتمعية في كل محافظة ووزارة باعتبارها نواة لتيسير الانتقال إلى صورة متكاملة للامركزية، كذلك تعميق مفهوم المشاركة المجتمعية عند المحليات ذاتها وذلك في تقرير مشروعاتها والتحكم في ميزانياتها، وإنشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم وتشجيعها على تشكيل اتحاد نوعي يرعى عملية المشاركة المجتمعية في التعليم مع تدعيمها بالخبراء، وتعظيم دور الإعلام في تشجيع وتغطية أنشطة المجتمع المدني العامل في مجال التعليم، والسماح للمؤسسات التعليمية بتنوع مصادر تمويلها وقبول الوقف والهبات من أجل مجتمع معلم ومتعلم يمتلك القدرة على صنع القرار وتنفيذه ومتابعته وتقييمه في ضوء قيم الثقة والحرية والمسئولية والإنجاز من أجل مستقبل التعليم لتعليم المستقبل.

ثالثاً: التنمية المهنية للمعلمين^(*):

على ضوء المراجعات المستمرة لمؤسسات إعداد المعلم فإن هناك رؤى وأفكار تضع هذه المؤسسات في إطار المنافسة العالمية وأخرى تستوجب أن نتخلى عنها في مسيرة تطوير التعليم المتنامية من أجل تحقيق منتج تعليمي جديد لمجتمع عربي منفتح ومتطور. ويمكن عرض هذه الأفكار والمراجعات في الرباعية التالية :

1- كليات التربية في الألفية الثالثة:

تطوير كليات التربية قضية أساسية لتشكيل معلم عصري قادر على تطوير التعليم، ناهيك عن دورها المؤسسي الحيوي والأساسي في إصلاح مسيرة إصلاح التعليم المتنامية، خاصة وأن تقدم الدول يقاس بعوامل متعددة في مقدمتها مستوى القوى البشرية تعليمياً وصحة وحياء، غير أن التعليم فوق ذلك هو أساس النهضة وأساس الأمن القومي وأساس التقدم الشامل، كما أن نجاح التنمية البشرية يعتمد على جودة التعليم.

إن الهدف الأساسي لتطوير كليات التربية هو تحقيق تحديث شامل لها حتى تواكب التطورات العلمية والمهنية العالمية في إطار خصوصية كل كلية وفق بيئتها على أساس منظومي وفاعلية عمليتي التعليم والتعلم والجودة الشاملة، ولذلك توجب عليها :

- متابعة التطورات العلمية، والخبرات الأجنبية في تكوين المعلم، ومسايرة المستحدثات في التخصصات العلمية والتكوين المهني في إطار خصوصيتنا الثقافية.

(*) المؤتمر العلمي الدولي السابع: مؤسسات إعداد المعلم في الوطن العربي بين الواقع والمأمول - جامعة الفيوم - كلية التربية.

- تبنى منظور تربوى علمى يزيل الفواصل بين الأقسام العلمية وداخل الأقسام العلمية؛ بغية التفاعل بين التخصصات والحصول على علوم بينية ووحدة المعرفة معًا.
 - تنمية وعى الطالب المعلم بقضايا وطنه وبيئته والعالم حوله بدراستها وتحليلها ومناقشتها، بل بتمكين الطالب المعلم من لغته الأم واللغة الأجنبية معًا، وتمكينه من الاطلاع على حضارته وحضارات الأمم الأخرى.
 - تدريب الطالب المعلم على مهارات البحث العلمى الأكاديمى والبحث التربوى والنفسى والمهنى بل والبحث فى هموم التعليم والثقافة معًا.
 - تنمية المهارات العلمية التى تساعد الطالب المعلم على التطبيقات العلمية والمهنية والتفاعل النشط مع التلاميذ وصقل مواهبهم فى عملية التعلم.
 - تبنى المعايير الدولية القومية فى تكوين المعلم وبناء البرامج، بل من حيث المدخلات والآليات والمخرجات على المستويات التخصصية والأكاديمية والمهنية والنفسية التربوية والثقافية وفق منظور النظم الذى يقوم على الاعتماد المتبادل والتكامل وبنية النظام داخليًا وخارجيًا.
 - تنمية قدرات المعلمين والقيادات التعليمية معًا بتطوير بحوث الدراسات العليا، وإيجاد برامج التنمية المهنية، وتزويد كليات التربية بأجهزة تعليمية متقدمة وتكنولوجية، والمعامل والورش والمختبرات، وبآلية البعثات الخارجية، والتدريب القائم على أسس علمية مهنية فى مدارس نموذجية.
- إن الرؤية المستقبلية لكليات التربية تنبثق من عدة منطلقات أساسية من أهمها: تطوير هذه الكليات من خلال رؤية شاملة ومتكاملة ومنظومية حتى تستطيع أن تقوم بدورها فى الألفية الثالثة علميًا ومهنيًا تراعى الاحتياجات المجتمعية، وتسائر الاتجاهات العالمية شريطة أن يكون أساس التطوير هو تحسين مستوى أعضاء هيئة التدريس، والبنية الأساسية، ونظام إعداد المعلم، كذلك إيجاد شراكة بين وزارة

التربية والتعليم باعتبار هذه الكليات بيوت خبرة متخصصة مع فتح القنوات بين الوزارة والمراكز البحثية التربوية من جهة وبين كليات التربية من جهة أخرى من أجل التعاون والتنسيق المشترك بينها في عمليات الإصلاح، وأيضًا إقامة علاقة قوية بين مديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية والمدارس وكليات التربية في كل محافظة على حدة، وبحيث نقوم بإجراء بحوث تربوية ونفسية تناول مشكلات وقضايا إصلاحية وبدائل وحلولاً ومشروعات، إضافة إلى تفعيل مسيرة التنمية المهنية للمعلمين والعاملين والقيادات التعليمية في وزارة التربية والتعليم ومديرياتها ومدارسها على حد سواء، ودعم لجنة قطاع التربية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات لفتح قنوات اتصال بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم في تحسين نوعية التعليم وفي دعم سياسة الوزارة في مسألة اللامركزية.

إن على وزارة التربية والتعليم وضع آلية لتوظيف البحوث والدراسات والمشروعات التي أنجزتها كليات التربية بما يعزز عمليات الإصلاح التي تقوم بها الوزارة. كذلك أن تقوم كليات التربية بأعباء التنمية المهنية للمعلمين والإداريين وقيادات التعليم باعتبارها مراكز تدريب وتخطيط برامج وأنشطة تلبى الاحتياجات الفعلية لمتطلبات حقل التعليم.

إن تطوير الإعداد العملي لمعلمي المستقبل يتطلب الاهتمام بالتربية العملية لطلاب كليات التربية ووضع آلية جديدة لدعم الوزارة وأجندتها للتربية العملية بتوفير مناخ مناسب في المدارس لتنفيذها، مع وضع خطة شاملة متكاملة لتطوير التربية العملية من خلال تشريع ولائحة يشارك. إعدادها كل من وزارة التربية والتعليم وكليات التربية.

إن ما يتوجب علينا الأخذ به في تطوير كليات التربية هو إنشاء مجمع المدارس التجريبية التي تلحق بكليات التربية بحيث يلحق بكل كلية تربية مدرسة تجريبية

تدار تعاونيًا بين الكلية التربوية ومديرية التربية والتعليم في كل محافظة على ضوء اتفاق مكتوب يوزع السلطات والمهام.

وهذا الاتجاه منتشر في دول متقدمة تعليميًا، والمهم هو توثيق الصلة الإدارية والفنية بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم، وتعظيم مساحات التجريب والتجديد، بهدف تحقيق المزيد من الجودة في ضوء أهداف محددة واتفاقات شراكة معلنة بين المدارس التابعة للوزارة وكليات التربية التابعة للجامعات. ويفضل هنا أن تمثل مراحل التعليم العام، ابتدائي وإعدادي وثانوي وفني، شريطة أن تركز هذه المدارس على الأمور الآتية :

- تجريب طرائق تدريس حديثة تعظم دور المتعلم في رحلة التعليم تحت إشراف المعلم وإرشاده، مع تنوع مصادر التعلم والوسائط التكنولوجية والمكتبة المدرسية والمعامل والمختبرات والأنشطة الصفية واللاصفية.
- تقويم وحدات دراسية متطورة وفق مفهوم يحسن من منهج المواد الدراسية المنفصلة ويقلل من عيوب المنهج الدراسي المنفذ في مدارسنا.
- تجريب أنماط إدارية مدرسية متطورة، خاصة تلك التي تعظم من اللامركزية والتشاور والتكامل والتعاون بين البيت والمدرسة.
- استخدام أساليب تقويم حديثة تتجاوز فكرة التعليم للامتحانات وليس للحياة، وترتكز على النمو الشامل المتكامل للمتعلم، وتأخذ بفكرة التقويم الشامل البنائي المستمر، بحيث تخصص له ثلثي الدرجة النهائية في كل مادة دراسية، مع تخفيف عبء التدريس على المعلم وتخفيض جدولته الدراسي وتوفير تقنيات حديثة تساعده في القيام بأعباء التقويم المستمر التي ترهقه والتي ستقلل حتما من توحش الدروس الخصوصية وتصبح أدوار كليات التربية في المساعدة وإزالة العقبات وتفعيل الفكر التربوي في الحقل التعليمي.

2- مدارسنا مزارع للفكر التربوي:

التعاون بين المدارس وكليات التربية المسئولة عن إعداد المعلمين يتحقق بتوفير بيئة عملية واقعية لتطبيق واختبار صلاحية ما تعلمه الطلاب المعلمون في كليات التربية من مفاهيم ومبادئ تربوية ونفسية وأكاديمية وثقافية حديثة، بل إن هذا التعاون المفقود مضمونًا لا شكلاً يتعدى ذلك إلى تزويد المعلمين أثناء الخدمة بفرص غنية يتمكنون خلالها من غرلة أساليبهم ومفاهيمهم التربوية والتعليمية وتطويرها بها يتفق مع روح العصر والمتطلبات المتغيرة للمتعلمين وعملية التربية الرسمية في المدارس. إن تعاون المعلمين أثناء الخدمة مع المدرسين وتفاعلهم الطبيعي اليومي معهم طيلة فصل دراسي على الأقل يسمح لهم بالتعرف على كل جديد أكاديميا في مجال تخصص المعلم، ومهنيًا في مجال التربية وعلم النفس، وثقافيًا وتقنية حديثة. أضف إلى كل ذلك منح هؤلاء المعلمين فرصًا متنوعة لملاحظة تطبيق كل هذه المجالات وقياس صلاحيتها على أرض الواقع لتجسير الفجوة بين الفكر النظري والممارسة العملية التطبيقية، ثم تبنى ما ينتج عن اختبار الفكر التربوي العالمي في إطار ثقافتنا ومسيرة تطوير التعليم المتنامية توطئة لدججه في شخصيات المعلمين الجدد والقدامى وأساليب تعليمهم وطرائق وأدوات تقويمهم. إن هذا الفكر التربوي الحديث هو ما يعرف بالمعلم المتعاون، أي المعلم المتفرغ للتدريس في إحدى المدارس بصفة رسمية لوزارة التربية والتعليم، حيث يستقطع من نصابه التدريسي بعض الحصص كي يساعد في الإشراف على التربية العملية، ويعرف هذا المدرس أحيانًا بالمدرس المشرف، أو المعلم الأساسي والذي يسهم بدوره في إكساب المهارات التدريسية والتقويمية والتكنولوجية لطلاب كليات التربية أثناء مزاولةهم برنامج التربية العملية في المدارس الحكومية التي ينتمى إليها المعلم المتعاون، وحيث تسند إليه أيضًا مهمة المشاركة في تقويم الأداء التدريسي والتقويمى والتكنولوجى للطلاب المعلمين الوافدين من كليات التربية.

إن تبني أفكار جديدة واختبارها على أرض الواقع آلية مهمة لإعداد معلم المستقبل وإعادة إعداد المعلم القائم بالتدريس، أى تدريبه حتى تطور برامج الإعداد والتدريب القائمة بما يعكس مدى تطور ومسئولية الجامعات والمدارس تجاه بناء وتشكيل الإنسان العربى للألفية الثالثة بفكر تصميم المنظومة الذى يبدأ من المستقبل وينطوى على الإبداع والابتكار وليس بفكر تحليل المنظومة الذى يقوم على تحليل الواقع التعليمى والتربوى وتقييمه والبدء منه وصولاً إلى المستقبل المتغير دوماً والذى يصعب التنبؤ بما يجبؤه لنا من فكر جديد، الأمر الذى يدعونا إلى الأخذ بالتفكير الاستراتيجى الشبكى المنظومى والتخطيطى المستقبلى الذى يتبنى سياسة تعليمية مستقرة مستمرة تقوم على فكر المهنيين والمثقفين والاقتصاديين والسياسيين.

إن تحديث التربية العملية فى كليات التربية ومهارات وقدرات واتجاهات المعلمين قضية قومية. وهذه التربية الواقعية أساسية وضرورية لوضع المعلم العربى فى إطار المنافسة العالمية باستزراع الفكر التربوى الحديث لا باستيراد ذلك الفكر، لأن التعليم لا يستورد بل يصنع محلياً. إن فكرة المعلم المتعاون فى مدارسنا تؤثر بصورة مباشرة على الطالب المعلم من حيث تشكيل اتجاهاته، وتنمية مهاراته وقدراته وتشكيل مفاهيمه وإعداده إعداداً واقعيًا عالميًا لمهنة التدريس. إن الفكرة المحورية للمعلم المتعاون هى مساعدة الطالب المعلم لتطوير معنى عميق لمفهوم التدريس، وتحليل جوانبه المختلفة، وتزويده بالمراجع والمصادر التعليمية اللازمة للتدريس، وتشجيعه على تحقيق تجربة التدريس بنجاح، ذلك أن الخبرة الأولى فى التربية الميدانية العملية تؤثر بوضوح على معلم المستقبل، وأن الربط بين الجانبين النظرى والعملى يعزز دور المعلم المتعاون فى التربية العملية. إن التعاون بين المدرسة والجامعة بين النظرية وخبرة البحث من ناحية أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة وبين الجانب التطبيقى والخبرة التعليمية العمليّة لتفعيل برامج تأهيل المعلمين

المبتدئين وتطويرها، لأن التربية العملية تمثل قمة الخبرة في إعداد المعلمين وأوج النشاط في الإعداد المهني قبل الخدمة.

إن المعلم المتعاون في حاجة إلى أن يتقن أفكارًا واضحة عن طبيعة عمليات التدريس والتقويم وتوظيف التكنولوجيا في قاعات الدرس، وممارسة الأنشطة اللاصفية في إطار أهداف التدريس، وإدراك نتائج البحوث التربوية والنفسية والأكاديمية.

إن الإشراف التربوي والأكاديمي الذي يقوم به المعلم المتعاون مهمة معقدة تختلف عن مهمة التدريس، وأن قدرة الطلاب المتعلمين على استخدام المهارات التعليمية التي درسوها في الجامعة خلال مرحلة إعدادهم التربوي لا تعتمد في نجاحها فقط على نوعية هذا الإعداد، تعتمد على البيئة التي يجب أن يطبقوا فيها تلك المهارات.

إن مسؤوليات المعلم المتعاون الإشرافية تجاه الطالب المعلم تتسع وتتعدد لتشمل:

- تهيئة المناخ المدرسي من حيث معرفة بيئة المدرسة وإمكاناتها والبيئة الاجتماعية المحيطة، ومعرفة المدرسين والهيئة الإدارية، ومعرفة الصفوف الدراسية التي سيتولى التدريس لها.

- التخطيط اليومي للدروس من حيث صياغة الأهداف السلوكية لكل درس، والتخطيط للدرس من حيث اختيار طرائق واستراتيجيات التدريس المناسبة، وبناء الاختبارات، وانتقاء الوسائط التعليمية.

- طرق التدريس من حيث مرحلة المشاهدة والحضور مع المعلم المتعاون ومساعدة الطلاب في الأنشطة، وفي عمليات التقويم، وربط الدرس بالحياة وقضايا العصر.

- تكنولوجيا التعليم من حيث معرفة الوسائط الموجودة في المدرسة وإنتاج

الوسائط التعليمية، واستخدام هذه الوسائط في ثنايا التدريس لإنجاز أهداف التدريس.

- التقويم من حيث إعداد وصياغة الاختبارات المناسبة لأهداف الدرس، وسرعة تسليم النتائج، والاهتمام بالواجبات المنزلية وإدارة النقاش في الفصل.

إن ما يجب أن نهتم به في إطار معلم متعاون في كل مدرسة لكل مجموعة من مجموعات التربية العملية يشير إلى ضرورة التعاون المشترك بين المؤسسات التعليمية المعنية بإعداد المعلمين وبين المدارس على اختلاف أنواعها. ناهيك عن ضرورة تفعيل دور المعلم المتعاون في التربية الميدانية باعتبارها ركيزة أساسية في برنامج إعداد المعلمين، ثم وضع معايير لانتخاب المعلم المتعاون من خلال القدرة على المشاركة في الإشراف، وإتقان العلوم التخصصية والمهنية والثقافية، وإجراء التجارب البحثية وتفعيل السلوك الديمقراطي، وعقد ورش عمل ودورات تدريبية للارتفاع بمستوى تحصيل المعلم المتعاون، وتخفيض النصاب التدريسي للمعلم المتعاون من أجل جودة الأداء التدريسي.

3- توجهات جديدة لإدارة قاعات الدرس:

تشهد مسيرة تطوير التعليم المتنامية رؤى تربوية حديثة تذهب إلى إدماج التكنولوجيا في الحياة التعليمية التعلمية، وإلى الاستفادة من الثورة المعلوماتية، وتأكيد مبادئ التربية للجميع، وتزايد الاهتمام بحقوق الإنسان، والتأكيد على أهمية الديمقراطية والمشاركة وحرية التفكير والتعبير في الفصول الدراسية، الأمر الذي يفرض على إدارة الفصل توجهات جديدة نحو التركيز على بعض عناصر نظام إدارة الفصل كالمعلم أو التلميذ أو كليهما معاً، وكذلك العناصر والاعتبارات المتضمنة في نظام إدارة الفصل. وهناك مداخل متنوعة تأخذ بها الدول المتقدمة في إدارة الفصل مثل: القواعد والإجراءات، وتعديل السلوك، والدراية والتنظيم

والخيارات العقلانية، والاعتقادات الخاطئة، والتمركز حول المتعلم، وتلك هي عناصر نظام إدارة الفصل.

وهناك نظام الفصل المفتوح والفصل الافتراضي، وإعادة هيكلة الفصل الدراسي والجودة الشاملة، وهي مداخل أخرى تأخذ في اعتبارها العناصر المكونة لنظام إدارة الفصل من معلم وتلميذ وبيئة مادية وأولياء أمور وإدارة مدرسية.

إن إدارة الفصل تؤدي دورًا فاعلاً في استثمار الوقت والإمكانات، وفي توظيف الجهود المختلفة، وفي توفير الشروط اللازمة لحدوث التعليم بما يتمكن معه التلاميذ من تحقيق الأهداف المرغوب فيها، وعليه يمكن النظر إلى إدارة الفصل باعتبارها نظامًا حيث يتم تناولها من مناهج ثلاثة هي: المدخلات والعمليات والمخرجات وتشمل مداخل إدارة الفصل مدخلات فكرية تتمثل في الرؤى التربوية والفلسفة والمبادئ والتشريعات التي يسترشد بها المعلم في إدارته الفصل، ومدخلات بشرية تتمثل في المعلم والموجه والتلاميذ وأعضاء مجلس الإدارة، ثم مدخلات مادية في تأثيث وتجهيزات الفصل والمنهج التعليمي والوقت المتاح أمام عناصر النظام لتحقيق الأهداف.

إن التخطيط يأتي في مقدمة تلك العمليات على الرغم من تكاملها لأنه يشير إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بشرية ومادية، وتشخيص مشكلات المستقبل، ووضع الإجراءات الكفيلة لمواجهتها. ويشمل التنظيم عمليات متنوعة هي: تنظيم التلاميذ، وتنظيم البيئة الفيزيائية، وتنظيم الوقت، وتنظيم التوجيه بتقديم حوافز للأداء الجيد، وتوفير الأنشطة المناسبة، ومراعاة الفروق الفردية. وترتكز عملية الضبط على وضع القواعد على مختلف أشكال السلوك التي يقوم بها التلاميذ. أما مخرجات نظام إدارة الفصل فإنها تشمل: القدرات الصادرة والمعلومات، والسياسات والقواعد المتبعة، والمواد المستخدمة، والخطط اللازمة، والسجلات والميزانيات المستهلكة، والأعمال المبذولة، وردود أفعال المعلمين والطلاب والآباء والمربين.

- إن الدول النامية تبذل الجهود لتفعيل دور المعلم أثناء الممارسة المهنية في الفصول الدراسية، ورفع كفاءته المهنية بأساليب متعددة منها :
- إرسال المعلمين في بعثات خارج البلاد للاطلاع على الجديد في مجالات عمله.
 - تدريب المعلمين بمعاونة مراكز البحوث والامتحانات والمناهج والجامعات.
 - عقد المؤتمرات القومية لإعداد المعلم وتدريبه.
 - وإنشاء مؤسسة للتنمية المهنية للمعلمين والإفادة من الخبرات الخارجية.
 - وتطبيق فكرة مجالس أمناء المدارس، ومجالس الآباء والمعلمين.
 - وتطبيق نظام لا مركزية التنفيذ ومركزية التخطيط.

إن الأهداف الاستراتيجية للتعليم المصرى التى أصدرها مجلس الوزراء عام 1997 فى تقرير تحت عنوان: مصر والقرن الحادى والعشرون، أظهرت أن تحقيق تلك الأهداف يعتمد على تطوير المحاور السبعة التالية: بنية التعليم وإعداد المعلم وتدريبه والمناهج والامتحانات والإدارة التعليمية والمدرسية والأبنية المدرسية وتجهيزاتها والجودة التعليمية. وتلك المحاور السبعة يمكن أن توفر مناخاً أفضل وظروفاً أكثر ملاءمة أمام المعلم، بحيث تتيح له أن يؤدي أدواره المهنية بشكل أفضل. ورغم تلك الأفكار النظرية إلا أن الدراسات الميدانية تشير إلى : تدنى مهارات المعلمين فى إدارة الفصل، وعدم القدرة على التكيف السريع داخل الفصول وفى التعامل مع التلاميذ، وضعف إدارتهم للأعمال المهنية مثل التخطيط والتنظيم ومتابعة الأنشطة وإدارة المناقشة وإدارة الوقت، وإدارة تكنولوجيا التعليم والمحافظة على جو إيجابى متفاعل، وتنظيم جلوس التلاميذ بشكل ديمقراطى، وتدريب التلاميذ على الإدارة الذاتية، والاستحواذ على انتباه التلاميذ وتعزيز الأداء الإيجابى، وحفظ السجلات والملفات، واستخدام طرائق التدريس والتقويم الحديثة، وتوظيف الكتاب المدرسى، وتنوع التدريس لمراعاة الفروق الفردية، والإفادة من أولياء الأمور فى إدارة الفصل.

إننا في حاجة إلى اهتمام المعلم بتلاميذه وعطفه عليهم، ورعايته لمصالحهم ومعالجته لمشكلاتهم، وإقبالهم على التعليم، وميله إلى المدرسة لتصبح مكان جذب لهم حيث تعيد الابتسامة إلى وجوههم بما يجدونه فيها من إشباع لحاجاتهم وتنمية لخبراتهم. إن استخدام أساليب لتنمية السلوك الإيجابي داخل الفصل أمر ضروري للارتفاع بالعوائد التعليمية، وهو ما يتطلب تدريب المعلمين على إقامة العلاقات المتميزة من احترام واهتمام وثقة متبادلة بين المعلمين وبينهم وبين المعلمين وإدارة المدرسة، حينئذ يصبح التلميذ أكثر نضجاً وتحملاً للمسئولية وتتولد لديه قدرة على تفهم مشاعر الآخرين وتعديل سلوكه عندما يقابل بمعارضة، وينمي قدرته على اتخاذ القرارات، وتنفيذها، وقدرته على المشاركة والتفاعل. نحن في حاجة إلى تشكيل جو إيجابي اجتماعي داخل قاعات الدرس وعلاقات إنسانية جيدة. إن مهارات إدارة الفصل تؤثر على تحصيل التلاميذ، وحفز التلاميذ على العمل، كما تعمل ألوان الرضا العاطفي المستمدة من نشاط المجموعات الصغيرة على دفع كل متعلم كي يبذل طاقته، ويتعلم أساليب التعامل الديمقراطية، والتفكير العلمي ويكتسب البصيرة في التعامل مع الآخر، ويمارس بكفاءة دور القائد والأدوار الاجتماعية الأخرى.

إن السعي نحو توفير المناخ الفيزيقي الصحيح في الفصل يشعر المتعلم بالراحة والهدوء، ويزيد من فاعليته ومشاركته وإنتاجيته ويستخدم كل حواسه في اكتساب المعرفة والسلوك، كما أن السعي نحو إقامة علاقات حميمة تعاونية بين المنزل والمدرسة تعظم العوائد الإنتاجية للعملية التعليمية.

إن الرضا الوظيفي للمعلم يتيح أمامه ممارسات جيدة لإدارة الفصل، حيث التدريس الفريقي الذي يوفر للمعلمين شقة أكبر في تعاملهم مع المشكلات، ويوفر لهم دعمًا في التعامل مع الآباء، ومتعة أوسع في التعامل مع زملائه ورؤسائه من القيادات التعليمية.

إن الدراسات الميدانية التربوية التي عنيت بإدارة الفصل تزودنا بمعايير نظام إدارة الفصل التي من أهمها:

- فلسفة إدارة الفصل تتحدد في تعديل سلوك المتعلم وتوفير علاقات إنسانية جيدة، واعتبار الفصل نسقًا اجتماعيًا يعتمد على مدى واسع من القوى والعمليات المتكاملة التي تشكل بيئة التعلم.
- أهداف إدارة الفصل متنوعة تتطلب صياغة واضحة محددة، يشترك في إعدادها العناصر المتضمنة في النظام، والمرونة والقابلية للتجديد في ضوء المتغيرات والاحتياجات، وصياغة مشتركة لمخرجات تعليمية يرجى تحقيقها، والتنوع بين الأهداف القصيرة المدى وطويلة المدى، والواقعية والإجرائية من حيث إمكانية تنفيذها.
- إن المعلم هو العنصر الرئيس في إدارة نظام الفصل، وعليه يجب أن تقدم له برامج حديثة في إدارة الفصل، وورش عمل لتطبيق الأفكار والمفاهيم الحديثة، وإيلائه سلطات مناسبة تعينه على أداء عمله، ومنحه حقوقه المالية التي تعينه على تحمل أعباء مهنته وتوفير له ظروفًا مناسبة للإنتاج، ودعم عمله بتوفير التكنولوجيا المتقدمة وتأييد عمله من قبل رؤسائه والآباء معًا.
- و المتعلم هو غاية كل جهد تربوي وتعليمي وإداري وتنظيمي في المؤسسة التعليمية، فلا بد أن يجد بيئة مادية تراعى احتياجاته ومتطلبات نموه، ومناخًا تعليميًا يراعى نموه الاجتماعي والانفعالي والعقلي، وأنشطة متنوعة تعتقل مواهبه وذكاءاته وأدوار متنوعة تكسبه خبرات الحياة ومهاراتها.
- والعناصر المادية في الفصل تتطلب أثنًا مدرسياً يتناسب مع مرحلة نموه ونوعية المناهج الدراسية التي تقدم له، وتقنيات تيسر عمليات التعليم والتعلم والإدارة.

- وإدارة مدرسية تمتلك القدرة على إدارة الموارد، وتستخدم الأساليب الإدارية الحديثة، وتوفر مناخًا حافزًا على العمل والتعاون وارتباط التخطيط بالأهداف، وواقعية التخطيط ومرورته وقابليته للتعديل وشموله لعناصر الفصل، واعتماده على التفكير العلمي والمشاركة بين العناصر نظام إدارة الفصل.
- إن ضبط سلوك التلاميذ في الفصل يتطلب القدوة الحسنة من قبل المعلم، والاتفاق مع التلاميذ على قواعد العمل وتنوع أدوات ضبط الفصل وإشراك التلاميذ في الإدارة وإقامة جسر من التعاون المثمر بين المعلمين والآباء للمتابعة والمحاسبة.
- إن توفير الحفز والدافعية للتلاميذ أمر مهم في تحقيق نظام إدارة الفصل، وهذا يتطلب تنوع المكافآت مادية وأدبية، واتباع نظام حافز ومشجع له قواعده المعلنة، وإشراك التلاميذ في الحكم وإبداء الرأي.
- و تقويم الأداء يتطلب قياس أداء كل متعلم وفق أسس موضوعية، وقياس الأداء في موضوعية وربطه بالأهداف التعليمية وشمول التقويم لكل قدرات المتعلم وفي استمراريته وتراكمية وجماعية وتوفير التغذية الراجعة.
- و المنتج التعليمي المطلوب تشكيله يمتلك القدرة على الفهم والتعلم الذاتى والعمل الفريقي والقيادة وحل المشكلات، والشعور بالثقة في النفس والآخرين، والانفتاح العقلي واحترام الآخر وإنتاج المعرفة وتطبيق ما تعلمه وامتلاك مهارات الحياة.

إنه لا يتقبل بعض العاملين في الحقل التعليمي كل ما هو جديد ومفيد بسبب الكسل العقلي أو الانغلاق الفكرى لا بسبب عدم جدواه أو ضآلة فاعليته، ناسين أو متناسين أن غايات التعليم وآلياته في تطور مستمر شأنها في ذلك شأن العلوم التطبيقية، وأن التعليم يزداد تقدمًا ورتقًا بتقدم العلم وتغير الحياة وتنامى الاكتشافات وتدفق المعلومات، ولا يتقبل بعض العاملين في الحقل التعليمي الجديد

من إنتاج أبناء وطنهم بسبب ضعف الثقة في الذات الوطنية والعقل العربي وبسبب الانبهار بكل وافد جديد غربي أو أمريكي. وهذا الوضع التعليمي يعطل الإبداعات الوطنية والقومية، ويوقف مسيرة الإنتاج الأصيل في حقل التعليم العربي المتدقق.

إنه يتعين أن تتاح الظروف الملائمة التي تمكن المعلمين من أن يكرسوا كل الوقت للتدريس، وأن تخفف عنهم الأعباء الأخرى التي عادة، تفرض عليهم، وأن يتعين خلق البيئة المناسبة التي تتيح للمعلم استخدام تكنولوجيا التعليم في التدريس. وللحفاظ على تحقيق النظام في المدرسة يجب على من يتولون الأمور الإدارية أن يعملوا جنباً إلى جنب مع المعلمين، يساندونهم لإيجاد مناخ أفضل للعمل على ارتقاء مستوى الطلاب واهتماماتهم وقدراتهم.

إن الإخلال بالنظام في قاعات الدرس يعد أسوأ المظاهر التي تشوب التعليم، ذلك أن الانضباط له علاقة وثيقة بقدرات الطلاب على التركيز، وحتى تظهر قدرات المعلمين وثقافتهم وعلمهم في مناخ مشجع وثرى وديمقراطي، ولذلك توجب وجود لوائح للانضباط وما يطرح من تفسير للقواعد القانونية. إنه لا بد من أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على مناخ تسود فيه الدافعية في قاعات الدرس والتي من بينها:

- الالتزام بسياسة واضحة معلنة للانضباط يضعها ويتابعها مجلس الأمناء في المدرسة.
- كتابة قواعد محددة وتوزيعها على الطلاب والمعلمين والآباء في بداية العام الدراسي وتطبق بعيداً عن كل مظاهر المحاباة.
- تُعدّل هذه القواعد عند الضرورة وفي ضوء المستجدات التي تطرأ على المدارس وتعلن التعديلات على الطلاب والمعلمين.
- يقدم الآباء المعاونة والتأييد الكامل للنظام والانضباط في المدرسة وفي قاعات الدرس.

- يتيح مديرو المدارس للمعلمين فرص الالتقاء بهم، ويشركونهم فيما يجرى من تخطيط وما يتخذ من قرارات بغية النهوض بمهام العمل التربوى والتعليمى على حد سواء وبتوفير المناخ المناسب للعمل والإنجاز.
 - إجراء تقييم موضوعى للقضايا التى تهم الإدارة والمعلمين والتأيد لكل ما يتعلق بالانضباط وحسن الانتظام، كما يضمن قبل كل ذلك ارتفاع مستوى الأداء فى قاعات الدرس.
 - تقليل كثافة الفصل بحيث يربو قليلاً على الثلاثين طالباً على الأكثر حتى يكون فى استطاعة المعلم السيطرة عليه وتوجيه الطلاب بشكل فعال.
 - دعم المعلم وتأييده من قبل إدارة المدرسة وزملائه من المعلمين وتوفير ما يتطلبه من وسائل و مواد تعليمية وزيارات ومعامل وورش ومكتبات ورحلات.
- إن الارتقاء بمستوى إنجاز الطالب واهتمامه ومشاركته العلمية قضية تعليمية محورية حتى يتسنى للمعلم أن يقوم بالتدريس بشكل فعال. إن أعداداً كبيرة من الطلاب لا تبدى اهتماماً ملحوظاً بالعلوم الأكاديمية، ولا ترغب فى دراستها، كما فقد معظم الطلاب الشعور بالاحترام والتقدير لنوعية التعليم ولقيمه، تلك الساعات التى يقضونها فى الفصل ومدى أهميتها. إن ذلك يتطلب سرعة الأخذ بالإجراءات التالية :
- تطبيق أساليب فعالة لقياس معدلات الأداء لتوفير تقويم موضوعى فى ضوء معايير أداء الطالب وأداء المعلم، كما أنها تضيف مغزى للأنشطة التعليمية، وتزيد الإحساس بالمسئولية إزاء تحقيق التعلم والنجاح.
 - شغل قاعات الدرس بأنشطة فعالة ذات مغزى تربوى تعليمى حتى يبدأ المعلم عمله فى الفصل منذ اللحظة الأولى، وأن يستبعد كل ما من شأنه إزعاج الطلاب.
 - تزويد الطلاب بتعريف شامل لمفردات المنهج المدرسى منذ بداية العام

الدراسى حتى يكونوا عارفين مشاركين وقادرين على ممارسة الأنشطة التعليمية وعلاقتها بتحقيق أهداف المنهج الدراسى المعلنة.

- تكليف الطلاب بمهام تعليمية وواجبات منزلية محددة بشكل منتظم، وعلى المعلم أن يقوم أداءهم تقويماً فورياً ويناقشهم فى أخطائهم وأساليب مواجهتها مع إيجاد مهام محددة يتعين تنفيذها ومتابعتها.

إن قاعات الدرس لا بد أن تكون مكاناً محبباً لممارسة مهنة التدريس، ولا بد أن يدرك الآباء إدراكاً واضحاً أهمية العمل الذى يقوم به المعلم، وأهمية المحافظة على حيويته ومرونته، كما لا بد أن يحصل المعلم النشط الكفاء على عائد مجز يكفى لاجتذاب العناصر الممتازة إلى التدريس ويضمن استمرارهم فى هذه المهنة والإقبال عليها. إن ما يجب وضعه فى الاعتبار أن المعلم هو المفتاح الحقيقى للتعليم، والعامل الرئيس فى تحريك اهتمامات الطلاب عن طريق قدراته على مناقشة المعلومات وتفسيرها مع الطلاب بشكل إيجابى وبأسلوب فعال. وعليه توجب النهضة بمكانة المعلم حتى يصير التدريس مهنة لها جاذبيتها ومكانتها الاجتماعية والحصول على عائد عادل يتفق وما يبذله المعلم من جهود وما يقوم به من مهام.

إنه لا بد أن تبذل جهود مستفيضة لتحسين نوعية التدريس ويتحقق ذلك من خلال :

- النهوض بمستوى مهارات المعلمين ومدى إدراكهم العلمى.
- التنمية المهنية الدورية والدائمة للمعلمين الجدد والقدامى.
- وضع بدائل فعالة لنماذج التدريس الجيدة وإعلام المعلمين بها.
- تشجيع العلماء فى مجالات الصناعة والهندسة والشخصيات العامة فى الوزارات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية على المشاركة فى تدريب المعلمين وتزويدهم بخبرات واقعية وجديدة ومرتبطة بأهداف المناهج الدراسية التى يقوم المعلم بتقديمها للطلاب.

- ربط المدارس بإمكانات الاتصال التكنولوجية الحديثة كالدوائر التلفزيونية ودوائر الاتصال والمؤسسات الإنتاجية والمصانع والشركات وغيرها من الأنشطة العلمية والأنشطة المجتمعية بهدف الحصول على المعلومات والخبرات والتطبيقات العلمية والأنشطة الميدانية التي تثرى خبرات المعلمين وتعظمها.
- الاستفادة من المعلمين ذوى الخبرات الطويلة، وذوى التجارب التربوية الناجحة في إثراء خبرات المعلمين الجدد، ويتم انتقاؤهم من قبل الموجهين الفنيين، ويفضل هؤلاء الذين يتميزون بالعقلية الناضجة المرنة والمنفتحة والثقافة، وهنا يتحول المعلم إلى معلم مدرب حتى يمكن نقل التجارب التدريسية الناجحة، والأفكار التربوية الفعالة بين جماهير المعلمين.

إنه في هذا العالم الذى تتسع فيه المدارك وتتقارب فيه المواقع وتتداخل تبعاً لذلك خبرات الشعوب نجد أن الأمم على مختلف إمكاناتها المادية والتقنية تتسابق نحو التفوق والتحصيل، والمعرفة هى المداد الذى يسطر صفحات التفوق. إنه على مستوى العالم يبدأ من الفصل الدراسى، ومفتاح هذا التفوق هو المعلم الجيد والمنهج الدراسى السليم والإدارة المدرسية الفعالة من أجل إصلاح التعليم بوابة الألفية الثالثة.

4- التعليم الإلكتروني والمكتبة المدرسية:

التحدى الحقيقى الذى يواجهه عالمنا العربى الكبير هو ذلك التطور التكنولوجى الهائل، وثورة المعلومات التى غيرت أساليب الإنتاج وأنهاطه تطلعا نحو الانتقال إلى مجتمع الموجة الثالثة، والذى هو انتقال نوعى من مجتمع يتسم بالاقتصاد والإنتاج كثيف العمالة ونتاج الوفرة والسلع والأدوات إلى مجتمع جديد يصبح الإنتاج فيه كثيف المعرفة، إنتاج يعتمد فى تخطيطه على الكمبيوتر. إن ثورة المعرفة والتكنولوجية ليست مجرد أجهزة ومعدات ينبغى الاستخدام الأمثل لها، إنما هى

تتحقق في المقام الأول بما لها من منهاج راسخ للتفكير تنظييراً وتطبيقاً. ومن ثم يجيء تكوين الذهنية العلمية بمقوماتها في التوجيه النقدي والتجريبي والتحليل والتركيبى والبنائى والمنظومى والتفاوضى والتقييمى والإبداعى باعتبارها موجّهات لتوظيف المعرفة ومصادرها وآلياتها. وهذا التفكير الذى نطلق عليه التفكير العلمى هو الحصاد الحقيقى الذى ينبغى أن يبقى فى الذهن حتى بعد أن ينسى المتخرج فى الجامعة والمدرسة تفاصيل ما تعلمه من مقررات دراسية.

إن غياب القاعدة العلمية والتكنولوجية فى عالمنا العربى الكبير لا يعود إلى نقص فى الأموال أو فى الكفاءات البشرية، ولكنها تعود فى أحيان كثيرة إلى عدم إدراك الدور الحاسم والخطير الذى تلعبه العلوم والتكنولوجيا فى حياة الشعوب.

إن النجاح الحالى للسوق العالمية لبعض الدول مثل الصين والهند هو نتيجة لتطوير النظام التعليمى، والمهارات التكنولوجية فى قطاعات مهنية. فالهند أصبحت إحدى الدول الرائدة فى البرمجيات، أما المنتجات العديدة التى تحمل علامة (صنع فى الصين) فقد انتشرت فى أنحاء العالم نتيجة التعليم الإلكترونى. وسوف يشهد القرن الحادى والعشرون سيطرة شبه كاملة للتكنولوجيا الإلكترونية على حياة البشر، وسيساعد التعليم الإلكترونى على الذهاب أبعد من غرف الصف وفى قاعات الدرس فى المدارس والمدرجات فى الجامعة، وأبعد من المنهج الدراسى إلى قواعد بيانات متعددة الوسائل مثل الكتب الإلكترونية، والبريد الإلكترونى عبر الشبكات الإلكترونية العالمية، وسوف يساعد التعليم الإلكترونى على توصيل المعلومات والخدمات التدريبيه، والوسائط إلى أماكن عملهم ومنازل الدارسين، ناهيك عن استفادة الإدارة التربوية من خلال هذا النوع من التعليم الإلكترونى من تسهيل وتسريع تقويم الطلاب وإعداد نتائج الدارسين فى دقائق معدودات.

إننا ونحن نعيش عصر التعليم الإلكترونى لابد أن نتخلى عن منهج الحفظ والطاعة المعرفية، حيث إن هذا المنهج لا يتناسب مع عصر الثورات العلمية

والتكنولوجية. ولا بد أيضًا من تحرير التعليم من كل القيود التي تعطل مسيرة التفكير العلمى الدينامى المنظومى بكل أبعاده وقيمه وتجلياته وامتداد آفاقه حتى يتحقق التحرير من التفكير الاجترارى والبنكى.

وحتى يكون التعليم الإلكترونى له دور فاعل فى تحسين جودة التعليم فإننا نحتاج إلى تجهيز المدارس بالوسائط التعليمية المتعددة ومعامل العلوم المتطورة، ومناهل المعرفة، وقاعات لاستقبال القنوات التعليمية. نحن فى حاجة أيضًا إلى تجهيز المديرىات والإدارات التعليمية بأجهزة حاسب للميكنة الإدارية والإحصاء وكذلك التوسع فى القوافل التكنولوجية فى المحافظات لخدمة التجمعات السكانية.

إن هناك بعداً مهمًا من أبعاد التعليم الإلكترونى هو التعليم عن بعد والفيديو كونفرانس، حيث يتم باستخدام الشبكات العالمية للمعلومات متابعة مدارس ومعاهد بحوث وجامعات وتضمن النقل الفورى المباشر والمتبادل فيما بينها. نحن فى حاجة إلى المزيد من المكتبات الإلكترونية من خلال أقراص C.D وكتب وشرائط الفيديو والعديد من مصادر المعرفة من خلال شبكة مكتبات لذوى الاحتياجات الخاصة مثل القاموس المرئى للصم والبكم وأفلام القناة الفضائية، والاهتمام ببرامج المحاكاة المتقدمة فى إجراء التجارب العالمية، كما أنه يمكن من خلال برامج الحقيقة التخليية القيام بإجراء دراسات معملية، كما يمكن تكوين مجموعات عمل من الدارسين فى شتى الدول عن بعد لإجراء البحوث والدراسات المشتركة كلٌّ فى موقعه، دونما الحاجة إلى التواجد المكانى الواحد، وذلك تطبيقًا للمبدأ العالمى الحديث (الاتصالات بعيدًا عن الانتقالات). نحن فى حاجة إلى تدريب أخصائى العلوم والرياضيات من معلمين وموجهين والقيادات التعليمية، بل وأعضاء هيئات التدريس فى الجامعات على تشغيل واستخدام المعدات التكنولوجية الحديثة فى تطبيقاتها تأكيدًا على أن تدريب وإعداد مدرين يمثل بُعدًا

رئيسًا في التعليم الإلكتروني، وأن نقص تعلم الكمبيوتر ونقص اكتساب المهارات في استخدام برامج الإنترنت يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقلّة الخبرة باستخدام الآلات التكنولوجية الإلكترونية، وتلك فجوة مستدامة تتطلب إعداد مدرّبين ملمين بهذه التكنولوجيا الحديثة.

إننا ندعو إلى إنشاء مراكز للتفوق تضم المتفوقين من العلماء، وتبهيء لهم المناخ اللازم لتتطلق طاقاتهم وإبداعاتهم، وهذه دعوة للاستثمار في مجال رعاية الموهوبين، الأمر الذي يدعو إلى تطوير نظم التعليم في مدارسنا وجامعاتنا في الوطن العربي بحيث تدمج وتنمي فكرة وفلسفة البحث العلمي والتكنولوجي بطريقة صحيحة وواقعية تتغلغل في نسيج المجتمع العربي وثقافته. كما ندعو إلى إنشاء مؤسسة عربية تكنولوجية تهتم بعلوم المستقبل مثل الرياضيات والعلوم الطبيعية والبيولوجية والمهارات التكنولوجية بما يوفر البرامج الناعمة التي يمكن توظيفها في أجهزة الكمبيوتر وكاسيتات الفيديو التي يمكن استخدامها في مراحل التعليم، كما ندعو إلى تهيئة وتكامل مختلف شبكات المعلومات والفيديو كونفرانس في تدريب المعلمين وتحديث معارفهم وقدراتهم المهنية والثقافية والتربوية. إن مؤتمر تطوير التعليم الذي عقد في مكتبة الإسكندرية في أغسطس عام 2004م أكد على ضرورة الاهتمام بتطوير التعليم في مراحل التعليم المختلفة بالتركيز على مفاهيم الحاضر والمستقبل، ومسايرة التكنولوجيا الحديثة التي يشهدها العصر الحاضر، إضافة إلى استخدام تقنيات المعلومات والتكنولوجيا في منظومة الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي وربطها بشبكة الجامعات مع مراعاة جودة التعليم من خلال تفعيل ودعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكونات العملية التعليمية التعليمية.

إن التعليم كان ولا يزال وسوف يكون محور التقدم والارتقاء، وتواجه التعليم تحديات كثيرة ومتشابكة وهو يخطو خطواته الأولى في القرن الحادي والعشرين ؛

حيث المتغيرات سريعة ومتلاحقة تؤثر في أفراد المجتمع إنسان الألفية الثالثة، وحيث نمت قوى العلم والتقنية وأمست تهيمن على مناحى الحياة، وقضية التعليم قضية أمن قومي يسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة، وتعزيز الديمقراطية، ونشر التكنولوجيا وتطوير الصناعة، وإعلاء قيمة البحث العلمي، وتأکید دورنا الحضارى، وعليه فإن التعليم يجب أن ينجح في ترسيخ الخبرات الأساسية في إنسان المستقبل بالمهارات والقدرات اللازمة لعصر جديد، ومن أهمها حسن التعامل مع المعلومات وكيفية الحصول على المعلومات من مصادرها المتعددة، وكيفية تنظيم هذه المعلومات ثم توظيفها في أغراض الحياة، بل تحليل المعلومات واستنباط معلومات جديدة.

والمكتبة المدرسية بصفقتها مركز مصادر المعلومات التي تعمل على اقتناء أنواع المصادر كافة المطبوعة وغير المطبوعة، وتيسر استخدامها للطلاب والمعلمين كل حسب احتياجاته ومتطلباته، تعد مرفقاً حيوياً وأساسياً من المرافق التعليمية التي تسهم بإيجابية وفاعلية في تحقيق استراتيجيات وسياسات التعليم. إن المكتبة المدرسية تمثل موقعاً متميزاً ومؤثراً في النظم التعليمية المعاصرة، إذ عن طريق مصادرها المتنوعة وخدماتها المتعددة، وأنشطتها المتنوعة يمكن لها تحقيق الكثير من الأهداف التعليمية والتربوية الحديثة، والإسهام بنجاح في الاستراتيجيات التعليمية الحديثة التي تزود المتعلم بالخبرات والمهارات والقدرات التي تمكنه من التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا، ومن ثم من التعلم الذاتى الذى يقوده إلى التعليم المستمر طوال الحياة، حيث يركز تعليمنا على استمرار الفرد في تعليم نفسه بنفسه على امتداد عمره، إذ إن الأُمى في عالم الغد لن يكون ذلك الفرد الذى لا يعرف القراءة والكتابة، وإنما سيكون ذلك الفرد الذى لم يتعلم كيف يتعلم.

إن توجيهات الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات تعرف المكتبة المدرسية بأنها: مجموعة من المواد المطبوعة والسمعية والبصرية المركزية في المدرسة تحت إشراف

متخصصين مهنيين مؤهلين. وتوفر المكتبة أكبر عدد ممكن من المصادر مع إتاحتها للمستفيد، مستخدمة في ذلك أجهزة الحاسبات الآلية وغيرها من الوسائل والتقنيات المتقدمة وتوفر المكتبة المدرسية بيئة تعين على اكتشاف الذات يشجع فيها على التساؤل والاعتماد على النفس.

إن هذا التعريف الدولي للمكتبة المدرسية يقوم على عدة عناصر أساسية:

- المكتبة المدرسية تضم كل أنواع أوعية المعلومات في مكان واحد داخل المدرسة.
- يقوم على تشغيل المكتبة المدرسية وإدارتها متخصصون مؤهلون في علم المكتبات.
- ضرورة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات الحديثة في المكتبة المدرسية لإتاحة الاستخدام على أفضل نحو ممكن.

إن المكتبة المدرسية تأتي على قمة أولويات قيادات التعليم في مصر واهتمامهم المستقبلية باعتبارها أول نوع من المكتبات يتعامل معه المتعلم في بداية حياته، ويتوقف استخدام الأنواع الأخرى من المكتبات على نجاحه أو عدم نجاحه في استخدام المكتبة المدرسية والإفادة منها، وأن المكتبة المدرسية تحتل مساحة واسعة في نظام المكتبات في أية دولة بسبب كثرة عدد المدارس وانتشارها في كل مكان، وباعتبار أن الشعار الذي يتوجب الأخذ به هو : مكتبة في كل مدرسة، يضاف إلى ذلك أن المكتبة المدرسية تؤثر تأثيرًا مباشرًا في حياة الفرد ومنذ بداية هذه الحياة من حيث تنشئته وتعليمه وثقافته. وعليه فإنه يطلق على المكتبة المدرسية العديد من المسميات مثل : المكتبة الشاملة، ومركز مصادر التعلم، ومركز المواد التعليمية، والمكتبة المدرسية الإلكترونية. وأياً ما كانت الأسماء التي تطلق على المكتبة المدرسية فإن دورها واضح وكبير في التكوين التربوي والتعليمي والثقافي للطلاب والمعلمين والإداريين، إضافة إلى أنها تثرى المناهج الدراسية وتدعم الأنشطة التربوية والثقافية والعلمية والأدبية.

إن ما ندعو إليه في إطار مسيرة تطوير التعليم المتنامية هو تأكيد ملامح المكتبة المدرسية الجديدة، حيث إن هناك أربعة اختلافات واضحة بين المكتبة المدرسية التقليدية والمكتبة المدرسية الجديدة باعتبارها مركز مصادر التعلم والمعلومات هي:

- تصميم المبنى: لم تعد المكتبة المدرسية مجرد حجرة تشتمل على أرفف موضوعة على الحائط ومناضد كبيرة في صفوف أفقية أو رأسية مزودة بمقاعد، لكن المكتبة المدرسية الحديثة تشكل من أماكن متعددة محددة بوضوح ومصممة لأداء أنشطة متنوعة، فهناك خلوات للدراسة الفردية، وأماكن لاستخدام المواد السمعية والبصرية، وقاعات لدراسة المجموعات حيث يعمل التلاميذ في صحبة معلم أو بدونه، وهناك منطقة للقراءة الترويحية أو ركن لحكاية القصص، ومنطقة للدراسة والبحث الهادئ. ويتزايد الاتجاه الآن نحو أن تكون الفواصل بين المناطق داخل المكتبة الحديثة بالأثاث والمناظر المتحركة حتى يكون الترتيب مرناً، ويمكن تغييره للملاءمة احتياجات المدرسة.

- المواد القرائية المتوافرة في المكتبة المدرسية، ذلك أن المكتبة الحديثة تحتوي على كل أنواع المواد التي يطلق عليها أوعية المعرفة، وليس هناك أفضلية لنوع معين من المواد ذلك أن حاجات التلميذ في وقت معين يمكن خدمتها بطريقة جيدة. إن المحتوى والعرض هما الأهم، كما أن هناك حاجة لأنواع متعددة من المواد، وأيضاً هناك حاجة إلى الإرشاد لكيفية استخدام الأشكال المتعددة من الوسائط.

- العاملون المهنيون المتخصصون، حيث إن المكتبة المدرسية الحديث تتطلب مكتبياً متفرغاً في كل الوقت، تلقى تعليماً مهنيًا خاصاً، كما تتطلب أخصائيين في تكنولوجيا التعليم، ومهنيين فنيين.

- استخدام المكتبة المدرسية كعنصر أساسي في المناهج الدراسية، ذلك أن المكتبي أصبح مهتماً بالتدريس والتعليم والتركيز على العمليات الفنية، وإنشاء مكاتب صغيرة لخدمة بعض الأغراض مثل مكتبة الفصل، وتشتمل على مجموعة

صغيرة من المواد القرائية، ومكتبة المقررات وتشتمل على المواد اللازمة لخدمة مقررات دراسية بعينها، ومكتبات المعلمين وتشتمل على مواد مهنية تساعد على تنمية المعلمين مهنيًا.

إن المكتبة المدرسية عليها أن تعتنى المصادر الدقيقة والحديثة التي يستقى منها الطالب والمعلم المعلومات والبيانات التي يمكن أن تلبى احتياجاته وترضى اهتماماته في تقديم خدماتها وأنشطتها. وأهم ما يجب توافره في مصادر المعلومات في المكتبة المدرسية هو:

- إعلان المكتبة عن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها عند تزويدها لمصادر المعلومات واختيار المصادر التي تخدم هذه الأهداف بطريقة مباشرة.
- الشمول في تغطية مجالات المعرفة، مع مراعاة التوازن الموضوعي بينها مع التركيز على موضوعات محددة نوعية ترتبط بنوعية المدرسة العامة أو الفنية أو المهنية.
- اقتناء مصادر المعلومات بأشكالها المختلفة المطبوعة وغير المطبوعة مثل المواد السمعية والبصرية باعتبارها مصادر مهمة للتعليم بما يجعل المدرسة مركز مصادر تعلم أو مكتبة شاملة.
- اقتناء بعض المصادر بلغات أجنبية خاصة باللغتين الإنجليزية والفرنسية والتي تلبى احتياجات واهتمامات المستويات المتنوعة من الطلاب.
- اتخاذ إجراءات التنقية والاستبعاد للمواد القديمة أو غير الصالحة، والتأكيد على المصادر التي ترسخ الحس الوطني والقومي والإنساني.
- المكتبة المدرسية لا ينبغي أن تتلقى المصادر من الناشرين فحسب، بل تكون منتجة للمصادر بحيث تزود بالتسهيلات التي تسمح لها بالإنتاج المحلي للمصادر مثل: الأنشطة الصوتية والشفافيات والصور والشرائح.

والمكتبة المدرسية الحديثة تصنف إلى :

- الورقيات وهي الكتب والدوريات والنشرات والقصاصات.
- السمعيات والبصريات وهي الأسطوانات، والأشرطة والشرائح والشفافيات والأفلام والأقراص المدججة ثم الملفات الإلكترونية المتاحة عن بعد.
- المصغرات وهي الميكروفيلم والميكروفش.
- المغنطات وهي الأشرطة المغنطة والأقراص المغنطة.

إن بناء مجموعات المواد في المكتبة المدرسية وتنميتها قضية أساسية، فالمكتبة نظام فرعى للنظام التعليمي. إن الاختيار والتزويد بهذه المجموعات يتم وفق معايير مناسبة هي الاحتياجات الأساسية لاستراتيجيات التعليم، والمناهج الدراسية، واهتمامات الطلاب وميولهم ومستواهم التحصيلي، واحتياجات المعلمين الأكاديمية والثقافية والمهنية، والبرامج التعليمية، والأنشطة المدرسية، وذلك هو الذي يحقق فاعلية المكتبة المدرسية ويؤدي إلى نجاحها وضمان جودة مخرجات المدرسة الحديثة خاصة إذا ما تم تنظيمها والإعلان عنها وتيسير وصول المستفيدين إليها.

والمكتبة المدرسية الحديثة تصنف إلى :

- الورقيات وهي الكتب والدوريات والنشرات والقصاصات.
- السمعيات والبصريات وهي الأسطوانات، والأشرطة والشرائح والشفافيات والأفلام والأقراص المدججة ثم الملفات الإلكترونية المتاحة عن بعد.
- المصغرات وهي الميكروفيلم والميكروفش.
- المغنطات وهي الأشرطة المغنطة والأقراص المغنطة.

إن بناء مجموعات المواد في المكتبة المدرسية وتنميتها قضية أساسية، فالمكتبة نظام فرعى للنظام التعليمي. إن الاختيار والتزويد بهذه المجموعات يتم وفق معايير مناسبة هي الاحتياجات الأساسية لاستراتيجيات التعليم، والمناهج الدراسية، واهتمامات الطلاب وميولهم ومستواهم التحصيلي، واحتياجات المعلمين الأكاديمية والثقافية والمهنية، والبرامج التعليمية، والأنشطة المدرسية، وذلك هو الذي يحقق فاعلية المكتبة المدرسية ويؤدي إلى نجاحها وضمان جودة مخرجات المدرسة الحديثة خاصة إذا ما تم تنظيمها والإعلان عنها وتيسير وصول المستفيدين إليها.

الفصل الخامس

تحديث التعليم الجامعي

- أولاً: رؤى استراتيجية للتعليم.
- ثانياً: ثقافة المعايير والتعليم الجامعي.
- ثالثاً: جامعاتنا وبرنامج للعمل الوطني.
- رابعاً: مفاتيح التميز في التعليم.

أولاً: رؤى استراتيجية للتعليم:

ونحن على عتبات مرحلة جديدة فى تاريخ مصر الحديث، تترجم معانى التغيير الحقيقى للسنوات الست المقبلة، نتطلب حلولاً خلاقة مبدعة فى إطار برنامج يقوم على رؤى مستقبلية تجسر الفجوة بين الخطاب التعليمى السياسى، وتتجاوز لغة الدعاية والشعارات إلى واقع تعليمى جديد تصبح فيه الجامعة لخدمة المجتمع فى برامج وخطط لبناء مصر الحديثة والعبور بها إلى المستقبل عبر الجامعة قاطرة التطوير والتنوير الرصيد الذهبى لمصر بما تضمه من عقول متحررة عالمة مفكرة مبتكرة تمتلك المعرفة والتقنية. الجامعة التى نريدها للمستقبل رسالة لا مؤسسة، نريدها بيتاً للحكمة، وخليّة لإنتاج المعرفة، وقيادة للرشد والإبداع والتجديد لعقل المجتمع ووجدانه وطاقاته على الفعل. ويقتضى ذلك أن تتطور المؤسسة لتحقيق الرسالة من خلال استقلاليتها فى المسار، وحريتها فى اتخاذ القرار، ويصبح أساتذتها كوكبة من الفرسان يتصدرون ركب التقدم والعمران، ويصبح البناء المؤسسى وهياكله وقواعده فى أيديهم يطوعونه بما يجعل التنظيم المؤسسى أداة فاعلة فى إنجاز مطالب الرسالة.

إن قبلة الجامعة الرسالة التى نريدها فى مرحلة جديدة من تاريخ مصر الحديث هى تنمية الرصيد المعرفى لخدمة المجتمع وتطوير أحواله من خلال التعليم الحديث والبحث المنتج للمعرفة الجديدة، بل ونشر المعرفة وتبسيطها والاستفادة عن طريق الاطلاع والإفادة عن طريق الترجمة للمنتج المعرفى فى الجامعات فى الأقطار الأخرى،

فضلاً عن الريادة في تطبيق المنجزات العلمية والتكنولوجية سعياً لحل مشكلات الإنتاج والخدمات في واقعها الوطني المستقبلي.

إن السعى نحو الأخذ بمشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية على حد سواء يمثل الآلية الأهم في إحداث عملية تطوير وتحديث الجامعات ومنظومة التعليم العالي، وذلك أنه يركز على أهم مكون في العملية التعليمية التعلمية ونقص الموارد البشرية، وهو في ذات الوقت دعوة لإحداث نقلة نوعية في التعليم الجامعي: من جامعات تقليدية إلى جامعات عصرية، ترقى بعضو هيئة التدريس وقيادات الجامعة إلى المستوى العالمي من حيث توظيف أساليب التدريس الحديثة، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، والتمتع بمستوى جودة متميز من خلق إعادة تشكيل موارد بشرية تمتلك المهارات والقدرات المهنية والقيادية التي تضعها في إطار المنافسة العالمية، وتجعلها قادرة على تحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي والعالي، بما يحقق التفاعل الناجح مع تحديات العصر ورؤى المستقبل، بل والتوافق مع قواعد السلوك الأخلاقي المهني لكل المشتغلين بالتعليم الجامعي، وبذا فإنه يستهدف:

- تنمية القدرات التطويرية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بما يمكنهم من تحسين جودة مخرجات التعليم العالي.
- تنمية الخبرات الذاتية التي تدعم التطوير المستمر للأنشطة الجامعية بما يحقق استمرارية عضو هيئة التدريس في أداء رسالته.
- تحديث المهارات والقدرات الإدارية للقيادات الجامعية والكادر الإداري بما يمكنهم من إحداث التغيير المستهدف بنجاح وفاعلية.
- نشر ثقافة التدريب والتنمية المهنية المستدامة والتقويم الذاتي.

إن تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية يمهد الطريق أمامهم لصناعة مناهج المستقبل والتي:

- تحترم في المتعلم حرية البحث والتفكير، وتدعوه لأن يستكشف ويكتشف وينتج معرفة جديدة، وستنتقل محاور التركيز في مناهج المستقبل من الأستاذ الجامعي إلى طالب الجامعة، ومن التعليم إلى التعلم، ومن الاكتساب إلى الاكتشاف، ومن الاختزان إلى الإنتاج والبناء.
- تحترم وحدة المعرفة وتكاملها، وتدعو المتعلم إلى أن يفكر فيما يتعلم ليدرك التركيب المعرفي، ويدرك العلاقات البيئية بين فروع المعرفة، وحينئذ يكون باحثًا لا متلقيًا، بل وصانع قرار التعلم.
- يتحول المنهج الجامعي من تقديم الخبرات التعليمية إلى تخطيط وتنظيم فرص التعلم، وهي بذلك تساعد المتعلم على تحقيق ذاته، وعلى التفرد وعلى تنمية قدراته العقلية العليا، فيكتشف ذاته، فيكتشف ذاته المبدعة ولا يجتر ذاته المقتبسة.
- وتؤكد مناهج المستقبل على الذات الثقافية والهوية الحضارية للأمة لمواجهة توحش العولمة وتياراتها الجارفة التي تهدف إلى تمييع الثقافات وطمس الهويات، وفوق ذلك ستكون مناهج متفاعلة مع المجتمع الخارجي، ملبية لاحتياجات سوق العمل، مساهمة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- تتيح للمتعلم فرصًا للتعلم الذاتي والتعلم المستمر، ويتعلم كيف يتعلم، وكيف يبقى متعلمًا دون مراعاة قيود الزمان والمكان. إن الطلاب سيشاركون في تحديد أهداف المنهج ومقرراته وأنشطته وأساليب تقديمه وتقويمه عن طريق التعلم بالتعاقد بين المتعلم والمعلم.
- تقدم المناهج الجديدة التي تراعى المستقبل في أوعية متنوعة، وتستنفر جميع حواس المتعلم، وتستخدم وسائل متعددة ويصبح الكتاب أحد مصادر التعلم لا المصدر الوحيد للتعلم، وكلها يساعد في بناء المهارات والقدرات والكفايات ومهارات الحياة والمواطنة المستنيرة.

- تسمح بالحراك المعرفي والعلمي عبر الثقافات، وتعد وسيلة لتحقيق القدرة التنافسية والتراكم المعرفي من خلال إعداد ثم تنمية الموارد البشرية القادرة على تشغيل المعلومات واستخدام التقنيات المتقدمة والحاسوبات الشخصية والمعامل المحمولة والحقائب التعليمية، وتظهر طرائق تدريس مثل التعلم التعاوني والتعلم النشط والتعلم الذاتي، وتسعى إلى تنمية التفكير التأملي ومهارات التفكير المستقبلي مثل تحليل البدائل والسيناريوهات وإدارة الأزمات واتخاذ القرارات.
- يستخدم اختبارات معيارية قياسية، وينتشر استخدام بنوك الأسئلة، وقياس جميع مستويات الأداء، وتستخدم المسوحات الدولية لقياس التحصيل الدراسي، واستخدام معايير عالمية لتضييق الفجوة بين مستويات الجودة في الأنظمة التعليمية.
- تسمح مناهج المستقبل بمبدأ الشفافية والمساءلة المهنية، ويزداد الضغط المجتمعي من أجل التطوير المستمر والمراجعة الدائمة للمقررات الدراسية، وسيقوم عضو هيئة التدريس في ضوء آراء طلابه وأمناء المكتبات وذاتياً وإدارياً الأمر الذي يدعو عضو هيئة التدريس والقيادات الإدارية إلى الحرص على التجديد وصقل الخبرات وتعلم الجديد وتحمل المسؤولية وقبول المساءلة، وتنشأ عيادات المهارات للتطوير المهني المستدام، والتطوير النوعي في العملية التعليمية وبيئة التعلم من أجل الارتقاء بإنجاز الأهداف، كما يحدث تطور جذري في الثقافة المؤسسية الجامعية حيث يعمل الجميع داخل الجامعة وخارجها من أجل تطوير التعليم لأنهم يملكون جميعاً إرادة التغيير.
- تتسع مصادر المعرفة الأكاديمية التي تكتشفها الجامعات لتشمل معرفة اجتماعية تأتي من مواقع العمل والإنتاج ثمرة الإبداع الجماعي، وتتغير فكرة المراحل التعليمية المنتهية لأن التعلم لا ينتهي بالحصول على شهادة، ولا يتوقف

بعد الإحالة إلى المعاش، وهذا الأمر يفسر فكرة جامعات العمر الثالث التي أنشأتها فرنسا ليلتحق بها طلاب ما بعد التقاعد.

وهكذا فإن تطبيق مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئات التدريس والقيادات في الجامعات سينعكس مردوده على بناء وتصميم مناهج المستقبل التي يمكن أن تحدث ثورة في ثقافة التعليم الجامعي، حيث تقتضى تغييرات جذرية في الأهداف وآليات التنفيذ والسياسات والاستراتيجيات التعليمية الجامعية، وفي العمليات التعليمية والتقويمية، وفي حجم المشاركة المجتمعية، وحيث إن ربط التعليم بالمستقبل ضرورة ملحة من أجل التغيير المؤسسي الشامل في فعاليات الجامعة والذي يتبنى فكر تصميم المنظومة الذي ينطوي على الإبداع والبدء من المستقبل لا من الماضي أو الحاضر. وتلك هي الجامعة الرسالة لا المؤسسة التي يسلمح أعضاؤها بالمهارات والقدرات لتصبح مؤسسة يختلط فيها اكتساب المعرفة مع اكتشافها، وإنتاجها وتوظيفها، ويختلط فيها التعليم والتعلم والتوظيف والتدريب لتصبح رسالة جامعية غايتها البحث والتطوير والتدريب، ومن ثم آلية لصناعة المستقبل.

إن التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئات التدريس تهدف إلى تغيير في قدرات ومهارات ومواقف وسلوك هؤلاء الأعضاء لتكون أكثر كفاءة وفاعلية لمواجهة حاجات الجامعة ومتطلبات المجتمع بل واحتياجات أعضاء هيئات التدريس أنفسهم. والتنمية المهنية عملية مؤسسية تقوم بها الوحدات ذات الطابع الخاص والمراكز العلمية التابعة للجامعة، وتوجه إلى أعضاء هيئات التدريس بما يكفل للجامعة تحسين وتطوير الأداء فيها كمؤسسة لها خصوصيتها ومكانتها في المجتمع.

إن واقع الأداء الجامعي على المستوى القومي يشير إلى تدنى مستوى أداء الوحدات ذات الطابع الخاص والمراكز العلمية التابعة للجامعة والمنوط بها إدارة استراتيجيات وبرامج التنمية المهنية في الجامعات، فهي تنحو إلى الشكلية والمظهرية والروتينية والتقليدية أكثر مما تنحو إلى المنهجية والموضوعية والتخصصية العلمية،

وهى تنحو إلى التقليدية في النظم الإدارية والبيروقراطية والمركزية، وتواجهها مشكلات متعلقة بالنقص في الموارد والتمويل لإدارة برامج التنمية المهنية، ناهيك عن عدم وجود كوادر فنية مدربة على تنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيًا من حيث أساليب التدريس وتقييم الطلاب وأنشطة الامتحانات، ومن حيث البحث العلمي وربط الجامعة بالمجتمع وسيادة مناخ أكاديمي موائم.

إن التنمية المهنية المستدامة تمكن عضو هيئة التدريس من القيام بمسؤوليات ثلاث: أولها مسؤوليته أمام نفسه كمتخصص أكاديمي، وتتطلب منه أن يحقق تقدمًا في مجاله التخصصي الأكاديمي، ولتحسين كفاءته ومهاراته ومداومة التحسين والتنمية. وثانيها مسؤوليته أمام جامعتة في المشاركة في أدوار الجامعة وهي التعليم والبحث وخدمة المجتمع والبيئة. وثالث هذه المسؤوليات هي مسؤوليته أمام المجتمع، وتتطلب منه مواجهة مشكلات وتحديات وحاجات المجتمع بفكر علمي وفكر إبداعي.

والتنمية المهنية لعضو هيئة التدريس رغم كونها عملية فردية، بيد أن خطورتها على الأداء الجامعي يجعلها بحاجة إلى أن تصبح مؤسسية، الأمر الذي يفسر الارتباط الوثيق بينها وبين عمليات ضمان الجودة وإدخال نظام المحاسبية في التعليم الجامعي. إنها تساند عضو هيئة التدريس في بناء فلسفة جديدة تجعل التنمية المهنية أساسًا لتطوير الأداء الجامعي، وتساعد في إعداده لتعلم مستمر، والتجريب والانفتاح على الأفكار والرؤى الجديدة، واستخدام استراتيجيات تدريس تتمحور حول المتعلم، وتنمية إحساسه بالمسئولية الأخلاقية والاستقلالية، وبناء ثقافة العمل الجماعي في فريق وفي إطار تعاوني. إن التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين في الجامعة هي الأساس لتنمية ثقافة الجودة والإتقان والبحث عن التميز، على اعتبار أن أعضاء هيئات التدريس هم الأساس لتجديد البيئة الجامعية.

إن عمليات إدارة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات تبدأ من وضع رؤية خاصة بالجامعة تحدد لها توجهاتها المستقبلية، وتميزها عن غيرها من الجامعات داخل كل دولة، وذلك من خلال تركيزها على ناحية أو أكثر من نواحي العمل الجامعى يمكن للجامعة أن تحرز سبق والتفوق فيها، كأن تكون للجامعة القيادة فى خدمة المجتمع المحلى، أو السيادة فى عمليات التدريس، أو فى مجال البحث العلمى لتقدم خبرات عالية الجودة فى أحد المجالات التى تشكل رسالة الجامعات وهى :

- توفير مناخ يشجع الحرية الأكاديمية، وتقديم المبادرات والابتكارات.
- تقديم برامج تدريس حديثة وبرامج تدريب لمتابعة المتخرجين فى الجامعة.
- تشكيل مجموعات بحثية فى كل قسم علمى من أقسام الكليات تستطيع جذب التمويل الخارجى والموارد اللازمة لنجاح البحث العلمى.
- إنشاء آليات لربط الجامعة بالصناعة فى التدريس والبحث العلمى والاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات لمساندة وتدعيم هذه الآليات.
- الاستخدام الفعال والاقتصادى للموارد المتاحة وتنميتها بالعمل لفائدة المجتمع المحلى.
- تقديم تيسيرات فنية وثقافية لإثراء خبرات وقدرات أعضاء هيئات التدريس.

إن مساندة الجامعة وتدعيمها للتنمية المهنية المستدامة تتطلب السعى نحو تنمية المعارف والمهارات والوعى والاتجاهات لدى أعضاء هيئة التدريس بما يحقق فاعلية الفرد وكفاءة المؤسسة، وعليه فإن أهداف التنمية المهنية المستمرة تتسع لتشمل مساعدة عضو هيئة التدريس على اكتساب المعرفة والمهارات والاتجاهات التى تسمح له بالقيام بأعبائه وأدواره بفاعلية ومساعدة الأقسام العلمية على العمل معاً بفاعلية وكفاءة، ومواجهة المتطلبات التى يواجهون بها تغييرات تنظيمية، وإكساب أعضاء هيئة التدريس المؤهلات التى تمكنهم من تنمية مهنتهم مستقبلاً.

إن أهم الموضوعات التي يمكن تنمية مهارات عضو هيئة التدريس فيها في مجال التعليم الجامعي تشمل : التدريس لأعداد كبيرة، وتصميم التدريس وتنفيذه وتقويمه، واستخدام الوسائط التعليمية وإنتاجها، والأساليب الحديثة في التدريس، واستخدام صفحات الإنترنت، ومواجهة صعوبات التعلم لدى الطلاب، وتقويم الطلاب قبل التخرج باستخدام مداخل حديثة. وفي مجال البحث العلمي يتم التدريب على تنمية مهارات التعامل مع المؤتمرات والندوات العلمية، وكيفية الحصول على تمويل البحث العلمي، وإعداد وتطوير مقررات التعلم عن بعد، ومعرفة حقوق الملكية الفكرية، والقيام بالبحوث الجماعية المشتركة، والإشراف على طلاب الدراسات العليا، وأخلاقيات البحث العلمي، وبناء الفريق وقياداته، وإدارة الاجتماعات، والتعامل مع الحاسوب والإنترنت، وإدارة الوقت، وإدارة الكوارث. أما في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة فإن الموضوعات التي تتطلب تنمية مهنية مستدامة لأعضاء هيئات التدريس هي : كيفية الحصول على تمويل غير حكومي لمشروعات الأبحاث من الهيئات والمنظمات المختلفة، والانفتاح على المجتمع وتوسيع دائرة الاتصالات والخدمات والشراكة مع المجتمع المحلي حسب نشاط كل كلية جامعية.

والمطلب المهم هو إعداد استراتيجية وخطة طويلة المدى على مستوى كل جامعة للنهوض بعمليات إدارة التنمية المهنية لأعضاء هيئات التدريس باعتبارها مسئولية مؤسسية إدارية تنفيذية، ودور القسم العلمي أساسى في التخطيط ومناقشة الاحتياجات التدريبية، كذلك السعى نحو إيجاد بيئات أكاديمية فعالة قادرة على صناعة وإدارة التغيير في الأداء الجامعي وتحويل أداء أعضاء هيئات التدريس إلى المهنية من خلال امتلاكهم المعارف والمفاهيم والقدرات والاتجاهات والمهارات، والأمر الذى يتطلب الآليات التالية :

- الاستمرار فى تطوير الخطط والبرامج الدراسية، ومراجعتها بشكل مستمر فى

كل قسم علمي لضمان مواكبتها للاتجاهات العالمية الحديثة، وكذلك لاستجابتها لخطط التنمية الشاملة.

- تطوير النماذج التعليمية حتى يصبح الطالب محور العملية التعليمية، وتشكيل البيئة التعليمية لتحقيق تعلم فعال تفاعلي يؤكد التعلم المستمر والتعلم الذاتي والمبادرة بإبداء الفكر المبدع في إطار البهجة والحرية والتسامح.

- توظيف تقنيات التعليم بما تتطلبه طرائق التدريس الحديثة وحتى تصبح المكتبة مركز مصادر التعلم، وكذلك الإنترنت من خلال استخدام الجداول الإلكترونية، وقواعد البيانات، والبرمجة والبريد الإلكتروني، والمؤتمرات المستندة على الكمبيوتر، والفيديو، ومكتبة التعلم الذاتي.

- إنشاء هيئة للتنمية المهنية بمجالاتها المختلفة داخل كل كلية جامعية، وكل جامعة من خلال الاستناد إلى احتياجات أعضاء هيئات التدريس لضمان جودة الأداء الجامعي في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والإدارة، آخذة في الاعتبار المعايير العالمية لأداء عضو هيئة التدريس والكلية والجامعة.

- إن ثقافة الجودة هي طريقة حياة ناتجة من التزام صادق من قبل كل فرد لتوفير خدمة جيدة إلى المستفيد، وقيام الفرد بالعمل بشكل متقن وسليم في كل الأوقات. وثقافة الجودة تعني اقتناع كل فرد بأن الجودة هي الطريق الوحيد لجعل المؤسسة حيوية ومنافسة للآخرين، وعليه فإنها تعنى المعتقدات والقيم والاتجاهات والمواقف والسلوك الجماعي الذي يجعلهم يدركون البيئة الداخلية الإيجابية للمؤسسة، والبيئة الخارجية المرتبطة برضا المستفيدين عن أدائهم. وثقافة الجودة فوق ذلك تتطلب التزامًا واسعًا بالجودة وتحسينها واقتناعًا وإيمانًا من القيادة والعاملين، والتعهد الراسخ بفائدة وقيمة الجودة ومضامينها للممارسة، ذلك لأنها جملة المفاهيم والقيم والمعتقدات والممارسات التي تؤثر على نجاح أو فشل عمليات تحسين الجودة في المؤسسة. وإذا طبقنا مفهوم ثقافة

الجودة على الجامعة فإن ذلك يعنى الثقافة السائدة بين إدارة الجامعة والعاملين، والتي تنعكس في تفاعلات العاملين مع الطلاب، والتي تتضمن دعم الابتكار والانتماء والالتزام بتقديم الخدمة المميزة للمستفيدين للوصول إلى أعلى مردود من الأداء الجامعي. وقد توصلت الدراسات التي أجريت على جامعات بقصد قياس مردود استخدام ثقافة الجودة إلى :

- وجود أثر ثقافي الجودة على الأداء المبدع، والمبادرة عند العاملين، كذلك وجود أثر إيجابي لانسجام العاملين وانتمائهم انعكس على جودة الأداء، وأن ثقافة الجودة تتكامل مع ثقافة الإبداع للوصول إلى الأداء الإبداعي، وامتلاك الأفراد روح المبادرة والمخاطرة.
- تطبيق ثقافة الجودة في الجامعات يحتاج إلى أن تكون متجانسة مع ثقافة المؤسسة وبنيتها، وترسيخ ثقافة الجودة يتطلب تلبية الحاجات والاهتمامات المختلفة للعاملين، كما أن هناك أهمية للقيادة التحويلية وخلق ثقافة تنظيمية كمؤشر لنجاح إجراءات الجودة، وهو ما ينعكس بدوره على التعليم الجيد، وعلى اقتصاد المجتمع.
- تطبيق ثقافة الجودة في الجامعة يساعد في تحقيق الابتكار والرضا والالتزام والمشاركة والتهاusk المؤسسي وجودة بيئة العمل وجودة الخدمة ورضا المستفيد وزيادة الإنتاجية، كذلك تعزيز ثقافة المساواة والابتعاد عن التملق، والتحول عن الأدوار التقليدية إلى أدوار جديدة ابتكارية لدى العاملين، وتوسيع المشاركة أثناء تقييم الأداء، وصناعة القرارات، وتطوير قيم المساءلة، ومكافأة العاملين على الأداء المبدع والابتكاري، وتحسين بيئة العمل، وتعزيز الرضا الوظيفي للعاملين.
- بناء ثقافة الجودة تدعم معايير الامتياز، كما أن تفوق الطلاب مرتبط بتوفير بيئة يسود فيها الصدق والثقة والتعليم المنظم والالتزام وحرية التعبير عن الرأي،

وكذلك يتم دعم ثقافة الجودة من خلال إنشاء الوحدات الابتكارية لأعضاء هيئات التدريس، والتعاون بينهم وبين قيادة الجامعة، وتوفير الدعم اللازم لمساعدة الطلاب، والتعامل مع الطلاب كأشخاص قادرين ومؤهلين للعمل الجيد.

- فهم ثقافة الجودة يساعد الأكاديميين على التخطيط وتنفيذ مبادرات الجودة بما يتناسب مع مهات وأهداف الكلية الجامعية وحاجات الطلاب.

إن النموذج الجيد لإدارة الجودة الشاملة يمثل القوة الداخلية من أجل المحافظة على الخدمة الجيدة والمستمرة، والنموذج يتطلب مسؤوليات إدارية لتحسين مجال الخدمة، وبناء القيم الثقافية المرتبطة بالجودة يساعد على تحقيق المناخ الاستشاري في الجامعة، ونشر المعلومات الصحيحة في الجامعة، والاهتمام بالتفاعل بين القيادة والعاملين، والاستخدام الأفضل لطرق حل المشكلات والعمل الفريقي، وتبنى استراتيجية واضحة في التعليم يتم عبرها إعادة ترتيب المناهج لتحقيق المفاهيم الحديثة والتقدم العلمي والتقني، ووضوح المهام الجامعية والأهداف وآليات التنفيذ، والقبول الاجتماعي خلال العلاقات الجامعية والتقاليد الجامعية، والتوجيه المتوازن للمهمة والإنسان معًا، وتجسيد الفجوة بين توقعات الطلاب وما يعايشونه في الجامعة من حيث الثقة والتأمين والاستجابة والتعاطف والمعرفة والاتصال، ناهيك عن زيادة التدخل من ناحية العاملين للتعبير عن وجهات نظرهم في كل جوانب المناخ الجامعي من خلال السيمينارات، وفرق حل المشكلات، وتعزيز التكامل الوظيفي لضمان مستوى عالٍ من الاتجاهات والمواقف المرتبطة بالإبداع والتغيير. يضاف إلى ذلك تحمل القيادات المسؤولة في تحقيق الأهداف والمحافظة على رؤية واضحة ومحددة وموقوتة للجامعة، ومواجهة التحديات المتعلقة بالجوانب الشخصية تجاه التطوير.

إنه يتوجب استجابة الجامعة لحاجات المستفيدين، لأن الجودة تعنى المجموع

الكلية لخصائص وسمات الإنتاج أو الخدمة التي تقدمها الجامعة كمؤسسة والتي لها علاقة بمدى تلبية حاجات المستفيدين وتوقعاتهم. إن ما يجب أن يتوفر في الخدمة ينعكس في مخرجات الجامعة وتشكيل منتج تعليمي جديد يتفق مع متطلبات الألفية الثالثة. الجامعة عليها توكيد الجودة من حيث اختيار معدلات نمطية للأداء، وبناء منظومات لإدارة الجودة الجامعية، وإدارة الجودة الشاملة في الجامعة والتي تحتاج إلى مشاركة من الجميع لضمان البقاء والاستمرار، وهو أسلوب لتحسين الأداء والنتائج الجامعية بكفاءة أفضل وفعالية أكبر ومرونة أعلى. إن هذا الأمر يتطلب من الجامعة إعادة تغيير الثقافة الجامعية وإعادة توجيهها نحو الإنتاج الأفضل وجودة الخدمة.

إنه لا يمكن للجامعة أن تنجز أهدافها في مجال التطوير وضمان الجودة بدون تعزيز بعد المشاركة والالتزام من قبل جميع العاملين. إن الطريق الأفضل لاستثمار الموارد البشرية الكامنة هو تعزيز المشاركة من خلال العمل بروح الفريق من أجل تشجيع التنافس والتعاون بين الإدارة والعاملين، وتشخيص المشكلات ووضع البدائل والحلول المقترحة للتخلص من الأنشطة عديمة القيمة وتحديد مجالات وفرص التغيير، وجعل التغيير عاملاً لتنشيط دافعية العاملين. إن من أهم أسباب فشل أي عملية تحسين في الجودة ناتج عن اعتقاد العاملين بأن الإدارة تبحث عن الأخطاء لديهم، وأن عملية التغيير هي طريق لتبرير العقاب وعليه عدم إيمان العاملين بالالتحاق في لجان تحسين الجودة واعتبارها مضيعة للوقت.

إنه من أجل أن يكون هناك أثر لحركة إدارة الجودة بمعاييرها المتنوعة فلا بد من ترسيخ ثقافة الجودة في الجامعة لمساعدة الطلاب في تحقيق التفوق، لا بد من ثقافة ملتزمة بأعلى مستوى من الإنجاز للجميع، ولا بد لعملية التعليم والتعلم أن تتغير بأن تغير وجهة النظر تجاه الطلاب واعتبارهم طاقات إبداعية تتحدى العمل ومهام التعلم، وبالتالي يصبحون مبدعين ودافعية التعلم لديهم مرتفعة. الجامعة الناجحة

هى التى تشرك الأساتذة والعاملين والطلاب فى إطار العمل الجماعى، وهى التى ترى أن ثقافة الجودة يجب أن تبدأ بالقيادات الذين يفهمون ويؤمنون بمضامين النظم وضرورتها لخدمة الطلاب، ثم ربط هذه الثقافة بسلوك العاملين أساتذة وإداريين خاصة القياديين منهم، أى أن ثقافة الجودة هى العامل المساعد على خلق بيئة عمل إيجابية للوصول إلى طلاب وعاملين راضين عن أداء الجامعة من البحوث والخدمات وصناعة منتج تعليمى حديث.

إن ثقافة الجودة مطلب ضرورى للجامعة، ذلك أن البيئة أصبحت أكثر تنافسية بين الجامعات على المستوى الدولى، وأصبحت تعانى معظم الجامعات من تقلص دور الحكومة فى التمويل اللازم لتحقيق تعليم جيد وبحث علمى جيد، وتزايدت المطالبة بالإدارة الأكاديمية التى تتمثل فيها قيم المساعدة والشفافية والاستقلالية فاضطرت الجامعات إلى التفكير فى حلول وبدائل تتعلق بالتكيف والتنسيق والاتصال والفعالية وتحسين الجودة. ثقافة الجودة تركز على تعزيز الأداء المتميز والتفكير الإستراتيجى فى مشكلات وتحديات الحاضر والمستقبل، والتكيف الجامعى مع التطورات المتسارعة فى البيئة الخارجية للجامعة وأسواق العمل، ولن تتحقق هذه المخرجات إلا من خلال ترسيخ قيم تحفيز العاملين والطلاب على تحقيق مستوى عال من الأداء الأكاديمى والإدارى.

إن البيئة التنافسية العالمية قد لعبت دورًا مهمًا فى التأثير على توجهات الجامعات فى دول كثيرة من منطلق أن الجودة تعنى إشباع حاجات المستهلك، واعتبار الطالب فى قمة سلم أولويات الأهداف فى الجامعة، وأنه يجب الاتفاق على المقاييس الأساسية للجودة فى الجامعة. والجامعات فى العالم تتسابق فى تطبيق نماذج إدارة الجودة الشاملة من منظور استراتيجية تحسين الإنجازات المستمرة، واعتمد النموذج على قيادة تنشر فكر وثقافة الجودة وتحقق الالتزام والنهء المستمر، ومنظومة إدارية تفجر الطاقات وتستفيد من إمكانات ورؤى العاملين والمراجعات الدقيقة للتشغيل

والأداء لتحقيق التحسينات المستمرة في بيئة دائمة. وترى الفلسفة الأمريكية في تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات أنها ترتبط بالاعتمادية وحساب الأخطاء، والتوقيت الدقيق لتقديم الخدمة والقدرة على إشباع حاجات الطلاب وتوقعاتهم، وهو ما يحتاج إلى رؤية ثابتة للمستقبل، ورسالة واضحة لكل جامعة، والاعتراف بتحسينات مستمرة، وروح التعاون بين جميع الأطراف في الجامعة.

إن ما نطلبه ثقافة جديدة للجامعة تركز على الطلاب، وتعتبر ثقافة الجودة جزءاً رئيساً من استراتيجية مستقبلية لها فلسفتها وآلياتها، وإدارتها، وترتكز على مشاركة العاملين والإدارة، وتسعى نحو تقوية الطاقات والإمكانات لتنفيذ معدلات الجودة العالية واعتبار كل فرد في الجامعة مسئولاً عن الجودة.

إن هذا العصر الذي نعيش فيه يتسم بالنمو العلمي والتكنولوجي المتسارع، وتقدم الأمم والشعوب يقاس بمدى امتلاكها للقوى البشرية المدربة الواعية والقادرة على المشاركة والعطاء من أجل ترقية وتقدم مجتمعاتهم. من هنا جاءت التنمية البشرية في مقدمة أولويات التطوير الذي ينشده وطننا العربي الكبير، ومن هنا أيضاً أصبح تطوير التعليم الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية البشرية. والتعليم تعدى هدفه إثراء المخزون المعرفي لدى المواطنين إلى دوره النفعي في زيادة الناتج الوطني مثل أي صناعة من الصناعات، وأن التعليم استثمار وما ينفق عليه يأتي مردوده أضعافاً مضاعفة. وعليه برزت الحاجة إلى تكوين المعلم المتفهم لطبيعة العصر المتفهم لتحديات المستقبل، وأمسى تزويده بالمعلومات والمهارات والقيم والاتجاهات أمراً ضرورياً حتى يتمكن من القيام بأعباء مهنة التدريس، وحتى يكون مستوى تعلم طلابه وإنجازاتهم محققة لمطلوبات العصر ورؤى الغد.

إن حسن إعداد المعلم وحسن تدريبه المستمر يمثل أولوية أولى في رفع كفاءة العملية التعليمية، الذي يعد العامل الجوهرى في رفع كفاءة الطلاب المتعلمين وفي إحداث الإصلاح والتحديث المجتمعي، وعليه فإن تدريب المعلم يتم في إطار احتياجاته وأدواره المتجددة، ويتنوع تدريب المعلم ليشمل الوظائف التالية:

- وظيفة علاجية وتمثل فى التغلب على أوجه النقص والقصور فى برامج إعداد المعلم قبل إلحاقه بمهنة التدريس.
- وظيفة تجديدية وتمثل فى إطلاع المعلم على الجديد والمستحدث سواء فى أساليب وطرائق التدريس ومستحدثات تقنيات التعلم أو مضامين المناهج أو فى أنظمة وأساليب الإدارة الصفية.
- تحسين التدريس وتمثل هذه الوظيفة فى رفع الكفاية الإنتاجية للمعلم عن طريق زيادة كفاياته الفنية وصقل مهاراته التدريسية.
- وظيفة توجيهية وتمثل فى مساعدة المعلم الجديد بصفة خاصة على التكيف على نظام العمل المدرسى واستيعاب قواعده وقوانينه.
- وظيفة اجتماعية وتمثل فى تحسين جو العمل فى المدرسة عن طريق رفع الروح المعنوية بين العاملين فيها، وحتى يحس بنمو وارتقاء مهنى يجعله راضياً عن مستواه المهنى.
- وظيفة تقويمية وتمثل فى إعطاء نوع من التعزيز لكليات التربية عن نوعية وكفاءة المعلمين المتخرجين فيها، كى تتمكن هذه الكليات من مراجعة خطط وبرامج إعداد المعلم على أساس إجرائى اختبارى أساسه الأداء الواقعى للمتخرجين لتحديد أوجه القصور فى إعدادهم وكذلك تحديد أوجه القوة لتدعيمها، خاصة وأن الاحتياجات المهنية عملية متجددة مستمرة، وهى تتغير وتنوع وتتجدد بتجدد الظروف والمشكلات، وتتصف بالديمومة فى التعبير عن حركة النظام التربوى.

إن الحاجات التدريبية مجموعة التغيرات المطلوب إحداثها فى معارف ومهارات واتجاهات العاملين فى المؤسسة لتعديل وتطوير سلوكهم، أو استحداث السلوك المرغوب والذى يمكن أن يحقق وصولهم إلى الكفاية الإنتاجية فى أدائهم والإقلال من نواحي القصور أو العجز فى الأداء، وبالتالي السعى نحو زيادة فاعليتهم فى

العمل، أى أن الحاجات التدريبية تشكل جوانب النقص التى يتسم بها الأداء لسبب ما من أسباب متشابكة، والتى ينبغى أن تتضمنها برامج التدريب المقدمة لهم، الأمر الذى يؤدى إلى تحسين الأداء. وهذا يعنى أنها معلومات ومهارات واتجاهات وقدرات يراد تنميتها وتعديلها أو تغييرها نتيجة تغييرات وتطورات معرفية أو تكنولوجية أو فى الوظائف أو لحل مشكلات قائمة.

إن الحاجات التدريبية تكمن أهمية تحديدها فى كونها مؤشراً يوجه التدريب توجيهًا صحيحًا، فهى أساس العملية التدريبية، وهى تساعد فى تحديد من يراد تدريبهم ونوع التدريب المطلوب والنتائج المتوقعة منه، ناهيك عن تحديد واقع المعلمين على أساس حاجاتهم ورغباتهم ومشكلاتهم التى قد يكشفون عنها بأنفسهم، الأمر الذى يدفعهم إلى الالتحاق بدورات التدريب بدافعية ورغبة فى النمو المعنى، كما أن غياب تحديد احتياجات التدريب وأولوياتها بشكل دقيق يجعل التدريب عشوائياً وغير موجه، مما قد يترتب عليه هدر الطاقات والوقت والمال.

وتتمركز تحديد الحاجات التدريبية فى ثلاث طرق رئيسة هى :

- طريقة تحليل النظم، حيث يتم من خلالها التركيز على أهداف المؤسسة التعليمية ومواردها وأساليب العمل بها وتحليل قوانينها وهيكلها.
- طريقة تحليل العمل، ويتم فيها تحليل الوظيفة من خلال دراسة وضعها ومواصفات شاغلها ومقارنتها بالمواصفات الوظيفية الواقعية المتوافرة لدى شاغلها.
- طريقة تحليل الفرد، ويتم من خلالها قياس قدرات الفرد فى وظيفته والمعارف والاتجاهات والمهارات اللازمة لتطوير الأداء.

وأهم ما يتم دراسته فى الحاجات المهنية العوامل التى تؤثر فى مستوى الأداء مثل متغير سنوات الخبرة، والمؤهل الدراسى، ونوع المؤسسة التعليمية، والتخصص

الأكاديمي، والعنف الدراسي. ومن هنا فإن الدورات التدريبية التي تقدم للمعلمين في عالمنا العربي لا بد أن تخضع للتدريب النوعي الذي يرتبط باحتياجات المعلمين لا بالدورات التدريبية العامة مع إيجاد الحوافز المناسبة لجعل المعلمين يقبلون بفاعلية على التدريب، ويجب أن يمتد التدريب ليشمل استخدام وتوظيف مستحدثات تقنيات التعليم في العملية التعليمية التعلمية مع ضرورة وضع معايير للحكم على كفاية المعلم بعد تدريبه من حيث التخطيط والتنفيذ والتقويم.

إن الاتجاهات التدريبية يجب أن تشمل المحاور التالية :

- مجال التخطيط ويشمل : التخطيط للتدريس اليومي، وإعداد الخطة التفصيلية، وصياغة الأهداف السلوكية في المجالات المعرفية والوجدانية والمهارية، وتحديد التعلم القبلي اللازم للتعليم الجيد، وتحديد الأنشطة والخبرات التعليمية بما يتلاءم وقدرات الطلاب، واقتراح تقنيات التعليم التي تساعد في تحقيق الأهداف، وتوزيع الزمن بما يناسب إنجاز المهام، وبناء الخطط الإثرائية للطلاب المتقدمين، والخطط العلاجية المناسبة لبطيء التعلم.
- مجال المحتوى العلمي والتدريس، ويشمل : تحليل المحتوى العلمي للمنهاج حسب نوع الخبرة التعليمية، وإثراء المحتوى التعليمي، وتوظيف مصادر التعلم لخدمة المحتوى التعليمي، واستخدام الأساليب والأنشطة التعليمية حسب متطلبات الموقف التعليمي، ومراعاة الفروق الفردية عند تنفيذ أنشطة الدرس، وتوظيف تقنيات التعليم بما يحقق أهداف الدرس، واستخدام أنماط التفاعل اللفظي المناسبة للموقف التعليمي، وطرح الأسئلة بما ينسب الفروق الفردية للطلاب.
- مجال الإدارة الصفية، ويشمل معرفة استراتيجيات إدارة الصف وتوظيف التعزيز بأنواعه المختلفة، وإتقان مهارات الاتصال والتواصل، وتنظيم البيئة بما يتلاءم مع الموقف التعليمي، والتعرف على خصائص نمو الطلاب، وتنمية

اتجاهات الطلاب نحو الانضباط الذاتى، والتعرف على الاتجاهات العالمية في إدارة الصف.

- مجال توظيف تقنيات التعليم ويشمل التعرف على المكونات المادية للحاسوب وكذلك البرامج التطبيقية للحاسوب، وكيفية تشغيل الحاسوب وتوظيف مكوناته، واستيعاب العلاقة بين العلم والتكنولوجيا، وتاريخ الاكتشافات العلمية والتكنولوجية، وطرق تصميم التطبيقات التكنولوجية، ورسم الأشكال الهندسية للأجهزة، والرسوم البيانية للمساقط والأجسام المنتظمة الشكل والمختلفة، والتعرف على طرق توصيل الأجهزة الكهربائية فى الدائرة الكهربائية، واستخدام طرق استخدام أجهزة القياس الكهربائية.
- مجال التقييم ويشمل : إجراء الاختبارات التشخيصية للكشف عن مواطن القوة ومواطن الضعف لدى الطلاب، وإعداد الاختبارات التحصيلية وفق جدول المواصفات، وتحليل نتائج الاختبارات، واستخدام التقييم التكويني أثناء المواقف التعليمية، واستخدام التقييم الختامى فى نهاية الدرس، وتوظيف التغذية الراجعة فى تحسين عملية التعلم، ومعالجة نقاط الضعف التى تكشفها نتائج عملية التقييم، وتقييم الواجبات المنزلية، وتنوع أدوات التقييم بما يتطلبه الموقف التعليمى.

إن كل ما سبق يؤكد حاجتنا إلى برامج مهنية قائمة على حاجات المعلمين باعتبارها برامج للإصلاح والتطوير التربوى من أجل تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين.

ثانيًا: ثقافة المعايير والتعليم الجامعى:

التعليم الجامعى والعالى أحد المقومات الرئيسة لبناء الدولة العصرية، ذلك أنه تعليم تخصصى قيادى يمثل ضمير الأمة، وآلية لنقل الدولة إلى مرحلة متقدمة من

مراحل النمو، كما أن لا يتعلق بنقد المعرفة، بل بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً من خلال ترقية الفكر وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد الوطن بالاختصاصيين والفنيين والخبراء في المجالات. والجامعات بذلك معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر للاستثمار، وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية. إن من أهم أهداف التعليم الجامعي التي ننشدها في عصرنا الحاضر: تنمية قدرات الطلاب المعرفية والاجتماعية وصقلها وإثرائها ومساعدة الطلاب على إنتاج المعرفة والتسلح بالمهارات العلمية والمهنية، ونشر المعرفة العلمية والسعي نحو تقدمها، والمحافظة على التراث الثقافي للمجتمع وإثرائه شريطاً ألا يكون معوقاً للإبداع. إن إعداد القوى البشرية وتدريبها من أولى أهداف التعليم الجامعي باعتبار أن العنصر البشري هو مصدر الثروة، وعلى قدر إعداده وتنمية معارفه وقدراته وتطوير مهاراته وخبراته يكون عطاؤه وإنتاجه، ويكون بالتالي وزنه وقيمه، ناهيك عن إعداد العلماء والباحثين الذين يتطلبهم التطور التكنولوجي وعصر الصواريخ عابرة القارات والأقمار الصناعية وغزو الفضاء والثورة المعلوماتية، وتتطلبهم تحديات ومشكلات المجتمع الذي نعيشه وهي تحديات ومشكلات جديدة ومتجددة.

إن الحكم على الجامعات باعتبارها مؤسسات إنتاجية يتطلب الوقوف على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها سواء أكانت أهدافاً مرحلية أو أهدافاً بعيدة المدى، فالاستمرارية والتواصل أمر أساسي وشرط ضروري لظهور تلك المؤسسات وبقائها، كما أنه لا بد من التعرف على طبيعة البناء التنظيمي لهذه الجامعات، فهل يمثل هذا البناء أحد العوامل المساعدة في تحقيق الأهداف المرجوة أم أنه في حد ذاته أحد المعوقات التنظيمية التي تعوق حركة التنظيم؟ ومن ناحية ثالثة لا بد من التعرف على قدرة التنظيم في الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية بمفهومها الواسع من منظور الخصوصية الجغرافية من حيث الموقع، والخصوصية الديموجرافية السكانية، والخصوصية الثقافية من حيث القيم والعادات والتقاليد

والبناء الاجتماعي. إن ما يجب الالتفات إليه هو أن مفهوم الجودة يعتمد إلى حد كبير على الظروف القومية لكل مجتمع، وأن تلك الظروف عرضة للتغير من حين لآخر. إننا نريد من الجامعة أن تكون صادقة في تقديمها برامج على درجة عالية من الجودة، ورجال الاقتصاد يريدون من الجامعة تقديم تبريرات لزيادة معدل الإنفاق فيها. ولعل هذا هو أحد الأسباب التي تكمن وراء المطالبة بأن تكون هناك جودة في قطاع التعليم العالي مقابل تمويلها، بالإضافة إلى ضرورة وضع سياسات وممارسات تضمن الجودة في قطاع التعليم أسوة بقطاع التجارة وقطاع الصناعة. إن مفهوم جودة التعليم يمكن أن يتحدد من خلال عدد من المفاهيم المرتبطة بالجودة هي أن الجودة تعنى تحقيق وضمان الدقة والإتقان من خلال التحسن المستمر للمؤسسة باستخدام إدارة الجودة الشاملة لتكوين ووضع فلسفة للعمل والأفراد والعلاقات الإنسانية داخل المؤسسة ذاتها، وفي إطار نسق من القيم الاجتماعية. وهذا المعنى للجودة يعتبر مثاليًا فبجانبه تكون كل الإنجازات متدنية. والمفهوم الثاني للجودة يعتبرها نوعًا من الأداء الفريد الذي يتحقق فقط في جامعات ذات شهرة عالمية مثل جامعات هارفارد وكمبريدج والسوربون حيث تكثرت طلبات الالتحاق فيها، على حين أن الأماكن محدودة ومخصصة للطلاب الذين يتمتعون بقدرات تفكيرية عالية. والمفهوم الثالث يرى أن الجودة تعنى القدرة على إحداث التغيير المستمر في الطلاب، وإضافة قيم جديدة على معارفهم ونموهم الشخصي وهو مفهوم يتفق مع تقديم التعليم الجامعي للجميع. والمفهوم الرابع للجودة يرى أنها تعنى القدرة على تقدير قيمة المال وبحيث تكون المسئولية شعبية، وهو مفهوم شائع منذ أن أصبحت الهيئات العامة وهيئات التمويل غير راضية عن مسئولية الجامعات وحدها عن ضمان الجودة. والمفهوم الخامس يعتبر الجودة خدمة مطلوب تقديمها أو تحقيقها، وبالتالي إذا كان التعليم المقدم يفى بالفرض يقال حينئذ إنه جيد بشرط أن يتوافق مع المستويات المقبولة للجودة.

إن أهم آليات الجودة في التعليم العالي هي : تحديد أهداف الجامعات والتأكد من

أن الأهداف تتوافق مع الأهداف العامة للمجتمع، ثم يتم الوقوف على مدى فاعلية إدارة الجودة في قدرته على تحقيق هذه الأهداف. ونظام إدارة الجودة يتطلب عدة خطوات متتالية ومرتبطة أولها تحديد رسالة المؤسسة الجامعية وأغراضها، وثانيها تحديد الوظائف التي تضطلع بها وأهميتها النسبية لتحقيق رسالتها، وثالثها تحديد أهداف كل وظيفة من وظائف المؤسسة ووضع مؤشرات أداء كمية وكيفية، ورابعها تحديد نظام إدارة الجودة بمعنى توضيح عمليات الإدارة التي تستخدمها المؤسسة في الوقوف على مدى تحقيق الأهداف. وخامسها وضع نظام للفحص والاختيار من أجل تقويم أداء الجامعات في اصطلاحها بوظائفها، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وإصلاح. وكل نظم ضمان الجودة تتبع هذه السلسلة من الخطوات والتي تتطلب من المؤسسة التعليمية الشثيفية بيان ما تقوم به وتؤديه وطريقة الأداء، وأن يكون المجتمع على دراية بما تفعله مؤسسات التعليم الجامعي والعالي.

إن هناك ستة شروط لضمان الجودة في الجامعات والتعليم العالي هي:

- 1- أن يكون أعضاء هيئات التدريس مؤهلين بدرجة كافية ومناسبة.
- 2- أن يتفرغ هؤلاء الأعضاء للعمل في مؤسسة جامعية واحدة.
- 3- أن تتوافر الخدمات الإدارية والإلكترونية الجيدة.
- 4- أن يدرك المسئولون والإداريون في الجامعة الأسباب والعوامل التي تضمن الجودة في التعليم العالي شريطة أن يكونوا أول الملتزمين بها.
- 5- أن يعتمد نظام الترقية لأعضاء هيئة التدريس على السمعة الأكاديمية وليس على اعتبارات شخصية أو سياسية أو اجتماعية.
- 6- أن تتوافر مساحة من الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس، بحيث يتم التشجيع والتسامح عند توجيه النقد البناء لسياسة الجامعة أو لسلطة ما في موقع المسئولية.

إن فاعلية مقاييس ضمان الجودة لا بد أن يتم تقييمها بواسطة هيئة أو لجنة من خارج الجامعة، على أن يركز الفحص على تقييم برامج التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ثم على دور الإدارة في تحقيق رسالة الجامعة ووظائفها، وبمعنى آخر لا بد من مساءلة الجامعات عن مدى تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها. كما أنه لا بد أن تركز عملياً على فاعلية عمليات إدارة الجودة، وليس على المستويات التي تحققت وعلى الجامعة وليس على القسم العلمي.

وهناك سببان يقفان وراء ضرورة إجراء هذا الفحص: الأول أن الجامعات جديدة وحديثة النشأة، وبالتالي من الأفضل تقييم ممارسات ضمان الجودة بدلاً من إصدار أحكام حول المحتويات والمستويات، والثاني عدم وجود خبراء بدرجة كافية لإجراء عمليات فحص منتظمة بالإضافة إلى أن قصور التمويل يحول دون استخدام عدد كبير من המתحنيين من خارج الجامعة. ولا بد أن تحتفظ كل جامعة بملف عن الجودة، يوضح أدوار الجامعة وممارساتها لضمان الجودة، وتفصيل تقييم الجامعة لجهودها في هذا المجال، ويوضح حكمها على جودة النتائج وجوانب القوة وجوانب الضعف وأولويات التحسن على ألا يزيد هذا الملف عن عشرين صفحة، ومثلها للملاحق، وصفحة لقائمة محتويات الملف، ويكون متاحاً عند الحاجة للإطلاع عليه من الجميع. ويجب أن تقوم هيئة ضمان الجودة الشاملة بزيارة كل جامعة بعد فحص الملف الخاص بها لاختبار صحة ما جاء به، والحصول على المزيد من المعلومات حول ممارسات وسياسات ضمان الجودة، وعمليات التقييم الذاتي المستخدمة، وفحص مدى جودة النتائج ومؤشرات الأداء المستخدمة، وأولويات التحسين، ثم تكتب مسودة في صورة تقرير عن أداء الجامعة، وترسل نسخة منه إلى الجامعة لتصحيح أخطائها وتعديل مسارها، ثم ينشر التقرير بعد تصحيح مسار الجامعة.

إن ما يجب الالتفات إليه هنا هو أن الجامعات التي تخضع لتطبيق معايير الجودة عليها هي المستفيدة من هذه الممارسات، ولعل من أهم هذه الفوائد وقوف عامة

الشعب على أداء الجامعات، وهو ما يعكس الواقع الفعلي المعاش وليس مفردات الخطاب التعليمي الذي يقدمه المسئولون عن الجامعات والذي يعبر عن أفكار طوباوية نظرية ورؤى حاملة لا علاقة لها بالواقع، بل إنها تزييف للواقع التعليمي وتسييس للتعليم، ومن تلك الفوائد أيضًا حصول الجامعات على المزيد من التمويل سواء من التمويل الرسمي الحكومي أو من المجتمع المدني إذا آمن بأهمية المشاركة المجتمعية الحقيقية التي تتجاوز الأقوال إلى الأفعال من حيث تنوع مصادر التمويل الجامعي، ومتابعة مؤشرات الأداء الجامعي وإزالة المعوقات والمشكلات، ومساندة مسيرة تطوير التعليم المتنامية.

إنه من أجل الوصول إلى تعليم أفضل فإننا نشهد اهتمامًا متزايدًا على المعايير. اهتمت بذلك المنظمات المختصة بالمناهج الدراسية والجماعات المهنية، ومؤسسات المجتمع المدني ناهيك عن المؤسسات التعليمية، تم ذلك بدعم من الحكومة حيث تم الاهتمام بتحديد وتطوير المعايير التعليمية.

وقد صاحب حركة المعايير في الولايات المتحدة جدلاً كان من أسباب خشية البعض من أن تتحول المعايير القومية إلى مناهج قومية الأمر الذي يضعف من سيطرة السلطات المحلية على المدارس من حيث نتائج برامجها ومدى فاعليتها، وتقويم إنجاز الطلاب ومحاسبة المدارس.

إننا يجب أن نطلب من المعلمين تحقيق مستويات معيارية تعليمية محددة، وكذلك الأمر لمحاسبة الآباء ومديري المدارس والمعلمين آخذين في الاعتبار أن كل الطلاب قادرين على التعلم، وسوف يتعلمون على وجوه مختلفة وفقاً لاختلاف أساليبهم واهتماماتهم ورغباتهم وسرعاتهم. وهنا لا بد أن يتحول التعلم القائم على أساس الوقت إلى التعلم المتمركز على الأداء أي على أساس المعرفة التي اكتسبها أو المهارات التي أتقنها. كما أن زيادة حجم التوقعات قد يتطلب وقتاً أكبر للتعلم، وأن المدارس كى تنجح في أداء عملها عليها أن تعطي اهتماماً أكبر لأساليب

التعلم المختلفة عند الطلاب، وأن تحقيق مستويات أعلى من التوقعات يتطلب اتخاذ قرارات تربوية مثل زيادة طول اليوم الدراسي، أو طول العام الدراسي، أو تخصيص موارد أوفر للبحوث التربوية، أو تحقيق المزيد من اللامركزية حتى تتخذ المدارس القرارات الجريئة.

إن المعايير قاعدة المسؤولية والمحاسبة، وهما مدخل مهم للإصلاح المدرسي، وعليه فإن المدارس ستنقل إلى التربية المتمركزة حول الأداء، وتستخدم اختبارات تقوم على أساس الأداء كما تستخدم أساليب أكثر فائدة لتقويم الطلاب. والمدارس موجهة إلى قياس مراتب أعلى من مهارات التفكير والأداء، حيث تستخدم آليات جديدة مثل: البحوث والمشروعات والحقائب والمعارض والمناقشات والتحقيقات وتقويم الأقران والتقويم الذاتي، إلى إتاحة الفرص أمام الطلاب للدفاع عن أعمالهم وأفكارهم. وهنا يصبح تقويمهم في ضوء التقدم الذي يحققونه لا عن طريق مقارنة بزملائهم. والمعايير القومية هنا يتم تطويرها دومًا لتكون مرشدة للمعلمين في أدائهم ونواتج أعمالهم.

إن التحديات التي تواجه مجتمعاتنا كثيرة، فقد زادت الحاجة إلى أن يمتلك كل فرد في المجتمع المهارات والمعارف التي يحتاج إليها من أجل تنمية ذاته والقيام بدوره في المجتمع، ومن ثم تزداد حاجة المجتمع إلى أفراد متعلمين بصورة أفضل. ومن أهم الخطوات الوصول إلى متعلم أفضل هو وضع توقعات تعليمية عالية لكل الطلاب. إن أفضل ما يريده الأب لابنه هو ما يجب أن يتمناه المجتمع لكل أطفاله. وانطلاقاً من هذه الرؤية ظهرت حركة المستويات المعيارية في التعليم التي ترى أن المجتمع لا بد أن يحدد توقعات تعليمية عالية (المستويات المعيارية) كي يحققها أبنائه بنهاية فترة تعليمية معينة شريطة توفير الدعم المجتمعي المناسب لتحقيق هذا الغرض.

إن تحديد مستويات إنجاز عالية يتضمن التزامًا بالوصول إلى التميز في التعليم لكل الطلاب، ومن ثم لا بد أن توفر للطلاب الفرص التعليمية الملائمة من أجل تحقيق النجاح المطلوب إلى أقصى حد يمكن أن تصل إليه قدراتهم. كما أن ثقافة المستويات لا تعنى تخفيض المستويات المنشودة كي تناسب قدرات الطلاب الحالية ولكن تعنى تقديم المزيد من الدعم والتشجيع والإمكانيات من أجل رفع قدرات الطلاب كي يحققوا المستويات المنشودة.

إن تبني ثقافة المستويات في التعليم تعنى إجابة السؤال التالي:

ما الذى يجب أن يعرفه الطلاب وما ينبغى أن يكونوا قادرين على أدائه بنهاية فترة تعليمية معينة؟ ومن ثم تبني الأساليب والاستراتيجيات التدريسية والتقويمية الملائمة وكذلك الأنشطة التعليمية والتعلمية التى يمكن أن تحقق هذه المستويات.

ومن ثم فالمستويات تقوم بالأدوار التالية: تحديد المعرفة والأداء المطلوبين من الطلاب، وتساعدهم على فهم ما يحتاجون إليه كي يحققوا المطلوب منهم، وتساعدهم على توظيف ما تعلموه في مواقف خارج المدرسة، ومساعدة المعلمين على تخطيط التدريس بطريقة أفضل، ومساعدتهم على وضع أسس علمية للتقويم، وكذلك مساعدة المدرسة على تطوير أساليب تنظيم الجهود التعليمية ومتابعتها من أجل تحقيق المستويات المنشودة، وأخيرًا تمثل المستويات أداة مرجعية لضمان أن تعمل مكونات النظام معًا.

ولا بد أن تتصف المستويات بعدة خصائص كي تقوم بأدوارها المنوطة بها وهذه الخصائص هي:

- الدقة والوضوح والقابلية للتطبيق.
- الجماعية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
- الارتباط بثقافة المجتمع.

- التغذية الراجعة المستمرة.
- التميز لجميع الطلاب وليس للنخبة.

ولعل من أهم المصطلحات التي ارتبطت بالمستويات المعيارية هو مصطلح مؤشرات الأداء Per Formance Indicators والذي يعبر عن أداءات قابلة للقياس والملاحظة يؤديها الطلاب، وتوضح هذه المؤشرات تقدم الطالب صوب تحقيق المستويات المنشودة. ويجب أن يتوافر في هذه المؤشرات كل من الصدق والثبات بحيث يدل تحقق هذه المؤشرات على تحقق المستويات المعيارية. كما ظهر في مجال المستويات المعيارية مصطلحات أخرى مثل العلامات المرجعية Benchmarks ومستويات الأداء Performance Standards وتشير الوثائق والأدبيات الخاصة بالمستويات المعيارية بشأن كثيرٍ من هذه المصطلحات أن بينها قدرًا قليلًا من الاتساق، وأنها تمثل جميعًا حالات خاصة من المستويات المعيارية Content Standards التي تمثل الحالة العامة.

إن المستويات المعيارية ليست مجرد نظرية أو فلسفة. فإن لهذه المستويات تأثيرًا قويًا على تحصيل الطلاب من خلال تحديد ما ينبغي أن يعرفه الطلاب وما يجب أن يكونوا قادرين على أدائه، ومن ثم خلق الفرص العادلة للتعلم لكل الطلاب، ومن ثم يجب أن تتحول النظرية إلى التطبيق من خلال توفير الفرص والإمكانات لكل الطلاب من أجل تحقيق المستويات المنشودة.

وعلى الرغم من وضع المستويات المعيارية فإن الحاجة لا تزال قائمة من أجل الوصول إلى آليات ملائمة لتحقيق هذه المستويات فعليًا في الفصل ومن أجل الوصول إلى فصل قائم على المستويات المعيارية Standards Based Classroom يتبنى محتوى وأساليب تدريسية وأنشطة تعليمية، وأدوات تقييم تقوم على المستويات المعيارية.، فوضع المستويات المعيارية وحده لا يكفي لإحداث التطور

المرغوب فيه، ولكن ينبغي إحداث تغييرات شاملة في المناهج من أجل الوصول إلى تحقيق المستويات المنشودة.

إن أهم الإجراءات التي يمكن اتخاذها من أجل التحول إلى فصل قائم على المستويات المعيارية هو مراجعة ودراسة التجارب الناضجة للنظم التعليمية التي وضعت المستويات المعيارية أساسًا ومنطلقًا لها، ووضعت محتوى يستند إلى هذه المستويات وأساليب تدريس تراعى مساعدة الطلاب على تحقيق هذه المستويات وتقويم يتحرى التأكد من مدى تحقيق المستويات المعيارية.

إن ما سبق يؤكد أن نجاح المستويات المعيارية يعتمد على جهد متواصل لكُلِّ من المعلمين وإداريي المدرسة والآباء والطلاب ومطوري مخططي المناهج ورجال الأعمال وقادة المجتمع من أجل إقامة شراكة تعليمية تتوخى تحقيق المستويات المعيارية، وكذلك تقديم الدعم اللازم واللائم من أجل تحقيقها.

ويرتبط بمفهوم المستويات المعيارية مصطلح قواعد التقدير أو Rubrics حيث تمثل قواعد التقدير أهم المصطلحات المتخصصة التي تعبر عن مدى تحقق المستويات المعيارية أو مقدار جودة تحقق المستويات المعيارية، وهي تمثل أيضًا مستويات معيارية خاصة جدًا تعبر عن الدليل الذي يقدمه الطلاب على تحقيقهم للمستويات، ومن ثم الحكم على نجاح التعليم القائم على المستويات المعيارية والثورة الإصلاحية في المناهج التي انطلقت في ضوء هذه المستويات.

وتسهم قواعد التقدير في بناء منظومة تقويم قائم على مستويات التعليم، كما تسهم في بيناء تقويم تتوافر له درجة عالية من الثبات، وتساعد على تتبع تطور أداء الطلاب ومن ثم الحكم على مدى تقدمهم صوب تحقيق المستويات المنشودة، كما تحدد قواعد التقدير جوانب الأداء المختلفة التي ينبغي التركيز عليها أثناء عمليتي التعلم والتقويم. وتزيد قواعد التقدير من فهم كل من الطلاب والآباء والمعلمين

للمستويات، ومن ثم تسهيل استخدامها من خلال مساعدتهم على فهم طبيعة جودة الأداء المتوقع.

لقد عززت المستويات المعيارية مفهوم المحاسبية أو المساءلة (Accountability) حيث إن المعلمين يلتزمون بتحقيق إنجازات بعينها (المستويات المعيارية) وهي محددة سلفاً ومعروفة لكل من المعلمين والآباء والطلاب والمديرين وقادة المجتمع، ومن ثم فإن الشراكة التعليمية القائمة بين هذه الأطراف كما توفر للمعلم الدعم الذى يطلبه من أجل تحقيق الغايات المحددة فإنها تطالبه أيضاً بتحقيق هذه الغايات. ويهمننا في هذا المقام أن نعرض جملة من المعايير نوردها كما يلي:

1- معايير اعتماد الكليات الجامعية:

- أن تتضمن الأنشطة الأساسية للكليات الجامعية كلاً من المقررات الدراسية والبحث العلمى ونشر المعرفة.
- أن تتضمن أنشطة خاصة بالتنمية المجتمعية والبحث، بحيث تكون هذه الأنشطة مرتبطة بطبيعة الكلية الجامعية.
- أن تتوافر كفاءة مستقلة في العديد من المجالات من بينها البرنامج الدراسى.
- أن تضم مكتبة أكاديمية يقوم عليها متخصصون أكفاء وتقدم خدمات مناسبة ومرضية من أجل مساعدة الباحثين.
- أن تضم مجلساً عن الممثلين لكل من هيئة التدريس والطلاب.
- أن تتوافر بنية أساسية وتنظيم إدارى من أجل القيام بمهام التعليم المختلفة.
- أن تتوافر لدى الكلية المصادر والتسهيلات التى تمكن من أن تقدم معلومات كافية ومرضية، وكذلك مستوى عالٍ من الخدمات الطلابية وتحقيق رفاهية الطلاب.

- أن تتوافر الظروف الملائمة لعمل موظفيها.
- أن تتوافر قاعات لمحاضرات ملاءمة ومرضية وتكنولوجيا تدريسية وغرف وفصول جماعية وتسهيلات دراسية للطلاب.
- أن تتحمل الكلية مسؤولية قيادة أنشطة التدريس والبحث والتنمية المجتمعية.
- أن تظهر القدرة على تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وكذلك نظم التدريس بما يتوافق مع حاجات الطلاب، وكذلك تطورات النظام التعليمي والمجتمع بصفة عامة.
- بالنسبة للكليات التي تقدم برامج الدكتوراه لابد أن يتم التأكد من أن أنشطة الكفاءة الأكاديمية والبحث العلمي فيها تتوافق مع المستويات والمعايير الخاصة ببرامج الدكتوراه عالمياً.
- بالنسبة للكليات التي تقدم برامج الماجستير لابد أن يتم التأكد من أن أنشطة الكفاءة الأكاديمية والبحث العلمي فيها تتوافق مع المستويات والمعايير الخاصة ببرامج الماجستير عالمياً.
- في الكليات الأخرى لابد أن يتوافر لديها فريق تدريس ذو كفاءة أكاديمية مع قدرته على إظهار نتائج موثقة لأنشطته المتعلقة بالتنمية والبحث العلمي.
- أن تتوافر البنية الأساسية والتنظيم بحيث تتوافق مع أنشطة البحث العلمي، وينطبق ذلك على تحديد مكانة أنشطة البحث والتنمية في كلٍّ من استراتيجيات الكلية وخططها وتنظيماتها وميزانياتها، وأن تتوافر الوسائط التكنولوجية والدعم التكنولوجي للمستخدم بحيث تتوافق هذه الوسائط مع احتياجات أنشطة البحث والتنمية المجتمعية وبرامج التدريس.
- انضمام الكلية إلى شبكات الاتصالات القومية والدولية للتعليم العالي

وكذلك المشاركة في أنشطة التدريب على البحث العلمى من خلال المؤتمرات القومية والدولية.

- أن يتوافر لدى الكلية فريق أكاديمى وأنشطة بحث مستقرة وعلى درجة عالية المستوى.

- أن يتوافر لديها تدريب على البحث إذا كان لديها مقررات لمنح الطلاب درجات علمية في مجالين أكاديميين على الأقل مع الشروع في تنظيم مقررات لتدريب الطلاب على البحث العلمى في مجالين آخرين.

2- معايير اعتماد المقررات الدراسية:

- أن يتوافر لكل مقرر عنوان مناسب.

- أن تحدد متطلبات القبول لكل مقرر في برنامج الدراسة بحيث تكون هذه المتطلبات نوعية ومتخصصة.

- أن تحدد أهداف المقرر بدقة وأن ترتبط بالأهداف العامة للكلية، بالإضافة إلى أن يحدد برنامج الدراسة المعرفة والمهارات والاتجاهات التى سوف يكتسبها الطلاب بنهاية هذا المقرر وكذلك نوعية الكفاءة المقدمة من خلال المقرر بالنسبة لمتطلبات سوق العمل.

- أن يتكافأ محتوى المقرر مع محتوى المقررات في الجامعات المناظرة أو الكليات ذات المستوى نفسه عالمياً.

- أن تحدد طرق واستراتيجيات التدريس المستخدمة وكذلك تنظم بيئة التعلم الملائمة من أجل أن يحقق الطلاب أهداف المقرر.

- أن تحدد الترتيبات اللازمة للاختبار والتقويم الخاصة بالمقرر والتي تتفق مع المتطلبات الأكاديمية التى يتم تطبيقها في الجامعات والكليات المناظرة ولا بد أن تتوافق هذه الترتيبات مع أهداف المقرر.

- أن يحدد موضوع الدراسة والمقالات والمراجع المنشورة والكتب ويتم فى صورة قائمة مع تحديد اسم المؤلف والعنوان وسنة النشر مع وصف المواد المطلوب قراءتها.

3- المواصفات الخاصة بفريق التدريس:

- أن تتوافر لدى فريق التدريس فى الكلية والجامعة المؤهلات الأكاديمية والمهنية المطلوبة من أجل التدريس.

- أن يتوافق حجم الفريق التدريسى مع المهام المطلوبة بالنسبة إلى التدريس والإرشاد والعمل التنموى التى يجب تنفيذها من أجل ضمان الجودة الأكاديمية للمقرر المقدم.

- أن تتوافق مؤهلات المتحنيين مع مؤهلات المتحنيين فى الكليات الأخرى المعتمدة.

- فى الأنظمة التى تكون كفاءة الفريق التدريسى فيها منخفضة يجب تبنى خطة لتنمية الكفاءة.

4- مواصفات خاصة بالمؤهل الجامعى:

- أن يشتمل برنامج الدراسة على معلومات عن الخصائص المميزة لهذه الدرجة وما الذى يؤهل الطلاب له.

- أن يظهر البرنامج الأهداف الخاصة والأهداف الفرعية التى يتكون منها هذا المقرر.

- أن يظهر البرنامج المهارات والكفاءات التى يقدمها هذا المقرر للطلاب بالنسبة لمجال العمل.

- أن يزود التدريس في هذا البرنامج بفريق تدريس متميز وأن يكون على الأقل 20٪ من أعضاء فريق التدريس بالكلية في هذا البرنامج من حاملي درجة الدكتوراه.

- أن يساهم أعضاء الفريق التدريس في هذا البرنامج في أنشطة بحوث فعالة وعمل تنموى ويشاركوا في شبكات أكاديمية وبحثية ملائمة.

5- مواصفات برامج درجة الماجستير:

- أن تتوافق مع لوائح الوزارة بخصوص متطلبات درجة الماجستير.

- أن يشمل برنامج الدراسة على مقررات ومعلومات مرتبطة بنوع درجة الماجستير وأهدافها والمحتوى المقدم والتنظيم وكذلك أدوات التدريس والتقييم.

- أن تكون مقررات درجة الماجستير لها عناوين مناسبة للمقرر.

- أن تحدد قواعد القبول مع تحديد الإجراءات من أجل تصنيف الطلاب المؤهلين مع تحديد الدرجات والمؤهلات العليا المطلوبة من أجل الالتحاق بالبرنامج وتحديد المتطلبات والشروط الإضافية.

- أن تحدد أهداف مقررات الماجستير مع تحديد المهارات والمعارف والاتجاهات التي سوف يكتسبها الطلاب بعد إنهاء المقرر. وكذلك نوعية الكفاءات التي سوف يكتسبها الطلاب بالنسبة لسوق العمل.

- أن يصف البرنامج التدريسي الملامح الرئيسة للمقررات وطرق التدريس والعمل في هذا البرنامج.

- أن تكون أنشطة التدريس والتقييم مناسبة مع أهداف المقرر وطرق العمل.

- أن يكون الفريق التدريسي للبرنامج من حاملي الدكتوراه أو على الأقل 25٪ منهم من حاملي درجة الأستاذية.

6- مواصفات برامج الدكتوراه :

- أن تكون المقررات الخاصة بالدكتوراه لها عناوين مناسبة.
- يخطط التدريب إلى تهيئة سياق أكاديمي شامل لطالب الدكتوراه.
- أن تكون لدى الكلية مجتمعات بحثية ثابتة مع توافر مستوى عالمي من حيث مجال التخصص.
- أن يكون فريق التدريس من الحاصلين على درجات أعلى من هذه الدرجة مع وجود نسبة 50% على من حاملي درجة الأستاذية.
- أن تدعم برامج الدكتوراه بأنشطة بحثية مع ضرورة أن توثق هذه الأنشطة.
- أن يتوافر تعاون قومي ودولي للكلية مع الشبكات المتخصصة في برامج الدكتوراه.
- أن يتوافر في الكلية ظروف دراسة وعمل ملائمة مثل تسهيلات قاعات البحث ومصادر وأدوات ملائمة مع إتاحة خدمات فنية وإدارية كافية.
- أن تكون المكتبة الخاصة بالكلية على درجة عالية من الكفاءة وتقدم أحدث المعلومات والتكنولوجيا.

إن السؤال الذي يواجهنا الآن هو: هل جامعاتنا معاييرها عالمية؟

فإن جامعاتنا المصرية ركيزة لتربية أجيال جديدة من الشباب، يمتلكون مستوى مناسباً من العلم والمعرفة والتقنية الحديثة، تؤهلهم لقيادة العمل الوطني في كافة مجالاته المهنية، بل ولتعميق الشعور الدولي المتزايد بأهمية مصر كمركز للإشعاع العلمي والثقافي والفني في منطقة الشرق الأوسط، يقوم على الاعتدال والوسطية بعيداً عن التطرف والمغالاة، ويحترم ثقافتنا وعاداتنا وقيمنا الدينية والمجتمعية التي نفخر بها ونعتز بين الأمم والشعوب، ويعزز من احترامنا لثقافات وعادات وقيم

الآخرين في الوقت ذاته، الأمر الذي يزيد من تفاعلنا مع العالم الخارجى فى إطار من الاحترام المتبادل.

وجامعاتنا المصرية معاييرها مؤسسية تتحدد على ضوءها استراتيجية التعليم الجامعى والعالى بخططها القريبية والمتوسطة والبعيدة، كما تتحدد على أساسها الأهداف، وتتوزع المسئوليات وتشكل الأدوار، وتبلور المسئولية المحاسبية من خلال الاحتكام إلى الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى الصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى فى فبراير 2000م، والتي تستند إلى معايير عالمية هى معايير منظمة اليونسكو التي تبلور حول عدد من المفاهيم أهمها :

- إحلال التعليم مدى الحياة ليأخذ مكانة القلب فى المجتمع.
- توسيع أطر التعاون الدولى فى مجالات التعليم.
- التنسيق بين الاعترافات المحلية والحفاظ على الهوية القومية وبين متطلبات العالمية فى صياغة النظم التعليمية.
- ضمان التنوع فى السياسات والنظم التعليمية لتستجيب إلى مطالب واحتياجات مختلف فئات وشرائح المجتمع، وتتسق مع موارد الدولة وخطط التنمية.
- تأكيد الممارسة الديمقراطية، وبناء الشخصية المتكاملة للطالب مما يسهم فى تأصيل نمط متميز من المواطنة الواعية والإيجابية.

وجامعاتنا فى مصر تقوم على مرتكزات دولية، أولها التوسع الكمى فى التعليم الجامعى والعالى باعتباره ضرورة ثقافية واجتماعية واقتصادية وإنسانية، وثانيها ربط المناهج والمقررات بالتطوير العالمى والتكنولوجى مع تحديثها بين الفينة والفينة نتيجة التطورات المتسارعة، وثالثها رعاية عضو هيئة التدريس تأهيلاً وتدريباً لضمان مستوى أفضل من الأداء فى مجالات التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، ورابعها اعتبار الجامعة مؤسسة ثقافية تقوم بوظائف التعليم والتأهيل مع التوجيه والثقيف مع تشجيع الأنشطة الطلابية، وخامسها تحقيق

التنسيق والتكامل بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ومؤسسات الإنتاج والخدمات، والعمل على تسويق الخدمات والبحوث الجامعية، وسادسها الانفتاح على العالم من خلال البعثات، والمهام العلمية، والمنح والتدريب وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشبكة المعلومات. وسابعها التأكيد على استقلالية الجامعات بأن يكون لكل منها إدارة ذاتية ومحاسبة ذاتية، وتطوير ذاتي، وقبل ذلك كله حرية فكرية وحرية أكاديمية.

إننا في حاجة إلى اعتماد جودة التعليم الجامعي؛ لأننا نعيش عصر الانفتاح على جميع دول العالم، ومصر مرتبطة باتفاقيات عالمية تخضعها للمعايير الدولية. ومن الممكن تهميشنا إذا لم نصل إلى هذه المستويات العالمية من حيث الشهادات والدرجات العلمية. ولا بد أن تكون لنا هيئة للجودة والاعتماد، وأن تعمل هذه الهيئة في مناخ ملائم حتى تتمكن من أداء أدوارها.

إن ما يستوجب الدرس هو بناء معايير قومية في إطار المنافسة الدولية، ذلك أن المعايير العالمية نموذجية، بل إن بعضها يستحيل تطبيقها محلياً مثل: أعداد الطلاب في المعمل، ومقدار الإنفاق على الطالب الجامعي سنوياً، وأعداد طلاب الجامعة.

وهكذا تتضح صعوبة تطبيق المعايير، كما أن وضع معايير من البيئة المحلية تواجه بوصفها بالتقليدية والتي في ضوءها لن نصل إلى المستوى العالمي الذي يسمح لنا بالمنافسة والاعتماد.

وعليه فإنه من المناسب أن نحقق المعيار العالمي تدريجياً في ضوء مؤشرات، حيث يصبح المعيار العالمي حينئذ هو الهدف النهائي الذي نصبو إليه. وهنا يتوجب تصنيف المعايير القومية اللازمة لضمان الجودة لتختص بكل من: الإمكانيات المادية والبشرية، وإدارة الجامعة، والعملية التعليمية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة. ولا بد أن تقدم هيئة ضمان الجودة والاعتماد تقريراً سنوياً عن حالة

الجامعات المصرية، وتقديم هذا التقرير يلزم كل جامعة بتعديل مسارها لمدة محدودة تمهيداً لإعادة تقديم تقرير معدل عن هذه الجامعة أو تلك.

إن المعايير الجامعية تحدد مستويات الجودة في منظومة التعليم العالى، وتعكس الرؤى المستقبلية للتعليم من حيث الخدمة المحاسبية والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والحرية الأكاديمية، وإحداث تحول في مسيرة التعليم يرتقى بقدرة المجتمع على المشاركة، وتنمية مقومات المواطنة، والانتماء والديمقراطية لدى الطلاب، وترسيخ قيم العمل الجماعى والتنوع والتسامح وتقبل الآخر، والتعامل مع نظم معقدة وتكنولوجيا متقدمة، ومنافسة في عالم متغير، واستحداث نمط من الإدارة الجامعية يرسخ مفاهيم القيادة ومجتمع التعلم، ويعزز نموذج التعلم النشط ذاتى التوجه، وتوظيف المعرفة ودعم قيم الإنتاج، وحل المشكلات، واتخاذ القرار، والتفكير الناقد والإبداعى. كما أن الأخذ بالمعايير في التعليم الجامعى يسهم في بناء قاعدة معرفية عريضة لدى المتعلم تتسم بالتكامل والفاعلية، وتحقق الالتزام بالتميز في التعليم والقدرة على المتابعة والتقويم، وتساعد قدرة الاتساق الجامعية على التجديد والتطوير المستمر.

والمعايير فوق ذلك تحقق مبدأ الجودة الشاملة، وتعكس تنامى المجتمع وخدمته، وتلتقى مع احتياجاته وظروفه وقضاياه المتغيرة، ومجابهة المتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية. وهى فى الوقت ذاته تخدم القوانين السائدة، وتراعى عادات المجتمع وأخلاقياته وتخدم أهداف الوطن وقضاياه وتفعل أولوياته وأهدافه ومصالحه العليا.

إننا ننظر إلى المعايير باعتبارها وسيلة وآلية لإصلاح التعليم الجامعى، كما أننا نعنى بمعايير التعليم والتعلم الجامعى وما يجب أن يكون عليه المتخرجون فى الجامعة بحيث تتسع هذه المعايير التى تضع المنتج التعليمى الجامعى فى إطار المنافسة

العالمية لتشمل المعرفة التى يؤسس عليها أداء الطالب الجامعى، والظروف المحيطة المؤثرة على الأداء، والمقياس الذى بمقتضاه نحكم على هذا الأداء، ودرجة الكفاءة المتوقعة فى أداء الطالب الجامعى، والأدلة والبراهين التى يحكم فى ضوءها على كفاءة الأداء. ولأننا فى الجامعات المصرية نعمل فى إطار المعايير الدولية، فقد تم تحديد النتائج المرغوبة للبرامج التعليمية الجامعية فى كل قطاع من قطاعات التعليم الجامعى من حيث تحديد المعرفة والأداء، والوصول إلى الكفاءة فى الأداء، وتحسين المخرجات التعليمية بما يحقق التميز للجميع وليس للنخبة فى ضوء التغذية الراجعة المستمرة، والجماعية فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وتكامل المعايير وترابطها، والتأثر بثقافة المجتمع المصرى العربى المتدين.

إننا نؤمن بتحديث التعليم الجامعى من خلال معايير واضحة لقياس منتج التعليم، ولتحقيق مبدأ الجودة الشاملة فى الخدمة التعليمية فى ظل توجه جديد يتيح للقطاع الخاص والمجتمع المشاركة الفاعلة، ولتنشئة أجيال جديدة من الشباب على أعلى مستوى من العلم والمعرفة تؤهلهم لقيادة العمل الحزبى والوطنى فى كافة مجالاته.

بدون تعليق:

- الناتج القومى فى مصر لا يتجاوز 511 مليار جنيه سنويًا أى ما يعادل 88 مليار دولار، نصيب التعليم كله فى الموازنة 24 مليار جنيه أى ما يعادل 4.2 مليار دولار، نصيب التعليم الجامعى: منها 5.5 مليار جنيه أى ما يعادل 0.59 مليار دولار، وهذا أقصى ما تتحمله الدولة فى هذا القطاع، وبالتالي يصبح نصيب الطالب الجامعى 743 دولارًا فى السنة وهو ما يعادل 50/1 فى بعض الدول المتقدمة (أمريكا - أوروبا) يستهلك من هذه المخصصات السنوية للتعليم الجامعى 90% أجور ومرتببات لأعضاء هيئات التدريس والعاملين.

- تفرد الجامعات المصرية بكونها تعاني من اكتظاظ غير مسبوق، ولا يقابل هذا الاكتظاظ بإمكانات تعليمية تتناسب أو تقترب من المستوى المتعارف عليه دوليًا نتج عنه تدنى مستويات المتخرجين سواء من الناحية العلمية العامة أو التخصصية أو تكاملية بناء شخصية الخريج.
- إحصائية 2003 / 2004:

أعداد الطلاب في جامعة القاهرة:	210.832
أعداد الطلاب في جامعة عين شمس:	161.768
أعداد الطلاب في جامعة الإسكندرية:	152.102
أعداد الطلاب في جامعة طنطا:	112.171
أعداد الطلاب في جامعة المنصورة:	107.931

بينها لا يجب أن تتجاوز الجامعة، من تعداد الطلاب، ثلاثين ألف طالب.

- تقابل هذه الأعداد الكبيرة إمكانات متواضعة من أعضاء هيئات التدريس، عدد أعضاء هيئات التدريس في جامعة القاهرة 7317

أى أن لكل عضو هيئة تدريس نحو (29) طالبًا

وفي جامعة عين شمس (32) طالبًا

وهكذا في باقى جامعات مصر. والنسبة المعيارية فى العلوم النظرية 1 : 25 والعملية 1 : 15 وهذا المعيار يصبح مفضلًا إذا أخذنا به مجردًا عن الساعات التدريسية حيث لا تقل عن 36 ساعة أسبوعيًا ولا تقل عدد أسابيع العمل فى السنة عن 35 أسبوعًا.

ثالثًا: جامعاتنا وبرنامج للعمل الوطنى:

إن جامعاتنا فى حاجة لتبنى برنامج للعمل الوطنى محوره إعلاء القيم، وتقدير

دور العلم والعلماء، وبذل الجهد والسعى من أجل بناء مجتمع المعرفة، فلسفته تقوم على فكر تصميم المنظومة الذى يعنى برؤى مستقبلية تراكب فيها العوامل العديدة التى تؤثر على توقع مستقبل يصعب تصوره نظرًا لتسارع الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية منذ منتصف القرن العشرين. إنه على جامعاتنا تبنى برنامج للعمل الوطنى يؤمن بأن الثروة الحقيقية المضمونة فى وطننا هم علماءنا وأبنائنا الذين لو أطلقت طاقاتهم بإعادة النظر جذريًا فى نظام التعليم ومؤسساته وآلياته يتقدم المجتمع بوثبة كمية، كما يؤمن بأن هذه الثروة البشرية هى الدرع الواقية والرادع الحقيقى والمسئولة عن تقدم الوطن ووضعها فى إطار المنافسة العالمية.

إن برنامجًا للجامعات للعمل الوطنى يجب أن يؤكد على أن العلم ركن أساسى من أركان بناء المجتمع الحديث، واعيًا بأن ما يجبؤه لنا القرن الواحد والعشرون يصعب التنبؤ به، فالتغيير قادم بسرعة، والتسارع تزداد وتيرته، وتزداد الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية اتساعًا، ذلك أن بعض تكنولوجيات أوائل القرن الواحد والعشرين موجودة حاليًا فى فكر المبدعين، وبعضها على لوحات الرسم أو فى مراحل التجريب داخل المعامل والورش، غير أن 90% من التكنولوجيات المنتظر توليدها لم يبتكر بعد، وما تم إنجازها فى القرن العشرين سوف يبدو ضئيلًا أمام ما ينتظر توليده فى القرن الواحد والعشرين. وإن 90% من العلماء الذين أنجبتهم البشرية يعيشون حاليًا ومعظمهم فى الدول المتقدمة، والقلة الباقية التى تعيش فى الدول النامية لا يستفاد منهم فى تحديث الوطن لقصور النظم السياسية والممارسات الاجتماعية والثقافية، وتحلف الرؤى الاقتصادية، وغياب المناخ الملائم لنمو العلم والابتكارات، ويتطلب الأمر زيادة عدد العلماء والمهندسين القادرين على إنتاج المعلومات والنظريات والابتكارات التكنولوجية إلى أضعاف مضاعفة لما تم إعدادهم فى القرن العشرين.

إن جامعاتنا في حاجة إلى برنامج للعمل الوطنى يؤمن بأن أهم مخرجات التعليم الجامعى تركز على إنتاج معلومات جديدة نتيجة البحوث والابتكارات والتطوير من أعضاء هيئات التدريس والخريجين ممن يجب أن تكون لهم مواصفات وسمات من أهمها : استقلال الفكر، والمبادأة، والتفكير الابتكارى والناقد وصولاً إلى التطوير المستمر، وحل المشكلات الجديدة بحلول متنوعة جديدة. ويتطلب ذلك أن تسعى الجامعات من خلال آليات متقدمة إلى الارتفاع بمستوى الكثير من القدرات لدى طلابها وأعضاء هيئات التدريس بها مثل: التحليل المنطقى والاستنباط والاستقراء والتصور والتخيل والعمل ضمن فريق خصوصاً وأن حل بعض المشكلات يتطلب تعاون المهندسين مع علماء الرياضيات والفيزياء والكيمياء والإنسانيات، وتوليد مستقبل جديد تماماً وليس مجرد التعايش معه، وتقبل مبدأ لانهاية العلم، والحرص على التعلم الذاتى، ورفع القدرة الذاتية إلى مالا نهاية خاصة لأعضاء هيئات التدريس، ووضع الفروض والنماذج والمحاكاة. إن ذلك يستلزم مناخاً جامعياً وإمكانات وأجهزة وتمويل بشكل يختلف جذرياً عن الممارسات الحالية.

إن جامعاتنا في حاجة إلى برنامج للعمل الوطنى جديد، لأن المناخ السائد، والأجهزة والآليات التى ترصد احتمالات التقدم، وتصنع القرارات، وتتخذ إجراءات التقويم والتقييم، بل ووسائل التغيير للعمليات والأداءات والإجراءات والتبادل مع المحيط المحلى والخارجى الموجود حالياً كلها لا تصلح لمواجهة المستقبل، وإن على الجامعات إعادة النظر فى تغييرها بشكل جديد غير تقليدى. كما أن معدل الأداء وأحمال وواجبات أعضاء هيئات التدريس والطلاب تحتاج إلى مراجعة شاملة، كما أن مرجعيات الإمكانات من معامل وأماكن للدراسة ومكتبات وورش ومساحات خضراء للملاعب والهوايات وتقنيات متقدمة حديثة أو إمكانات الممارسات الاجتماعية والثقافية يجب أن تقنن وتوضع موضع التنفيذ فى

مدى لا يزيد عن عشر سنوات، كما أن الارتفاع المستمر لمستوى قدرات أعضاء هيئات التدريس واتصالهم بالمحيط العالمى ليس ترفاً، بل هو ضرورة حياة، وضرورة تفرغهم الكامل لهذه المهمة مع إعادة النظر فى مستواهم المالى والاجتماعى الذى يمكنهم من التركيز والاتساق والاستمرار فى البحث العلمى.

إن تحديث التعليم الجامعى لا يمكن أن يتم فى غيبة تحديث النظام السياسى والنظام الاقتصادى والممارسات الاجتماعية والثقافية وسيادة المناخ العلمى فى أعلى المستويات. وكل ذلك بالتوازن والتزامن، ومن غير المجدى إطلاقاً أن يتم ذلك بالتوالى، ومجال الحديث عن ذلك يخرج عن نطاق وطاقة الجامعات الحالية، فهو عملية دينامية متكاملة ولا يجب أن تعالج بطريقة شبه استاتيكية، بل بمؤسسات مستقلة محايدة مستمرة.

إن ما يجب أن نوصى به لتفعيل برنامج جامعى جديد للعمل الوطنى هو الأخذ بالأمور التالية :

- إنشاء أمناء للفكر يعنون برسم سياسة مستقلة بناء على وضع تصور بصير لمستقبل هذا الوطن، ويختار أفرادهم بصفتهم الشخصية ولقدراتهم الحقيقية بصرف النظر عن وظائفهم، وهم من المتخصصين فى مجال فلسفة التعليم ونظمه وأهداف الجامعات والمرجعيات الخاصة بالجامعات. وهنا لا بد من أن نكف عن الإشادة بالناس لما يتولونه أو كانوا يتولونه من مناصب، فالمهم هو الشخص نفسه لا منصبه أو وظيفته التى تفتقد إلى المعايير.
- استقلال الجامعات فى شئونها ووضع قانونها ولوائحها وإدارتها بما فى ذلك مستوى الخريجين، ومستوى الملتحقين بها، وتحديد أعدادهم وطرق اختيارهم.
- إنشاء مؤسسات لصنع القرارات الحاكمة لأداء الجامعات وتمويلها واختيار أعضاء هيئات التدريس بها.

- تحصيل قرارات المؤسسات الجامعية بدون تدخل أية أجهزة أخرى.
- إتاحة المناخ العام الذى يعطى الفرصة الكاملة للمتفوقين والمبدعين لتحقيق ذواتهم، وخصوصاً حريات الطالب فى اختيار مستقبله وتخصيصه. ويمكن اقتراح الأخذ بنظام الساعات المعتمدة الذى يتيح للطالب اختيار وتحديد مستقبله وقدرته على التعلم وإتاحة قدر كافٍ من المقررات التى تشبع طموح الطلاب.
- إنشاء آليات تعمل ضمن النظام العام للجامعة لمتابعة توصيات المؤتمرات والكلمات التى تصدر عن أولى الأمر والسعى نحو تحقيقها.
- إعادة النظر جذرياً فى قانون تنظيم الجامعات رقم 149 الصادر فى 1972م وتعديلاته بما فى ذلك الأجهزة والآليات والتمويل، وضمان عدم تركيز السلطة فى أيدي حفنة من الإداريين فى الجامعة.
- تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات حتى يتسم عضو هيئة التدريس بأن يكون : خبيراً وميسراً وموجهاً للعمليات التعليمية والتعليمية، وقادراً على إكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتى واستخدام مصادر التعلم، وموظفاً للتكنولوجيا فى عمليات التعلم المستمر ومستخدماً المستحدثات التكنولوجية والتقنيات الحديثة فى أنشطته العلمية والبحثية والتعليمية والتقويمية، ومرتبطاً فى أنشطته وأدواره بمؤسسات جامعية وإنتاجية دولية، و متمكناً من تخصصه الأكاديمى ومدركاً العلاقات بين تخصصه والتخصصات الأخرى، وواعياً ومتابعاً قضايا العصر ومشكلاته والتطورات على اختلاف أنماطها مكوناً رأيه فيها، ومرتباً فى إدارة المواقف التعليمية والبحثية الجديدة متفاعلاً مع طلابه، ومتقبلاً للتدريب المهني ومحترماً للرأى الآخر ومقدراً للنقد ولثقافة الآخر، وقادراً على المواءمة بين تقديم الخبرات الجديدة والمستوى العقلى للطلاب.

يضاف إلى كل ما سبق ضرورة تعديل نظام القبول في الجامعات ليتواءم وخصائص التعليم الجامعي عالمياً، من حيث تحديد كل جامعة لأعداد الطلاب المقبولين سنوياً في الكليات والأقسام التابعة لها في ضوء طاقاتها المادية والبشرية، وزيادة عدد الجامعات بحيث يتراوح عدد الطلاب في الجامعة الواحدة بين أربعة آلاف وأربعين ألفاً، منهم 25٪ على الأقل من المتخصصين في المجالات العلمية، وبحيث تزداد أعدادهم كلما تعمقنا في عصر المعلومات، كما يزداد الطلب على تخصصات الخدمات في الأنشطة الاقتصادية من بنوك وتأمين وسيادة. ويجب أن يختار الطلاب بمعايير تحقق لهم الحق في تحديد مصائرهم واختيار تخصصاتهم وكذا المقررات الدراسية داخل التخصص. إن هذا الوضع الجديد المقترح يستوجب:

- اعتبار الحصول على شهادة الثانوية العامة المعيارية المطابقة للمستويات العالمية شرطاً ضرورياً للالتحاق بالجامعة ولكنه ليس كافياً.
- القبول في الجامعات بعد النجاح في هذه الشهادة الثانوية العامة الجديدة المطورة يخضع لاعتبارات القدرات والمواهب وسهات الشخصية اللازمة للنجاح في تخصص معين، والتي يحددها مكتب متخصص في الانتقاء الجامعي في داخل كل جامعة إدارياً وكل كلية فنياً، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية إذا كان ذلك ضرورياً، ولكل كلية أن تقترح السمات والخصائص التي تميز الطلاب الناهين، والتي يمكن أن يختار من بينهم لتلائم التخصصات المختلفة.
- ينظم مكتب التنسيق آليات القبول، حيث إن لكل جامعة أو كلية شروطها، ولكل تخصص علمي متطلباته، ويلحق الطالب بالجامعة والتخصص المراد الالتحاق به عند استيفاء هذه المتطلبات بصرف النظر عن سنة حصوله على شهادة إتمام الدراسة الثانوية، والتي يمكن وزنها ومعايرتها كلما استنفذ الطالب وقتاً أطول لاستيفاء المتطلبات.
- تعتمد الكليات والأقسام على نظم مختلفة لقبول طلابها، فقد يكون ذلك من

خلال فترة زمنية يقضيها الطالب في مصنع أو مؤسسة أو في جامعة ليستوفى شروط القبول في الكلية لتوفيق أوضاعه بالنسبة لتعلم التخصص. وهناك بدائل ثلاثة في هذا الإطار: استيفاء مستويات أعلى من الثانوية العامة مثل النظام الإنجليزي للمستوى المتقدم، أو قضاء سنة إعدادية أو أكثر كقاعدة أساسية للدخول في التخصص، أو إجراء اختبارات وبناء عليها يتم دراسة مقررات لتسد نواقص فكرية أو مهارية محددة. تلك هي أمور علمية وتعليمية يستوجب الأخذ بها حتى يتحول خطاب عيد العلم إلى برنامج قومي للعمل الوطني.

إن طلاب الجامعة في عصر العولمة يفتقدون فهم الآخر فهماً سليماً، الأمر الذي يتطلب تضمين برامج التأهيل المهني الجامعي مهارات الحوار بين الأديان للانفتاح على الآخر، والتأكيد على نقاط الالتقاء والتواصل بين الناس على اختلاف معتقداتهم وأجناسهم، والأخذ بألية الحوار يشكّل إطاراً واسعاً يساعد الجميع على الوعي بتقاليد وأعراف بعضها البعض الآخر، ومدارس ما يلتقون حوله وما يختلفون فيه، من أجل تعميق نقاط الاتفاق وتفهم نقاط الاختلاف والقبول بها على قاعدة احترام الآخر. إن الحوار بين الأديان وسيلة للمعرفة كما أن المعرفة وسيلة للتواصل ونبذ جميع أشكال التزمّت والتعصب والإرهاب والتطرف وتوهم امتلاك الحقيقة المطلقة. نحن أخوة في أسرة واحدة تنتسب إلى رب واحد، ونحن أخوة في الإيمان بالوحى والنبوة والرسالة، ونحن أخوة في الإيمان باليوم الآخر، وأن هناك جزاءً وعقاباً وثواباً وجنّةً وناراً، ونحن أخوة في الالتزام بالقيم الأخلاقية التي جاءت بها الرسائل السماوية. والحوار بين الأديان واجب ديني ومطلب حضارى وضرورة أمنية، وفيه إيمان بالتعددية الثقافية واحترام للخصوصيات الدينية والحضارية. ومنطلقنا جميعاً في حوار بين الأديان وبين الحضارات عمارة الأرض وعبادة الله والسعى في إطار أسرة بشرية واحدة من أجل خير البشرية في قرية كونية مسامية الجدران.

إن جامعاتنا في حاجة إلى تأكيد نزعة إنسانية واضحة المعالم لدى الطلاب، تنطلق عن انتماء قومي يتجلى في أن معالجة مشكلات التنمية البشرية بصور متجددة دائماً ترتبط أبداً بالوطن العربي الكبير، تخاطب العقل العربي والضمير العربي والانتماء العربي، وتناقش مشكلات وقضايا الوطن بفكر تحليلي ناقد لبناء أمة عربية للألفية الثالثة بأصالتها وهويتها وثقافتها التي تمزج بين حضارتنا وماضيها المشرق وفكر مستقبلي منفتح على العالم كله غربه وشرقه، شماله وجنوبه، غايته خير الجميع. جامعاتنا في حاجة إلى تبني فكر جديد ووعي جديد لطالب عربي للألفية الثالثة محوره مسيرة الديمقراطية الحرة المتنامية التي تستهدف مخاطبة الإنسان العربي أينما كان عقله وروحه ووجدانه وسلوكه بغية تغيير الذهنية اليوم قبل غد، وتجديد منظومة الحياة قضيماً وقومياً في كل أبعادها وجوانبها، وبحيث تجعل الطالب الجامعي متلاحماً مع الواقع والمتوقع، مشتبكاً مع الأحداث والحوادث في تربتها مستشرفاً غده ومستقبله، وهو في مسعاه يمتد عقله وقلبه ليشمل القرية الكونية الصغيرة مسامية الجدران حتى يتبلور للتنمية الشاملة في ربوع عالمنا العربي رصيد من الفكر التربوي والرؤى والبدائل والخيارات المستقبلية.

جامعاتنا في حاجة إلى مزيد من حرية التفكير والتعبير حتى تلتقى حكمة المسنين واقتحامات الشباب ذوى الرأى الثاقب والوعى الناقد والفكر الجسور، وحتى يتوافر لطالب الجامعة زاد ثقافي وعلمي وأدبي وفنى فيه تتكامل معارفه وتعلو حضارته الإنسانية في مسيرة عالم ما بعد 11 سبتمبر، وحتى يثرى المجتمع بالفكر وقوة المعرفة لتحقيق التنمية والتقدم على أسس علمية متمتعة بروح المبادرة التي يفوز فيها فكر ثقافة التفاوض الإيجابي اللازم لتحقيق انطلاقة واسعة نحو المستقبل، ويإيقاع متوافق للتحرر من فكر الجزر المنعزلة والتخلف وترسيخ القائم السلبى.

جامعاتنا في حاجة لاستخدام لغة حماسية عاطفية متقدمة مع الطلاب حيث

يتطلبها سياق الواقع لاستنهاض العزائم حتى ينضم إلى المباراة الفكرية حيال القضايا المطروحة على الساحة كل ذي رأى وفكر ليشارك في إحداث التغيير المنشود، وتصحيح أوضاع آن لها أن تنمحي وتزول لتحقيق نقلة نوعية من الوضع القائم إلى المستقبل القادم، ولا بد هنا من تزويد طلابنا بمهارات الفكر وأفعالنا، وفي مقدمتها الصمت على أوضاع شتى، وممارسات مهذرة للجهد والوقت والمال والتي ترجع إلى الاستسلام لطغيان بعض الأعراف العربية الخاطئة التي توارثناها، وهي أعراف تتعدد أشكالها وصورها وتترسخ في حياتنا الثقافية والاجتماعية والسياسية الأمر الذي يؤدي إلى تخلف مسيرة أمتنا العربية نحو التغيير لمجتمع قوة المعرفة وعصر ثقافة المعلومات.

طلابنا في جامعاتنا لا بد أن يدركوا أن صناعة المستقبل العربي تبدأ من (هنا) وفق تصور إرادى وطنى قومى واع يبدأ من الغد برؤى الغد بعيداً عن الفكر الماضى، ويجرّكه خياله عن المستقبل ليحقق تقدماً نحو المستقبل ومعاشته، خاصة إذا ما وضع خياله في إطار وفاق وطنى يعبئ الطاقات والموارد، ويركز على منطلقات النظرية النقدية في التحليل والكشف والتوظيف الاجتماعى والأيدىولوجى القومى الذى ينظر إلى أمة العرب باعتبارها جسراً واحداً.

وطلابنا في الجامعة لا بد أن نكفل لهم حرية التفكير وحرية التعبير ونفسح لهم المجال للإبداع الفنى والأدبى حتى يعبروا بصدق عن أفكارهم وآرائهم دون النظر لمعتقداتهم واتجاهاتهم. إن السعى في هذا المنحى يعد معبراً وجسراً لتغيير الواقع وآلياته لدفع عجلة التنمية داخل الوطن وخارجه وتطوير البيئة وحل مشكلاتها بالمواجهة العلمية لتحديات الحاضر، ووضع الحلول والرؤى التى تنقلنا إلى المستقبل.

إنه يتوجب على الجامعات أن تضع قضايا المجتمع الداخلية والخارجية والمحلية والقومية والدولية في إطار النقاش والحوار الطلابى والجامعى باعتبار أن ذلك

نضال اجتماعي تكتسب من خلاله الأفكار وضوحًا ونضجًا وعمقًا لفهم طبيعة الأزمات والمشكلات والتحديات كشفًا عما يكون قد شابها من خلل وقصور، وتأكيدًا على ما تقدمه من حلول ورؤى لخدمة مسيرة التنمية الشاملة، وتعزية لما يواجهها من فقر الفكر أو أحادية الرؤية لدى بعض أصحاب الياقات البيضاء، واستشرافًا لما يكون عليه المستقبل، ناهيك عن مدارسة التجارب الناجحة الوافدة إلينا أو النابعة من ثقافتنا وواقعنا وتراثنا والتي تمثل قيمنا وتساعد في تشكيل عقل الطالب الجامعي ووجدانه والسعى المتواصل حتى يفكر طلاب الجامعة عالميًا ويطبّقون محليًا ويجعلون كل ما هو غير عربي لخدمة كل ما هو عربي.

ويتوجب على الجامعات بعد ذلك أن تدرّب الطلاب الجامعيين على الارتقاء بأساليب التعبير بالمزاوجة بين المنهجية العلمية والمعالجة الفنية التي ترقى إلى الثقافة والحوار المتواصل النافع والمؤثر في أوضاعنا، أو في العدول عن سياسات وإجراءات أو تطورات تطفئ سلبياتها على إيجابياتها. كما أن التحيز الذي يواجه الحيادية في أساليب التعبير يعنى تدريب الطلاب على اتخاذ موقف خاص يتخذه كل طالب جامعي عن قناعة، وفي حرية في سياق فهم ناقد قائم على ترجيح موقف معين على مواقف أخرى، وكأنها بدائل لها ما يبررها. وهي في مجملها ترتبط بالالتزام والانتفاء القومي، وتجمع بين الإقناع والافتناع، وتعكس انشغالاً واضحاً بهوم الوطن نتيجة تحديات فكرية ومجتمعية متجددة. وعلى الجامعة أن تلفت نظر الطلاب إلى المدرسة النقدية، وفي الوقت ذاته إلى العوائد القومية وما ننشده من نتائج اقتصادية واجتماعية للفرد العربي والمجتمع العربي.

إن التعليم عن بعد هو تعليم معزز بالوسائط التقنية المتعددة التي يمكن عن طريقها ضمان تحقيق اتصال مزدوج بين المعلم والمتعلم، ويتم ذلك داخل تنظيم حقيقي أو افتراضي يضمن توفير المادة التعليمية وتأمين عملية توصيلها، وتوفير فرص الإرشاد والتوجيه والتقييم والتطوير للأداء وفق برنامج محدد. إن الطرق

الجديدة لتداول المعرفة ونشرها وإنتاجها تعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وتفعيل دنيا الكمبيوتر، وهذه التكنولوجيا تعتمد على استخدام المعرفة وتطبيق ما تنتجه مراكز البحوث والجامعات من أبحاث علمية أساسية وتطبيقية. وترتب على ذلك أن المؤسسات التعليمية لديها فرص لإنشاء أشكال جديدة من الصيغ التعليمية تقوم على التعاون الإلكتروني والانتقال من توظيف الطالب للتكنولوجيا في التعليم إلى توظيف المؤسسة للتكنولوجيا واعتبار المتعلم فاعلاً رئيساً فيها، ويتم ذلك عن طريق إحداث التحسينات التعليمية والتكنولوجية في الأساسات والهياكل المنظومية والبرامج والمقررات وطرائق التعليم بغية توفير جودة التعليم، وتقليل التكلفة التعليمية التي تتحملها على المدى الاستراتيجي. وهذه الصيغ التعليمية تحقق فرصاً تعليمية أكثر تنوعاً بما تقدمه من مستويات تعليمية جديدة على المستوى المحلي والعالمي سواء في التعليم النظامي أو في التدريب موظفة إمكانات الشبكة العالمية للاتصالات في سياق ينظم العمل التعليمي، تحت إدارة عدد من المؤسسات المتعاونة والمتعددة الاختصاصات لصالح الأداء وجودته في تشاركية ومسئولية تامة.

إن هذه المؤسسات المتعاونة في تحقيق التعليم عن بعد تسعى إلى توفير نماذج ومقررات ودرجات علمية للمتعلمين أفراداً وجماعات ممن يتعاونون معها في إطار الصيغة التعليمية المفترضة مما يحقق تفعيل الوقت الحقيقي وتسريعه. إنه إثراء للبيئة التعليمية الافتراضية يتم أيضاً بواسطة القيادات التعليمية أكاديميين واقتصاديين وسياسيين على حد سواء، وما تقدمه من آليات متعددة، وكلها يؤدي إلى تكوين الجامعة الافتراضية التي أخذت بها جامعات متقدمة في كندا وأفريقيا وأستراليا وأمريكا.

إن تكنولوجيا الاتصال والشبكات المتنامية في العالم سريع التغير تعزز الجامعات الافتراضية، وتفتح الطريق أمام الطلاب الذين يتطلعون إلى الالتحاق بالجامعات

بحيث يستفيدون الاستفادة القصوى من الوقت بصيغ تعليمية غير نمطية عن طريق الشبكة التعليمية المحلية أو العالمية التي تزيد من حجم الاختيارات التعليمية للتفاعل بين الطلاب والكليات الجامعية من جهة وبين الطلاب والخبراء الخارجيين من جهة ثانية، في إطار تعليمي يسر عملية الاتصال والحصول على خبرات تعليمية مباشرة تجنبهم قيود الزمان والمكان.

إن الأخذ بالجامعات الافتراضية قضية أساسية وضرورية في عالمنا العربي، ذلك أننا نعيش ثورات علمية وتكنولوجية ألفت بظلالها على مسيرة التنمية ومسيرة التعليم، ولمواجهة تحديات تطوير المؤسسات التعليمية حتى تربط بسوق العمل المتغيرة محلياً وعربياً وعالمياً، ناهيك عن قلة الموارد المالية المخصصة للتطوير الجامعي المنشود مع تزايد الطلب على التعليم العالي والجامعي، والدعوة إلى استمرارية التعليم والتدريب. كل ذلك يتطلب تفعيل صيغ التعليم عن بعد التي توظف الوسائط التكنولوجية المتقدمة لتحسين جودة التعليم، وتقليل التكلفة المالية والبشرية، وزيادة الحجم المستهدف للخدمات التعليمية المقدمة.

إن ما يعزز الدعوة إلى تبني فكر الجامعات غير التقليدية يتمثل أيضاً في أن التعليم عن بعد له أشكال كثيرة: يرتبط بعضها ارتباطاً مباشراً بالتعليم الجامعي التقليدي ومن داخله يعمل كوحدات للتعليم عن بعد، ويأتي بعضها الآخر في أشكال مستقلة للتعليم الجامعي مثل الجامعة المفتوحة، وكذلك الجامعة متعددة الجنسية ثم الجامعة الافتراضية. وكلها تتطلب تغيير ثقافة التعليم الجامعي وتدعيم هذا الفكر الجديد للتعليم الجامعي، حيث إنها تقابل بهجوم مجتمعي يقلل الثقة فيما تمنحه من شهادات، ويشكك في قدرات المنتج التعليمي مقارنة بما تقدمه الجامعات التقليدية من مخرجات تعليمية، أضيف إلى ذلك محدودية التجهيزات التكنولوجية والكفاءات البشرية والإدارية في الجامعات الجديدة.

إن السياق المحيط بالتعليم العالي والجامعي يشهد كثيراً من التحولات التي تؤثر

على منظومة التعليم الجامعي ووظائفه، وهي تحولات ترتبط بمقرر العمل الجامعي واتجاهاته وبمنظومة التعليم العالي وبالتطور التكنولوجي المتسارع، ويتضح ذلك من خلال:

- التعليم مدى الحياة ضمن ضرورات العصر الحديث، وذلك أن 75٪ من العمالة الحالية في حاجة إلى تدريب مستمر حتى يسايروا تحولات بيئة العمل.
- فترة الصلاحية للدرجة العلمية التي يتم الحصول عليها من الجامعات التقليدية تقدر بنحو خمس سنوات حيث التطور السريع للعلوم بكل أنواعها، حيث إن المعرفة اليوم تتضاعف كل سبع سنوات.
- مناهج التعليم الجامعي تتأثر ببيئة العمل وتقاليدته وهياكله، وعليه تتحول الجامعات من مؤسسات تمنح درجات علمية إلى برامج متنوعة تؤكد على الكفاءات المتجددة وإعداد ما يلزمها من حزم المعرفة التي تقوم على التعلم الذاتي.
- البراعة في استخدام التكنولوجيا كفاءة أساسية مطلوبة في القوى العاملة، وهو ما يجعل 90٪ من القوى العاملة تستخدم الآن التكنولوجيا المعلوماتية بأسلوب فردي أو جماعي.
- التوظيف الخارجي أحد أساليب الحياة الحديثة، فهناك 50٪ من العمال في الولايات المتحدة الأمريكية يعملون من منازلهم فيما يطلق عليه المؤسسة القومية للعمل في البيت.
- التغيرات الديموجرافية ارتبطت بالمستهدف من خدمة التعليم العالي، فبعد أن كانت الفئة المستهدفة تقع في الشريحة العمرية من (18 - 23) سنة اتسعت لتشمل الكبار من العاملين فهم أكبر في أعمارهم الزمانية والثقافية والحياتية ولديهم طلب متفجر على التعليم العالي.
- تزايد التأكيد على عالمية المقررات الدراسية الجامعية، حيث عملت العولمة على

توفير فرص مشاركة بعض المؤسسات في عمليات التدريس والبحث عبر العالم وتحقيق إمكانية النفاذ عبر الحدود الدولية خلال الإنترنت.

-- تواصل صعود التكنولوجيا الرقمية وتضاعف سرعتها كل (18) شهرًا، مما يؤثر على تقليل زمن التعلم، بحيث يوظف الزمن بطريقة تشرى أنماط التجارة والأعمال في تفاعل مع التعليم، وتزايد معدلات الاختراق التكنولوجي لعالم البيت والعمل.

- الوسائط المتعددة توفر 80٪ من احتياجات الطلاب المعرفية حول الدراسة الجامعية ويتبقى 20٪ يعتمد على نشاط الطلاب والأساتذة للقيام بالعمليات التعليمية.

- الجامعات تحاول البحث عن طرق جديدة لإنجاز مهامها بجودة وكفاءة وفي إطار تنافس مع مثيلاتها للحصول على الاعتماد اللازم لاستمرارها وتطوير أدائها، وفي هذا السياق يأتي التأكيد على المحاسبة والمسئولية والمتابعة لخطوات الأداء وتقييم النتائج.

- مشاركة الطلاب في صناعة بيئة التعلم لتحسين مهاراتهم واختيار المقررات التي تساعدهم على الحصول على وظيفة مرموقة، ولذلك فهم يناقشون ويختارون تخصصاتهم، ويحاسبون مستويات الأداء للمؤسسة الجامعية ومطالباتها بجودة هذا الأداء.

إن كل ما سبق يدعو إلى جامعة افتراضية باعتبارها مؤسسة اعتبارية تقوم بتوفير الفرص التعليمية العالية مستخدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوصيل خدماتها وبرامجها ومقرراتها ومد الطلاب بالتدعيم الأكاديمي، وتوفير الخدمات التعليمية والأنشطة المطلوبة لها كجامعة من حيث: الإدارة وتسويق خدماتها الجامعية، وتسجيل الطلاب، وتحديد الرسوم والمصروفات، وأعمال التقييم والمتابعة لجميع عناصرها وتوفير التسهيلات في عملية التعليم والتعلم. وعليه فإن الجامعة

الافتراضية حقيقة واقعة في كل الأماكن التي تغطيها شبكة الإنترنت العالمية، يتعلم من خلالها الطلاب وفق جهدهم الذاتي مع توفير التغذية الراجعة للمتعلم لتحقيق التقدم ووضع مواد التعلم ومصادرهما ويسر عمليات التقويم.

رابعاً: مفاتيح التميز في التعليم:

الجودة النوعية في التعليم هي القيمة المضافة لتحصيل التلميذ نتيجة لوجوده في مدرسة ما، وهي محصلة لتفاعل مجموعة من المدخلات والعمليات المدرسية، وتقاس بثلاثة مؤشرات: الأول تقرير التباين في تحصيل التلاميذ من مدرسة إلى مدرسة أخرى، والثاني التأثير في قرار التلميذ في أن يتعلم أو لا يتعلم أى الاستمرارية في الدراسة ومواصلة التمدرس في مقابل التسرب وترك المدرسة، والثالث منهجية التحصيل واستراتيجيات التعلم وكيفية التعلم، وهل يكرس المتعلم جهده للحفظ والاستظهار، أم للاستكشاف والاكتشاف والإبداع وحل المشكلات؟ والجودة النوعية هي دالة خطية، تعامل التحصيل على أنه المتغير التابع المعتمد، والمتغيرات المدرسية الأخرى وهي المدخلات والعمليات على أنها المتغير المستقل.

إن الجودة النوعية في التعليم مؤشر لجودة الحياة وارتفاع معدلات التنمية البشرية المستدامة، وهي أيضاً أداة فعالة لتحقيق التقدم للمجتمع وتمكينه من التنافس ومواجهة تحديات المستقبل، وضياع الجودة النوعية من التعليم يؤدي إلى مجموعات من الأزمات والفجوات من أهمها:

- فجوة المعرفة حيث لا يتمكن المتعلمون من استكشاف المعرفة واكتشافها لأن عقولهم توقفت عن الحفظ والاسترجاع ولم تتدرب على قدرات التخيل والإبداع.

- فجوة التعليم حيث ترتفع معدلات الأمية نظراً لعدم الاستيعاب الكامل من ناحية، وتسرب التلاميذ من المدارس قبل إتقان المهارات الأساسية للتعلم

من ناحية أخرى، وفي ذلك إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وهو حق التعليم للجميع.

- فجوة الكفاءة أو فجوة التمدرس لعدم إتاحة اليوم الدراسي الكامل والتعليم على امتداد السنة.

- فجوة التوقع وتعنى انعزال النظام التعليمي عن الأنظمة التعليمية المتقدمة وعدم الأخذ بالمعايير العالمية للتقويم في التحصيل الدراسي، مما يحرم الطلاب حق المشاركة في المسابقات الدولية للتحصيل الدراسي مثل أولمبياد العلوم والرياضيات.

إن الآثار السلبية لضعف الجودة النوعية في التعليم يكمن في ضعف المردود التنموي للتعليم، وفي انخفاض تأثير التعليم على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة ويصبح تأثير التعليم على التنمية تأثيراً هامشياً لا يكافئ المنصرف عليه، لأن المنصرف على التعليم لم يذهب إلى حيث يجب نتيجة ضعف الجودة في التعليم التي أفرزت مجموعة من المشكلات من أهمها:

- ضعف دافعية الإنجاز فلم ينظر إلى التعليم على أنه وسيلة لتحقيق الحراك الاجتماعي والاقتصادي، حيث إن مشروعات التنمية يتم تشغيلها وإدارتها من قبل العمالة الوافدة.

- تشوهات هيكلية في سوق العمل حيث تسوده قيم اجتماعية معاكسة للتنمية مثل حق المرأة في العمل والتحول من الاقتصاد كثيف الاستخدام للأيدي العاملة على الاقتصاد كثيف الاستخدام للمعرفة والتقنية دون أن يواكب ذلك استجابة حقيقية من التعليم لتوفير العمالة فائقة التدريب تزداد الاعتماد على العمالة الوافدة.

- تشوهات هيكلية في بنية الأنظمة التعليمية مما عكس إسهام التعليم في التنمية، ومن هذه التشوهات المناهج النظرية والتحصيل اللفظي والارتباط بالشهادات

والتوسع الأفقى والاعتماد على الاختبارات اللفظية التى تقيس الحفظ ولا تقيس مستوى المهارة والكفاية، وعدم ربط التعليم بالعمل المنتج، ووجود خلل فى هيكلية وبنية التعليم الثانوى يتمثل فى التشعب والتنوع وأحادية الوظيفة.

- انفصام المدرسة عن المجتمع، وعدم توجيهها للإعداد للحياة القائمة والقادمة، فمناهجها وخبراتها من صنع الماضى، ولا يمكن أن نعدّ الشباب للمستقبل بخبرات ماضية.

- لا تتمكن المدرسة من إعداد مخرجات تتكيف مع التغير وتتفاعل مع محاذير المستقبل وتحدياته، لأنها لا تملك المهارات المستقبلية مثل التصور والتحسب وتحليل البدائل والسيناريوهات واتخاذ القرار وإدارة الأزمات.

إن هناك فريقاً يرفض الوظيفة الاقتصادية والتنموية للتعليم ويعتبر مؤسسة التعليم مؤسسة للتثقيف والتنوير وليس للتوظيف والإنتاج، وقد نسى هؤلاء أن مفاهيم العلم للعمل والتعليم للتنوير فقط لم تعد صالحة لمعطيات وتحديات الألفية الثالثة، ولم يدركوا أن التعليم الجيد لا يوظف فقط إنما يخلق فرصاً للعمل لأنه تعليم يستشرف المستقبل، ويستشرف اتجاهات الصناعة والاقتصاد، كما أن التعليم الجيد يستثمر الطاقات البشرية إلى أقصى طاقاتها المبدعة وينمى فى العقل البشرى كامل إمكاناته التى خلقه الله من أجلها، وفى مقدمتها الاكتشاف والاستكشاف والنقد وبناء المعرفة والتخيل والتصوير والإبداع والإتقان والعمل.

إن المنتج التعليمى فى حاجة إلى مراجعة وتقييم، ولا بد من تطوير الطاقات البشرية مما يستدعى رؤية متكاملة لإصلاح التعليم، رؤية أساسها التشخيص الصادق والأمين لحالة التعليم ومخرجات التعليم، رؤية تستشرف المستقبل وتقوم على أن التعليم هو مفتاح التقدم وأداة النهضة وهو ما يفرض إصدار قانون لإنشاء هيئة للاعتماد وضمان الجودة فى التعليم، مما يوفر الأساس التشريعى والقانونى لتوفير الجودة النوعية وجعلها التزاماً مجتمعياً وإلزاماً تربوياً، وهو أيضاً ما يفرض

أهمية المشاركة المجتمعية فى تخطيط وإدارة شؤون التعليم وتحقيق منهجية مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ وإعطاء المحليات دورًا حقيقيًا فى إدارة العملية التعليمية. ولا بد من مشاركة المعلمين والطلاب وأولياء الأمور وقادة المجتمع المحلى فى تطوير التعليم، ولا بد أن يلعب القطاع الخاص دورًا أكثر حيوية وفاعلية فى بناء المدارس والجامعات لأن مصادر التمويلات الحكومية وحدها لم تعد كافية لتوفير تعليم أفضل لاعداد أكبر وتحقيق معدلات عالية من الجودة والتميز، وهذا ما يفرض الاهتمام بالعناصر الرئيسة المشكلة للجودة والتميز فى التعليم وهى:

- الأهداف التى يسعى النظام التعليمى إلى تحقيقها لا بد أن تكون أهدافًا استراتيجية طويلة المدى ترتبط برؤى عقلانية، وتدور حركتها فى فلك التنمية الشاملة، ولا بد أن تكون هذه الأهداف مستشرفة للمستقبل قابلة للتنفيذ داعمة للتقدم.

- المناهج الدراسية وطرائق التدريس وتكنولوجيا التعليم، حلقات متكاملة لا بد أن يتم تخطيطها وتطويرها وفقًا للأساليب العلمية والحديثة، وأن تساير الاتجاهات العالمية المعاصرة، فلم تعد المناهج خبرات كلامية تقدم فى كتاب، وإن المنهج الحديث تخطيط وتنظيم فرص التعلم، ونقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم ومن المعلم إلى المتعلم. ولا بد أن يكون المنهج متنوع الأوعية، فبالإضافة إلى المطبوعات هناك السمعيات والمرئيات والإلكترونيات والتكنولوجيا متعددة الوسائط، وجميعها تستهدف تنظيم حواس المتعلم وزيادة الكم والكيف التعليمى، ولا بد من استخدام طرائق للتدريس غير مباشرة تنمى فى المتعلم قدرته على المشاركة والتفكير والتأمل والإبداع حتى يبنى المتعلم ويطور المهارات الحياتية والكفايات والطاقات الإنتاجية ويتقن سلوك المواطنة، ويتكيف مع التغير المتسارع بثقة واقتدار.

- كفايات المعلمين والمديرين التى تمكنهم من أداء أدوارهم الجديدة والمتغيرة

حيث تغير دور المعلم من الدور التسلطي القهري الذي كان يجعله حامل مفاتيح المعرفة إلى دور المرشد والميسر للعملية التعليمية والمشخص لمشكلات التعلم والمشجع للمتعلم على أن يفكر في معنى التعلم وفي توظيفه في العمل والإنتاج وحياة المواطنة ومواجهة المستقبل. أما دور المدرسة فقد تحول من الإدارة التسييرية التي همها الثواب والعقاب وتحقيق الانضباط والهدوء داخل المدرسة إلى الإدارة الاستراتيجية التي تفكر في مستقبل التعليم وتحسين العلاقة بين المدرسة والمجتمع وإعادة ثقة الأسرة بدور المدرسة في تربية الأبناء، وهو مسئول أمام الإدارة العليا وأمام المجتمع المحلى عن تحقيق الأهداف الجديدة للمدرسة.

- عمليات وأساليب وأدوات التقييم، إن عنصر التقييم من أهم عناصر الجودة النوعية للمدرسة، فهو يساعد على معرفة التباين في مستوى التحصيل من مدرسة إلى أخرى، ويرشد إلى مدى نجاح المدرسة في جذب التلاميذ للانتظام في العملية التعليمية، ويصير بمدى إتقان المعلمين لاستراتيجيات التعلم المتميز والتعلم الذاتى والتعلم المستمر والتفكير المبدع وإتقان مهارات الحياة، وتوظيف التكنولوجيا في المزيد من التعليم الذاتى والمستمر، وتطوير أساليب التقييم لتجاوز الاختبارات التحصيلية اللفظية التى تقيس استرجاع المعلومات إلى الاختبارات التشخيصية والقياسية للاستعداد الدراسى والميول التعليمية والمهنية، وأن تتوافر فى أدوات التقييم معايير الشمول والصدق والثبات والتنوع والتراكم بحيث يكون لكل متعلم ملف تقييمى يسجل فيه مدى تقدمه الدراسى، ومدى نموه وتحركه نحو تحقيق الأهداف التعليمية المشودة وذلك طوال العام الدراسى.

إن التعليم مكانته فى أولويات الاستثمار القومى؛ لأنه استثمار فى تنمية الموارد البشرية، وهو أفضل أنواع الاستثمار على المدى البعيد. وما نحتاجه الآن هو حسن

إدارة هذه الموارد، وحسن الاستفادة من برامج التمويل الخارجى للتعليم من منح وقروض وجعله ملبياً لاحتياجات فعلية، وموجهاً لحل قضايا ومشكلات استراتيجية تدعم عناصره الجودة والتميز فى النظام التعليمى.

إن القضية المحورية التى يجب أن تخطى باهتمام التربويين منظرين وممارسين ميدانيين على السواء هى نوعية التعليم الذى يشكل شخصيات المتعلمين، وعليه فإنه يتوجب الالتفات إلى المعلمين فهم الذين يحددون ما يأخذ طريقه إلى الفصول الدراسية مزارع الفكر الإنسانى، والوعى بمكونات المناهج الدراسية التى تقدم إلى المتعلمين واستراتيجيات تقديمها وتقويمها. وإنه يتوجب أن نؤثر بصورة قوية على الطريقة التى يفكر بها المعلمون والتى بها يعملون، كما أن يتوقع أن تكون المناهج الدراسية الحالية مؤسسة على المعايير العالمية وأن يكون التشريع الخاص بالمحاسبية قد شاع فى مؤسساتنا التعليمية، حيث إن هذه المداخل تنشد تحسين استدامة نوعية تدريس المعلمين وتعلم المتعلمين بشرط أن يتقنوها ويفهموها ويعملوا وفقاً لها.

إن تحسين نوعية التعليم تتطلب دليلاً للمعلمين على أن يتكون لديهم إحساس بالأهداف وكيفية تنظيمها حتى يفهموها بوضوح ويطبقوها بسهولة على نحو ملائم، وقد يساعد هذا الدليل الجديد المعلمين على تخطيط وتوجيه التعليم المناسب، وتصميم مهام واستراتيجيات لتقييم صادق، والتحقق من أن هناك تناظراً أحادياً بين التعليم والتقويم من جهة والأهداف من جهة أخرى. هنا لا بد أن يتسع الدليل دوماً لمداخل تعليمية تعلمية حديثة ولاستعمال مفاهيم تربوية ونفسية جديدة، والاتساق مع الفكر النفسى التربوى العالمى الجارى وتقديم أمثلة واقعية استرشادية فى هذا الدليل حتى يساعد المعلمين فى فهم وإدخال تحسينات جوهرية على الأداء وممارسة التدريس والأنشطة التعليمية التقويمية. إن المعلمين مشغولون دائماً بالتدريس إلى الحد الذى يجعلهم غالباً ما يحصلون على خبراتهم من الكتاب المدرسى الأمر الذى يعزلهم عن التجديدات التربوية الحديثة والمتسارعة مما يفرض

علينا نحن - المهتمين - والمهمومين بعوائد العملية التعليمية تقديم هذا الدليل المجدد سنويًا للمعلمين الذي يحقق التشويق والقيمة والاستعمال العملي المباشر للمعلمين، وهنا من الممكن أن نقترح تبويبا لهذا الدليل ليشمل مستويات المعايير وآليات تنفيذها داخل قاعات الدرس وخارجها، كما أنه يخلص الدراسات التربوية والنفسية الميدانية، كما يناقش صعوبات التدريس ومشكلاته التي تعوق مسيرة تطوير التعليم والتعلم، ويعرفهم بالمحيطين للمتعلمين والمعلمين ويتفاعلون معهم ولهم تأثير مباشر على مستويات الأداء التعليمي. أضف إلى ذلك تلك القائمة المتجددة سنويًا من القراءات والملخصات أكاديميًا ومهنيًا وثقافيًا وقراءات أخرى مساعدة وإضافية للكتب المدرسية المقررة وكذلك اختبارات وبطاقات للملاحظة، واستبيانات ومقاييس ترتبط بالصفوف والمواد الدراسية تساعد المعلمين والمتعلمين في تعرف القدرات والمهارات والميول والقيم والاتجاهات والمعلومات والمفاهيم وأوجه التعلم معرفية ووجدانية ومهارية، ناهيك عن تنمية الوعي بالمنظور المستقبلي للسياسة التعليمية والمعايير المناسبة قومياً تطبق على المعلمين والمتعلمين والمؤسسات التعليمية وقيادات التعليم والمناهج الدراسية في إطار الصورة الشاملة لمسيرة تطوير التعليم المتنامية دائماً، وديمقراطية التعليم باعتباره قضية مجتمعية تتطلب المشاركة من أطراف العملية التعليمية والمؤسسات النيابية والرقابية والحزبية والإعلامية، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأساتذة الجامعات ومؤلفي وناشري الكتب المدرسية والمتنورين من المثقفين.

إنه من المفيد عملياً للمعلمين والمتعلمين توظيف التكنولوجيا المتقدمة في أنشطة التعليم والتعلم والتقييم، وفي نقل التجارب المحلية والقومية والعالمية الناجحة والمفيدة، وفي توفير لقاءات باستخدام الفيديو كونفرانس للتناقش وتبادل الخبرات ونقل توجهات قيادات التعليم بصفة دورية منتظمة عبر مراكز إقليمية، كذلك لمناقشة بعض مفردات الدليل الذي يقدم للمعلمين والآباء وذلك قبيل بدء العام

الدراسي، وعقد حوارات حول ما يبدو لهم من آراء ومقترحات وما يواجههم من صعوبات ومشكلات. إن تذييل الدليل بالمفاهيم والمصطلحات التربوية والنفسية مع شروح وأمثلة وتعليقات يحقق تنمية مهنية وفهمًا مشتركًا بين المشتغلين والمنشغلين بقضايا التربية والتعليم يمهد لهم الطريق أمام ممارسات وتطبيقات مفيدة بين جماهير المعلمين، ويوفر لهم السبيل نحو القيام بالبحوث الميدانية التي تحقق عوائد مجزية علمية وواقعية بفعل المعايير المعلنة التي يتصدرها الدليل.

إن الأخذ بفكرة دليل عام للمعلم سيكون له صدى إيجابي لمواجهة سلبيات كثيرة في العملية التعليمية التكوينية ميدانيًا إذا ما أحسن إعداده وتعميمه ومراجعته سنويًا باعتباره ميثاقًا تربويًا للمعلمين له عوائده النظرية والعلمية على حد سواء لكل المهتمين والمهمومين بالتعليم، خاصة إذا أعد في إطار علم النفس المعرفي والبحث فيه، وتخصيص عملية معرفية خاصة بالإبداع، وكذلك بعدا معرفيًا لمعرفة ما وراء المعرفة، ووضع ثقافة التذكر وآليات التخزين في حجمها الطبيعي مع تأصيل فكرة البدء بمستويات معرفية عليا، والتأكيد على النظرة النسقية للمنهج بتدارس وتحليل الأهداف التعليمية والأنشطة التدريسية وعمليات التقييم والتناظر بينها جميعًا. كذلك رفض النظرة الخطية وأحادية البعد، وتبنى نظرة تفرعية تتناغم مع تعقد العملية التعليمية، وتحقق الجدل والنقاش والحوار حول تجارب قومية ومحلية ناجحة أنجزت بأيدي معلمين أكفاء جاءت من بيئات تعلم ومناشط وخبرات متسقة مع مستويات معيارية معلنة في الدليل العام للمعلمين، حيث لا يمكن تقييد حرية المعلمين بإخبارهم مباشرة عما هو جدير بالتعلم، ولكن عن طريق معاونتهم على ترجمة مستويات المعيارية خلال لغة مشتركة للمقارنة بما يطمحون في تحقيقه للمتعلمين وتقديم إمكانات متنوعة تكون في متناول أيديهم، وكذلك تقديم منظور أو أكثر للاسترشاد به في قراراتهم المتعلقة بالمنهج وبيئته

التعلم، وباستخدام صورة منهجية في التعامل مع مشكلة مساعدة المتعلمين على تحصيل واكتساب مستوى معيارى ما، ومن ذلك إرشاد المتعلمين وتوجيههم إلى تكوين فئات وتصنيفات وأمثلة تدمج في خطط تعلم المستوى المعيارى عبر أنشطة تعليمية مختلفة، ومواد تعليمية مختلفة، وأدوار للمعلم وأدوار للمتعلم وكلها يقوم على التخطيط بصورة منهجية لتيسير تعلم المتعلمين بصورة فعالة عبر التناظر بين المستويات المعيارية والتعليم والتقييم وبحيث تتحقق الدقة عبر هذه التناظرات الثلاثة. إن ذلك مفيد عملياً في تحديد النواتج المقصودة من التمدرس، ولتوجيه اختيار أنشطة تعليمية فعالة واختيار أو تصميم تقييمات مناسبة.

إن ما يتوجب رعايته هو تلك التغيرات السريعة المتلاحقة التى شكلت الثورة المعلوماتية ويسرت الوصول إلى المعرفة وانتقالها وتضاعفها، والتى من نتائجها كم هائل من المعلومات وتنوع مصادر التعلم وتعددتها، والوسائط والمستحدثات التكنولوجية التى غيرت الكثير من أساليب التعليم والتعلم وانتقال محور الاهتمام فى العملية التعليمية من المعلم إلى المتعلم، والتركيز على النمو الشامل والمتكامل للمتعلم. لقد فرضت كل هذه التغيرات على المهتمين والمهمومين بالتعليم أن يتعاملوا مع التعليم باعتباره عملية ليست لها حدود زمنية أو مكانية، وأن تستمر مع الإنسان كى تسهل له التكيف مع مستجدات ومستحدثات الألفية الثالثة، وبالتالى أمسى محور التعلم هو تعليم المتعلم كيف يتعلم، وكيف يفكر، وكيف يشارك من خلال استراتيجيات التعلم النشط التى تسلح المتعلم بالمهارات والقدرات والقيم والاتجاهات والقدرة على التفكير والتعبير، وكلها معطيات تعليمية وتربوية حديثة يتوجب على المعلم الوعى بها وامتلاكها حتى يشكل متعلماً جديداً للألفية الثالثة.

إن التعليم فى الدول النامية تعليم متخلف حضارياً، ومجاوزه هذا التخلف يستلزم تناولاً جديداً غير التناول التقليدى الذى يعتمد تعريفاً للتعليم على أنه التذكر.

إن الذكاء لفظ غير علمي سواء عرّفناه بأنه القدرة على التكيف مع البيئة، أو القدرة على تكوين علاقات جديدة. التعريف الأول يعنى أن السلوك الإنساني سلبي في حين أنه إيجابي؛ لأن الإنسان مجاوز للطبيعة. والتعريف الثاني يعنى أن الذكاء لا يتميز عن العقل؛ لأن تكوين العلاقات الجديدة من شأن العقل، ومن هنا ليس ثمة مبرر لهذه الازدواجية ونكتفى بلفظ العقل، حيث إن العقل قادر على تكوين علاقات جديدة فهو إذن مجاوز للوضع القائم، ومن ثم فإن العقل مبدع.

إن النظام التعليمي في الدول النامية يفرز ما يمكن تسميته بثقافة الذاكرة بمعنى أن القدرة على الحفظ دليل على قوة الذاكرة، وقوة الذاكرة تستند إلى مبدأ التلقين، وهو مبدأ يفيد أن لكل سؤال جواباً صادقاً، ولهذا من الملاحظ أن وظيفة التربية الآن هي الاطمئنان إلى معرفة كل طالب للإجابات، ومن ثم فليس من حق الطالب أن يتشكك في مبدأ اليقين، بل إن الملاحظ كذلك أن هذا المبدأ لا يسيطر على مناهج الدراسة فحسب، وإنما يتحكم أيضاً في سلوك الطلاب.

إن الإبداع تجسيد للمستقبل وليس امتداداً للماضي عبر الحاضر، ولهذا فالماضي أو الحاضر هو الوضع القائم الذي نتجاوزه إلى وضع قادم، والمجازرة فعل مبدع، والوضع المبدع هو ظهور جديد ولكن يسبقه قصد، والإبداع إذن مجازرة تعطى كمشروع للمستقبل وهذا المشروع أيديولوجيا عندما تتجسد في الواقع تتحول إلى ثقافة.

ولكن عندما تتحول الثقافة إلى معتقد يمتنع الإبداع، لأن الدوجماطيقية تعنى توهم الإنسان أنه محتكر للحقيقة المطلقة، ومن ثم ينغلق الباب أمام أى اجتهاد. ولهذا فإن الإبداع يلازمه نفى الدوجماطيقية، ومعنى ذلك أننا إذا أردنا تدريب هذا الجيل من الطلاب على الاجتهاد فعلينا تدريبهم على الإبداع. والإبداع في مجال التعليم يرادفه التفكير الافتراحي الذي يستند إلى تعدد الإجابات، في مواجهة التفكير الاتفاقي الذي يستند إلى إجابة واحدة، والذي يعتمد على قوة الذاكرة.

والإبداع سمة الإنسان أيًا كان وفي أى مجال، وإذا كان توليد الإبداع لدى الطلاب هو الغاية من التعليم على نحو ما هو وارد في تطوير السياسة التعليمية فمعنى ذلك تجسيد الإبداع الجماهيري.

ومن هنا يمكن القول إن مسار التعليم من ثورة يوليو 1952 وحتى الوقت الحاضر هو المسار من التعلم الجماهيري إلى الإبداع الجماهيري، أى مسار من الشكل إلى المضمون أى من التعليم للتمييز إلى التميز للجميع.

إننا في حاجة إلى قيادات تعليمية جسورة تقتحم مجالاً مختلف هو مجال التعليم بفكر غير تقليدى يؤثر فيه الإبداع على الاتباع، لأنه يؤثر التقدم على التخلف. وأمتنا في حاجة إلى هذا اللون من الفكر، إنها في حاجة إلى تطعيم التعليم بالإبداع، وفي حاجة إلى تطوير التعليم بآلية توظيف البحوث لإعادة رسم السياسات التعليمية وتنمية الشخصية العربية وإعداد جيل من العلماء والمبدعين. نحن في حاجة إلى اجتماع عمل لترجمة محاور السياسة التعليمية إلى أعمال ونتائج ملموسة في المؤسسة التعليمية وإدارتها والمناهج وطرائق التدريس وأنشطة التقويم وتكوين المعلمين والقيادات التعليمية بكافة مستوياتها.

إننا إذا نظرنا إلى المتغيرات التي نتوقعها في مجتمعنا العربي الكبير ونحن على عتبات الألفية الثالثة في تحركنا نحو المستقبل فإننا نجد يقيناً أن الإبداع والقدرة على التفكير العلمى وقدرة الإنسان على التعبير عن نفسه وعن تفكيره وعن رأيه هي خصائص يجب توافرها في الإنسان العربي. إن المستقبل يعتمد على الإبداع الإنسانى العربى لا على الموارد الطبيعية، فما أحرانا أن نعمل على تنمية هذا الإبداع. إن الحاجة ملحة نحو استخلاص ذلك المنهج الفكرى القائم على استخدام الأسلوب العلمى حتى تتولد لدى الإنسان العربى، إنسان الألفية الثالثة، القدرة على الفهم والتعبير الأمر الذى يخلق حدًا أدنى من النسيج الاجتماعى المشترك يحل محل التشوهات العقلية التى تنجم عن حفظ المعلومات المتأثرة دونها إدراك للمنهج

الفكرى الذى تقوم عليه. إن التعليم القائم على الحفظ سخف لا يمكن تحمله أمام عصر ثورة المعلومات وما تنطوى عليه من تطور أجهزة تخزين المعلومات واسترجاعها. وتطوير التعليم من أجل بناء الإنسان العربى، إنسان المستقبل، يجب أن يبنى على تكوين تلك القدرات فى إطار يسمح بالتفاعل المستمر بين المنهج العلمى المعاصر والأصالة الثقافية، فهويتنا الثقافية العربية الأصيلة ليست حاجزاً يحول دون استقبال العلم أو استخدام الأسلوب العلمى كمنهج للتفكير والتدبر والسلوك والنشاط الإنسانى. إننا عندما نتحدث عن الإبداع فى التعليم فنحن نتحدث عن التربية العربية بأهدافها وهياكلها وبمنظمتها ومناهجها وبيئتها ومحتواها، ونتحدث عن أن الفكر التربوى النظرى المعلن فى وثائق وزارة التربية والتعليم أو مراكزها العلمية هدفه النهائى هو إثراء التطبيق التربوى وتحسين الممارسات الميدانية التى تقدم فى مؤسساتنا التعليمية والتى تنعكس على المنتج التعليمى، وتلك فكرة محورية تتطلب عقد دورات تدريبية متخصصة فى تنمية الإبداع، وفى اكتشاف القدرات الإبداعية، وفى تطوير طرائق التدريس وتحديث المناهج وأنظمة الامتحانات بما يخدم التعلم للإبداع كهدف استراتيجى. إننا يجب أن نتطرق إلى وظيفة التربية فلا يمكن أن نتحدث عن الإبداع دون أن نسأل أنفسنا: لماذا نربى؟ هل التربية تكتشف الإنسان وتوجهه وتتكشف قدراته أم أنها تقوم بملء عقله بالمعلومات وشحنه بالأفكار؟ وكيف نجسر الفجوة بين النظريات النفسية والتربوية وبين الممارسات الميدانية؟ وعندما نتحدث عن التعليم للإبداع نجد أنفسنا أمام قضية مهمة: هل التربية مؤسسة تابعة ومحافضة أم هى مؤسسة قائدة ومؤثرة؟ ولماذا تبدو التربية من أشد النظم الاجتماعية محافظة وحباً للقديم ورفضاً للتجديد؟ وكيف يمكن للتربية أن تتعامل مع المفاهيم الجديدة كالتربية المستمرة والتعليم غير النظامى والتعليم العرضى وتكافؤ الفرص والتعليم كاستثمار ذى عائد اقتصادى؟ كيف تستطيع المدرسة بمناهجها التقليدية أن تثبت أنها موجة

فعالة من موجات الثقيف أكثر جذبًا وأقوى تأثيرًا؟ وإذا كان التعليم نسقًا اجتماعيًا يؤثر ويتأثر بما يجري في المجتمع فكيف تكون المدرسة من أقوى هذه العوامل تأثيرًا؟ كيف نحل قضية الكم والكيف، والاختيار والتوجيه، ووحدّة المعرفة وتوظيف التقنيات الحديثة في التعليم؟ إن التعليم للإبداع يحل متناقضات وقضايا تعليمية وتربوية لا تزال في حاجة إلى الحسم، ذلك أن الإبداع هو صلب هذه القضايا.

إننا في حاجة إلى التأكيد على إيجابية المتعلم ومحورية دوره في العملية التعليمية، وتأكيد آدمية المتعلم والتسليم بذكاءاته المتنوعة ونموها وقدراته على التعلم وأن يسود مناخ الاحترام المتبادل واتساع دور المتعلم من مجرد المستقبل للخبرة إلى صانعها ومبدعها، وأن يتحول دور المعلم إلى تيسير عملية التعلم وتوجيهها، والتأكيد على التعلم الذاتي والبحث والاطلاع واستخدام مصادر تعليمية متنوعة ورقية وتكنولوجية، واعتبار كمبيوتر الغد هو سبورة اليوم لإثراء قدرات المتعلم على الاستكشاف وحل المشكلات، ووضع التعليم في إطار المنافسة العالمية باستخدام المعايير العالمية القومية معًا حتى نرى ملامح التربية العربية المبدعة وملامح التربية الجديدة وملامح التربية التقدمية المرتبطة بمسيرة التنمية الشاملة لتشكيل جيلًا من الشباب قادرًا على حل المشكلات بفكر إبداعي، يعشق التفكير التباعدي، ويجب المغامرة المحسوبة، ويمتلك القدرة على التخيل، ويحلم بمجتمع عربي متقدم اقتصاديًا ومتحضر اجتماعيًا وديمقراطيًا وإنسانيًا قادرًا على امتلاك ثقافة التغيير لصناعة المجتمع المنتج، وتحقيق التنمية المستدامة وصناعة أمة لها مستقبل.

وفي إطار الجهود المستمرة المناسبة لتطوير التعليم يتوجب السعي دومًا لرصد أحدث الاتجاهات والمداخل التعليمية التي تعمل على تكوين المعلمين تكوينًا إيجابيًا يتناسب والتحديات العالمية القائمة والقادمة. إن مستقبل تطوير التعليم يتطلب العمل على زيادة الاهتمام بالمتعلم باعتباره محورًا للعملية التعليمية، والبحث

دومًا عن آليات متطورة تتناغم مع واقعنا في مؤسساتنا التعليمية، والاتجاه نحو التعلم النشط سعيًا نحو الجودة الشاملة في التعليم بنقل العملية التعليمية إلى طرائق أكثر إيجابية تعتمد على فاعلية المتعلم ومشاركته في عملية التعلم لتنمية شخصيته وقدراته ومهارته وصقل إبداعاته وهو ما يتطلب إدارة جيدة للتعلم النشط.

إن الإدارة هي المحور الأساسي لنجاح النظام التعليمي على كافة مستوياته التي من أهمها مستويات المتعلمين داخل قاعات الدرس وما يتم من تفاعل وعمليات تعليم وتعلم وأنشطة في بيئة التعلم ومناخ التعليم والتعلم في مواقف التعلم النشط من حيث شكل الفصل وطريقة الجلوس وحرية الحركة، وأدوار كل من المعلم والمتعلم، وخطة العمل خلال اليوم المدرسي.

ونظام تقييم وتقويم المتعلمين الشامل والمستمر وتعدد مصادر التعلم وتنوعها، ومشاركة مجتمعية فاعلة وإيجابية. إن المعلم في إدارته للتعلم النشط عليه أن:

- يهيئ الجو المناسب للتعلم في أثناء النشاط الموجه عن طريق التخطيط لإدارة الفصل وإدارة عمليات التعلم على نحو جيد.
- يتقن تقديم أمثلة ونماذج لأساليب إدارة الفصل في المواقف التعليمية والتعلمية المختلفة.
- يوزع الأدوار بين المتعلمين عن العرض لكل فقرة من فقرات اليوم الدراسي، حيث يحدد دور المتعلم في إدارة الفصل وكيفية تفعيله منمياً دور القيادة لدى المتعلمين، ومشاركاً المجتمع المحلي في عملية التعلم النشط.
- يصمم أدوات وملفات شاملة عن المتعلم مع مواجهة ما يقابله من مشكلات في أثناء إدارته لفصل التعلم النشط، وفي ذات الوقت يوفر مناخاً ديمقراطياً في إدارته لفترات اليوم الدراسي.

إن المعلم هو المحور الأساسي في تحقيق فاعلية عملية التدريس، وفي تحقيق

الأهداف التعليمية والتربوية المنشودة عن طريق توفير الظروف المناسبة وتوظيف الإمكانيات المادية المتاحة وصولاً إلى تعلم جيد، كل ذلك يوفر المفهوم الحديث لإدارة فصل التعلم النشط من حيث إنه مجموعة العمليات والإجراءات التي يتخذها المعلم بمعاونة المتعلمين، للاستفادة من الإمكانيات المتاحة داخل الفصل وخارجه، لتوفير الظروف الملائمة لحدوث التعلم النشط في ضوء الأهداف التعليمية والتربوية المحددة سلفاً.

إن نجاح المعلم في أداء رسالته يتحقق بنجاحه في إدارة فصله إدارة جيدة تساعده في تحقيق أهدافه المنشودة، وتلك كفاية مهنية يكتسبها المعلم في أثناء تكوينه في كليات التربية وفي تدريبه بعد تخرجه وعمله في الميدان. وبيئة التعلم النشط تتطلب حسن الإدارة لأنها بيئة منظمة، لكل فرد فيها دوره وأنشطته ومهامه، وإدارة فصل التعلم النشط تؤدي دوراً فاعلاً في استثمار الوقت والإمكانيات وتوظيف الجهود وتوفير الشروط اللازمة لحدوث التعلم وتحقيق الأهداف مع حسن التعامل مع ما يحيط ببيئة التعلم من متغيرات.

إن إدارة الفصل الدراسي يجب أن تراعى فكرًا تربويًا حديثًا يتفق مع التأكيد على مبادئ التربية للجميع وزيادة كثافة الفصل، وتزايد الاهتمام بحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والتأكيد على أهمية الديمقراطية والمشاركة وحرية التعبير، والتأكيد على أن يكون المتعلم محورًا للعملية التعليمية، وأن يكون له دور إيجابي في عمليات التعليم والتعلم وفي إدارة الفصل أيضًا وعملية التعلم، مع التأكيد على دور التعلم النشط حيث يتركز التعلم حول المتعلم، وتتركز الأنشطة حول المتعلم أيضًا مما يسمح له بالقيام ببعض الأعمال الإدارية، وتفويض السلطة له بمنحه بعض الحرية في الإدارة تحت إشراف وتوجيه المعلم، وحين تكون إدارة الفصل عملية مشتركة بين المعلم والمتعلم يعاد تشكيل أدوارهما حيث تعظيم أدوار المتعلم واعتبار المعلم عضوًا وقائدًا في فريق أكثر من كونه المصدر الوحيد للسلطة والمحتكر لها.

إن إدارة الفصل هي المنظومة التي تهدف إلى تعظيم الإمكانيات المتاحة لتحقيق شخصية متكاملة متوازنة قادرة على المشاركة داخل بيئة التعلم. وإدارة الفصل تتضمن عددًا من العمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه وتحفيز وتقويم، والفصل قد يكون قاعات الدراسة من حجرات ومعامل ومكتبات، والأنشطة والورش والملاعب والفنون، هو بيئة التعلم حيث يوجد الطلاب والمعلمون يخططون وينفذون معًا الأنشطة التعليمية التعلمية. وعليه فإن مكونات إدارة الفصل تتسع لتشمل:

- التخطيط الجيد لتنفيذ عمليات التعليم والتعلم.
- تحديد المهارات اللازمة للمعلم والمتعلم لإدارة الفصل.
- تنظيم الفصل لمواجهة مطالب عمليات التعليم والتعلم.
- تحديد استراتيجيات التفاعل بين المعلم والمتعلمين.
- تهيئة مناخ الفصل الدراسي لتحقيق المطالب والاحتياجات التعليمية.
- آليات ضبط سلوك المتعلمين.
- توظيف مفردات البيئة المحيطة لتفعيل عملية التعليم والتعلم.
- حسن إدارة الوقت لتحقيق أكبر وقت للتعلم.

وهذه المكونات ترسم شكل الجوانب التي يجب أن يركز عليها المعلم عند وضع تصوره لإدارة الفصل ليستغرق كل هذه المكونات.

إن التعلم النشط يتطلب حسن إدارة هذه المكونات حيث يصبح للمتعلم دور فاعل في استخدام مصادر التعلم وتوظيف عناصر البيئة. إن عملية إدارة فصل التعلم النشط تستلزم من المعلم وضع مجموعة من الخطط والقواعد والإجراءات التي سيتبعها المعلم والطلاب في الفصل، ولذلك فإنه على المعلم الإجابة عن الأسئلة التالية: ما الموارد والإمكانيات المتاحة لتوظيفها في التدريس؟ وكيف يمكن

استغلال البيئة المحيطة لتحقيق إدارة جيدة؟ وماذا يجب أن يفعله قبل بداية العام الدراسي، وبعد كل فترة زمنية منه؟ ثم ما مدى معرفته بطبيعة المتعلم وخصائصه ومطالب نموه ومستويات المتعلمين؟ وكيف يواجه الفروق الفردية والسعي نحو العمل في مجموعات صغيرة؟ وما أدوار المتعلمين في إدارة الفصل وفي أنشطة التقويم؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة وتفعيلها يؤكد أن إدارة الفصل في التعلم النشط علم له قواعده وله أسسه العلمية التي ترتبط بأهداف محددة واضحة ومقصودة، وأن حسن إدارة الفصل مؤثر على نجاح المعلم وتفعيل للأهداف، بل إن تفاعل جميع مكونات الإدارة يحقق التعلم النشط بكفاءة واقتدار، خاصة إذا تم كل هذا في إطار معايير متفق عليها مسبقاً بين المعلم والمتعلمين قبل بدء العام الدراسي وفي أثنائه وخلال اليوم الدراسي.

إن لكل مهنة من المهن أخلاقيات تنظم السلوك العام لأعضاء المهنة بعضهم مع البعض الآخر ومع غيرهم من العاملين في مهن أخرى. والتعليم رسالة ومهنة لها أخلاقيات تنبثق من طبيعتها وفلسفتها وثقافة المجتمع، إنها تُوجب على القائمين بها أداء حق الانتماء إليها إخلاصاً في العمل، وصدقاً مع النفس، وعطاءً مستمراً لنشر العلم وإنتاج المعرفة. والتعليم مسئولية تستوجب على المشتغلين بها الالتزام بأدائها ووظائفها منها: أن المعلم لا يرى لنفسه منة على المتعلمين بل يرى الفضل لهم إذا هذبوا قلوبهم، وأن يجريهم مجرى بنيه يستخدم التعريض في تقويمهم لا التصريح، ويستخدم النصح بطريق الرحمة لا التوبيخ وأن يقتصر بالمتعلم على قدر فهمه، وأن يحدث التغيير في سلوك المتعلم بتعويده على الاستقامة منذ الصغر حتى يمسي سلوكه منضبطاً بحكم العادة، فمن شبَّ على شيء شاب عليه. وعليه أن يكون البصيرة الأخلاقية للمتعلم بالعلم والتفكير والتناقش والحوار حتى يميز بين الخير والشر والمقبول والمرفوض ثقافياً، وأن يستخدم الحياة كتاباً للتربية يأخذ منها العبر

والدروس العملية، والخبرات المربية والتجارب الناجحة والاتجاهات الخيرة. وعلى المعلم أن يقدم للمتعلم نماذج للأسوة والقدوة يقوم بمحاكاتها من أجل إحداث التوازن المنشود بين حاجات الفرد ومطالب المجتمع المتجددة.

إن التربية مطلب اجتماعي ومسئولية ملقاة على عاتق المدرسة بعد أن انشغل الآباء بمطالب الحياة، وبعد أن أصبحت مدارسنا في العالم العربي تطبق مقولة: التعليم للامتحانات وليس للحياة، وبذلك أصبحت المدارس (امتحان خانة) وتم تفرغ المدرسة من دورها التربوي ناهيك عن دورها التعليمي. إن التربية الأخلاقية التي ننشدها لها أسس وقواعد أهمها الأساس الاعتقادي التي يستمد مفرداته من الإيمان بالله الخالق، ومنها الأساس العلمي الذي يفسر التربية الأخلاقية تفسيراً نفسياً وتربوياً، ومنها الأساس الإنساني الذي يدرس سلوك الإنسان والمؤثرات التي توجه هذا السلوك في إطار فهم الطبيعة البشرية وحرية الإرادة لدى الإنسان والشعور بالمسئولية الأخلاقية نحو نفسه ونحو غيره، ثم إن هناك الأساس الجزائي الذي يعنى الجزاء أساساً للواجب الأخلاقي، وأن الفضيلة تؤدي بدورها إلى السعادة. وهذا الأساس يضم مجموعة من القوانين الأخلاقية التي توجه سلوك الفرد بما يكفل له تحقيق سعادته ورضاه مجتمعه عنه.

إن المعلم الذي يؤمن إيماناً قوياً بكتاب الله والسنة المطهرة تصدر أقواله وأفعاله في المواقف التعليمية التعليمية منضبطة، ويمسى ماهراً في تعليمه متقناً لمهنته عدلاً ناصحاً في كل الأمور، متسامحاً مبتهجاً يعلم طاقات طلابه، وكيف يتعلمون. إنه أسوة أمام طلابه حاذق وقور مرن ميسر محتشم حسن المظهر يؤكد الخصال النبيلة ومحاسبة النفس هادئ ومطمئن.

كما أن من أهم أخلاقيات المهنة مهنة التعليم - جودة الفهم لما يرى ويسمع، جودة الفطنة وحسن العبارة، يحب الصدق وأهله، ويجب الكرامة، يتصف بقوة العزيمة واطمئنان النفس، وفصاحة اللفظ، يحب العلم وأهله خاصة علوم عصره،

يمتاز بالرفق واللين ومراعاة أحوال الطلاب، ويسمح بالنقاش والحوار وإبداء الرأي والاختلاف في وجهة النظر والتفسير، والمدح عندما يجيد المتعلم، وإثارة دافعيته للتعلم، والرفق بالمتعلمين والصبر على المخالفة، وإقامة العلاقات الحسنة بين الطلاب، وإعطاء كل طالب حقه في التعلم حسب سرعته وخبراته السابقة وقدراته، وتفقد الطلاب عند غيابهم ومراعاة مصالحهم وظروفهم.

إن المعلم مطالب أخلاقياً بمداومة التعلم والدرس والاطلاع والتدبر والتأمل والتفكير، والاجتهاد، وإقامة علاقات ودية مع الآباء، ومشاركة المجتمع في رسم سياسة التعليم، والاشتغال بالبحث العلمي لتحقيق النمو المهني، والاعتزاز بالعلاقات السوية مع الزملاء، والاعتزاز بمهنة التدريس، واحترام قوانينها ولوائحها.

وقد عنيت المؤسسات التربوية والبحثية بأخلاقيات مهنة التعليم، من أهمها ما صدر عن مكتب التربية العربي لدول الخليج وهو:

- التعليم مهنة ذات قداسة خاصة توجب على القائمين بها حق الانتباه إليها من حيث الإخلاص في العمل، والصدق مع النفس والناس، والعطاء المستمر لنشر العلم.
- المعلم صاحب رسالة عليه أن يستشعر عظمتها، ويؤمن بأهميتها ويحافظ على بذل الجهد في سبيل أداء رسالته.
- العلاقة بين المعلم وطلابه صورة من علاقة الأب بأبنائه لحمتها الرغبة في نفعهم، وسداها الشفقة عليهم والبر بهم أساسها المودة وحارسها الحزم.
- المعلم قدوة لطلابه وللمجتمع، يحرص على أن يكون أثره حميداً باقياً، وعليه فهو متمسك بالقيم الأخلاقية والمثل العليا يدعو إليها ويثبتها بين طلابه والناس.
- المعلم يسوى في عطائه بين طلابه وكذلك في رقابتهم وتقويمهم، ويشعرهم أن أسهل الطرق أصحها وأقومها وأن الأمانة قيمة.

- المعلم ساع دائمًا إلى ترسيخ مواطن الاتفاق والتعاون بين طلابه تعليمًا لهم وتعويدًا على العمل الجماعي وبذله الجهد لتحصيل العلم.
 - المعلم موضع ثقة المجتمع واحترامه وعليه أن يكون في مستوى ذلك كله، دوره المرشد والميسر والموجه، ودور المجتمع توفير حياة كريمة له ولأسرته وتحسين حياته ماديًا.
 - المعلم صاحب رأى وموقف في حياة المجتمع وقضاياها ومشكلاته وعليه توسيع نطاق ثقافته وتنويع مصادرها ليكون قادرًا على تكوين الرأى الناضج الذى يؤكد دوره داخل المدرسة وخارجها.
 - المعلم مسئول أمام الله ثم ضميره، وأن الرقابة الذاتية أهم من الرقابة الخارجية، وعليه بث هذه الروح بين طلابه.
 - المعلم فى مجال تخصصه طالب علم وباحث، يتزود دائمًا من معلومات وخبرات جديدة فى مجال تخصصه تقويةً لمكانته المهنية وتنميتها تنمية مستدامة.
 - المعلم مدرك أن تعلمه عبادة وتعليمه الطلاب زكاة، وأن الثقة المتبادلة واحترام التخصص والأخوة المهنية هى أسس العلاقات بين المعلم وزملائه والإدارة المدرسية.
 - المعلم شريك الوالدين فى التربية والتنشئة والتقييم والتعليم، وعليه توطيد أواصر الثقة بينه وبين البيت، ويتشاور مع الوالدين حول مستقبل الطلاب.
- إنه لابد من تبنى المفاهيم المحاسبية عند مكافأة المعلمين، والسماح بالمنافسة التى تحقق الأهداف التعليمية والتربوية على حدّ سواء، ومراعاة مبادئ مهنة التدريس وأخلاقياتها من خلال الممارسة حيث تساعد فى الكشف عن الموهبة والتجديد والابتكار فى الوصول إلى منتج تعليمى يتجاوز ثقافة الإبداع والابتكار إلى امتلاك القيم الأخلاقية والسلوك الدينى القويم، والسماح بالتقويم المتبادل بين المعلمين والآباء والطلاب فى إطار علمى أخلاقى يعلى من قيم الحق والواجب.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- 1- أحمد زايد: سيكولوجية العلاقات بين الجماعات قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات، عالم المعرفة، العدد 326، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2006.
- 2- أحمد زويل: رحلة عبر الزمن الطريق إلى جائزة نوبل، ترجمة مصطفى محمود سليمان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2003 .
- 3- أحمد زويل: عصر العلم، ط 3، دار الشروق، القاهرة، 2006.
- 4- أنور عبد الملك: من أجل استراتيجية حضارية، دار الشروق، القاهرة، 2005.
- 5- أنور محمد الشرفاوى: علم النفس المعرفى المعاصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003م.
- 6- تغريد عمران: نحو آفاق جديدة للتدريس، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2004.
- 7- توفيق أحمد مرعى، محمد محمود الخيلة: تفريد التعليم، الأردن، دار الفكر، 1998.
- 8- توفيق الطويل: الفلسفة الخلقية نشأتها وتطورها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1977.
- 9- جابر عبد الحميد جابر: مدرس القرن الحادى والعشرين الفعال، المهارات والتنمية المهنية، القاهرة، دار الفكر العربى، 2000.

- 10- جين سميث: فن اتخاذ القرارات الصائبة، ترجمة مركز التعريب والترجمة، بيروت، الدار العربية للعلوم، 1999.
- 11- ستانيلاف جروف، وهال زينا بينيت: العقل المحيط (ترجمة نادر ديب) القاهرة، دار العين للنشر، 2005م.
- 12- سعيد إسماعيل على: التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين، القاهرة، عالم الكتب، 1998.
- 13- سعيد إسماعيل على: التعليم والتنشئة السياسية، القاهرة، عالم الكتب، 2003.
- 14- سعيد محمود مرسى: الإبداع وشروطه ومكوناته، مجلة تربويات، العدد الأول، وزارة التعليم العالى، كلية التربية بصور، 2001.
- 15- سيد أحمد عثمان: التحليل الأخلاقى للمسئولية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1996.
- 16- سيف بن ناصر بن على العمرى: تربية المواطنة، سلطنة عمان، مكتبة الجيل الواعد 2006.
- 17- شبل بدران، حسن الببلاوى، كمال نجيب: التنمية الثقافية والتنوير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 18- طلعت عبد الحميد: التنمية الذهنية لمعلم المعلم وإشكاليات ما بعد الحداثة، مؤتمر كليات التربية، الحادث والمستقبل، المؤتمر الخامس عشر، رابطة التربية الحديثة، 17، 18 يوليو، القاهرة، 2000.
- 19- عاطف العراقى: الفلسفة العربية والطريق إلى المستقبل، رؤية نقدية عقلية، دار الرشد، القاهرة، 1998.
- 20- عبد الحكيم بدران: فلسفة المقاومة، التربية والمقاومة، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2005.
- 21- عبد الستار إبراهيم: الإبداع قضاياها وتطبيقاته، كتاب التأصيل، القاهرة، جماعة التأصيل الأدبى والفكرى، 1999.

- 22- عبد القادر حسن خليفة: مستقبل التعليم العربى فى عصر العولمة، فلسفات غائبة وتحديات غالبية، دراسة نقدية، مكتب التربية العربى لدول الخليج، الرياض، 2005.
- 23- عزيز حنا داود: التربية النضالية ضرورة للشعب العربى، فى مجلة التربية المعاصرة، العدد العاشر، مركز التنمية البشرية والمعلومات، الجيزة، 1988.
- 24- على ليلة: الطفل والمجتمع، التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتهاج الاجتماعى، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2006.
- 25- فاخر عاقل: الإبداع وتربيته، دار العلم للملايين، بيروت، 1983.
- 26- فاطمة الزهراء سالم محمود: مفهوم الهوية الثقافية وتداعياته فى الفكر التربوى المصرى المعاصر، دراسة نقدية، رسالة دكتوراه الفلسفة فى التربية (غير منشورة) كلية التربية جامعة عين شمس، 2007م.
- 27- فايز مراد مينا: التعليم فى مصر، الواقع والمستقبل، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2001م.
- 28- كمال نجيب: الفكر السياسى والتربوى للمعلم المصرى، التربية والسياسة، مجلة التربية المعاصرة، العدد العاشر، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، 1988.
- 29- كمال نجيب: دور المدرسة فى تشكيل الوعى السياسى للطلاب، مجلة التربية المعاصرة، العدد 16، السنة السابعة، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1990.
- 30- ماجد عرسان الكيلانى: اتجاهات معاصرة فى التربية الأخلاقية، عمان، دار البشير، 1991.
- 31- مجدى عبد الكريم حبيب: دراسات فى أساليب التفكير، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1995.
- 32- محسن خضر: استجابة التربية العربية لتحولات الهوية الثقافية تحت ضغوط

- العولمة، مجلة التربية وعلم النفس، العدد 30، الجزء الأول، القاهرة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2006.
- 33- محمد عابد الجابري: في نقد الحاجة إلى الإصلاح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 34- محمد منير مرسى: الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1992.
- 35- مصرى عبد الحميد حنورة: الإبداع وتنميته من منظور تكاملي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003م.
- 36- مصطفى سويف: الأسس النفسية للإبداع الفنى في الشعر خاصة، القاهرة، دار المعارف، 1959.
- 37- مكتب التربية العربى لدول الخليج: تعليم المواطن الأمريكى، الرياض، قسم التربية 1995.
- 38- ميشيل توماسيللو: الثقافة والمعرفة البشرية، عالم المعرفة، العدد 328، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2006.
- 39- نجيب بلدى: مراحل الفكر الأخلاقى، دار المعارف، القاهرة، 1962.
- 40- نل نودينجز: تعليم بلا دموع، السعادة والتربية، ترجمة فاطمة نصر، القاهرة، دار سطور، 2007.
- 41- هناء عودة خضرى: إطار فكري تربوي مقترح للتعليم الإلكتروني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، قسم أصول التربية، جامعة عين شمس، 2007.
- 42- وزارة التربية والتعليم: المعايير القومية للتعليم في مصر، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، المجلد الأول، 2003م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- 43- Barbara J. Klopfenstein, "**Empowering Learners: Strategies for Fostering Self-Directed Learning**", M.A. Thesis, Alberta, University of Alberta , Department of Elementary Education, 2003.
- 44- Barney Dalgarno , "Constructivist Computer Assisted Learning: Theory and Techniques", a paper presented at "**The (ASCILITE) Conference**", Adelaide, (Australia), University of South Australia, Dec. 2-4, 1996.
- 45- Berman Sheldon: The Development of Social Responsibility, Ph.d, Harvard University, U. S. A. 1993.
- 46- Carolyn Nobes", "**Shifting to The Third Generation: Open and Distance Education at a Mixed Mode Institution**", M. A. Thesis, Canada, Mount Saint Vincent University, Department of Education, 1997.
- 47- D. Bell, "**An Introduction to Cybercultures**", London and New York, Routledge, 2001.
- 48- Darrell L. Cain, "**The Explained Effects of Computer Mediated Conferencing on Student Learning Outcomes and Engagement**", Ph. D. Dissertation, Virginia, Faculty of Virginia Polytechnic Institute and State University, 2005.
- 49- David Carr: "**Contemporary Problems of Moral Education**", Routledge, London, 1999. حتى سوانكا
- 50- Eun Sook Kwon, "**A new Constructivist Learning Theory for Web - Based Design Learning with its Implementation and Interpretation for Design Education**", Ph. D. Dissertation , Ohio, Ohio State University ,Department of Art Education, June, 2004.
- 51- Glonzer, Perry: The Teaching of ethics in Higher Education, An Examination of General Education Requirements, **Journal of General Education**, Vol. (53). No. (3), Pen state University Press, U. S. A, 2004.
- 52- Helena Felicity Paulo," **Information Overload in Computer-Mediated Communication and Education: Is There Really Too**
-

-
- Much Information? Implications for distance education”**, M.A.thesis, Toronto, University of Toronto, Ontario Institute for Studies in Education, 1999.
- 53- Hill Adam. L, Ethics Education: **Recommendations For an Evolving Discipline**, Incounselling and Values Journal. Vol. 48, No. 3, Apr 2004, American Counseling Association, U.S.A., 2004.
- 54- Hopkins, D. and et, Al., **Improving The Quality Of Education For all**, London Davie Falton Publishers, 1996.
- 55- Joseph P. Blath: **Politics and Family Lawyer, In Family Law Sections Magazine** Vol. 14, No.1, Feb 2005, Vicechaing and News Letters Editor, U.S A, 2005.
- 56- Karen Lazenby, "Technology and Educational Innovation:" **A Case Study Of the Virtual Campus of the University of Pretoria**", Ph.D . Dissertation, South Africa University of Pretoria, Faculty of Education, Department of Teaching and Training Studies, 2002.
- 57- Marios Miltiadou and S.Maria McIsaac, "Problems and Practical Solution of web- Based Courses :Lessons Learned from Three Educational Institutions, a paper presented at **“The 11th International Conference of Society for Information Technology & Teacher Education”**, San Diego, 2001.
- 58- Mohamed Ally, " Foundations of Educational Theory for Online Learning" in Terry Anderson, and Fathi Elloumi (Eds.). **" Theory and Practice of Online Learning"**, Alberta, Athabasca University Press, 2004.
- 59- Soonkyoung Youn, **"Situated Learning in Cyberspace: A study of an American Online School"**, Ph.D. Dissertation, Ohio, Ohio State University, Graduate school, 2005.
- 60- Terry Anderson, "Toward a Theory of online learning", in TerryAnderson , and Fathi Elloumi (Eds.). **“Theory and practice of online Learning"**, Alberta, Athabasca University Press, 2004.
- 61- Wilky Mlickra: **Education For Citizenship, Moralphilosophy in Education**, Conference 22-26 Augest, UNESCO. 1999.
- 62- Wilson, John: **Practical Methods of Moral Education**, London, Macmillan Press, 1972.
-

منتدی سور الأزبکیة

WWW.BOOKS4ALL.NET